

المحاسبة المالية

الجزء الثاني

د. مناضل عبد الجبار السالم

د. عبدالوهاب عبدالرحمن الشامي

رقم المقرر: 929002

1430



المحاسبة المالية
الجزء الثاني

د. مناضل عبد الجبار السالم   د. عبد الوهاب عبد الرحمن الشامي

صنعاء
1433هـ- 2012م



الطبعة الثانية 2012م/ 1433هـ

يطلب هذا الكتاب مباشرة من الجامعة www.ust.edu
ت/ 00967/373237 تحويلة 6121
أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء – ت/ 00967/1471790
E-mail : Dalkitab@yemen.net.ye

مقدمة المقرر:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد : فقد تم إعداد هذا الكتاب بحيث يراعى فيه استكمال الموضوعات التي تضمنها كتاب مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول) باعتبارهما سلسلة متكاملة تتبنى إصدارها جامعة العلوم والتكنولوجيا ، بحيث يحتويان على جميع الموضوعات التي تتضمنها المقررات الجامعية وتمثل أساسيات المحاسبة المالية.

ويسعى هذا المقرر إلى تحقيق جملة من الأهداف تظهر من خلال تمكين الدارس من إجراء التسويات الجردية ،بدءاً من تسوية المصروفات والإيرادات وكذلك تسوية الأصول المتداولة مثل: النقدية سواء كانت في الصندوق أو في البنك وكذلك الاستثمارات وأوراق القبض وحسابات المدينون ،فضلاً عن تحديد كل ما يتعلق بمفهوم المخزون السلعي وطرق تقييمه ومعالجته محاسبياً .

إضافة إلى توضيح ما يتعلق بالأصول الثابتة وتحديد طرق استهلاك تلك الأصول وبيان كيفية المعالجة المحاسبية لتلك الأصول .

بالإضافة لما تقدم فقد تم تسليط الضوء على القوائم المالية بعد إجراء التسويات الجردية متضمناً الإشارة إلى إعداد ورقة العمل .

وأخيراً فقد تضمن هذا المقرر استعراض للطرق المحاسبية ، وعلى وجه الخصوص الشائعة الأستخدام في الواقع العلمي .

ولقد وضعنا أمامنا هدفاً أساسيا عند تأليف مقرر المحاسبة المالية -الجزء الثاني - يتجسد من خلال تحقيق إفادة الدارس وذلك بإيجاد تنوع في موضوعاته فضلاً عن إغنائها بالأمثلة والتدريبات وأسئلة التقويم الذاتي ، بما يؤدي إلى زيادة الفهم والاستيعاب لموضوعات المقرر والتي تشكل أهمية بالغة بالنسبة للدارسين والمهتمين في المجال المحاسبي .

نرجوا أن نكون قد وفقنا لما فيه خيراً ومنفعة لطلبتنا الأعزاء ، ومع ذلك يظل عملنا كغيره من العمل البشري ناقصاً وينشد الكمال فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا .

صنعاء 2009م

المؤلفان .

الأهداف العامة:

عزيزي الدارس:

بعد فراغك من دراسة هذا المقرر ينبغي أن تكون قادرا على أن:

1- تتمكن من إجراء التسويات الجر دية المتعلقة بالمصروفات والإيرادات .

2- تتعرف على كيفية تسوية النقدية سواءً كانت بالصندوق أو بالبنك.

وكذلك تسوية الاستثمارات في الأوراق المالية وكذلك تسوية أوراق القبض .

3- تتمكن من إجراء التسويات المتعلقة بحسابات المدينون معالجة الديون المعدومة .

4- تميز بين نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر للمخزون السلعي ، ونتمكن من تقييم المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية باستخدام طرق التقييم المختلفة .

5- تتعرف على مفهوم الأصول الثابتة وطرق استهلاك تلك الأصول، بالإضافة إلى المعالجة المهمة للأصول الثابتة.

6- تتمكن من إعداد القوائم المالية بعد إجراء التسويات الجر دية .

7- تتعرف على الطرق المحاسبية المستخدمة في إثبات المعاملات المالية وأنواع الدفاتر المحاسبية والعلاقة فيما بينها في ظل كل طريقة .



محتويات المقرر


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

1

الوحدة الأولى

تسوية الإيرادات والمصروفات



محتويات الوحـــدة

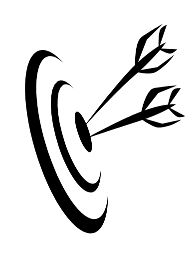
1- مقدمة

1 - 1 تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك في الوحدة الأولى من مقرر المحاسبة المالية - الجزء الثاني - والذي يتكون من ثماني وحدات دراسية. تتناول هذه الوحدة التي بين يديك الجوانب المتعلقة بالمقدمات والمستحقات وبما يساعدك من إجراء التسويات الجردية المتعلقة بالمصروفات والإيرادات وتشكل هذه الوحدة الأساس الذي يمكن من خلاله تنفيذ الإجراءات المحاسبية ذات الصلة بالتسويات الجردية للمصروفات والإيرادات وبإطار نظري وتطبيقي.

1 – 2 أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد انتهائك من دراسة هذا الوحدة وتنفيذ تدريباتها يتوقع منك أن تكون قادراً على:

1- فهم فرض الاستمرارية وفرض الدورية وأساس الاستحقاق والأساس النقدي.

2- إدراك مفهوم المصروفات ومفهوم الإيرادات.

3- الإلمام بالإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتسويات الجردية للمصروفات.

4- الإلمام بالإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتسويات الجردية للإيرادات.

1 - 3: أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس، تتقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: ويتناول مفهوم فرض الاستمرارية وفرض الدورية وكذلك أساس الاستحقاق، مع الإشارة إلى أهمية إجراء التسويات الجردية المتعلقة بالمصروفات والإيرادات وهذا القسم قد حقق الهدف الأول.

القسم الثاني: ويتطرق إلى تحديد مفهوم المصروفات وتسويتها من خلال تحديد علاقة تلك المصروفات بالسنة المالية، وبهذا فإن هذا القسم يحقق جانباً من الهدف الثاني وكذلك الهدف الثالث.

القسم الثالث: ويتطرق إلى تحديد مفهوم الإيرادات وتسويتها من خلال تحديد علاقة الإيرادات بالسنة المالية، وبهذا فإن هذا القسم يحقق الجانب الآخر من الهدف الثاني، وكذلك الهدف الرابع.

1 - 4: قراءات مساعدة لدراسة الوحدة:

عزيزي الدارس، يمكنك الانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية؛ نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1- آدم، يوحنّا ال، رزق، د. صالح، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص . ص 25 -37.

2- مطر، د.محمد، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص . ص 289-302.

3- الربيدي، د.محمد علي، شريم، د.عبيد سعد، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2007، ص . ص 21-85.

2- الإطار النظري للتسويات الجردية :

المعروف أن المحاسبة هي الحقل الذي يهتم بتسجيل الأحداث المالية وتبويبها وتلخيصها وتصنيفها والتوصل إلى النتائج بهدف تقديم المعلومات المفيدة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة ويحكم عمل المحاسبة العديد من المبادئ والمفاهيم والفروض والتي يتم الاعتماد عليها والاسترشاد بها في عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص وعرض النتائج، ومن المؤكد أنه لا يمكن الوصول إلى نتائج عمليات المنشأة إلا باتباع تلك المبادئ والافتراضات والمفاهيم.

ومن بين تلك الافتراضات يظهر افتراض الاستمرارية الذي يشير إلى أن المنشأة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة وليس هناك نية للتصفية سواء كانت تلك التصفية وقتية أو دائمة على حد سواء، كما أن احتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر أمراً استثنائياً.

ومن المؤكد أن افتراض الاستمرارية قد لا يكون أمراً مرتبطاً بالمستقبل وإنما مرتبط بالحاضر، حيث يتحدد بنقطة معينة يحدد استمرار المنشأة بأعمالها، للوفاء بالتزاماتها ويترتب على ذلك كحد أدنى أن تستمر المنشأة لفترة أطول من عمر أي أصل من أصولها.

خلاصة الأمر: أن التصفية بموجب هذا الإفتراض غير مسموح بها سواء كانت بشكل وقتي أو دائمي، وبالتالي فإن نتيجة عمل المنشأة سوف يؤجلُ الإعلان عنها حتى الانتهاء من العمر الإنتاجي الذي قد يطول أو يقصر، وهذا الأمر يتعارضُ حتماً مع رغبات أصحاب المشروع ومالكيه الذين لديهم رغبة كبيرة في معرفة نتيجة الأعمال. بمعنى آخر أن التمسك بافتراض الاستمرارية بصفة عامة قد يتعارض شيئا ما مع مطالب أصحاب المشروع وعليه كان البحث عن بديل ملائم ينسجم مع ضرورة الإبقاء على فرض الاستمرارية وفي نفس الوقت يلبي رغبات مالكي المشروع. عليه وضع افتراض آخر وهو افتراض الدورية الذي يستند على ضرورة تقسيم حياة المشروع المستمر إلى فترات دورية تكون هي الأساس لإعداد التقارير المالية.

بالإضافة إلى ماتقدم فإن هناك مبدأين لهما صلة بتسوية المصروفات والإيرادات وهي مبدأ تحقق الإيراد، الذي يشير إلى أن الاعتراف بالإيرادات يتحقق عن طريق البيع مما يؤمن أساساً واحداً ومعقولاً لتسجيل الإيراد بالدفاتر .

والمبدأ الآخر هو مقابلة المصروفات بالإيرادات والذي من خلاله يجبُ مقابلة المصروفات التي دفعت خلال فترة معينة بالإيرادات المرتبطة بنفس الفترة .

ومن المعتاد أن تعد القوائم المالية عن فترات منتظمة؛ لأنها في الغالب سنة تقويمية أو سنة

مالية الأمر الذي يكفل قابلية النتائج للمقارنة.

وعلى هذا فإنه ولغرضِ تحقيق التخصيص الدقيق للنفقات والإيرادات على سنوات عمر المشروع ولكل سنة على حدة، فإنه يبرز مقابل هذا الإجراء أساس محاسبي متفق عليه يطلق عليه أساس الاستحقاق، ويعد هذا الأساس حجر الزاوية الذي تقوم عليه التسويات الجردية للمصروفات والإيرادات، التي تتم في نهاية السنة المالية. وإن الهدف من هذه التسويات هو تحقيق تخصيص موضوعي للمصروفات والإيرادات نصيب السنة سواء كانت تلك المصروفات دفعت نقداً أو لم تدفع وكذلك الإيرادات قد استلمت نقداً أو لم تستلم.

ومن الجدير بالذكر أن أساس الاستحقاق يختلف عن أساس آخر وهو الأساس النقدي حيث أن الأخير بموجبه لا تثبت الإيرادات إلا بعد تحصيلها نقداً كما لا تثبت المصروفات إلا بعد سدادها نقداً. بمعنى أن تحقق الإيرادات والمصروفات أثناء الفترة المحاسبية يقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ومن ثم مقابلة المقبوضات النقدية بالمدفوعات النقدية لتحديد نتيجة الأعمال ومن خصائص هذا الأساس أنه يتصف بالسهولة وبساطة تطبيق .

وبناء على ما تقدم ففي منشأة تمسك سجلاتها المحاسبية على أساس الاستحقاق يطبق مبدأ المقابلة بين المصروفات والإيرادات وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المحاسبية مع النفقات المستنفدة خلال الفترة نفسها.

وعلى ذلك فإن عملية تحديد نصيب السنة من المصروفات والإيرادات تعد أمراً مهماً وضرورياً لتحقيق مبدأ المقابلة بينَ تلك المصروفات والإيرادات وهي جزء مهم وأساسي لتحديد نتيجة الأعمال خلال فترة معينة.

وبالنظر لحصولِ تداخلٍ بين المصروفاتِ والإيرادات الخاصة بالمنشأة التي تحدث خلال الفترة الجارية والفترات اللاحقة وحتى يتحقق ضمان موضوعي لكل فترة بنصيبها العادل من المصروفات والإيرادات فإنه ينبغي إجراءات التسويات الجردية، هذه العملية تحدث في الغالب قبيل إعداد الحسابات الختامية، التي تتطلبُ فرز الحسابات الاسمية (المصروفات والإيرادات)، والتحقق من جانبين أساسيين هما :

1-التحقق من أن الفترة المحاسبية الجارية قد تحملت بنصيبها العادل من المصروفات.

2-التحقق من أن الفترة المحاسبية الجارية قد حصلت على نصيبها العادل من الإيرادات.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1- وضح المقصود بفرض الاستمرارية وفرض الدورية؟

2- هناك علاقة بين أساس الاستحقاق والمعالجات المحاسبية للمصروفات والإيرادات. حددها وبين مفهوم أساس الاستحقاق؟

3- تسوية المصروفات Adjusting Expenses

تمتاز المصروفات بما يلي:

1- أنها تدفق للقيم خارج الوحدة المحاسبية.

2- استنفاد الموارد الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

3- استنفاد هذه الموارد في سبيل تأدية النشاط الجاري.

4- الغرض من تأدية النشاط الجاري المعتاد أو المستمر هو اكتساب الإيرادات خلال الدورة المحاسبية.

ويمكن تحديد علاقة المصروفات بالسنة المالية من خلال الحالات الثلاث الآتية:

- الحالة الأولى: أن المصروفات المدفوعة خلال السنة هي بقدر نصيب السنة الحقيقي، دون زيادة أو نقصان، وهنا لا حاجة لإجراء قيود التسوية الجردية، وأن المصروف الظاهر في ميزان المراجعة يقفل في حساب المتاجرة أو حساب الأرباح والخسائر وبحسب نوع المصروف.

- الحالة الثانية: أن المصروفات المدفوعة خلال السنة جزء منها يخص السنة المالية والجزء الآخر يخص السنوات القادمة، وهذا الجزء يطلق عليه (حساب المصروف المدفوع مقدماً) وهنا الأمر بحاجة إلى إجراء قيود التسوية الجردية.

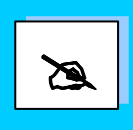
- الحالة الثالثة: أن المصروفات المدفوعة خلال السنة مبلغها الظاهر أقل مما يجب أن تتحمله السنة فعلاً، وبالتالي فإن هناك مبلغاً آخر ينبغي أن تتحمله السنة بهدف اكتمال تحميل تلك السنة بنصيبها العادل وهذا الجزء يطلق عليه (حساب المصروف المستحق) والأمر هنا بحاجة إلى إجراء قيود التسوية الجردية.

3 -1: المعالجة المحاسبية للحالة الأولى:

وهو أن المصروفات المدفوعة بقدر نصيب السنة الحقيقي وبالتالي فإن حساب الأرباح والخسائر أو المتاجرة لتلك السنة سوف يحمل بهذا المصروف.

مثــال (1):

في 2007/1/10م تم سداد مبلغ 120,000 ريال نقداً مقابل إيجار المحل عن سنة كاملة وبواقع 10,000 ريال شهرياً.



المطلوب: 1) إجراء قيود اليومية اللازمة.

2) إجراء قيود الإقفال.

خطوات الحل:

1) قيد دفع مصروف إيجار المحل نقداً:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
120000		من حـ/ إيجار المحل	1/10
	120000	إلى حـ/ الصندوق	
		تسديد إيجار المحل نقداً	

2) قيد إقفال مصروف إيجار المحل في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
120000		من حـ/ الأرباح والخسائر	12/31
	120000	إلى حـ/ إيجار المحل	
		إقفال حساب إيجار المحل في حساب الارباح والخسائر.	

3) تصوير حساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2007/12/31م:

حـ/الأرباح والخسائر

للسنة المنتهية في 2007/12/31م **(جزئي)**

مدين	البيان	دائن	البيان
120000	الى حـ/إيجار محل		

3 -2: المعالجة المحاسبية للحالة الثانية (المصروفات المدفوعةمقدماً) :prepaid Expenses

يقصد بالمصروفات المدفوعة مقدما، هي مبالغ المصروفات التي تم دفعها خلال الفترة المالية بهدف الحصول على الخدمات أو المنافع، والتي تتحقق الفائدة منها لأكثر من الفترة المحاسبية الحالية.

بمعنى هي أي نوع من النفقات تقوم المنشأة بتسديده بمقدار يزيد عن نصيب السنة الحقيقي، وبالتالي ووفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي يتطلب الأمر إجراء محاسبياً يعمل على تحديد مقدار ذلك المصروف الذي يمثل نصيب السنة الحقيقي وإبعاد الجزء المدفوع مقدماً إلى السنوات القادمة.

وهناك احتمالان لمعالجة المصروف المدفوع مقدماً هما:

3 -2 -1: الاحتمال الأول: معالجة المصروف المدفوع مقدماً كمصروف:

ويمكن تطبيق إجراءات هذه الحالة من خلال الخطوات الآتية:

1- يتم معالجة المصروف المدفوع مقدماً باعتباره مصروفاً حيث يظهر الإجراء المحاسبي الدال على تسديد المصروف بقيد محاسبي يظهر من خلاله الجانب المدين فيه لحساب المصروف وفقاً لما هو متعارف عليه بصدد إثبات المصروفات في الدفاتر المحاسبية، في حين يخصص الجانب الدائن من القيد على أساس طريقة تسديد المصروف فإذا كان الدفع نقداً فيظهر حساب الصندوق دائناً أو بشيك فيظهر حساب البنك دائناً. ووفقاً للآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المصروف	خلال السنة
	xxx	إلى حـ/ الصندوق أو البنك.	

2- من المصروف الذي تم تسديده وفق القيد السابق أعلاه يتم إجراء قيد محاسبي باستبعاد الجزء المدفوع مقدما ضمن المصروف، وذلك بجعل حساب المصروف دائناً في حين يظهر حساب المصروف المدفوع مقدماً مديناً وفقاً للآتي:

xxx		من حـ/ المصروف المدفوع مقدماً	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ المصروف.	

3- بعد استبعاد الجزء المدفوع مقدماً من المصروف يكون الجزء المتبقي من ذلك المصروف يمثل نصيب السنة الحقيقي، حيث يتم إقفاله في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر أو حساب المتاجرة ووفقاً للقيد الآتي:

xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر/ أو المتاجرة.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ المصروف.	

وباتباع الخطوات السابقة يمكنك الإجابة على الأمثلة الآتية:

مثال (2): إيجار المحل المدفوع مقدماً:

بتاريخ 2005/1/1م دفعت شركة النبراس مبلغاً وقدره 300,000 ريال نقداً عن إيجار المحل لمدة ثلاث سنوات. علماً أن المصروف المدفوع مقدماً يعالج محاسبياً كمصروف.



المطلوب: 1) إجراء قيود التسوية الجردية اللازمة.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3) بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر والمركز المالي في 2005/12/31م.

وباتباع الخطوات سالفة الذكر يتم الآتي:

1) قيد تسديد إيجار المحل بتاريخ 2005/1/1م نقداً:

300.000		من حـ/ إيجار المحل.	2005/1/1م
	300.000	إلى حـ/ الصندوق.	
		تسديد إيجار المحل نقداً	

2) في نهاية العام 2005 يتم تحديد الجزء المدفوع مقدماً من إيجار المحل من خلال:

300000 ÷ 3 سنوات = 100000 ريال نصيب كل سنة.

300000 - 100000 (نصيب سنة 2005) = 200,000ريال (إيجار محل مدفوع مقدماً).

حيث يتم إبعاد الجزء المدفوع مقدماً من مصروف إيجار المحل وفق القيد الآتي:

200,000		من حـ/ إيجار مدفوع مقدماً إلى حـ/ إيجار محل. إثبات الإيجار مدفوع مقدماً	2005/12/31م
	200,000		

3) إقفال نصيب السنة في حساب الأرباح والخسائر وبحسب الآتي:

100.000		من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ إيجار محل. إقفال رصيد حساب الإيجار	12/31
	100.000		

ملاحظة: يظهر حساب إيجار المحل المدفوع مقدماً والبالغ 200,000 في المركز المالي لتلك السنة وفي جانب الأصول ضمن بند أرصدة مدينة أخرى.

ولتصوير الحسابات في دفتر الأستاذ وبيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي وبحسب الآتي:

حـ/إيجار محل			
مدين	البيان	دائن	البيان
300.000	إلى حـ/الصندوق	200.000 100.000	من حـ/ إيجار محل مدفوع مقدماً من حـ/ الأرباح والخسائر
300.000		300.000	

حـ/الصندوق			
		300.000	من حـ/ إيجار محل

ح/إيجار محل مدفوع مقدماً			
200.000	إلى ح/ إيجار محل	200.000	رصيد مرحل (في 2005/12/31م)
200.000		200.000	

ح/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2005/12/31م			
100000	الى ح/إيجار المحل		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2005/12/31م			
200.000	أرصدة مدينة أخرى إيجار محل مدفوع مقدما:		

مثـال (3): مصاريف إعلان مدفوعة مقدماً:

في 2004/7/1 دفعت شركة الفرات مبلغ 600,000 ريال بشيك عن حملة إعلانية لمنتجات الشركة، لمدة 3 سنوات علماً أن المصروفات المدفوعة مقدماً تعالج محاسبياً كمصروف.

المطلوب: 1) إجراء قيود التسوية الجردية اللازمة.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3) بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر والمركز المالي في 2004/12/31م.

وباتباع الخطوات سالفة الذكر يتم الآتي:

1) قيد دفع المصروف بشيك:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
600.000	600.000	من حـ/ مصاريف إعلان. إلى حـ/ البنك. إثبات مصاريف إعلان عن ثلاث سنوات بشيك	2004/7/1م

2) تحديد نصيب سنة 2004 من المصاريف وكذلك الجزء المدفوع مقدماً من هذا المصروف وفق الآتي:

600000 ÷ 3 سنوات = 200000 ريال نصيب كل سنة من هذه المصاريف.

200000 × $\frac{6}{12}$ = 100000 ريال نصيب سنة 2004 كون أن الحملة قد بدأت في 2004/7/1م أي عن ستة أشهر فقط

600000 - 100000 (نصيب سنة 2004) = 500,000 ريال (مصاريف إعلان مدفوعة مقدماً).

حيث يتم إبعاد إجراء قيود التسوية بإبعاد الجزء المدفوع مقدماً من هذا المصروف:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
500,000	500,000	من حـ/ مصاريف إعلان مدفوعة مقدماً إلى حـ/ مصاريف إعلان. إثبات مصاريف إعلان مدفوع نقداً	12/31

3) إقفال نصيب السنة في حساب الأرباح والخسائر وفق الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100.000	100.000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف إعلان. إقفال رصيد حساب مصاريف اعلان	12/31

ملاحظة: يظهر حساب مصاريف إعلان مدفوعة مقدماً والبالغة 500,000 في قائمة المركز المالي لتلك السنة وفي جانب الأصول ضمن بند أرصدة مدينة أخرى.

ولتصوير الحسابات في دفتر الأستاذ وبيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي وبحسب الآتي:

حـ/مصاريف إعلان			
مدين	البيان	دائن	البيان
600.000	إلى حـ/البنك	500.000 100.000	من حـ/ مصاريف إعلان مدفوعة مقدماً من حـ/ الأرباح والخسائر
600.000		600.000	

حـ/البنك			
		600.000	من حـ/ مصاريف إعلان

حـ/مصاريف إعلان مدفوعة مقدماً			
500.000	إلى حـ/ مصاريف إعلان	500.000	رصيد مرحل (2004/12/31)
500.000		500.000	

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2004/12/31م			
100.000	إلى حـ/ مصاريف إعلان		

<table>
<tr><th colspan="4">قائمة المركز المالي
(جزئي)
كما هي في 2004/12/31م</th></tr>
<tr><td>500.000</td><td>أرصدة مدينة أخرى
إيجار محل مدفوع مقدما :</td><td></td><td></td></tr>
</table>

3 -2 -2: الاحتمال الثاني: معالجة المصروف المدفوع مقدماً كأصل:

ويمكن تطبيق إجراءات هذه الحالة من خلال الخطوات الآتية:

1- يتم معالجة المصروف المدفوع مقدماً كأصل حيث يظهر الإجراء المحاسبي الدال على تسديد المصروف بقيد محاسبي يظهر من خلاله الجانب المدين فيه لحساب المصروف المدفوع مقدماً ووفقاً لما هو متعارف عليه بصدد إثبات المصروفات في الدفاتر المحاسبية، في حين يخصص الجانب الدائن من القيد على أساس طريقة تسديد المصروف، فإذا كان الدفع نقداً فيظهر حساب الصندوق دائناً، أو بشيك فيظهر حساب البنك دائناً، ووفقاً للآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المصروف المدفوع مقدماً	خلال السنة
	xxx	إلى حـ/ الصندوق/ أو البنك.	

2- من المصروف الذي تم تسديده وفق القيد السابق يتم إجراء قيد محاسبي باستقطاع جزء من المصروف المدفوع مقدماً يعادل نصيب السنة الحقيقي من ذلك المصروف وذلك بقيد تسوية يجعل فيه حساب المصروف مديناً في حين يظهر حساب المصروف المدفوع مقدماً دائناً وبقدر نصيب تلك السنة وفق القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المصروف.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ المصروف المدفوع مقدماً.	

3- جزء المصروف الذي تم تحديده الذي يمثل نصيب السنة الحقيقي يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة وفقاً لما يأتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ المصروف.	

مثال (4):

وبالعودة إلى **مثـــال(2)** تكون خطوات المعالجة على افتراض أن المنشأة تعالج المصروف المدفوع كأصل:

- **إيجار المحل المدفوع مقدماً كأصل:**

1) قيد تسديد إيجار المحل المدفوع مقدماً في 2005/1/1م نقداً:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
300.000		من حـ/ إيجار محل مدفوع مقدماً.	1/1
	300.000	إلى حـ/ الصندوق.	
		إثبات الإيجار نقداً	

2) في نهاية السنة 2005 يتم استقطاع نصيب السنة من إيجار المحل من حساب إيجار المحل المدفوع مقدماً.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100,000		من حـ/ إيجار محل	12/31
	100,000	إلى حـ/ إيجار محل مدفوع مقدماً.	
		إثبات حساب الإيجار	

3) إقفال نصيب السنة في حساب الأرباح والخسائر وبحسب الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100.000		من حـ/ الأرباح والخسائر.	12/31
	100.000	إلى حـ/ إيجار محل.	
		إقفال رصيد حساب الإيجار	

مثال (5) بالعودة إلى **مثال(3)** تكون خطوات المعالجة وعلى افتراض أن المنشأة تعالج المصروف المدفوع مقدماً كأصل :

- **مصاريف الإعلان المدفوع مقدماً كأصل:**

1- قيد تسديد مصاريف الإعلان مقدماً في 2004/7/1 بالقيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
600.000	600.000	من حـ/ مصاريف إعلان مدفوع مقدماً. إلى حـ/ البنك. إثبات مصاريف إعلان مدفوع نقداً	7/1

2- في نهاية سنة 2004 يتم استقطاع نصيب السنة من مصاريف الإعلان من حساب مصاريف الإعلان المدفوع مقدماً.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ/ مصاريف إعلان. إلى حـ/ مصاريف إعلان مدفوع مقدماً. إثبات مصاريف إعلان .	12/31

3- يتم إقفال نصيب سنة 2004 من مصاريف الإعلان في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100.000	100.000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف إعلان. إقفال رصيد حساب مصاريف إعلان	12/31

مثال (6):

ظهر رصيد حساب المصاريف العمومية في ميزان المراجعة لشركة مأرب في 2005/12/31م مبلغ 450,000 ريال. وعند الجرد تبين أن هذا المصروف يمثل مصاريف عمومية عن ثلاث سنوات

المطلوب:

1) إجراء قيود التسوية الجردية والإقفال اللازمة علماً أن الشركة تعالج المصروفات المدفوعة مقدما: أ) كمصروف ب) كأصل.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر أستاذ الشركة وبيان الأثر على الحسابات الختامية والمركز المالي في 2005/12/31م.

- **مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً كمصروف:**

للإجابة عن المثال أعلاه في حالة معالجة المصاريف المدفوعة مقدماً كمصروف وفق الآتي:

1) قيد تسوية المصروف في 2005/12/31م (لا يظهر قيد بسداد المصروف كون رصيد المصروف قد ظهر في ميزان المراجعة في 2005/12/31م على أساس أن إجراء قيد تسديد المصروف قد تم سلفاً خلال السنة).

عليه فإن احتساب نصيب سنة 2005م من المصروف يكون:

450,000 ÷ 3 سنوات = 150,000 ريال نصيب سنة 2005.

450.000- 150.000 = 300,000 ريال (مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً).

مدين	دائن	البيان	التاريخ
300,000		من حـ/ مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً	12/31
	300,000	إلى حـ/ مصاريف عمومية.	
		إثبات مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً	

2) قيد إقفال نصيب السنة من المصاريف العمومية في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
150.000		من حـ/ الأرباح والخسائر.	12/31
	150.000	إلى حـ/ مصاريف عمومية.	
		إقفال رصيد حساب مصاريف عمومية	

ولتصوير حساب المصاريف العمومية والمصاريف العمومية المدفوعة مقدماً يظهر الآتي:

حـ/مصاريف عمومية			
مدين	البيان	دائن	البيان
450.000	رصـــــــــــــــيد في 2005/12/31م	300.000 150.000	من حـ/ مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً من حـ/ الأرباح والخسائر 2005/12/13م.
450.000		450.000	

حـ/مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً			
300.000	إلى حـ/ مصاريف عمومية	300.000	رصيد مرحل في 2005/12/31م.
300.000		300.000	

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2005/12/31م			
150.000	إلى حـ/ مصاريف عمومية		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2005/12/31م			
300.000	أرصدة مدينة أخرى مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً.		

- **مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً كأصل:**

للإجابة عن المثال أعلاه في حالة معالجة المصاريف المدفوعة مقدماً كأصل وفق الآتي:

1) قيد تسوية بالمصروف المدفوع مقدماً وفق الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
150,000	150,000	من حـ/ المصاريف العمومية. إلى حـ/ مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً إثبات رصيد حساب المصاريف العمومية	12/31

2) قيد إقفال نصيب السنة من المصاريف العمومية في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
150.000	150.000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ المصاريف العمومية. إقفال رصيد حساب مصاريف عمومية .	12/31

ولتصوير حساب المصاريف العمومية والمصاريف العمومية المدفوعة مقدماً يظهر الآتي:

حـ/مصاريف عمومية			
مدين	البيان	دائن	البيان
150.000	إلى حـ/ مصاريف عمومية مدفوعة مقدما.	150.000	من حـ/ الأرباح والخسائر في 2005/12/13م.
150.000		150.000	

حـ/مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً			
450.000	رصيد في 2005/12/31م.	150,000 300.000	من حـ/ المصاريف العمومية. رصيد مرحل 2005/12/31م.
450.000		450.000	

3-3: المعالجة المحاسبية للحالة الثالثة: (المصروفات المستحقة)Accrued Expenses:

وهي المصروفات التي تتعلق بالفترة الحالية ولكنها لم تدفع بعد.

بموجب هذه الحالة تكون المصروفات التي يتم تسديدها خلال السنة والظاهر رصيدها في ميزان المراجعة لتلك السنة أقل من نصيب السنة الحقيقي، وهنا لا بد من إجراء محاسبي يتم من خلاله إضافة الجزء المتبقي من ذلك المصروف لكي تحمل السنة بنصيبها العادل من ذلك المصروف. ووفقاً لهذه الحالة تكون خطوات المعالجة كالآتي:

1) قيد تسديد المصروف في بداية السنة أو خلالها فيظهر حساب المصروف مديناً في حين يكون حساب الصندوق دائناً إذا تم السداد نقداً أو حساب البنك هو الدائن إذا كان السداد بشيك وفقاً للآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المصروف.	خلال السنة
	xxx	إلى حـ/ الصندوق/ أو البنك.	

2) إجراء قيد التسوية وذلك بإضافة الجزء من المصروف الذي يمثل ما يجب إضافته على المصروف الذي تم تسديده ؛ كي يظهر إجمالي حساب المصروف بقدر نصيب السنة الحقيقي. وملخص المعالجة تنصب على أساس جعل المصروف مديناً في حين يكون حساب المصروف المستحق دائناً.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المصروف.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ المصروف المستحق.	

3) إقفال إجمالي حساب المصروف الذي يمثل النصيب الحقيقي لتلك السنة في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ المصروف.	

مثال (7): المرتبات والأجور المستحقة:

بلغت المرتبات والأجور المدفوعة للعامل عبد الصمد جاسم في شركة حضرموت خلال عام 2003م مبلغ 110,000 ريال نقداً. ولدى الجرد المستندي تبين أن الراتب الشهري له هو 10,000 ريال.

المطلوب: 1) إجراء قيود التسوية اللازمة والإقفال.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3) بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي في 2003/12/31م

خطوات الحل:

1) قيد تسديد المرتبات والأجور نقداً:

110,000	110,000	من حـ/ المرتبات والأجور. إلى حـ/ الصندوق. إثبات المرتبات والأجور نقداً	خلال السنة.

2) الراتب الشهري 10,000 × 12 شهر = 120,000 ريال.

120,000 - 110,000 = 10,000 ريال مرتبات وأجور مستحقة.

10.000	10.000	من حـ/ المرتبات والأجور. إلى حـ/ المرتبات والأجور المستحقة. إثبات المرتبات والأجور المستحقة	12/31

3) قيد إقفال إجمالي حساب المرتبات والأجور في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة:

120.000	120.000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ المرتبات والأجور. إقفال رصيد حساب المرتبات والأجور	12/31

ملاحظة: حساب المرتبات والأجور المستحقة يظهر في قائمة المركز المالي في جانب الخصوم ضمن بند أرصدة دائنة أخرى.

حـ/المرتبات والأجور			
مدين	البيان	دائن	البيان
110.000 10.000	إلى حـ/الصندوق. إلى حـ/ مرتبات وأجور مستحقة.	120.000	من حـ/ الأرباح والخسائر في 2003/12/13م.
120.000		120.000	

حـ/الصندوق			
		110.000	من حـ/ مرتبات وأجور

ح/المرتبات والأجور المستحقة			
10000	رصيد مرحل في 2003/12/31م	10.000	من حـ/ مرتبات وأجور مستحقة
10000		10000	

ح/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2003/12/31م			
120.000	إلى حـ/ مرتبات وأجور		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2003/12/31م			
		10.000	أرصدة دائنة أخرى مرتبات وأجور مستحقة.

مثال (8): فائدة القرض المستحقة:

في 2006/12/31م ظهر رصيد حساب فوائد القروض في ميزان المراجعة لشركة الحمد مبلغ 1000 ريال وذلك عن قرض قدره 40,000 ريال من البنك، وبفائدة سنوية قدرها 5٪، تدفع الفائدة على قسطين في 30 يونيو من العام وفي 1 يونيو من العام القادم.

المطلوب:

1) إجراء قيود التسوية الجردية اللازمة وقيود الإقفال.
2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3) بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي في 2006/12/31م.

خطوات الحل:

1) إجراء قيد التسوية في 2006/12/31م بخصوص تحميل سنة 2006م بالقسط الثاني من الفائدة وتحسب كالآتي:

× 40.000	5 / 100	= 2000 ريال تدفع مرتين، وعلى قسطين دفع أحد الأقساط ولا بد من إجراء قيد تسوية بالقسط الآخر.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1000	1000	من حـ/ فائدة قرض. إلى حـ/ فائدة قرض مستحقة. إثبات فائدة قرض مستحقة	12/31

2) إقفال إجمالي فائدة القرض في حساب الأرباح والخسائر:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
2000	2000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ فائدة القرض. إقفال رصيد حساب فائدة القرض	12/31

ولتصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ، وكذلك التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي :

حـ/فائدة القرض			
مدين	**البيان**	**دائن**	**البيان**
1000 1000	رصيد في 2006/12/31م. إلى حـ/ فائدة قرض مستحقة.	2000	من حـ/ الأرباح والخسائر في 2006/12/31م.
2000		2000	

ح/فائدة قرض مستحقة			
1000	رصـــيد مرحـــل في 2006/12/31م.	1000	من حـ/ فائدة قرض
1000		1000	

ح/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2006/12/31م			
2000	إلى حـ/ فائدة قرض		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2006/12/31م			
		1000	أرصدة دائنة أخرى فائدة قرض مستحقة.

التدريبات

تدريب رقم (1):

بتاريخ 2007/12/31م ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة لشركة الغانم التجارية 130,000 مصاريف نقل مدفوعة مقدماً، 12,000 مصاريف كهرباء، 15,000 مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً، 2000 فائدة قرض.

وعند الجرد في 2007/12/31م أعطيت إليك المعلومات الآتية:

1) أن مصاريف نقل التي تخص السنة120000 ريال.
2) أن مصاريف الكهرباء الفعلية التي تخص السنة هي 15,000 ريال.
3) المصاريف العمومية التي تخص السنة 12,000 ريال.
4) حصلت المنشأة على قرض من البنك قدره 50,000 ريال بمعدل فائدة 8٪ سنوياً.

المطلوب:

1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3) بيان التأثير في حساب الأرباح والخسائر في 2007/12/31م والمركز المالي في 2007/12/31م.

تدريب رقم (2):

بتاريخ 2007/12/31م ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة لشركة النعيمي التجارية 60,000 ريال تأمين ضد الحريق مدفوع مقدماً، 10,000 مصاريف هاتف، 13,000 الأدوات المكتبية .

وعند الجرد في 2007/12/31م أعطيت إليك المعلومات الآتية:

1) تم دفع أقساط التأمين ضد الحريق عن سنة ابتداء من 2007/4/1م.
2) مصاريف الهاتف التي تخص السنة 12000 ريال.
3) الأدوات المكتبية المتبقية في المخازن نهاية السنة بلغت قيمتها 10,000 ريال.

المطلوب:

1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3) بيان التأثير في حساب الأرباح والخسائر في 2007/12/31م والمركز المالي في 2007/12/31م.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1) وضح المقصود بالمصروفات المدفوعة مقدماً، وحدد طرق المعالجة المحاسبية المتعلقة بها.
2) وضح المقصود بالمصروفات المستحقة، وما هي طبيعة علاقتها بالسنة المالية.
3) ما هو التأثير الذي يمكن أن يظهر على نتائج أعمال المشروع في حال عدم إجراء قيود التسوية الجردية المتعلقة بالمصروفات؟

4) تسوية الإيرادات Adjusting Revenue

يقصد بالإيرادات هي تدفق من الموارد إلى داخل الوحدة المحاسبية وذلك نتيجة لمزاولة الوحدة لنشاطها.

ويمكن تحديد علاقة الإيرادات بالسنة المالية من خلال ثلاث حالات هي:

- الحالة الأولى: إن الإيرادات المحصَّلة خلال السنة هي نصيب السنة الحقيقي دون زيادة أو نقصان، وهنا لا حاجة لإجراء قيود التسوية الجردية وإن مقدار الإيراد الظاهر كرصيد في ميزان المراجعة يمثل نصيب السنة، وسوف يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة.

- الحالة الثانية: أن الإيرادات المحصلة خلال السنة مبلغها جزء منه يخص السنة، والجزء الآخر يخص السنوات القادمة، وهذا الجزء يسمى (الإيراد المحصل مقدماً)، وهذا الأمر بحاجة إلى إجراء قيود التسوية الجردية.

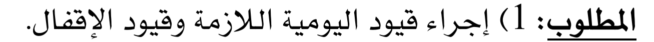
- الحالة الثالثة: أن الإيرادات المحصلة خلال السنة مبلغها الظاهر أقل مما يجب أن يتم تحصيله فعلاً، وبالتالي فإن هناك مبلغاً آخر ينبغي أن تتحمله السنة بهدف إكمال نصيبها العادل، وهذا الجزء يسمى (الإيراد المستحق). وهذا الأمر بحاجة إلى إجراء التسوية الجردية.

4 -1: المعالجة المحاسبية للحالة الأولى:

في هذه الحالة فإن الإيراد المحصل خلال السنة يمثل نصيب السنة الحقيقي، وبالتالي فإن حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة سوف يحمل بالإيراد وبحسب المثال الآتي:

مثال (9):

بتاريخ 2005/1/12م تم تحصيل مبلغ 240,000 نقداً عن إيراد عقار، وذلك عن سنة كاملة وبواقع 20,000 ريال للشهر الواحد.



المطلوب: 1) إجراء قيود اليومية اللازمة وقيود الإقفال.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3) بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر في 2005/12/31م.



خطوات الحل:

1) قيد تحصيل إيراد العقار نقداً:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
240.000	240.000	من حـ/ الصندوق إلى حـ/ إيراد عقار إثبات إيراد العقار نقداً	1/12

2) قيد إقفال إيراد العقار في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة:

240.000	240.000	من حـ/ إيراد عقار إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال رصيد حساب ايراد العقار	12/31

3) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ، وبيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2005/12/31م:

حـ/إيراد عقار			
مدين	البيان	دائن	البيان
240.000	إلى حـ/الأرباح والخسائر	240.000	من حـ/ الصندوق
240.000		240.000	

حـ/الصندوق			
240.000	إلى حـ/إيراد عقار		

حـ/الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2005/12/31م			(جزئي)
		240.000	من حـ/إيراد عقار

4 -2: المعالجـة المحاسـبية للحالـة الثانيـة (الإيـرادات المحصـلة مقـدماً) unearned Revenue:

الإيراد المحصل مقدماً: هي مبالغ الإيرادات التي تم استلامها خلال الفترة الحالية ولا زالت لم تقدم الخدمات والمنافع المقابلة لها.

ويقصد بالإيراد المحصل مقدماً أيضاً أي نوع من الإيرادات تقوم المنشأة باستلامه بمقدار يزيد عن نصيب السنة الحقيقي، وبالتالي ووفقاً لأساس الاستحقاق يتطلب الأمر إجراءً محاسبياً يعمل على تحديد مقدار ذلك الإيراد الذي يمثل نصيب تلك السنة وإبعاد الجزء المحصل مقدماً إلى السنوات القادمة.

وهناك معالجتان للإيراد المحصل مقدماً تظهر على النحو الآتي:

4 -2 -1: الاحتمالُ الأولُ: معالجة الإيراد المحصل مقدماً كإيراد:

ويمكن تطبيق إجراءات هذه الحالة من خلال الخطوات الآتية:

1- وفق هذه المعالجة يظهر الإجراء المحاسبي الدال على تحصيل الإيراد بقيد يتم من خلاله إظهار الجانب الدائن منه لحساب الإيراد في حين يكون الجانب المدين من القيد معتمداً أسلوب تحصيل الإيراد؛ فإذا كان نقداً يظهر حساب الصندوق هو المدين في حين يكون حساب البنك مديناً إذا تم الاستلام بشيك ووفق الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الصندوق/أو البنك.	خلال السنة
	xxx	إلى حـ/ الإيراد	

2- من خلال الإيراد الذي يتم تحصيله وفق القيد أعلاه يتم إجراء قيد محاسبي يتضمن استبعاد الجزء المحصل مقدماً من الإيراد، وذلك بتخفيض الإيراد بجعل حساب الإيراد مديناً في حين يظهر حساب الإيراد المحصل مقدماً دائناً ووفق الآتي:

xxx		من حـ/ الإيراد	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ الإيراد المحصل مقدماً.	

3- بعد استبعاد الجزء المحصل مقدماً من الإيراد فإن ما تبقى منه يمثل نصيب السنة الحقيقي حيث يتم إقفاله في نهاية السنة في حساب الأرباح والخسائر لذلك العام ووفق الآتي:

xxx		من حـ/ الإيراد.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	

وعليك اتباع الخطوات أعلاه للإجابة عن الأمثلة الآتية:

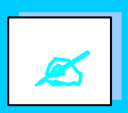
مثـال (10): إيراد فوائد دائنة محصلة مقدماً

بتاريخ 2007/9/1م استلمت المنشأة مبلغاً قدره 230,000 ريال نقداً عن إيراد فوائد دائنة . ولدى إجراء الجرد المستندي تبين أن إيراد السنة الفعلي هو 210,000 ريال.

المطلوب: 1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3) إظهار التأثير على حساب الأرباح والخسائر في 2007/12/31م والمركز المالي في 2007/12/31م.



علماً أن المنشأة تعالج الإيراد المحصل مقدماً كإيراد.

للإجابة عن المثال نتبع الخطوات الآتية:

1) قيد تحصيل إيراد فوائد دائنة بتاريخ 2007/9/1م نقداً.

230.000		من حـ/ الصندوق.	9/1
	230.000	إلى حـ/ إيراد فوائد دائنة .	
		إثبات إيراد فوائد دائنة نقداً	

2) في 2007/12/31م يتم تحديد الجزء المحصل مقدماً من الإيراد وفق الآتي:

230,000 - 210,000 = 20,000 ريال (إيراد محصل مقدماً).

وبعده يتم إبعاد الجزء المحصل مقدماً من إيراد فوائد دائنة بحسب القيد الآتي:

20,000		من حـ/ إيراد فوائد دائنة.	12/31
	20,000	إلى حـ/إيراد فوائد دائنة محصلة مقدماً.	
		إثبات فوائد دائنة محصله مقدماً	

3. قيد إقفال نصيب السنة 2007م من الإيراد في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة:

210.000		من حـ/ إيراد فوائد دائنة .	12/31
	210.000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	
		إقفال رصيد حساب إيراد فوائد دائنة	

ملاحظة: يظهر حساب إيراد فوائد دائنة محصل مقدماً والبالغ 20,000 في قائمة المركز المالي في جانب الخصوم ضمن بند أرصدة دائنة أخرى.

تصوير الحسابات في دفتر الأستاذ وبيان التأثير في حساب الأرباح والخسائر والمركز المالي في 2007/12/31م:

حـ/إيراد فوائد دائنة			
مدين	البيان	دائن	البيان
20.000	إلى حـ/إيراد فوائد دائنة محصلة مقدماً.	230,000	من حـ/الصندوق
210.000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر		
230,000		230,000	

حـ/الصندوق			
230,000	إلى حـ/ إيراد فوائد دائنة		

حـ/إيراد فوائد دائنة محصل مقدماً			
من حـ/ إيراد فوائد دائنة	20,000		

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2007/12/31م			
حـ/ إيراد أوراق مالية	210.000		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2007/12/31م			
أرصدة دائنة أخرى إيراد فوائد دائنة محصلة مقدماً.	20.000		

مثـال (11): (إيراد العقار المحصل مقدماً).

بتاريخ 2006/4/1م استلمت المنشأة مبلغا قدره 300,000 ريال بشيك عن إيراد عقار للمبنى العائد للشركة ولمدة ثلاث سنوات مقدماً.

المطلوب: 1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.

2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3) إظهار التأثير على حساب الأرباح والخسائر في 2006/12/31م والمركز المالي في 2006/12/31م

علماً أن المنشأة تعالج الإيراد المحصل مقدماً كإيراد.

وباتباع الخطوات الآتية يتم إجابة المثال:

1) قيد استلام إيراد العقار بشيك بتاريخ 2006/4/1م:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
4/1	من حـ/ البنك. إلى حـ/ إيراد عقار. إثبات إيراد العقار بشيك	300.000	300.000

2) في 2006/12/31م يتم احتساب الجزء المحصل مقدماً من الإيراد وفق الآتي:

300,000 ÷ 3 سنوات = 100,000 ريال. إيراد العقار لكل سنة من السنوات الثلاث

100,000 ×	9 / 12	= 75,000 ريال نصيب سنة 2006م (عن 9 أشهر).

300,000 - 75,000 = 225,000 ريال (إيراد عقار محصل مقدماً).

يتم إبعاد الجزء المحصل مقدماً من إيراد العقار بحسب الآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من حـ/ إيراد عقار إلى حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً. إثبات إيراد العقار محصل مقدماُ	225,000	225,000

3) قيد إقفال نصيب سنة 2006م من إيراد العقار في حساب الأرباح والخسائر وفق الآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من حـ/ إيراد عقار. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب إيراد عقار	75.000	75.000

ملاحظة: يظهر حساب إيراد العقار المحصل مقدماً مبلغ 225,000 ريال في قائمة المركز المالي في جانب الخصوم ضمن بند أرصدة دائنة أخرى.

ولتصوير الحسابات التي تأثرت في قيود اليومية أعلاه، وتظهر كالآتي:

حـ/إيراد عقار			
مدين	البيان	دائن	البيان
225,000 75,000	إلى حـ/إيراد عقار محصل مقدماً حـ/ الأرباح والخسائر	300,000	من حـ/ البنك
300.000		300.000	

حـ/البنك			
300,000	إلى حـ/ إيراد عقار		

حـ/إيراد العقار المحصل مقدماً			
225.000	رصيد مرحل في (2006/12/31)	225,000	من حـ/ إيراد عقار
225.000		225.000	

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2006/12/31م			
		75,000	من حـ/ إيراد عقار

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2006/12/31م			
أرصدة دائنة أخرى حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً	225.000		

4 -2 -2: الاحتمال الثاني: معالجة الإيراد المحصل مقدماً كالتزام:

يمكن تطبيق إجراءات هذه المعالجة من خلال الخطوات الآتية:

1- يتم معالجة الإيراد المحصل مقدماً كالتزام حيث يظهر الإجراء المحاسبي، والدال على تحصيل الإيراد بقيد محاسبي يتم من خلاله إظهار الجانب الدائن من القيد بحساب الإيراد المحصل مقدماً في حين يكون الجانب المدين من القيد معتمداً على أسلوب تحصيل الإيراد، فيكون حساب الصندوق مديناً إذا كان التحصيل نقداً في حين يكون حساب البنك هو المدين إذا كان بشيك ووفقاً للآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
خلال السنة	من حـ/ الصندوق / أو البنك. إلى حـ/ الإيراد المحصل مقدماً	 xxx	xxx

2- من حساب الإيراد المحصل مقدماً الذي تم تحصيله بالقيد السابق يتم إجراء قيد محاسبي باستقطاع جزء من الإيراد المحصل مقدماً يعادل نصيب السنة الحقيقي من ذلك الإيراد. وذلك يجعل حساب الإيراد المحصل مقدماً مديناً في حين يظهر حساب الإيراد دائناً ووفقاً للآتي:

نهاية السنة	من حـ/ الإيراد المحصل مقدماً. إلى حـ/ الإيراد.	 xxx	xxx

3- نصيب السنة من الإيراد، الذي يتم تحديده في القيد السابق يتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة ووفقاً للآتي:

xxx		من حـ/ الإيراد. إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية السنة
	xxx		

مثال 12 :



بالعودة إلى **المثـال رقم (11)** تكون خطوات المعالجة على افتراض أن المنشأة تعالج الإيراد المحصل مقدماً كالتزام .

- **إيراد العقار المحصل مقدماً:**

1) قيد استلام إيراد العقار المحصل مقدماً بتاريخ 2006/4/1م:

300.000		من حـ/ البنك. إلى حـ/ إيراد العقار المحصل مقدماً. إثبات إيراد العقار المحصل مقدماً بشيك .	4/1
	300.000		

2) في 2006/12/31م يتم استقطاع إيراد العقار نصيب السنة وذلك عن (9 أشهر)، ومن خلال العودة إلى طريقة الاحتساب المتعلقة بتحديد نصيب السنة من إيراد العقار التي بلغت 75,000 ريال فيكون القيد :

75,000		من حـ/ إيراد العقار المحصل مقدماً. إلى حـ/ إيراد العقار. إثبات إيراد العقار.	12/31
	75,000		

3) قيد إقفال نصيب سنة 2006م من إيراد العقار في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة:

75.000		من حـ/ إيراد عقار. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب ايراد العقار.	12/31
	75.000		

مثال 13:

بالعودة إلى **المثـــال رقم (10)** تكون خطوات المعالجة وعلى افتراض ان المنشأه تعالج الإيراد المحصل مقدماً كالتزام .

- **إيرادفوائد دائنة المحصل مقدماً:**

1- قيد استلام إيراد فوائد دائنة المحصل مقدماً بتاريخ 2007/9/1م.

230.000	230.000	من حـ/ الصندوق إلى حـ/ إيراد فوائد دائنة محصلة مقدماً إثبات إيراد فوائد دائنة محصل مقدماً	9/1

2- في 2007/12/31م يتم استقطاع الإيراد نصيب السنة:

210,000	210,000	من حـ/ إيراد فوائد دائنة محصلة مقدماً. إلى حـ/ إيراد فوائد دائنة. إثبات إيراد فوائد دائنة	12/31

3. في 2007/12/31م يتم إقفال حساب إيراد فوائد دائنة نصيب السنة في حساب الأرباح والخسائر:

210.000	210.000	من حـ/ إيراد فوائد دائنة . إلى حـ/ الأرباح والخسائر إقفال رصيد حساب إيراد فوائد دائنة.	12/31

4 -3: المعالجة المحاسبية للحالة الثالثة (الإيرادات المستحقة) Accrued Revenue:

الإيرادات المستحقة: هي الإيرادات التي تتعلق بالفترة الحالية، ولكنها لم تحصل بعد وبموجب هذه الحالة فإن الإيرادات التي يتم تحصيلها خلال السنة والظاهر رصيدها في ميزان المراجعة هي أقل من نصيب السنة الحقيقي، وهنا لا بد من إجراء محاسبي يتم من خلاله إضافة الجزء المتبقي من ذلك الإيراد لكي تحمّل السنة بنصيبها العادل، ووفق هذه الحالة تكون خطوات المعالجة وفق الآتي:

1) قيد بتحصيل الإيراد في بداية السنة أو خلالها حيث يظهر حساب الإيراد دائناً في حين يكون حساب الصندوق مديناً إذا تم التحصيل نقداً أو حساب البنك هو المدين إذا كان التحصيل بشيك وفق القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الصندوق أو البنك.	خلال السنة
	xxx	إلى حـ/ الإيراد	

2) إجراء قيد محاسبي لغرض إضافة الجزء من الإيراد الذي يمثل ما يجب إضافته إلى الإيراد المحصل؛ وذلك لكي يظهر إجمالي حساب الإيراد بقدر نصيب السنة الحقيقي، وتكون المعالجة بجعل حساب الإيراد دائناً في حين يظهر حساب الإيراد المستحق مديناً:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الإيراد المستحق.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ الإيراد.	

3) يتم إقفال إجمالي حساب الإيراد والذي يمثل نصيب السنة الحقيقي في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة ووفقاً للآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الإيراد.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	

مثال (14): إيراد أرباح الأسهم المستحقة:

في 2005/10/25م بلغت أرباح الأسهم التي تم تحصيلها نقداً 250,000 ريال ولدى الجرد المستندي تبين أن أرباح الأسهم الفعلية التي تخص السنة هي 300,000 ريال.

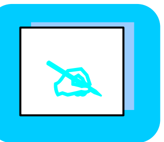
المطلوب:

1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3) بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي في 2005/12/31م.

خطوات الحل:

1) قيد استلام إيراد أرباح الأسهم بتاريخ 2005/10/25م عن السنة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
250,000		من حـ/ الصندوق.	10/25
	250,000	إلى حـ/ أرباح الأسهم.	
		إثبات أرباح الأسهم نقداً	



2) ولتحديد أرباح الأسهم المستحقة حسب الآتي:

300,000 - 250,000= 50,000 ريال (أرباح الأسهم المستحقة):

إذن: قيد تسوية أرباح الأسهم المستحقة كالآتي:

50,000	50,000	من حـ/ أرباح الأسهم المستحقة. إلى حـ/أرباح الأسهم. إثبات أرباح الأسهم المستحقة	12/31

3) قيد إقفال إجمالي أرباح الأسهم نصيب سنة 2005م في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة:

300.000	300.000	من حـ/ أرباح الأسهم. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب أرباح الأسهم.	12/31

ملاحظة: يظهر حساب أرباح الأسهم المستحقة والبالغة 50,000 ريال في قائمة المركز المالي للشركة وفي جانب الأصول ضمن بند أرصدة مدينة أخرى.

ولتصوير الحسابات في دفتر الأستاذ وبيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي تكون وفق الآتي:

حـ/أرباح الأسهم			
مدين	**البيان**	**دائن**	**البيان**
300,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	250,000 50,000	من حـ/ الصندوق. من حـ/ أرباح الأسهم المستحقة.
300.000		300.000	

حـ/الصندوق			
250,000	إلى حـ/ أرباح الأسهم		

حـ/ارباح الأسهم المستحقة			
50,000	إلى حـ/ أرباح الأسهم	50,000	رصيد مرحل (2005/12/31م)

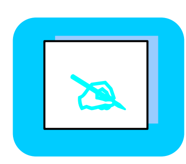
حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2005/12/31م			
		300,000	من حـ/ أرباح الأسهم

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2005/12/31م			
50.000	أرصدة مدينة أخرى أرباح الأسهم المستحقة.		

مثال (15): (إيراد العقار المستحق):

بتاريخ 2005/1/1م استلمت الشركة إيراد العقار عن إيجار المبنى العائد لها مبلغ 220,000 ريال نقداً، ولدى القيام بالجرد المستندي تبين أن إيراد العقار الشهري حسب العقد 20,000 ريال.

المطلوب:



1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3) بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي في 2005/12/31م.

خطوات الإجابة:

1) قيد استلام إيراد العقار نقداً بتاريخ 2005/1/1م عن السنة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
220,000		من حـ/ الصندوق.	12/31
	220,000	إلى حـ/ إيراد العقار.	
		إثبات إيراد العقار نقداً	

2) ولتحديد إيراد العقار المستحق حسب الآتي:

20,000 × 12 شهراً = 240,000 ريال نصيب السنة.

(الإيراد عن نصيب السنة) 240,000 - (الإيراد المستلم) 220,000 = 20,000 ريال الإيراد المستحق.

إذن: قيد تسوية إيراد العقار المستحق كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
20,000		من حـ/ إيراد العقار المستحق.	12/31
	20,000	إلى حـ/ إيراد العقار.	
		إثبات إيراد العقار المستحق .	

3) قيد إقفال إجمالي إيراد العقار نصيب سنة 2005م في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
240,000		من حـ/ إيراد العقار.	12/31
	240,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
		إقفال رصيد حساب إيراد العقار.	

ولتصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ، وكذلك التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي :

حـ/إيراد العقار			
مدين	البيان	دائن	البيان
240000	إلى ح/ الأرباح والخسائر	220,000 20,000	من حـ/ الصندوق من حـ/ إيراد العقار المستحق.
240000		240000	

حـ/الصندوق			
220,000	إلى حـ/ إيراد العقار		



حـ/إيراد العقار المستحق			
20,000	إلى حـ/ إيراد العقار	20,000	رصيد مرحل (2005/12/31م)
20000		20000	

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2005/12/31م			
		240,000	من حـ/ إيراد العقار.

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2005/12/31م			
20.000	أرصدة مدينة أخرى: إيراد العقار المستحق.		

تدريب (3):

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصحيح الخطأ.

1- حالات تصفية المنشأة في بداية تكوينها تعتبر عملية أساسية .

2- فرض الاستمرارية تعني تقسيم حياة المنشأة إلى فترات منتظمة .

3- يقصد بالأساس النقدي أن تشمل إيرادات الفترة على الإيرادات المحصلة نقداً ، والمصروفات التي دفعت نقداً .

4- المصروفات المدفوعة مقدماً . تتمثل بالمصروفات التي يتم سدادها نهاية السنة المالية .

5- المصروفات المستحقة : تمثل المصروفات التي دفعت خلال الفترة الحالية ، وتحققت الاستفادة منها لأكثر من فترة محاسبية .

6- الإيرادات المحصلة مقدماً : هي الإيرادات التي حصلت خلال الفترة الحالية ولم يتم تقديم الخدمات المقابلة لها .

7- الإيرادات المستحقة: هي الإيرادات التي تخص الفترة الحالية، ولم يتم تحصيلها بعدٍ

8- رصيد حساب المصروف المدفوع مقدماً يظهر في قائمة المركز المالي في جانب الخصوم ،.

9- رصيد حساب الإيرادات المحصل مقدماً يظهر في قائمة المركز المالي في جانب الأصول .

10- رصيد حساب المصروف المستحق يظهر في قائمة المركز المالي في جانب الخصوم .

تدريب رقم (4):

بتاريخ 2007/12/31م ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة لشركة المخلافي:
200,000 ريال إيراد العقار المحصل مقدماً، و 21,000 ريال فوائد دائنة، 150,000ريال إيرادات خدمات للغير محصّلة مقدماً.

وعند الجرد في 2007/12/31م أعطيت إليك المعلومات الآتية:

1) إيراد العقار المحصل مقدمة عن سنتين.
2) الفوائد الدائنة التي تخص السنة هي 25,000 ريال .
3) إيرادات خدمات للغير الفعلي 120,000 ريال.

المطلوب:

1. إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2. تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3. بيان التأثير في حساب الأرباح والخسائر والمركز المالي في 2007/12/31م.

تدريب رقم (5):

في 2001/12/31م ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة لشركة العمراني:
120,000 إيراد الاستشارات المقدمة للغير ، 25,000 فوائد ودائع، 110,000 إيراد عقار

وعند الجرد في 2001/12/31م أعطيت إليك المعلومات الآتية:

1) أن إيراد الاستشارات المقدمة للغير نصيب السنة هو 100,000 ريال.
2) فوائد الودائع المستحقة نصيب هذه السنة بلغت 30,000 ريال.
3) إيراد العقار حسب العقد 10,000 ريال شهرياً.

المطلوب:

1) إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2) تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3) بيان التأثير في حساب الأرباح والخسائر والمركز المالي في 2001/12/31م.

تدريب رقم (6):

الحسابات ألآتيه استخرجت من دفاتر منشأة عابدين التجارية في 2007/12/31 وقبل أن يتم إجراء التسويات الجر دية .

حـ/مرتبات وأجور			
مدين			دائن
420000	رصيد في 2007/12/31		

حـ/مصاريف كهرباء			
180000	رصيد في 2007/12/31		
حـ/إيرادات عقار محصل مقدماً			
280,000	رصيد في 2007/12/31		

حـ/تأمين مدفوع نقداً			
240,000	رصيد في 2007/12/31		
حـ/أدوات مكتبية			
20,0000	رصيد في 2007/12/31		
حـ/إيرادات خدمات للغير			
		90000	رصيد في 2007/12/31

بالاضافة إلى ماتقدم توفرت المعلومات الآتية المتعلقة بالتسويات الجردية في نهاية السنة المالية في 2007/12/31 م .

1- بلغت المرتبات والأجور الخاصة بالسنة 450000ريال .
2- أن مصاريف الكهرباء التي تخص السنة 220000ريال.
3- تم تأجير المبنى العائد للمنشأة للغير بإيجار شهري 30000ريال ويبدأ العقد من 2007/5/1م .
4- بلغت قيمة الأدوات المكتبية في نهاية السنة مبلغ 13000ريال .
5- إيراد الخدمات المقدمة للغير نصيب السنة مبلغ 120000ريال .
6- التأمين نصيب السنة مبلغ 190000ريال .

المطلوب:

1. إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال.
2. تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.
3. بيان التأثر في حساب الأرباح والخسائر والمركز المالي في 2007/12/31 م

أسئلة التقويم الذاتي

?

1) وضح مفهوم الإيرادات المحصلة مقدماً. وحدد طرق المعالجة المحاسبية ونواحي الاختلاف بينها.

2) وضح المقصود بالإيرادات المستحقة. وما هي طبيعة علاقتها بالسنة المالية.

3) هناك تأثير واضح على نتائج أعمال المشروع في حال عدم إجراء قيود التسوية الجردية الخاصة بالإيرادات. وضح ذلك.



5 - الخلاصة:

عزيزي الدارس، تعد المعالجات المحاسبية المتعلقة بالمقدمات والمستحقات ذات الصلة بالمصروفات والإيرادات أمراً مهماً ، وذو تأثير واضح على نتائج أعمال المنشأة، وبالتالي فقد تمت الإشارة إلى مدخل نظري يتضمن تحديد الفروض المحاسبية المتعارف عليها التي تحقق أهمية إجراء هذه المعالجات، فضلاً عن إظهار مفهوم أساس الاستحقاق المحاسبي، وبعدها تم تحديد طبيعة المعالجات المحاسبية المتعلقة بالتسويات الجردية ذات الصلة بالمصروفات، وكذلك الإيرادات كل على حدة.

6- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسة الثانية:

عزيزي الدارس، لقد تطرقنا في هذه الوحدة إلى تحديد طبيعة المعالجات المحاسبية المتعلقة بالمقدمات والمستحقات ذات الصلة بالمصروفات والإيرادات التي تمثل بحد ذاتها عمليات متعلقة بالتسويات الجردية، واستعمالاً لهذا سيتم تحديد تلك التسويات فيما له صله بالنقدية في الصندوق وفي البنك، وكذلك تسوية الاستثمارات في الأوراق المالية وتسوية أوراق القبض وهو الموضوع الذي سنتناوله في الوحدة الثانية تفصيلاً.

7- إجابات التدريبات :

حل تدريب (1)

- **إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال:**

بالنسبة للحالة الأولى:

130,000 - 120,000 = 10,000 مصاريف نقل مدفوعة مقدماً.

بما أن: الشركة تعالج مصاريف نقل المدفوعة مقدماً كأصل فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
120,000	120,000	من حـ/ مصاريف نقل . إلى حـ/ مصاريف نقل مدفوعة مقدماً. إثبات مصاريف النقل	12/31

أما قيد الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
120,000	120,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف نقل . إقفال رصيد حساب مصاريف النقل.	12/31

بالنسبة للحالة الثانية:

15,000 ريال (مصاريف نصيب كهرباء نصيب السنة) - 12,000 ريال (الرصيد الظاهر) = 3,000 ريال (مصاريف كهرباء مستحقة).

فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
3,000	3,000	من حـ/ مصاريف كهرباء. إلى حـ/ مصاريف كهرباء مستحقة. إثبات مصاريف الكهرباء المستحقة.	12/31

أما قيد الإقفال:

12/31	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف كهرباء. إقفال رصيد حساب مصاريف الكهرباء .	15,000	15,000

بالنسبة للحالة الثالثة:

15,000 ريال (مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً كرصيد).

12,000 ريال (مصاريف عمومية نصيب السنة).

الشركة تعالج المصاريف العمومية المدفوعة مقدماً كأصل فيكون قيد التسوية:

12/31	من حـ/ مصاريف عمومية. إلى حـ/مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً. إثبات المصاريف العمومية.	12,000	12,000

أما قيد الإقفال:

12/31	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف عمومية. إقفال رصيد حساب مصاريف العمومية .	12,000	12,000

بالنسبة للحالة الرابعة:

50000 ريال × معدل الفائدة 8٪ = 4000 ريال.

4000 - 2000 = 2000 ريال فائدة قرض مستحقة.

فيكون قيد التسوية:

12/31	من حـ/ فائدة القرض. إلى حـ/ فائدة القرض المستحقة. إثبات فائدة القرض المستحقة	2,000	2,000

أما قيد الإقفال:

12/31	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ فائدة القرض. إقفال رصيد حساب فائدة القرض	4,000	4,000

- **تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ:**

مدين	البيان	دائن	البيان
ح/ مصاريف النقل مدفوعة مقدماً			
مدين	البيان	دائن	البيان
130,000	رصيد 12./31	120,000 10,000	من حـ/ **مصاريف النقل** رصيد مرحل في2003/12/31م
130,000		130,000	

مدين	البيان	دائن	البيان
ح/مصاريف كهرباء			
12,000 3000	رصيد 12/31 إلى حـ/ مصاريف كهرباء مستحقة.	15.000	من حـ/ الأرباح والخسائر
20,000		20,000	

مدين	البيان	دائن	البيان
ح/مصاريف عمومية مدفوعة مقدما			
15,000	رصيد 12/31	12,000 3,000	من حـ/ مصاريف عمومية رصيدمرحل2003/12/31م
15,000		15,000	

مدين	البيان	دائن	البيان
ح/ فائدة القرض			
2000 2000	رصيد 12/31. إلى حـ/ فائدة قرض مستحقة	4000	من حـ/ الأرباح والخسائر
4000		4000	

ح/ مصاريف النقل			
120,000	إلى حـ/ **مصاريف النقل** مدفوعة مقدماً.	120,000	من حـ/ الأرباح والخسائر
12,000		12,000	

ح/ مصاريف كهرباء مستحقة			
3000	رصيد مرحل 2003/12/31م	3000	من حـ/ مصاريف كهرباء
3000		3000	

ح/ مصاريف عمومية			
12,000	إلى حـ/ مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً	12,000	من حـ/ الأرباح والخسائر
12,000		12,000	

ح/ فائدة القرض المستحقة			
2000	رصيد مرحل 2003/12/31م.	2000	من حـ/ فائدة قرض
2000		2000	

بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي :

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2007/12/31م			
120,000 20,000 15000 4000	إلى حـ/ مصاريف النقل إلى حـ/ مصاريف كهرباء. إلى حـ/ مصاريف عمومية. إلى حـ/ فائدة قرض		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي عليه في 2007/12/31م			
10.000 3000	أرصدة مدينة أخرى: مصاريف نقل مدفوعة مقدماً مصاريف عمومية مدفوعة مقدماً	3000 2000	أرصدة دائنة أخرى: مصاريف كهرباء مستحقة. فائدة قرض مستحقة.

حل تدريب (2)

- **إجراء قيود التسوية وقيود الإقفال:**

بالنسبة للحالة الأولى:

أقساط التأمين 60,000 ÷ 12 = 5000 ريال شهرياً من 2007/4/1م ولغاية 2007/12/31م. تكون المدة 9 أشهر.

5000 × 9 = 45000 قسط التأمين لهذه السنة.

60,000 - 45,000 = 15,000 قسط التأمين المدفوع مقدماً.

بما أن الشركة تعالج التأمين المدفوع مقدماً كأصل فيكون قيد التسوية :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
45,000	45,000	من حـ/ التأمين. إلى حـ/ التأمين المدفوع مقدماً. إثبات حساب التأمين.	12/31

أما قيد الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
45,000	45,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ التأمين. إقفال رصيد حساب التأمين.	12/31

بالنسبة للحالة الثانية:

12,000 - 10,000 = 2000 ريال. مصاريف هاتف مستحقة.

فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
2000	2000	من حـ/مصاريف هاتف. إلى حـ/ مصاريف هاتف مستحقة. إثبات حساب مصاريف هاتف مستحقة.	12/31

أما قيد الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
12,000	12,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف هاتف. إقفال رصيد حساب مصاريف الهاتف	12/31

بالنسبة للحالة الثالثة:

13,000 (رصيد الأدوات المكتبية) - 10,000 (رصيد الأدوات المكتبية المتبقي في المخازن)

= 3,000 الأدوات المكتبية المصروفة.

فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
3,000	3,000	من حـ/ مصاريف الأدوات المكتبية . إلى حـ/ الأدوات المكتبية . إثبات حساب مصاريف الأدوات المكتبية .	12/31

أما قيد الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
3,000	3,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ الأدوات المكتبية . إقفال رصيد حساب الأدوات المكتبية	12/31

- **تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ:**

حـ/ تأمين مدفوع مقدماً			
مدين	البيان	دائن	البيان
60,000	رصيد 12./31	45,000 15,000	من حـ/ التأمين رصيدمرحل2007/12/31م
60,000		60,000	

حـ/مصاريف الهاتف			
10,000 2,000	رصيد 12/31 حـ/ مصاريف هاتف مستحقة	12000	من حـ/ الأرباح والخسائر
12,000		12,000	

حـ/الأدوات المكتبية			
13,000	رصيد 12/31	3,000 10,000	من حـ/ مصاريف الأدوات المكتبية رصيد مرحل2007/12/31م
13,000		13,000	

حـ/ تأمين ضد الحريق			
45,000	إلى حـ/ تأمين مدفوع مقدماً	45,000	من حـ/ الأرباح والخسائر
45,000		45,000	

حـ/ مصاريف هاتف مستحقة			
2000	رصيد مرحل 2007/12/31م	2000	من حـ/ مصاريف هاتف
2000		2000	

حـ/ مصاريف الأدوات المكتبية			
3000	إلى حـ/ الأدوات المكتبية.	3000	من حـ/ الأرباح والخسائر
3000		3000	

بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي :

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2007/12/31م			
45,000	إلى حـ/التأمين ضد الحريق.		
12,000	إلى حـ/مصاريف هاتف.		
3,000	إلى حـ/مصاريف الأدوات المكتبية		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي عليه في 2007/12/31م			
10000 15,000	أدوات مكتبية أرصدة مدينة أخرى: تأمين مدفوع مقدماً.	2000	أرصدة دائنة أخرى: مصاريف هاتف مستحقة.

حل تدريب (3)

1- (X) حالات الاستمرار تعتبر عملية أساسية .

2- (X) فرض الدورية.

3-(✓)

4-(X) المصروفات المستحقة.

5-(X) المصروفات المدفوعة مقدماً .

6-(✓)

7 – (✓)

8- (X) في جانب الأصول.

9-(X) في جانب الخصوم .

10 –(✓)

حل تدريب (4)

- **إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال:**

بالنسبة للحالة الأولى:

الإيراد المحصل مقدماً عن سنتين إلى 200,000 ÷ 2 = 100,000 لكل سنة.

بما أن الشركة تعالج الإيراد المحصل مقدماً كالتزام فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً. إلى حـ/ إيراد عقار. إثبات حساب إيراد العقار	12/31

أما قيد الإقفال:

100,000	100,000	من حـ/ إيراد عقار. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب إيراد العقار.	12/31

بالنسبة للحالة الثانية:

(فوائد دائنة نصيب السنة) 25,000 ريال - (فوائد دائنة ظاهرة كرصيد) 21,000 ريال = 4,000 ريال. فيكون قيد التسوية:

4,000	4,000	من حـ/ فوائد دائنة مستحقة. إلى حـ/ فوائد دائنة. إثبات فوائد دائنة مستحقة.	12/31

أما قيد الإقفال:

25,000	25,000	من حـ/ فوائد دائنة. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب فوائد دائنة.	12/31

بالنسبة للحالة الثالثة:

إيراد خدمات الظاهرة كرصيد 150,000 ريال.

إيراد خدمات فعلي 120,000 ريال.

أذاً: إيراد خدمات محصل مقدماً 30,000 ريال.

بما أن: الشركة تعالج إيراد خدمات المحصلة مقدماً كالتزام فيكون قيد التسوية:

120,000	120,000	من حـ/ إيراد خدمات المحصلة مقدماً. إلى حـ/ إيراد خدمات . إثبات رصيد حساب إيراد خدمات محصل مقدماً.	12/31

أما قيد الإقفال:

120,000	120,000	من حـ/إيراد خدمات إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب إيراد خدمات .	12/31

- **تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ:**

حـ/ إيراد العقار المحصل مقدماً			
مدين	البيان	دائن	البيان
100,000 100,000	إلى حـ/ إيراد عقار. رصيد مرحل للميزانية.	200,000	رصيد 12/31
200,000		200,000	

حـ/فوائد دائنة			
25,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	21,000 4,000	رصيد 12/31 من حـ/ فوائد دائنة مستحقة.
25,000		25,000	

حـ/إيراد خدمات المحصلة مقدماً			
120,000 30,000	حـ/ إيراد خدمات رصيد مرحل في 2007/12/31م.	150,000	رصيد 12/31
150,000		150,000	

حـ/ إيراد العقار			
100,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	100,000	من حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً.
100,000		100,000	

حـ/ فوائد دائنة مستحقة			
4,000	إلى حـ/ فوائد دائنة.	4,000	من حـ/ رصيد مرحل للميزانية
4,000		4,000	

حـ/ إيراد خدمات			
120,000	حـ/ الأرباح والخسائر.	120,000	من حـ/ إيراد خدمات المحصلة مقدماً.
120,000		120,000	

بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي :

حـ/ الأرباح والخسائر جزئي للسنة المنتهية في 2007/12/31م			
		100,000 25,000 120,000	من حـ/ إيراد العقار. من حـ/ فوائد دائنة. من حـ/ إيراد خدمات.

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي عليه في 2007/12/31م			
4,000	<u>أرصدة مدينة أخرى:</u> فوائد دائنة مستحقة.	100,000 30,000	<u>أرصدة دائنة أخرى:</u> إيراد عقار محصل مقدماً. إيراد خدمات المحصل مقدماً.

حل تدريب (5)

- **إجراء قيود التسوية وقيود الإقفال:**

بالنسبة للحالة الأولى:

إيراد الاستشارات الظاهرة كرصيد: 120,000 ريال.

إيراد الاستشارات نصيب السنة: 100,000ريال.

إيراد الاستشارات المحصلة مقدماً: 20,000ريال.

بما أن: الشركة تعالج إيراد الاستشارات المحصلة مقدماً كإيراد فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
20,000	20,000	من حـ/ إيراد الاستشارات. إلى حـ/ إيراد الاستشارات المحصلة مقدماً. إثبات حساب إيراد الاستشارات محصلة مقدماً.	12/31

أما قيد الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ/ إيراد الاستشارات. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب إيرادات الاستشارات .	12/31

بالنسبة للحالة الثانية:

فوائد ودائع ظاهرة كرصيد: 25,000 ريال.

فوائد ودائع نصيب السنة: 30,000ريال.

فوائد ودائع مستحقة: 5,000 ريال

فيكون قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
5,000	5,000	من حـ/ فوائد ودائع مستحقة. إلى حـ/ فوائد ودائع. إثبات فوائد ودائع مستحقة.	12/31

أما قيد الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
30,000	30,000	من حـ/ فوائد ودائع. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. اقفال رصيد حساب فوائد ودائع.	12/31

بالنسبة للحالة الثالثة:

إيراد العقار الظاهر كرصيد 11,000

إيراد العقار حسب العقد 10,000

إيراد العقار المحصل مقدماً 1000

بما أن: الشركة تعالج إيراد العقار المحصل مقدماً كإيراد فتكون قيد التسوية:

1,000	1,000	من حـ/ إيراد العقار. إلى حـ/ إيراد العقار المحصل مقدماً.	12/31

أما قيد الإقفال:

10,000	10,000	من حـ/ إيراد العقار. إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	12/31

- **تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ:**

حـ/ إيراد الاستشارات			
20,000 100,000	إلى حـ/ إيراد الاستشارات المحصلة مقدماً. حـ/ الأرباح والخسائر.	120,000	رصيد 12/31
120,000		120,000	

حـ/فوائد ودائع			
30,000	إلى حـ/الأرباح والخسائر.	25.000 5,000	رصيد 12/31 من حـ/ فوائد ودائع مستحقة.
30,000		30,000	

حـ/إيراد عقار			
1,000 10,000	إلى حـ/إيراد عقار محصل مقدماً. حـ/ الأرباح والخسائر.	11,000	رصيد 12/31
11,000		11,000	

حـ/ إيراد الاستشارات محصل مقدماً			
20,000	رصيد مرحل 2007/12/31م.	20,000	من حـ/ إيراد الاستشارات.
20,000		20,000	

حـ/ فوائد ودائع مستحقة			
5,000	إلى حـ/ فوائد ودائع.	5,000	رصيد مرحل 2007/12/31م
5,000		5,000	

حـ/ إيراد العقار المحصل مقدماً			
1,000	رصيد مرحل 2007/12/31م	1,000	من حـ/ إيراد العقار.
1,000		1,000	

بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي :

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2001/12/31م			
من حـ/إيراد الإستشارات.	100,000		
من حـ/ فوائد ودائع.	30,000		
من حـ/إيراد عقار.	10,000		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي عليه في 2001/12/31م			
أرصدة دائنة أخرى:		أرصدة مدينة أخرى:	
إيراد الاستشارات المحصل مقدماً.	20,000	فوائد ودائع مستحقة	5,000
إيراد عقار محصل مقدماً.	1,000		

حل تدريب (6)

إجراء قيود التسوية اللازمة وقيود الإقفال

30000		من حـ/ مرتبات وأجور . إلى حـ/ مرتبات وأجور مستحقة إثبات مرتبات وأجور مستحقة	12/31
	30000		

450000		من حـ/ الأرباح والخسائر . إلى حـ/ مرتبات وإجور إقفال رصيد حساب مرتبات وأجور	12/31
	450000		

40000	40000	من حـ/ مصاريف كهرباء . إلى حـ/ مصاريف كهرباء مستحقة إثبات مصاريف كهرباء مستحقة.	12/31

220000	220000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف كهرباء إقفال رصيد حساب مصاريف كهرباء	12/31

3. يتم احتساب مبلغ إيراد العقار الذي يخص السنة (8شهور) 30000× 8= 240000 ريال

240000	240000	من حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً . إلى حـ/ إيراد عقار. إثبات حساب إيراد عقار.	12/31

240000	240000	من حـ/ إيراد عقار. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال حساب رصيد إيراد عقار.	12/31

4.

70000	70000	من حـ/ مصاريف أدوات مكتبية . إلى حـ/ أدوات مكتبية. إثبات مصاريف أدوات مكتبية.	12/31

70000	70000	من حـ/ الأرباح والخسائر . إلى حـ/ مصاريف أدوات مكتبية. إقفال رصيد حساب مصاريف أدوات مكتبية.	12/31

.5

30000	30000	من حـ/ إيراد خدمات مستحقة . إلى حـ/ إيراد خدمات. إثبات إيراد خدمات مستحقة.	12/31

30000	30000	من حـ/ إيراد خدمات . إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال رصيد حساب إيراد خدمات .	12/31

.6

190000	190000	من حـ/ التأمين . إلى حـ/ التأمين المدفوع مقدماً إثبات حساب التأمين	12/31

190000	190000	من حـ/ الأرباح والخسائر . إلى حـ/ التأمين إقفال رصيد حساب التأمين	12/31

تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ

حـ/ مرتبات وأجور			
420000 30000	رصيد في 2007/12/31م إلى حـ/ مرتبات وأجور مستحقة.	450000	من حـ/ الأرباح والخسائر 2007/12/31م
450000		450000	

حـ/ مصاريف كهرباء			
من حـ/ الأرباح والخسائر 2007/12/31م	220000	رصيد في 2007/12/31م إلى حـ/ مصاريف كهرباء مستحقة .	180000 40000
	220000		220000

حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً			
رصيد في 2007/12/31م.	280000	إلى حـ/ إيراد عقار. رصيد مرحل في 2007/12/31م.	240000 40000
	280000		280000

حـ/ تأمين مدفوع مقدماً			
من حـ/ التأمين رصيد مرحل في 2007/12/31م	190000 50000	رصيد في 2007/12/31م	240000
	240000		240000

حـ/ أدوات مكتبية			
200000	رصيد في 2007/12/31م	70000 130000	من حـ/مصاريف **أدوات مكتبية** رصيد مرحل في 2007/12/31م
200000		200000	

حـ/إيرادات خدمات للغير			
120000	إلى حـ / الأرباح والخسائر 2007/12/31م	90000 30000	رصيد مرحل في 2007/12/31م من حـ/ إيرادات خدمات مستحقة .
120000		120000	

<u>بيان التأثر في حساب الأرباح ولخسائر والمركز المالي 2007/12/31م</u>

حـ/ الأرباح والخسائر (جزئي) للسنة المنتهية في 2007/12/31م			
450000 220000 70000 190000	إلى حـ/مرتبات وأجور. إلى حـ/ مصاريف كهرباء. إلى حـ/مصاريف أدوات مكتبية . إلى حـ/التأمين.	240000 120000	من حـ/إيراد عقار من حـ/ إيراد خدمات

قائمة المركز المالي

(جزئي)

كما هي عليه في 2007/12/31م

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
130000	أدوات مكتبية		
أرصدة مدينة أخرى .		أرصدة دائنة أخرى.	
30000 50000	إيراد خدمات مستحقة تأمين مدفوع مقدماً	30000 40000	مرتبات واجور مستحقة مصاريف كهرباء مستحقة
		40000	إيرادات عقار يحصل مقدماً



ملاحظات حول الإجابة عن التدريبات:

تناولت التدريبات حالات شاملة: بعضها تضمن ما يتعلق بالمصروفات، في حين تضمنت الأخرى ما يتعلق بالإيرادات، ونورد أدناه: الملاحظتين الآتيتين:

1- طالما أن التدريبات قد حددت ظهور الأرصدة في ميزان المراجعة فهذا يعني أن إجراءات تسديد المصروفات أو استلام الإيرادات قد تمت خلال السنة، وأن الخطوة الأولى للإجابة ينبغي أن تتم من خلال قيد التسوية، ولا حاجة لقيد سداد بالنسبة للمصروف أو استلام بالنسبة للإيراد.

2- ظهور بعض الأرصدة سواء كانت للمصروفات أو الإيرادات تشير إلى المصروف المدفوع مقدماً، أو أن الإيراد محصل مقدماً، وهذا يدل على أن الشركة بالنسبة للمصروفات تعالج محاسبياً كأصل، وبالنسبة للإيرادات تعالج محاسبياً كالتزام، وعليه ينبغي أن تؤخذ هذه الملاحظة بالاعتبار عند إجراء قيد التسوية الجردية سواء كان ذلك للمصروفات أو الإيرادات.

8 - المراجع:

1- الربيدي،د.محمدعلي ، شريم ، د.عبيد أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء، 2007م.

2- أدم ، د.يوحنا أل ، رزق ، د.صالح المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م.

3- مطر ، د. محمد المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995م.

4- العناتي ، د. رضوان ، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها ، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.

5- نور ، د.ناصر ، صيام ، د. وليد ، الحداش ، حسام المدين ، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999م.



2

الوحدة الثانية

تسوية النقدية ، الاستثمارات قصيرة الأجل ، أوراق القبض


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحـــدة

1- مقدمة

1 - 1 تمهيد

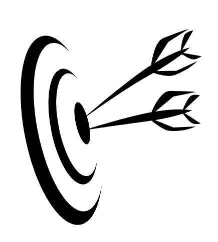
عزيزي الدارس،

مرحباً بك عزيزي الدارس إلى الوحدة الثالثة من مقرر المحاسبة المالية - الجزء الثاني التي ستتضمن تسوية النقدية في الصندوق وفي البنك، وكذلك تسوية الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية، و تسوية أوراق القبض، بالإضافة إلى المعالجات المحاسبية ذات الصلة بتكوين المخصصات المرتبطة بكل منهما.



1 – 2 أهداف الوحدة





عزيزي الدارس،

يتوقع منك بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة، وتنفيذ تدريباتها أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف على مفهوم النقدية سواء كانت في الصندوق أو في البنك.
2- تتمكن من معالجة جوانب العجز أو الزيادة في الصندوق.
3- تتعرف على طريقة إعداد كشف مطابقة رصيد حساب البنك.
4- تتمكن من إثبات الاستثمارات وإجراء التسويات المتعلقة بها.
5- تتمكن من معالجة أوراق القبض وتسويتها، والمعالجة المحاسبية لمخصص خصم أوراق القبض، وطرق إثباته في الدفاتر.

1 - 3: أقسام الوحدة:

تنقسم هذه الوحدة إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

1- القسم الأول: تناولُ ما يتعلق بتحديد مفهوم النقدية في الصندوق إضافة إلى إظهار ما يتعلق بجوانب العجز أو الزيادة في الصندوق، وبذلك يحقق هذا القسم الهدف الأول والثاني.

2- القسم الثاني: تناول ما يتعلق بطريقة إعداد كشف مطابقة رصيد البنك، وبذلك يحقق هذا القسم الهدف الثالث.

3- القسم الثالث: يختص بالاستثمارات في الأوراق المالية من خلال تحديد مفهومها وأنواعها، إضافة إلى المعالجة المحاسبية لمخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، وبذلك يحقق هذا القسم الهدف الرابع.

4- القسم الرابع: يستعرض الجوانب المتعلقة بأوراق القبض من خلال تحديد مفهومها وكيفية الحصول عليها، بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية لمخصص خصم أوراق القبض، وبذلك يحقق هذا القسم الهدف الخامس.

1 - 4: القراءات المساعدة:

عزيزي الدارس، بإطلاعك على القراءات الآتية سوف تحقق مزيداً من الفائدة نظراً لارتباطها المباشر بموضوعات هذه الوحدة.

1- الربيدي، د.محمد ،شريم ،د. عبيد، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، مطبعة الجيل الجديد، صنعاء، 1998م، ص137-187.

2- مطر، د.محمد، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، 1995م، ص361-384.

3- آل آدم، د.يوحنا، رزق، صالح، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2000م، ص137، ص296-281.

2 - تسوية النقدية Adjusting Cash:

إن النقدية في المنشآت تتكون في العادة من بندين هما:

- النقدية في الصندوق.
- النقدية في البنك.

2 -1: النقدية في الصندوق:

تقوم المنشآت في نهاية كل فترة محاسبية بجرد النقدية في الصندوق، وذلك بهدف تحديد الرصيد الفعلي للنقدية الذي ينبغي أن يظهر في قائمة المركز المالي ضمن بند الأصول المتداولة.

مع أنه في أحيان معينة قد تلجأ المنشآت إلى ممارسة أسلوب الجرد المفاجئ ودون أي إشعار مسبق لإجراء هذا الجرد. وهذا النوع يختلف عن أسلوب الجرد الدوري المرتبط بعملية إعداد الحسابات الختامية في نهاية الدورة المحاسبية.

إن عمليات الرقابة الداخلية تتطلب عملية ضبط دقيقة للنقدية لديها والعمل على توفير الوسائل الكفيلة لحمايتها.

وصورة النقدية في المنشآت قد لا تنحصر فقط على الفئات النقدية بل ربما تتضمن بعض الشيكات الواردة إلى المنشأة والتي لم يتم إرسالها للبنك لتحصيلها.

إن المشاكل المحاسبية المتعلقة بالنقدية تظهر من خلال إجراءات الجرد التي تبين في أحيان معينة فروقاً بين رصيد النقدية الدفتري والظاهر في سجلات المنشأة، وبين الرصيد الفعلي للنقدية في صندوق المنشأة. كما أن عمليات جرد النقدية تتم من خلال لجنة يتم تشكيلها لأغراض إنجاز عملية الجرد من قبل الإدارة العليا في المنشأة، مع أهمية ضم هذه اللجنة مراجع الحسابات في المنشأة نفسها.

ومن نتائج عملية الجرد سوف تتحقق إحدى الاحتمالات الثلاثة الآتية :

- **الاحتمال الأول: أن رصيد النقدية الدفتري الظاهر في سجلات المنشأة يطابق الرصيد الفعلي في صندوق المنشأة، ووفق هذا الاحتمال لا توجد هناك حاجة لإجراء أي تسوية للنقدية، وبالتالي فإن الرصيد الدفتري للنقدية الظاهر في ميزان المراجعة سوف يكون هو نفسه الظاهر في قائمة المركز المالي لنفس السنة.**

- **الاحتمال الثاني: أَنَّ رصيد النقدية الدفتري الظاهر في سجلات المنشأة أكبر من الرصيد الفعلي في صندوق المنشأة، وبالتالي يظهر هناك فرق بين الرصيدين يطلق عليه (العجز في النقدية)، ويتطلب إجراء تسوية جردية من خلال معالجة محاسبية مرتبطة بتسوية ذلك العجز.**
- **الاحتمال الثالث: أن رصيد النقدية الدفتري الظاهر في سجلات المنشأة أقل من الرصيد الفعلي في صندوق المنشأة، وبالتالي يظهر هناك فرق بين الرصيدين يطلق عليه (الزيادة في النقدية) و يتطلب إجراء تسوية جردية من خلال معالجة محاسبية مرتبطة بتسوية تلك الزيادة.**

2 -1 -1: المعالجة المحاسبية لتسوية العجز في النقدية:

الأسباب التي تساعد على وجودِ عجزٍ في النقدية جراء عدم التطابق بين الرصيد الدفتري والرصيد الفعلي للنقدية يمكن حصرها في النقطتين التاليتين:

1- أن العجز في النقدية ناتج عن أخطاء محاسبية قد ارتكبت أثناء عملية التسجيل أو الترحيل في الدفاتر المحاسبية.

2- أن العجزَ في النقدية ناتج عن ضعف في إجراءات عمليات الضبط والرقابة الداخلية داخل المنشأة.

وفي كلتا الحالتين يتم إثبات قيمة العجز دفترياً بهدف تسوية الرصيد الدفتري حتى يصبح مساوياً للرصيد الفعلي، على اعتبار أن النقد الفعلي المتوفر في الصندوق هو الأساس في تحديد القيمة التي تحدد الرصيد الواجب ظهوره في قائمة المركز المالي .

وقيد إثبات العجز يكون:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ العجز في النقدية.	
	xxx	إلى حـ/ النقدية.	

وفي أدناه الخطوات الواجب اتخاذها لتسوية العجز في النقدية إذا كان:

2 -1 -1 -1: العجز في النقدية نتيجة أخطاء محاسبية:

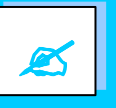
من الأخطاء المحاسبية التي تسبب حصول عجز في النقدية هي:

أ- **عدم تسجيل عملية صرف مبلغ لقاء تسديد مصروف معين:**

حيث يتم اكتشاف هذا النوع من الخطأ في الغالبِ عند إجراء عمليات التدقيق والمراجعة لفواتير السداد أو عقود الاتفاق مع طرف آخر.

وتكونُ المعالجةُ المحاسبيةُ عندَ اكتشاف هذا الخطأ من خلالِ إقفالِ حساب العجز في النقديةِ في المصروفِ الذي تَمَّ دفعه ولم يتم إثباته في السجلات.

مثـال(1)



لو تم دفع مبلغ 54,000 ريال راتباً لأحد الموظفين دون إثبات العملية في الدفاتر، يكون القيد كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
54,000	54,000	**من حـ/ مرتبات وأجور.** **إلى حـ/ العجز في النقدية.** **إقفال حساب العجز .**	

ب- عملية بيع نقداً تم إثباتها مرتين في الدفاتر:

يحصلُ أن هناكَ عملية بيع بضاعة نقداً تمت، وجَرَى إثباتها في الدفاتر مرتين أحدث ذلك زيادة في الرصيدِ الدفتري عن الرصيد الفعلي فحصل عجز في النقدية.

تكون المعالجة المحاسبية من خلال إقفال حساب العجز في النقدية في حساب المبيعات وذلك يجعل الأخير مدينا وحساب العجز في النقدية هو الدائن.

مثـال(2)



لو تم تسجيل فاتورة مبيعات نقدية بمبلغ 110,000 ريال مرتين تكون المعالجة المحاسبية بالقيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
110,000	110,000	**من حـ/ المبيعات.** **إلى حـ/ العجز في النقدية.** **إقفال حساب العجز.**	

ج- مسحوبات شخصية لم يتم إثباتها في السجلات:

يحصل في أحيان معينة أن يقوم مالك المشروع بسحب مبلغ من المال أو بضاعة تكون بسعر البيع أو التكلفة، ولم يتم إثبات قيمة هذه المسحوبات في الدفاتر فيحصل جراء ذلك عجز في النقدية.

وتكون المعالجة المحاسبية من خلال إقفال حساب العجز في النقدية في حساب المسحوبات الشخصية، وذلك بجعل الأخير مديناً في حين يكون حساب العجز دائناً.

مثال(3)

لو أن هناك مسحوبات شخصية نقداً بمبلغ 100,000 ريال لم تثبت في السجلات، تكون المعالجة المحاسبية بالقيد الآتي:

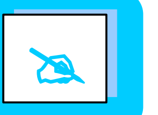
مدين	دائن	البيان	التاريخ
100,000	100,000	من حـ/ المسحوبات الشخصية. إلى حـ/ العجز في النقدية. إقفال حساب العجز.	

2-1-1-2: العجز في النقدية نتيجة ضعف في نظام الرقابة الداخلية:

إن ضعف نظام الرقابة الداخلية في المنشآت قد يكون دافعاً لحصول عملية ضياع أو تلاعب في النقدية، وهناك حالات مختلفة لمعالجة هذا النوع من أسباب العجز في النقدية والتي تظهر كالآتي:

أ- أن العجز في النقدية كان نتيجة قصور واضح يتحمل أمين الصندوق مسؤولية ذلك العجز.

فتكون المعالجة المحاسبية بتحمل أمين الصندوق ذلك العجز ويتوجب سداده.



مثال(4)

من خلال عملية جرد النقدية في الصندوق ظهر عجز في النقدية مبلغ 120,000 ريال يتحمل المسؤولية أمين الصندوق السيد عبدالله كمال أحمد فيكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
120,000	120,000	من حـ/ أمين الصندوق (عبدالله كمال أحمد). إلى حـ/ العجز في النقدية. إقفال حساب العجز.	

ب-أن العجز في النقدية كان سببه قصوراً مشتركاً بين أمين الصندوق وبين إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المنشأة.

وبالتالي فإن القرار يكون على أساس تحمل المنشأة جزءاً من العجز، في حين يتحمل أمين الصندوق الجزء الآخر ويحدد كل جزء بموجب نسبة مئوية من قيمة العجز.

مثـال(5)

من خلال عملية جرد النقدية في الصندوق ظهر عجز في النقدية بمبلغ (100,000) ريال يتحمل أمين الصندوق السيد عبدالله كمال أحمد ما نسبته 30٪ من ذلك العجز ،في حين تتحمل المنشأة ما تبقى من قيمة ذلك العجز.

إذاً: 100,000 × 30٪ = 30,000 ريال ما يتحمله أمين الصندوق.

100,000 - 30,000 = 70,000 ريال ما تتحمله المنشأة.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين:	
30,000		**حـ/ أمين الصندوق (عبدالله كمال أحمد).**	
70,000		**حـ/ الأرباح والخسائر.**	
	110,000	**إلى حـ/ العجز في النقدية.**	

ب- إن العجز في النقدية مرتبط بضعف أساسي في نظام الرقابة الداخلية، وتتحمل المنشأة مسؤولية ما حصل من عجز في النقدية، فيعفى أمين الصندوق من مسؤولية ذلك العجز وتتحمل المنشأة كامل العجز في النقدية.



مثـال(6)

من خلال عملية جرد النقدية في الصندوق تبينُ أن العجز في النقدية 70,000 ريال تتحمله المنشأة بشكل كامل نتيجة قصور واضح في نظام الرقابة الداخلية فيكون القيد.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
70,000		**من حـ/ الأرباح والخسائر.**	
	70,000	**إلى حـ/ العجز في النقدية.**	

2 -1 -2: المعالجة المحاسبية لتسوية الزيادة في النقدية:

من المشاكل التي تظهر أن تكون هناك زيادة في النقدية جراء عدم التطابق بين الرصيد الفعلي والرصيد الدفتري للنقدية، ويمكن تحديد أسبابها من خلال حدوث أخطاء محاسبية

ارتكبت أثناء عملية التسجيل أو الترحيل في الدفاتر.

وحال ظهور الزيادة في النقدية يتم إثبات قيمة الزيادة دفتريا بهدف تسوية الرصيد الدفتري حتى يصبح مساوياً للرصيد الفعلي وفق القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ النقدية.	
	xxx	إلى حـ/ الزيادة في النقدية.	

وفي أدناه الخطوات الواجب اتخاذها لتسوية الزيادة في النقدية إذا كانت:

أ- أسباب الزيادة حصلت نتيجة استلام مبلغ من أحد العملاء مسدداً لدين بذمته ولم يتم إثبات العملية في الدفاتر، مما أحدث زيادة في الرصيد الفعلي للنقدية مقارنة مع الرصيد الدفتري.

وتكون المعالجة المحاسبية من خلال إقفال حساب الزيادة في النقدية بجعله مدينا في حين يكون حساب العميل هو الدائن.

مثال(7)

من خلال عملية جرد النقدية في الصندوق ظهرت زيادة نتيجة لسداد العميل عبد الصمد ما بذمته إلى المنشأة وهو مبلغ قدره 120,000 ريال نقداً ولم يتم إثبات العملية في دفاتر المنشأة، فيكون القيد:



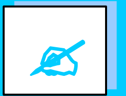
مدين	دائن	البيان	التاريخ
120,000		من حـ/ الزيادة في النقدية.	
	120,000	إلى حـ/ المدينون (عبد الصمد).	
		إقفال حساب الزيادة .	

ب- أسباب الزيادة جاءت نتيجة لإغفال المحاسب وتسجيله لفاتورة مشتريات بضاعة نقداً مرتين، وقد أدى ذلك إلى حدوث زيادة في الرصيد الفعلي للنقدية مقارنة بالرصيد الدفتري، وبالتالي فإن الأمر يتطلب معالجة محاسبية تتم من خلال إقفال حساب الزيادة في النقدية بجعله مدينا في حين يظهر حساب المشتريات دائناً.

مثـال(8)

من خلال عملية جرد النقدية في الصندوق ظهرت زيادة بسبب وجود فاتورة مشتريات نقدية بمبلغ 130,000 ريال سجلت مرتين فيكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
130,000		من حـ/ الزيادة في النقدية.	
	130,000	إلى حـ/ المشتريات.	
		إقفال حساب الزيادة.	



ج- أسباب الزيادة في النقدية وعلى الرغم من إجراءات التدقيق والمراجعة إلا أنه لم يتم التوصل إلى تحديد أسباب تلك الزيادة، عليه يتم إقفال الزيادة في النقدية في حساب الأرباح والخسائر في نهاية المدة كإيراد للمنشأة.

مثـال(9)

من خلال عملية جرد النقدية في الصندوق ظهرت زيادة في النقدية بلغت 50,000 ريال، لم يتم التمكن من تحديد أسبابها، وعليه اعتبرت إيراداً للمنشأة، فيكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
50,000		من حـ/ الزيادة في النقدية.	
	50,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	
		إقفال حساب الزيادة.	



مثـال (10): (العجز في النقدية)

في 2007/12/31م وعند القيام بعملية جرد الصندوق ظهر أن رصيد الصندوق في دفاتر منشأة حضرموت 500,000 ريال في حين أن الرصيد الفعلي 300,000 ريال وبذلك يظهر أن هناك عجزاً في النقدية.

ولدى البحث عن أسباب العجز تبين الآتي:

1- هناك مبلغ قدره 20,000 ريال مصاريف كهرباء دفعت نقداً ولم تثبت في السجلات.

2- هناك مبلغ 50,000 ريال مبيعات نقدية لبضاعة سجلت مرتين في الدفاتر.

3- هناك مبلغ 30,000 ريال مسحوبات شخصية نقداً لم تثبت في السجلات.

4- ما تبقى من العجز ناتج عن قصور في أداء أمين الصندوق وقد تحمل مسؤولية ما نسبته 40٪ منه في حين تحملت المنشأة ما تبقى من ذلك العجز.

المطلوب:

إجراء قيود التسوية اللازمة وتصوير حساب النقدية في دفاتر المنشأة.

إجابة المثال (10):

1) **قيد إثبات العجز في النقدية:**

200,000		من حـ/ العجز في النقدية.	12/31/
	200,000	إلى حـ/ النقدية.	2007

2) **إجراء قيود تسوية العجز في ضوء الأسباب المذكورة في الفقرات (1، 2، 3):**

		من مذكورين:	12/31/
20,000		حـ/ مصاريف كهرباء.	2007
50,000		حـ/ المبيعات.	
30,000		حـ/ مسحوبات شخصية.	
	100,000	إلى حـ/ العجز في النقدية.	
		إقفال حساب العجز.	

3) **قيد تسوية العجز المتعلق بالفقرة (4) بحسب الآتي:**

- مقدار العجز الكلي 200,000 ريال.
- ما تم تسويته بالفقرات (1، 2، 3) هو 100,000 ريال.
- المتبقي من العجز هو 100,000 ريال.
- التسوية المتعلقة بالفقرة (4) كالآتي:

100,000 × 40٪ = 40,000 ريال يتحمل مسؤوليته أمين الصندوق.

100,000 - 40,000 = 60,000 ريال تتحمل مسؤوليته المنشأة.

فيكون القيد:

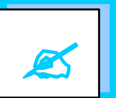
40,000		من مذكورين:	2007/12/31
		حـ/ أمين الصندوق.	
60,000		حـ/ الأرباح والخسائر.	
	100,000	إلى حـ/ العجز في الصندوق.	
		إقفال حساب العجز.	

4) تصوير حساب النقدية **في الدفاتر:**

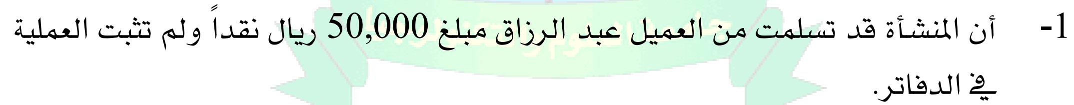
مدين			حـ/ النقدية		دائن
500000	رصيد	12/31	200,000	من حـ/ العجز في النقدية	12/31
			300,000	رصيد مرحل 12/31.	
500000			500000		

مثـال (11): (الزيادة في النقدية)

في 2008/12/31م عند القيام بعملية جرد الصندوق ظهر أن رصيد الصندوق في دفاتر منشأة الحديدة 600,000 ريال في حين أن الرصيد الفعلي 750,000 ريال، وبذلك تظهر زيادة في الصندوق، ولدى البحث عن أسباب الزيادة ظهر ما يلي:



1- أن المنشأة قد تسلمت من العميل عبد الرزاق مبلغ 50,000 ريال نقداً ولم تثبت العملية في الدفاتر.



2- هناك مشتريات نقدية بمبلغ 80,000 ريال سجلت مرتين في الدفاتر.

3- هناك مبلغ قدره 20,000 ريال مصاريف إعلان نقداً سجلت مرتين في الدفاتر.

المطلوب:

إجراء قيود التسوية اللازمة وتصوير حساب النقدية في دفاتر المنشأة.

إجابة المثال (11):

1) **قيد إثبات مقدار الزيادة في النقدية:**

150,000	150,000	من حـ/ النقدية إلى حـ/ الزيادة في النقدية. إثبات حساب الزيادة .	12/31 2008/

2) **قيد تسوية أسباب الزيادة في النقدية:**

150,000	 50,000 80,000 20,000	من حـ/ الزيادة في النقدية. إلى مذكورين: حـ/ المدينين (عبد الرزاق) حـ/ المشتريات. حـ/ مصاريف إعلان. إقفال حساب الزيادة	/12/31 2008

3) **تصوير حساب النقدية في الدفاتر:**

مدين		حـ/ النقدية			دائن
600000	رصيد .	2008/12/31	750000	رصيد مرحل	2008/12/31
150000	إلى حـ/ الزيادة في النقدية .				
750000			750000		

2 - 2: النقدية في البنك:

تقوم المنشآت بفتح حسابات جارية لها في البنوك، حيث تودع فيه ما هو زائد عن حاجتها من النقود، كما أنها تستطيع أن تسحب من تلك النقود ما أمكنها بواسطة شيكات تسحبها على نفس البنك.

إن عمليات المنشأة في البنك تتجسد من خلال إيداع المبالغ وسحبها، حيث يظهر حساب البنك دائناً عندما تتم عملية سحب مبالغ من البنك في حين يقوم البنك بإجراء يضع نفسه في موضع المدين، أما في حالة إيداع مبالغ يظهر حساب البنك مديناً من وجهة نظر المنشأة في حين يقوم البنك بإجراء يضع نفسه في موضع الدائن.

وفي الغالب تقوم البنوك في نهاية كل فترة معينة كشهر أو ثلاثة أشهر بإرسال كشف يتعلق بحركة حساب البنك الخاص بالمنشأة، يتضمن كافة الإيداعات التي تم إيداعها في حساب المنشأة لدى البنك، وكذلك تواريخ ومفردات المبالغ التي تم سحبها، بالإضافة إلى الكمبيالات التي تم تحصيلها من قبل البنك لصالح المنشأة، بالإضافة إلى الفوائد المدينة والمصاريف البنكية المختلفة التي تم خصمها من رصيد المنشأة، وأخيراً مقدار الرصيد في تاريخ إرسال الكشف.

وبالمقابل ما يتم من عمليات تتعلق بحركة حساب البنك فإن المنشأة، ينبغي أن تقوم بتسجيل تلك العمليات في سجلاتها ، وعليه يفترض أن يحدث هناك تطابق بين رصيد البنك في سجلات المنشأة مع رصيد البنك بحسب الكشف المرسل من قبل البنك.

في الحياة العملية نادراً ما تتم المطابقة بين الرصيدين الأمر الذي يوجب على المنشأة إجراء بعض المعالجات التي ينبغي معها تسوية الرصيدين وإزالة جوانب الاختلاف التي تنتج من بعض الأسباب الآتية:

أ- مبالغ حصلها البنك ظهرت في الكشف ولم تظهر في السجلات:

أي أن الكشف قد تضمن قيام البنك بتحصيل ورقة قبض لصالح المنشأة وردت في الكشف إلا أنها لم تذكر في سجلات المنشأة وبالتالي عند عمل كشف تسوية رصيد البنك يتطلب إضافة المبالغ على رصيد البنك في سجلات المنشأة.

ب- مبالغ مودعة في طريقها للبنك:

حيث إن سجلات المنشأة تضمنت قيام المنشأة بإيداع مبالغ لدى البنك لم تظهر في كشف البنك؛ الأمر الذي يوجب عند إعداد كشف تسوية رصيد البنك إضافة تلك المبالغ على رصيد البنك في الكشف المرسل من قبل البنك.

ج- شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك:

في أحيان كثيرة وفي وقت لاحق من تاريخ إرسال كشف حساب البنك من قبل البنك تقوم المنشأة بتحرير شيكات على البنك لصالح بعض الموردين الذين يتأخرون في تقديمها للبنك واستلام النقود و يلاحظ ظهور تلك الشيكات في سجلات المنشأة في حين لم يظهر أثر على رصيد البنك في الكشف المرسل الأمر الذي يوجب عند إعداد كشف تسوية رصيد البنك بإبعاد تلك الشيكات من رصيد البنك في الكشف.

د- هناك مصروفات أو فوائد مدينة من قبل البنك ظهرت في كشف البنك ولم تظهر في رصيد البنك بحسب سجلات المنشأة وبالتالي فإن الأمر يتطلب عند إعداد كشف تسوية رصيد البنك إبعاد تلك المبالغ من رصيد البنك في سجلات المنشأة. مع الأخذ بنظر الاعتبار بعض الشيكات المرفوضة والتي يستدل على رفضها هو عدم ظهور تلك الشيكات في الكشف المرسل من قبل البنك .

هـ- أخطاء محاسبية أثناء التسجيل:

حيث يظهر وجود أخطاء حسابية نتجت عن عملية تسجيل قيمة الشيك الصادر من المنشأة في دفاتر المنشأة بأكثر أو أقل، وعند إجراء كشف تسوية رصيد البنك ينبغي اتباع ما يلي:

- **عندما يكون هناك خطأ بتسجيل قيمة الشيك من قبل المنشأة بالنقص عن قيمته الأصلية فالفرق يطرح من رصيد البنك في السجلات.**
- **عندما يكون هناك خطأ بتسجيل قيمة الشيك من قبل المنشأة بالزيادة عن قيمتة الأصلية فالفرق يضاف على رصيد البنك في السجلات.**

وبعد الانتهاء من عمل كشف تسوية رصيد البنك ومطابقة الرصيدين تقوم المنشأة بإثبات قيود اليومية اللازمة والمتعلقة بالتعديلات التي تضمنها الكشف في جانب ما يخص رصيد البنك في سجلات المنشأة.

2 -2 -1: كشف مطابقة حساب البنك Bank Reconcilation:

عند قيام المنشأة بتسلم الكشف المرسل من البنك وعند مقارنة الرصيد الظاهر بالكشف مع رصيد البنك في دفاتر المنشأة وعندما لا يوجد تطابق بين الرصيدين فإنه يتم اللجوء إلى عمل كشف يطلق عليه كشف تسوية حساب البنك بهدف إجراء المطابقة بين الرصيدين من خلال عمل التعديلات الضرورية على رصيد البنك المرسل بموجب الكشف أو على رصيد البنك المستخرج من سجلات المنشأة، بعدها يتم إجراء القيود اللازمة في دفاتر المنشأة.

ويكون كشف تسوية رصيد البنك على النحو الآتي:

كشف تسوية رصيد البنك

xxx	رصيد البنك طبقاً لسجلات المنشأة	xxx	رصيد البنك طبقاً لكشف البنك
xxx (xxx) (xxx)	تضاف: مبالغ حصلها البنك لصالح المنشأة (أوراق قبض محصلة لم تظهر في السجلات. تطرح: مصاريف بنكية مختلفة لم تظهر في السجلات. مصاريف تحصيل لم تظهر في السجلات.	xxx (xxx)	تضاف: إيداعات مرسلة للبنك لم تظهر في الكشف (إيداعات في الطريق). تطرح: شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك لم تظهر في الكشف.
xxx	الرصيد بعد التسوية	xxx	الرصيد بعد التسوية

مع ملاحظة أن الأخطاء المحاسبية التي قد تسبب عدم التطابق سوف تضاف أو تطرح على رصيد البنك في السجلات أو رصيد البنك في الكشف ويعتمد ذلك على طبيعة ونوع الخطأ الحاصل.

2 -2 -2: خطوات إعداد كشف مطابقة حساب البنك :

تظهر خطوات إعداد كشف تسوية حساب البنك وفق هذه الحالة كالآتي:

1- الكشف يتضمن جانبين أحدهما يخصص لإظهار رصيد النقدية في البنك طبقاً لسجلات المنشأة.

أ- يتم إضافة المبالغ التي حصلها البنك لصالح المنشأة (أوراق قبض محصلة) ولم تظهر في السجلات.

ب- طرح كافة المصاريف التي استقطعها البنك من حساب المنشأة ومنها مصاريف بنكية، أو مصاريف خدمة، أو مصاريف تحصيل، لم تظهر في السجلات.

ج- طرح الشيكات المرفوضة من قبل البنك التي لم تظهر في السجلات.

د- إضافة أو طرح الأخطاء المحاسبية وبحسب طبيعتها.

2- الكشف يخصص الجانب الآخر منه لإظهار رصيد النقدية في البنك طبقاً للكشف المرسل من قبل البنك:

أ- يضاف إليه كافة عمليات الإيداع التي قامت بها المنشأة ولم تظهر في الكشف.

ب- تطرح أي صكوك صدرت من المنشأة لصالح الغير ولكن لم ترد إلى البنك ومن ثم لم تظهر بالكشف.

ج- إضافة أو طرح الأخطاء المحاسبية بحسب طبيعتها.

مثال (12):

في 2007/12/31م ظهر أن رصيدالمنشأة في كشف البنك بمنشأة العزعزي 6,000,000 ريال في حين كان رصيد البنك في سجلات المنشأة 4,500,000 ريال وعند إجراء المطابقة وتفاصيل الحساب الجاري ظهر ما يلي:

1- أن هناك عملية إيداع بمبلغ 250,000 ريال بتاريخ 2007/8/31م لم تظهر في كشف البنك.

2- هناك شيكات صادرة من المنشأة لم تصل للبنك كالآتي:
شيك رقم (3450) بمبلغ 345,000 ريال.
شيك رقم (3520) بمبلغ 915,000 ريال.

3- قام البنك بتحصيل ورقة قبض قيمتها 500,000 ريال لم يتم إثباتها في السجلات.

4- مصروفات خدمة لصالح البنك بمبلغ 2800 ريال لم تسجل في سجلات المنشأة.

5- أن الشيك رقم (3680) بمبلغ 89,100 ريال صادر إلى منشأة أروى تم إثباته في سجلات الشركة بمبلغ 81,900 ريال.

المطلوب:

1- إجراء كشف تسوية حساب البنك في 2007/12/31م.

2- إجراء قيود اليومية اللازمة في تاريخ إعداد الكشف.

إجابة المثال (12):

كشف تسوية رصيد البنك في 2007/12/31م

4,500,000	رصيد البنك طبقاً لسجلات المنشأة	6,000,000	رصيد البنك طبقاً لكشف البنك
500,000 (10,000)	**تضاف:** أوراق قبض محصلة لم تظهر في السجلات. **تطرح:** (2,800) مصروفات خدمة. (7,200) خطأ في إثبات الشيك 3680	250,000 (345000) (915000)	**تضاف:** إيداعات في الطريق لم تظهر في الكشف. **تطرح:** شيك 3450. شيك 3520.
4,990,000	الرصيد بعد التسوية	4,990,000	الرصيد بعد التسوية

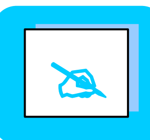
1- إجراء قيود اليومية اللازمة في سجلات المنشأة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
500,000		من حـ/ البنك.	
	500,000	إلى حـ/ أوراق قبض تحت التحصيل.	
2,800		من حـ/ مصروفات خدمة.	
	2,800	إلى حـ/ البنك.	
7,200		من حـ/ منشأة أروى.	
	7,200	إلى حـ/ البنك.	

مثال (13):

في 2008/12/31م ظهر أن رصيد حساب البنك في كشف البنك الخاص بمنشأة عمران 1,840,000 ريال في حين كان رصيد البنك في سجلات المنشأة 1,507,000 ريال وعند إجراء المطابقة وتفاصيل الحساب الجاري ظهر ما يلي:

1. شيكات لم تقدم للصرف بعد ومجموع قيمتها 200,000 ريال.
2. إيداعات مرسلة للبنك في 2008/12/31م مبلغها 280,000 ريال ظهرت في سجلات المنشأة ولم تظهر في الكشف المرسل.
3. سحبت المنشأة شيكاً بمبلغ 45,000 ريال لصالح الدائن أحمد وقد قامت المنشأة بإثبات قيمة الشيك في سجلات المنشأة بمبلغ 54,000 ريال.
4. ظهر في كشف البنك أن البنك قد حصل لصالح المنشأة ورقة قبض بمبلغ 400,000 ريال، كانت قد أرسلت إليه للتحصيل وقد خصم عمولة تحصيل قدرها 1000 ريال.
5. هناك فوائد دائنة لصالح المنشأة مضافة ظهرت في كشف البنك المرسل ولم تظهر في السجلات بمبلغ 5000 ريال.



المطلوب:

1- إجراء كشف تسوية حساب البنك في 2008/12/31م.

2- إجراء قيود اليومية اللازمة في تاريخ إعداد الكشف.

إجابة المثال (13):

-1

منشأة عمران

كشف تسوية رصيد البنك في 2008/12/31م

1,507,000	رصيد البنك طبقا لسجلات المنشأة	1,840,000	رصيد البنك طبقا لكشف البنك
400,000 9,000 5,000 (1,000)	**تضاف:** أوراق قبض تم تحصيلها. خطأ في الشيك المسحوب للمورد أحمد فوائد دائنة. **تطرح:** عمولة تحصيل:	280,000 (200,000)	**تضاف:** إيداعات في الطريق إلى المنشأة. **تطرح:** شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك
1,920,000	الرصيد بعد التسوية	1,920,000	الرصيد بعد التسوية

2- قيود اليومية اللازمة في سجلات المنشأة :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
400,000		من حـ/ البنك.	/12/31
	400,000	إلى حـ/ أوراق قبض تحت التحصيل.	2008م
900,000		من حـ/ البنك	/12/31
	900,000	إلى حـ/ الدائنين (احمد).	2008م
5,000		من حـ/ البنك	/12/31
	5,000	إلى حـ/ فوائد دائنة.	2008م
1,000		من حـ/ عمولة تحصيل	/12/31
	1,000	إلى حـ/ البنك	2008م

3.2.2. كشف مطابقة حساب البنك (السحب على المكشوف)

بموجب هذه الحالة فإن عملية إعداد كشف مطابقة حساب البنك سوف تتطلب إجراءات عكس الحالة السابقة تماماً . حيث يظهر أن رصيد البنك بموجب كشف البنك المرسل من قبل البنك مديناً وهو يمثل سحباً على الكشوف، و أن رصيد حساب البنك في دفاتر المنشأة يكون دائناً ، وتمييزاً لذلك فإنه يتم وضع الرصيدين بين قوسين عند إعداد مذكرة تسوية البنك على أساس كونهما سحباً على المكشوف .

وبموجب هذه الحالة فإن عملية إجراء التطابق بين الرصيدين تتطلب خطوات تختلف في عمليات الجمع والطرح التي أظهرتها خطوات المعالجة وفق الحالة السابقة .

مثال (14):

في 2008/12/31م كان رصيد كشف حساب البنك في منشأة الساري مدينا بمبلغ 1000000 ريال . في حين كان رصيد حساب البنك في دفاتر المنشأة دائناً بمبلغ 3020000ريال ولدى البحث عن أسباب عدم المطابقة ظهر مايلي :

1- الشيكان الآتيان سحبا من قبل المنشأة ولم يقدما للبنك للصرف

رقم الشيك	المبلغ
7320	800000
5315	700000

2- حدث هناك خطأ من قبل البنك وذلك بصرف شيك بمبلغ 300000 ريال ، وتم طرحه من حساب المنشأة في حين أنه يخص منشأة أخرى، وقد عرف البنك وتم إجراء اللازم .

3- هناك إيداعات في الطريق بمبلغ 3000000 لم تظهر في كشف البنك.

4- حصل البنك قيمة ورقة قبض بمبلغ 3840000ريال مرسلة للتحصيل، وقد تم حسم البنك عمولة تحصيل مبلغ 20000ريال .

المطلوب :

1- إعداد كشف حساب البنك في 2008/12/31م .

2- إجراء قيود اليومية اللازمة .

إجابة المثال (14):

منشأة الساري

كشف تسوية رصيد البنك في 2008/12/31م

3020000)	رصيد البنك طبقا لسجلات المنشأة	(1000000)	رصيد البنك طبقا لكشف البنك
(20000) 3840000	تضاف: عمولة تحصيل تطرح: ورقة قبض محصلة من قبل البنك	(800000) (700000) 300000 3000000	تضاف: شيكان لم يقدما للصرف شيك 7320 شيك 5315 تطرح: شيك تمت معالجته بطريقة خاطئة. إيداعات في الطريق.
800000	الرصيد بعد التسوية	800000	الرصيد بعد التسوية

3- **قيود اليومية اللازمة :**

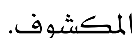
مدين	دائن	البيان	التاريخ
 3820000 20000	 3840000	من مذكورين حـ/ البنك حـ/ عمولة تحصيل إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل .	**2008/12/13م**

ملاحظات على الحل :

1- يظهر من خلال الكشف أعلاه أن رصيد البنك طبقاً لسجلات المنشأة دائن وأن رصيد البنك طبقاً لكشف البنك مدين، وهذه الحالة تمثل سحباً على المكشوف ، وبذلك يتم وضع الرصيدين بين قوسين .

2- أن عمليات الطرح والجمع بموجب هذه الحالة تختلف عما تمت الإشارة إليه وفق الحالة الاعتيادية التي سبق توضيحها بالأمثلة السابقة، والمرتبطة بالموضوع (فما تم إضافته يطرح وما تم طرحه يضاف)

3- قد يحصل أحياناً أن أحد الرصيدين يظهر سحباً على المكشوف بينما الرصيد الأخر اعتيادي؛ لذا ينبغي مراعاة عملية الطرح والجمع وفق طبيعة الرصيد إذا كان اعتيادياً أو سحباً على المكشوف.





3- تسوية الاستثمارات قصيرة الأجل: Adusting Temporary Investment

وتتمثل هذه الاستثمارات في:

- الأسهم.
- السندات.

يعرف السهم بأنه حصة في رأس مال الشركة المصدرة للأسهم، وتشترى الأسهم بقصد المتاجرة والحصول على الأرباح، في حين تعرف السندات بأنها ما يتم إصداره من قبل الشركات المساهمة لتغطية احتياجها من الأموال، أي أنها مصدر من مصادر التمويل التي تلجأ إليها هذه الشركات وتتحمل فائدة تدفعها سنوياً، وعملية إصدار الأسهم والسندات هي بمثابة عملية اقتراض.

وتقوم المنشآت بشراء الأسهم والسندات خلال فترة قصيرة نسبياً حيث يتم بيعها والحصول على الأرباح. إن المنشآت تلجأ إلى شراء هذه الاستثمارات بسبب وجود فائض نقدي يزيد عن حاجتها، وحيث إن الاحتفاظ بهذا الفائض ليس من صالح المنشأة لأسباب منها ما يمكن أن يتعرض له من مخاطر أو قد يسبب خسارة ناتجة عن الاحتفاظ بهذه الموجودات النقدية التي يكون سببها الأساس انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد، وعدم قدرة المبالغ على توفير نفس السلع والخدمات مقارنة بفترة سابقة.

وعليه فإن كفاءة الإدارة المالية في المنظمات تسعى إلى إيجاد موازنة موضوعية بين السيولة والربحية من خلال الاحتفاظ بقدر معقول من الأموال يساعد المنشأة في الوفاء بالتزاماتها وتعزيز سمعتها في السوق، ويقابل ذلك استخدام الأموال الفائضة من خلال التوجه نحو الاستثمار في شراء الأسهم والسندات والحصول على الأرباح.

3 -1: المتاجرة بالأسهم والسندات:

يهدف الاستثمار في الأسهم والسندات بقصد إعادة بيعها لا حقاً بسعر يكون أعلى من تكلفتها مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح .

وعند المتاجرة بالأسهم والسندات يتم إثبات عملية الشراء بالكلفة وهي تمثل المبلغ المدفوع عن الصفقة ويضاف إليها كافة المصاريف المباشرة الأخرى التي تمثل عمولة الوسيط والأجور وأي مصاريف أخرى تتعلق بعملية الشراء حيث

يظهر حساب الاستثمار في الأوراق المالية مديناً بالقيمة في حين يظهر حساب الصندوق دائناً إذا كان الشراء نقداً أو البنك دائناً إذا كان الشراء بشيك، وفقاً للآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية.	
	xxx	إلى حـ/ الصندوق/ أو البنك.	

ومن الجدير بالذكر أن عملية الاستثمار في شراء الأسهم تحقق إيراداً يمتاز بالتغيير وتسمى أرباح الأسهم حيث يتوقف على أرباح الشركة التي أصدرت الأسهم وتم الاستثمار بها.

في حين أن السندات تحقق إيراداً ثابتاً في نهاية كل فترة مالية قد تكون سنة أو نصف سنة ويطلق عليها فوائد السندات وفي كلتا الحالتين وفي حالة استلام أرباح الأسهم أو فوائد السندات يتم إثبات العملية بالقيد الآتي:

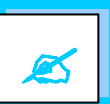
مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الصندوق/ أو البنك.	
	xxx	إلى حـ/ أرباح الأسهم أو فوائد السندات.	

وفي نهاية السنة يتم إقفال حساب الإيراد (أرباح الأسهم أو فوائد السندات) في حساب الأرباح والخسائر بالقيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ أرباح الأسهم أو فوائد السندات.	
	xxx	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	

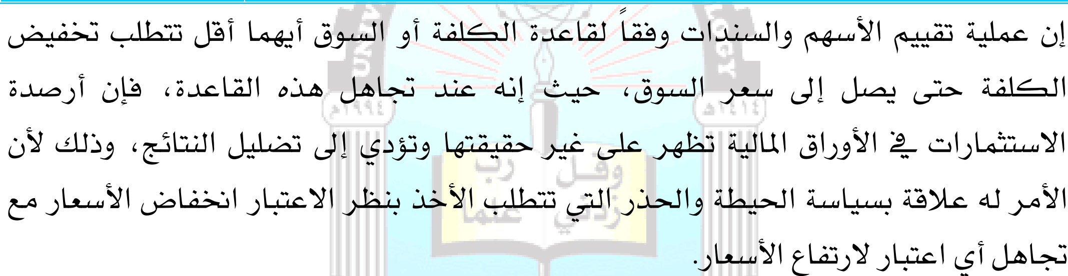
3 -2: تقييم الأسهم والسندات:

يتم تقييم الأسهم والسندات في نهاية السنة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتجري المقارنة بين التكلفة وسعر السوق على مستوى محفظة الأوراق المالية قصيرة الأجل بما تتضمنه من أسهم وسندات كوحدة واحدة وبحسب ما يظهره المثال الآتي:



مثال (15):

محفظة الاستثمار أسهم وسندات	الكلفة	السوق	أقل السعرين
• الأسهم:			
1.شركة الفوسفات.	150,000	140,000	140,000
2.البنك العربي.	130,000	180,000	130,000
التقييم بأقل الأسعار			270,000
• السندات:			
3.شركة الألبان.	120,000	125,000	120,000
4.البنك التجاري.	110,000	130,000	110,000
التقييم بأقل الأسعار			230,000



إن عملية تقييم الأسهم والسندات وفقاً لقاعدة الكلفة أو السوق أيهما أقل تتطلب تخفيض الكلفة حتى يصل إلى سعر السوق، حيث إنه عند تجاهل هذه القاعدة، فإن أرصدة الاستثمارات في الأوراق المالية تظهر على غير حقيقتها وتؤدي إلى تضليل النتائج، وذلك لأن الأمر له علاقة بسياسة الحيطة والحذر التي تتطلب الأخذ بنظر الاعتبار انخفاض الأسعار مع تجاهل أي اعتبار لارتفاع الأسعار.

عليه وتحقيقاً لسياسة الحيطة والحذر فإنه في نهاية كل فترة مالية سواء كانت سنة أو أقل يتطلب الأمر تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية سواء كانت أسهماً أو سندات، ويظهر جراء هذا التقييم أحد الاحتمالات الآتية :

- **الاحتمال الأول**: أن كلفة الاستثمار في الأوراق المالية تساوي القيمة السوقية لذلك الاستثمار.
- **الاحتمال الثاني**: أن كلفة الاستثمار في الأوراق المالية أقل من القيمة السوقية لذلك الاستثمار.
- **الاحتمال الثالث**: أن كلفة الاستثمار في الأوراق المالية أكبر من القيمة السوقية لذلك الاستثمار.

وبالنسبة للاحتمال الأول فإن الاستثمار في الأوراق المالية يظهر بالقيمة الدفترية في قائمة المركز المالي، ولا حاجة لعمل قيود التسوية المتعلقة بشأن تكوين مخصص هبوط أسعار

الأوراق المالية.

أما بخصوص الاحتمال الثاني وتحقيقاً لسياسية الحيطة والحذر يتم تجاهل الإيرادات المحتملة والناتجة عن الزيادة في القيمة السوقية عن كلفة الاستثمار في الأوراق المالية، وبالتالي تظهر الاستثمارات في الأوراق المالية في قائمة المركز المالي مدرجة بالكلفة.

أما بصدد الاحتمال الثالث فإن الأمر يؤشر أن هناك هبوطاً متوقعاً في قيمة الاستثمار في الأوراق المالية في الفترة القادمة، وبالتالي قد تحصل خسارة محتملة جراء هبوط أسعار تلك الاستثمارات حيث يتطلب الأمر تكوين مخصص لمواجهة خسارة هبوط أسعار تلك الاستثمارات وبحسب الآتي:

1- قيود تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية:

إما:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية.	نهاية
	xxx	إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.	السنة
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية
	xxx	إلى حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية.	السنة

أو بقيد واحد كالآتي:

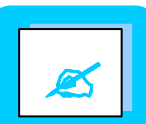
مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية
	xxx	إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.	السنة

2-طريقة احتساب مخصص هبوط أسعار أوراق مالية:

	مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	=	كلفة الاستثمارات في الأوراق المالية	-	القيمة السوقية للاستثمارات في الأوراق المالية	

2- إظهار مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في قائمة المركز المالي :

قائمة المركز المالي (جزئي) كماهي في 31/12/xx 20م					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
	xxx xxx	<u>الأصول المتداولة:</u> الاستثمارات في الأوراق المالية. (-) مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.			
xxx					



أو قد يظهر مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في جانب الالتزامات في قائمة المركز المالي .

مثـال (16): (تقييم محفظة الاستثمار):

العمليات الآتية حدثت في منشأة الفاروق خلال شهر مارس 2007م والتي تتعلق بعمليات شراء وتقييم الاستثمارات قصيرة الأجل:

فـي 2007/3/1م تم شراء 1000 سهم من أسهم منشأة الرمال بسعر 5000 ريال للسهم بلغت عمولة شراء الأسهم 10,000 ريال دفعت نقداً.

فـي 2007/3/10م تم شراء 2000 سهم من أسهم منشأة صديق بسعر 1000 ريال للسهم وبلغت عمولة شراء الأسهم 13,000 ريال دفعت القيمة بشيك.

فـي 2007/3/17م تم شراء 3000 سهم من أسهم شركة حمدان بسعر 1500 ريال للسهم

وبلغت عمولة شراء الأسهم 20000 ريال ودفعت القيمة نقداً.

في 2007/3/31م تم تقويم الاستثمارات في الأسهم أعلاه بالقيمة السوقية فظهرت كالآتي:

أ.القيمة السوقية لأسهم شركة الرمال 5,020,000 ريال.

ب. القيمة السوقية لأسهم شركة صديق 2,000,000 ريال.

ج. القيمة السوقية لأسهم شركة حمدان 4,500,000 ريال.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة بعمليات شراء الأسهم.

2- إجراء قيود التسوية اللازمة لعملية تقييم الأسهم بالقيمة السوقية على أساس محفظة الاستثمار في 2007/3/31م.

3- تصوير قائمة المركز المالي في 2007/3/31م.

إجابة المثال (16):

1- إثبات قيود اليومية المتعلقة بشراء الأسهم بحسب تواريخها التي احتسبت على أساس الكلفة مضافاً إليها عمولة الشراء:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
5,010,000	5,010,000	من حـ/ الاستثمارات في الأسهم (شركة الرمال). إلى حـ/ الصندوق. إثبات شراء اسهم شركة الرمال	3/1/ 2007م
2,013,000	2,013,000	من حـ/ الاستثمارات في الأسهم (شركة صديق). إلى حـ/ البنك. إثبات شراء اسهم شركة صديق	3/10/ 2007م
4,520,000	4,520,000	من حـ/ الاستثمارات في الأسهم (شركة حمدان) إلى حـ/ الصندوق. إثبات شراء اسهم شركة حمدان	3/17/ 2007م

2- عند تقييم الأسهم بالمقارنة مع القيمة السوقية على أساس محفظة الاستثمار كوحدة واحدة يظهر الجدول الآتي:

الأسهم	العدد	الكلفة	القيمة السوقية	المكاسب والخسائر غير المتحققة
1) شركة الرمال:	1000	5,010,000	5,020,000	10,000
2) شركة صديق	2000	2,013,000	2,000,000	(13,000)
3) شركة حمدان.	3000	4,520,000	4,500,000	(20,000)
التقييم بأقل الأسعار		11543000	11520000	(23,000)

3- يتم تكوين مخصص هبوط أسعار الأسهم بالمقارنة بين التكلفة الأصلية والقيمة السوقية من خلال حقل المكاسب والخسائر غير المتحققة والظاهرة في الجدول أعلاه وكالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
23,000	**23,000**	**من حـ/ خسائر هبوط أسعار الأسهم.** **إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار الأسهم.** **تكوين مخصص هبوط أسعار الأسهم.**	**/12/31 2007م**
23,000	**23,000**	**من حـ/ الأرباح والخسائر.** **إلى حـ/ خسائر هبوط أسعار الأسهم.** **إقفال خسائر هبوط أسعار الأسهم .**	**/12/31 2007م**

ويتم تصوير قائمة المركز المالي على النحو الآتي :

قائمة المركز المالي كما هي في 2007/12/31م					جزئي
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	11,543,000 (23,000)	الأصول المتداولة: الاستثمارات في الأسهم. (-) مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.			
11,520,000					

3-3: تسوية مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية:

إن تسوية مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية تظهر من خلال ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى**: إذا كان المخصص السابق والظاهر في ميزان المراجعة يساوي المخصص المطلوب لهذا العام فلا حاجة لتكوين مخصص جديد.
- **الحالة الثانية**: تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية جديد بالفرق بين المخصص السابق والظاهر في ميزان المراجعة وبين المخصص المطلوب لهذا العام، إذا كان الأخير هو الأكبر من رصيد المخصص الظاهر في ميزان المراجعة.
- **الحالة الثالثة**: إذا كان المخصص السابق والظاهر في ميزان المراجعة أكبر من المخصص المطلوب لهذا العام يتم رد الزيادة إلى حساب الأرباح والخسائر.

وفيما يلي أدناه أمثلة توضح الحالات الثلاث السابقة.

مثال (17): (حالة عدم وجود حاجة لتكوين مخصص جديد):

في 2007/5/1م اشترت منشأة الفاهم الأسهم الآتية:

1- 150 سهماً في شركة السامر بسعر 2000 ريال للسهم.

2- 200 سهم في شركة الوعد بسعر 1000 ريال للسهم.

وقد بلغت مصاريف وعمولات شراء الأسهم كالآتي: 30,000 ريال بالنسبة لشركة الساير و40,000 ريال بالنسبة لشركة الوعد، وزعت بالتساوي بين الأسهم. وقد تمت عمليات الدفع نقداً في 2007/12/31م.

وقد كانت القيمة السوقية للاستثمارات كالآتي:



أ. شركة السامر 2200 ريال للسهم الواحد.

ب. شركة الوعد 1200 ريال للسهم الواحد.

المطلوب:

1- إجراء قيود إثبات شراء الأسهم في 2007/5/1م.

2- إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة في حالة الحاجة لذلك مع بيان الأثر على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م.

إجابة المثال (17):

1- كلفة الاستثمار = ثمن الشراء + كافة المصاريف.

شركة السامر = 300,000 + 30,000 = 330,000 ريال.

شركة الوعد = 200,000 + 40,000 = 240,000 ريال.

إجمالي الاستثمار في الأسهم = 570,000 ريال.

يكون قيد اليومية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
570,000	570.000	من حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية. إلى حـ/ الصندوق. إثبات شراء الاستثمارات	2007/5/1م

2- **تحديد القيمة السوقية للاستثمارات:**

عدد الأسهم × سعر السوق للسهم الواحد.

شركة السامر = 150 × 2,200 = 330,000 ريال.

شركة الوعد = 200 × 1,200 = 240,000 ريال.

إجمالي القيمة الاسمية للأسهم = 570,000 ريال.

ومن خلال المقارنة بين الكلفة والقيمة السوقية حيث يظهران متساويين وبالتالي لا حاجة لعمل التسوية، وعليه يظهر الاستثمار في الأوراق المالية في الميزانية على النحو الآتي:

قائمة المركز المالي **كما هي في 2007/12/31م**					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
	570,000	الأصول المتداولة: الاستثمارات في الأوراق المالية.			
570,000					

مثـال (18): (حالة زيادة المخصص):

في حالة استخدام نفس معطيات المثال (17) وعلى افتراض أن القيمة السوقية للأسهم ظهرت كالآتي:

شركة السامر 1,800 ريال للسهم.

شركة الوعد 800 ريال للسهم.

علماً أن مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية الظاهرة في ميزان المراجعة 120,000 ريال.

وللإجابة عن المثال (18):

فإن كلفة الاستثمار هي نفسها التي تم احتسابها في المثال السابق و تساوي 570,000 ريال.

أما القيمة السوقية للاستثمارات فتحسب كالآتي:

عدد الأسهم × سعر السوق للسهم الواحد:

شركة السامر = 150 × 1,800 = 270,000 ريال.

شركة الوعد = 200 × 800 = 160,000 ريال.

إجمالي القيمة السوقية للأسهم = 430,000 ريال.

- وعند المقارنة بين الكلفة وبين القيمة السوقية من خلال:

الكلفة - القيمة السوقية = مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

570,000 – 430,000 = 140,000 ريال (المخصص المراد تكوينه).

- هناك مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ظاهر في ميزان المراجعة هو 120,000 ريال.

عليه:

المخصص الذي يتم تكوينه	=	المخصص المطلوب تكوينه	-	المخصص الظاهر كرصيد في ميزان المراجعة
20,000	=	140,000	-	120,000

- قيود تكوين المخصص بالفرق (20,000 ريال):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
20,000		**من حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية.**	**12/31/ 2007م**
	20,000	**إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.**	
		تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية .	
20,000		**من حـ/ الأرباح والخسائر.**	**12/31/ 2007م**
	20,000	**إلى حـ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية.**	
		إقفال خسائر هبوط أسعار أوراق مالية .	

ويظهر في قائمة المركز المالي

- على النحو الآتي:

قائمة المركز المالي كما هي في 2007/12/31م					جزئي
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
	570,000 (140,000)	الأصول المتداولة: الاستثمارات في الأوراق المالية. (-) مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.			
430,000					

مثال (19): (حالة تخفيض المخصص):

في حالة استخدام نفس معطيات المثال (17) السابق فيما عدا كون رصيد مخصص هبوط أسعار أوراق مالية السابق والظاهر في ميزان المراجعة يساوي 150,000 ريال.

عليه:

الزيادة في المخصص	=	المخصص الظاهر كرصيد في ميزان المراجعة	-	المخصص المطلوب تكوينه
10,000 ريال.	=	150,000	-	140,000

- عليه: يكون قيد رد الزيادة كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10,000		من حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.	/12/31 2007م
	10,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	
		إثبات رد الزيادة في المخصص.	

- ويظهر المخصص في قائمة المركز المالي كالآتي:

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2007/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
		الأصول المتداولة:			
	570,000	الاستثمارات في الأوراق المالية.			
	(140,000)	(-) مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.			
430,000					

مع ملاحظة أن تقوم بعض المنشآت بعدم رد الزيادة في مخصص هبوط أسعار أوراق مالية إلى حساب الأرباح والخسائر ويمكن الاستفادة منه لفترة قادمة.

أسئلة التقويم الذاتي

?

1- حدد ما المقصود بالاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، وبيّن أنواعها، وحدد كيف تنشأ.

2- ما هي أسباب تكوين مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية؟ مع تحديد أهم الحالات المرتبطة بالمعالجة المحاسبية للمخصص.

4- تسوية أوراق القبض Adjusting Bill Receivable:

تعتبر **ورقة القبض** ورقة تجارية وتنشأ عادة من جراء عمليات بيع أو عمليات اقتراض وتتخذ ورقة القبض صورتين هما إما أن تكون كمبيالة أو سنداً إذنياً.

والكمبيالة: هي بيان كتابي غير معلق بشرط تصدر ممن له حق الوفاء (الدائن)، ويسمى الساحب يأمر بها ممن عليه وجوب الدفع (المدين) ويسمى المسحوب عليه بدفع مبلغ من المال في تاريخ ومكان محددين لأمره أو لأمر شخص آخر يسمى المستفيد.

أما **السند الإذني**: فهو أمر كتابي غير معلق بشرط يتعهد بموجبه الشخص المدين بدفع مبلغ معين من المال في تاريخ ومكان محددين لصالح الدائن أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد.

وسميت بأوراق القبض لأن الدائن سوف يقبض من المدين حقه من خلال تلك الورقة. أي سوف يكون له الحق باستلام قيمتها في موعد الاستحقاق المثبت على الورقة.

وورقة القبض تعد من بنود الأصول المتداولة وتظهر في قائمة المركز المالي في جانب الأصول .

4 -1: المعالجة المحاسبية لأوراق القبض:

يتم استلام ورقة القبض إذا كانت هناك عملية بيع قد تمت بالآجل وتظهر من خلال القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المدينون (العميل).	
	xxx	إلى حـ/ المبيعات.	

ثم يتم سحب كمبيالة (ورقة قبض) على العميل وفق شروط محددة ومتفق عليها فيكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ أوراق القبض.	
	xxx	إلى حـ/ المدينون (العميل).	

إن استلام ورقة القبض من العملاء تسديداً لديونهم، وبعدها تصبح هذه الورقة لدى الشركة الدائنة وتمتلك الحق في التصرف بها كيفما تشاء.

ومن بين التسهيلات التي تقدمها المصارف هو خصم ورقة القبض خاصة إذا كان مجال أنشطة المبيعات الآجلة نشيطة و تتطلب استثمار مبلغ كبير من رأس المال فإن الأمر يقتضي توفير السيولة الكافية، وبالتالي قد يدفع الآمر الحائز على الورقة الاتفاق مع البنك إرسال

الورقة التجارية (ورقة القبض) بهدف خصمها واستلام صافي قيمتها إما نقداً أو بإضافة المبلغ على الحساب الجاري للشركة قبل أن يحين موعد استحقاقها، حيث يقوم البنك باستقطاع مصاريف خصم من قيمة الورقة متمثل في:

أ- الفائدة: وتحسب بموجب معدل الفائدة محسوب من القيمة الاسمية للورقة عن الفترة المتبقية من زمن الورقة من تاريخ الخصم وحتى موعد الاستحقاق.

ب- مصاريف تحصيل الورقة: وتتمثل بكافة المصاريف الأخرى التي يتم تحملها بهدف تحصيل الورقة في موعد استحقاقها.

وتحسب فائدة الخصم المشار إليها في الفقرة (أ) بموجب المعادلة الآتية:

أوراق القبض (قيمة اسمية)	×	معدل الفائدة	×	الفترة الزمنية المتبقية من تاريخ الخصم وحتى موعد الاستحقاق / عدد أشهر السنة

أما قيد تسجيل العملية وبعد ورود الموافقة بخصم الورقة وإضافة المبلغ على الحساب الجاري للشركة، كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين.	
.xxx		**حـ/ البنك.**	
.xxx		**حـ/ مصاريف خصم.**	
	xxx	**إلى حـ/ أوراق قبض تحت التحصيل.**	

إن إرسال الورقة إلى البنك بغرض خصمها تتطلب قيد إرسال الورقة والذي فيه تظهر الورقة بالقيمة الاسمية، وهي القيمة الحقيقية للورقة، و تمثل القيمة الحقيقية للدين ومثبتة على متن الورقة.

وبعد مجيء الإشعار من البنك وإضافة صافي المبلغ على الحساب الجاري للشركة والظاهر في القيد أعلاه فإن مقدار ما تم إضافته يمثل القيمة الحالية للورقة. ويمكن التوصل إلى القيمة الحالية من خلال استبعاد مصاريف الخصم من القيمة الاسمية.

	القيمة الحالية لورقة القبض	=	القيمـة الاسميـة	-	مصـاريف الخصم	

في نهاية السنة المالية تظهر أوراق القبض في ميزان المراجعة بالقيمة الاسمية والتي تختلف عن قيمتها الحالية، وهذا يؤدي إلى إعداد قوائم مالية مضللة نتيجة تجاهل مصاريف الخصم المتوقعة، وهي عبارة عن الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لهذه الأوراق، وتمثل هذه المصاريف خسائر محتملة لا بد من إجراء المعالجة لها، وذلك بتكوين مخصص خصم أوراق القبض تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر بهدف مواجهة هذه المصاريف ومعالجتها فيما بعد في حساب المخصص .

1- قيود تكوين مخصص خصم أوراق قبض:

تكوين مخصص خصم أوراق القبض يظهر وفق الآتي:

إما:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة .	
	xxx	إلى حـ/مخصص خصم أوراق قبض.	
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	
	xxx	إلى حـ/مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة.	

أو:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	
	xxx	إلى حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.	

2- ظهور مخصص خصم أوراق قبض في قائمة المركز المالي من خلال استبعاد المخصص من القيمة الاسمية لأوراق القبض وصولاً إلى القيمة الحالية.

قائمة المركز المالي كما هي في 200/12/31					جزئي
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	xxx ***xxx***	الأصول المتداولة: أوراق قبض. (-) مخصص خصم أوراق قبض.			
xxx					

3- احتساب مخصص خصم أوراق قبض:

حيث يتم الاحتساب بواسطة المعادلة الآتية في حالة تعدد أوراق القبض واختلاف فترات استحقاقها :

$$\text{أوراق القبض} \times \text{معدل الفائدة} \times \frac{\text{متوسط فترة الاستحقاق}}{\text{عدد أشهر السنة}}$$

4 -2: تسوية مخصص خصم أوراق قبض:

إن تسوية مخصص خصم أوراق القبض يظهر من خلال ثلاث حالات هي:

1- **الحالة الأولى**: أن مخصص أوراق القبض الظاهر في الدفاتر كرصيد يكفي لتغطية مصاريف الخصم ويراد تكوين مخصص جديد.

2- **الحالة الثانية**: أن مخصص خصم أوراق القبض الظاهر في الدفاتر كرصيد لا يكفي لتغطية مصاريف الخصم ويراد تكوين مخصص جديد.

3- **الحالة الثالثة**: أن مخصص خصم أوراق القبض الظاهر في الدفاتر كرصيد أكبر من مصاريف الخصم ومن المخصص المراد تكوينه:

4 -2 -1: المعالجة المحاسبية للحالة الأولى: رصيد المخصص يكفي لتغطية مصاريف الخصم:

إن المعالجة المحاسبية وفق هذه الحالة تتطلب إجراء قيد تسوية بإقفال مصاريف الخصم في حساب المخصص، وهنا قد يكون رصيد المخصص بقدر مصاريف الخصم تماماً، وعليه سوف يقفل كلا الحسابين، ثم يتم تكوين مخصص جديد للفترة القادمة، أو أن يكون رصيد المخصص أكبر من رصيد مصاريف الخصم، وبعد إقفال المصاريف في المخصص سوف يبقى هناك باقٍ منه سوف يؤخذ بنظر الاعتبار عند تكوين مخصص جديد للفترة القادمة.

مثال (20): رصيد المخصص يكفي أو يزيد لتغطية مصاريف الخصم:

ظهرت الأرصدة الآتية في دفاتر شركة بازل في 2008/12/31م:

500,000 ريال أوراق قبض، 15,000ريال مصاريف خصم.

المطلوب:

1- إجراء قيود التسوية اللازمة على افتراض أن رصيد مخصص خصم أوراق قبض قد يكون (15,000)

2- بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2008/12/31م على افتراض أن متوسط فترة الاستحقاق 3 أشهر ومعدل الفائدة 12٪.

إجابة المثال (20):

1- **قيد التسوية:**

مدين	دائن	البيان	التاريخ
15,000		من حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.	/12/31
	15,000	إلى حـ/ مصاريف خصم.	2008م
		إقفال مصاريف خصم في المخصص .	

2- **تكوين مخصص جديد للفترة القادمة (استخدام معادلة تكوين المخصص):**

أوراق القبض	×	معدل الفائدة	×	متوسط فترة الاستحقاق / عدد أشهر السنة

× 500,000	12 / 100	×	3 / 12	= 15,000ريال المخصص الجديد

مدين	دائن	البيان	التاريخ
15,000	**15,000**	من حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة. إلى حـ/ مخصص خصم أوراق قبض. تكوين مخصص مصاريف خصم	**/12/31 2008م**
15,000	**15,000**	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة . إقفال مصاريف خصم متوقعة	**/12/31 2008م**

3- **تصوير حساب الختامية وقائمة المركز المالي**

مدين	حـ/الأرباح والخسائر **للسنة المنتهية في 2008/12/31م**	جزئي	دائن
15,000	إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض **متوقعة.**		

قائمة المركز المالي **كما هي في 2008/12/31م**					(جزئي)
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
	500,000 (15,000)	الأصول المتداولة: أوراق قبض. (-) مخصص خصم أوراق قبض.			
485,000					

مثال (21): بالعودة إلى بيانات المثال (20) وعلى افتراض أن رصيد مخصص خصم أوراق قبض مبلغ 20000ريال .

إن الإجراءات المحاسبية لا تختلف عن الحالة الأولى باستثناء عند تكوين مخصص خصم أوراق قبض وبحسب الآتي :

1- قيود التسوية

		البيان	**التاريخ**
15,000	**15,000**	**من حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.** **إلى حـ/ مصاريف خصم.** **إقفال مصاريف خصم في المخصص**	**/12/31 2008م**

2-تكوين مخصص أوراق قبض للفترة القادمة :

لما كان رصيد المخصص يساوي مبلغ 20000ريال وأنه قد تم إقفال مصاريف الخصم مبلغ 15000 ريال علية يبقى هناك باقٍ من المخصص مقداره 5000ريال

$$500000 \times \frac{12}{100} \times \frac{3}{12} = 15{,}000 \text{ ريال المخصص الجديد}$$

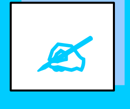
عليه فإن المتبقي من المخصص مبلغ 5000ريال يؤخذ بنظر الاعتبار عند تكوين المخصص الجديد وبالتالي يكون المخصص الجديد 10000ريال .وكالتالي :

		البيان	التاريخ
10,000	10,000	من حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة. إلى حـ/ مخصص خصم أوراق قبض . تكوين مخصص خصم أوراق قبض .	/12/31

		البيان	التاريخ
10,000	10,000	من حـ/ الأرباح والخسائر . إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة . إقفال مصاريف خصم أوراق قبض.	/12/31

4 -2 -2: الحالة الثانية: رصيد المخصص لا يكفي لتغطية مصاريف الخصم ويراد تكوين مخصص جديد:

إن هذه الحالة تتطلب إجراء قيد تسوية بإقفال مصاريف الخصم في حساب المخصص، ولما كان المخصص غير كاف لتغطية مصاريف الخصم فإن الفرق سوف يقفل في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة.



مثال (22): رصيد المخصص لا يكفي لتغطية مصاريف الخصم:

ظهرت الأرصدة الآتية في دفاتر شركة العبيدي في 2007/12/31م:

600,000 ريال أوراق قبض،و 25,000 ريال مصاريف خصم،و 22,000 مخصص خصم أوراق قبض.

المطلوب:

1- إجراء قيود التسوية اللازمة.

2- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر أستاذ الشركة.

3- بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م على افتراض أن متوسط فترة الاستحقاق (4) أشهر وأن معدل الفائدة 12٪.

إجابة المثال (22):

1- قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين:	12/31/
22,000		حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.	2007م
3,000		حـ/ الأرباح والخسائر.	
	25,000	إلى حـ/ مصاريف خصم.	
		اقفال مصاريف خصم في المخصص.	

2- تصوير الحسابات المختلفة:

مدين	حـ/ أوراق قبض			دائن
600,000	رصيد مرحل 2007/12/31م			

مدين	حـ/ مصاريف خصم				دائن
25,000	رصيد		25,000	من مذكورين.	
25,000			25,000		

مدين	حـ/ مخصص خصم أوراق قبض				دائن
22,000	إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض.	12/31	22,000	رصيد	
22,000			22,000		

3- تكوين مخصص خصم أوراق قبض للفترة القادمة (باستخدام معادلة تكوين المخصص)

$$600,000 \times \frac{12}{100} \times \frac{4}{12} = 24,000 \text{ ريال}$$

مدين	دائن	البيان	التاريخ
24,000	24,000	من حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعه. إلى حـ/ مخصص خصم أوراق قبض. تكوين مخصص خصم أوراق قبض .	/12/31 2007م
24,000	24,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة . إقفال مصاريف خصم اوراق قبض متوقعه.	/12/31 2007م

4- بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م:

مدين	حـ/الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2007/12/31	جزئي	دائن
3,000 24,000	إلى حـ/ مصاريف خصم. إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة		

قائمة المركز المالي كما هي في 2007/12/31م					(جزئي)
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	600,000 (24,000)	الأصول المتداولة: أوراق قبض. (-) مخصص خصم أوراق قبض متوقعة .			
576,000					

4 -2 -3: رصيد المخصص أكبر من مصاريف الخصم ومن المخصص المراد تكوينه:

إن هذه المعالجة تتطلب إجراء قيد تسوية بإقفال مصاريف الخصم في حساب المخصص وإن المخصص أكبر من مصاريف الخصم، إضافة إلى أن ما يتبقى من المخصص هو أيضاً أكبر من المخصص المراد تكوينه للفترة القادمة وبالتالي يتطلب رد الزيادة في المخصص إلى حساب الأرباح والخسائر.

مثال (23): رصيد المخصص أكبر من مصاريف الخصم ومن المخصص المراد تكوينه:

ظهرت الأرصدة الآتية في دفاتر شركة السمير في 2007/12/31م:

700,000 ريال أوراق قبض، و20,000 ريال مصاريف خصم، و45,000 مخصص خصم أوراق قبض.

المطلوب:

1- إجراء قيود التسوية اللازمة.

2- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر أستاذ الشركة.

3- بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م على افتراض أن متوسط فترة الاستحقاق (3) أشهر، وأن معدل الفائدة 12٪.

إجابة المثال (23):

1- قيد التسوية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
20,000		**حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.**	**/12/31**
	20,000	**إلى حـ/ مصاريف خصم.**	**2007م**
		إقفال مصاريف خصم في المخصص	

2- تكوين مخصص جديد للفترة القادمة (باستخدام معادلة تكوين المخصص):

$$700{,}000 \times \frac{12}{100} \times \frac{3}{12} = 21{,}000 \text{ ريال}$$

ومن خلال مقارنة رصيد المخصص المتبقي بعد إقفال مصاريف الخصم والبالغ 25,000 ريال وبين المخصص المراد تكوينه للفترة القادمة والبالغ 21,000 ريال يلاحظ أن هناك زيادة قدرها 4,000 ريال تمثل مخصص خصم أوراق قبض مسترد بالقيد الآتي وبالتالي لا داعي لعمل قيود تكوين مخصص جديد.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
4,000		**من حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.**	**/12/31**
	4,000	**إلى حـ/ الأرباح والخسائر.**	**2007م**
		رد الزيادة في مخصص خصم أوراق القبض	

3- تصوير الحسابات المختلفة:

مدين	حـ/ أوراق قبض		دائن
700,000	رصيد مرحل :2007/12/31م		

مدين	حـ/ مصاريف خصم			دائن
20,000	رصيد	20,000	مـن حــ/ مخصـص خصـم أوراق قبض.	
20,000		20,000		

مدين	حـ/ مخصص خصم أوراق قبض				دائن
20,000 25,000	إلى حـ/ مصاريف خصم رصيد مرحل	12/31	45,000	رصيد سابق	
45,000			45,000		
4,000 21,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر رصيدمرحل(2007/12/31م)	12/31	25,000	رصيد منقول	12/31
25,000			25,000		

4- بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م:

مدين	حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) **للسنة المنتهية في 2007/12/31**		دائن
		4,000	من حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.

قائمة المركز المالي (جزئي) **كما هي في 2007/12/31م**					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
	700,000 (21,000)	<u>الأصول المتداولة:</u> أوراق قبض. (-) مخصص خصم أوراق قبض.			
679,000					

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1- بين المقصود بورقة القبض، ولماذا سميت ورقة قبض، وكيف تنشأ؟

2- هناك ثلاث حالات تتعلق بتسوية مخصص خصم أوراق القبض في العلاقة مع مصاريف الخصم، حددها.



التدريبات

تدريب (1):

ضع علامة (✓)أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصحيح الخطأ .

1- رصيد حساب أوراق القبض الذي يظهر في ميزان المراجعة بالقيمة الحالية .

2- لا تختلف المعالجة المحاسبية للعجز في النقدية عن الزيادة في النقدية .

3- لا تختلف المعالجة عند إعداد كشف تسوية رصيد البنك سواء كان ذلك للحالة الاعتيادية أو في حالة السحب على المكشوف .

4- تعتبر أوراق القبض من الأوراق التجارية وسميت ورقة قبض لأن المنشأة سوف تقبض قيمتها وقت ما تشاء .

5- تشمل تكلفة شراء الاستثمارات المالية ثمن الشراء فقط .

6- العجز في النقدية ناتج عن أخطاء محاسبية قد ارتكبت أثناء إعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة.

تدريب (2):

املأ الفراغات الآتية بما يناسبها .

1. إن القيد المحاسبي لإ ثبات العجز في النقدية يتطلب جعل حساب .... مديناً في حين يكون حساب .... دائناً .
2. يتم تقييم الأسهم والسندات التي استثمرت بها المنشأة في نهاية السنة وفقاً لقاعدة ....
3. إن وجود عجز في النقدية جراء عدم التطابق بين الرصيد الدفتري والرصيد الفعلي للنقدية ناتج عن سببين هما .... أو.................................
4. في حالة عدم حصول تطابق بين رصيد حساب البنك في سجلات المنشاة مع رصيد البنك الظاهر بكشف البنك المرسل يتم اللجوء إلى عمل كشف يطلق عليه.................................
5. إذا كان رصيد مخصص خصم أوراق القبض غير كاف لتغطية مصاريف الخصم فإن الفرق سوف يقفل في حساب .... لتلك السنة .

تدريب (3):

في 2007/12/31م لدى جرد الصندوق في شركة الساير وجد أن هناك عجزاً مقداره 150,000 ريال، وتبين نتيجة المراجعة أن سبب العجز يعود إلى حصول حالة من الحالات الآتية.

1- إن المبلغ قد دفع إلى المورد فؤاد، ولم يتم إثباته في دفاتر الشركة.
2- على الرغم من إجراءات المراجعة لم يتم العثور على سبب العجز حتى نهاية السنة، وقد تحمل أمين الصندوق مسؤولية ذلك العجز.
3- على الرغم من إجراءات المراجعة لم يتم العثور على سبب العجز حتى نهاية السنة وقد تحمل أمين الصندوق 50٪ من قيمة العجز في حين تحملت الشركة ما تبقى من العجز.

المطلوب:

إجراء قيود التسوية لكل من الحالات أعلاه.

تدريب (4):

في 2008/12/31م ولدى جرد الصندوق في شركة باسل وجد أن الرصيد الفعلي في الصندوق 250,000 ريال في حين أن الرصيد الدفتري في سجلات المنشأة 200,000 ريال. حيث يظهر أن هناك زيادة في النقدية، وعند إجراء المراجعة تبين أن أسباب الزيادة قد نتجت عن:

1- هناك مبلغ قدره 20,000 ريال مسدد من العميل منتصر عن دين بذمته لم يسجل في الدفاتر.
2- أن مبلغ 20,000 ريال عن مشتريات تم إثباتها في السجلات مرتين.
3- هناك مصاريف إعلان بمبلغ 10,000 ريال سجلت مرتين.

المطلوب:

1- إجراء قيود التسوية اللازمة.
2- تصوير حساب النقدية بدفتر الأستاذ.

تدريب (5):

بتاريخ 2008/12/31م اتضح أن رصيد حساب النقدية في البنك في دفاتر منشأة أحمد 200,000 ريال، وأن رصيد المنشأة في كشف البنك المرسل إلى المنشأة 512,500 ريال وهذا يشير إلى عدم التطابق بين الرصيدين، ومن خلال المراجعة وإجراء المطابقة تبين الآتي:

1- حصّل البنك ورقة قبض لصالح المنشأة بمبلغ 300,000 ريال. وقد خصم البنك من حساب المنشأة مبلغ 500 ريال مقابل تحصيل قيمة الورقة.

2- بلغت المصاريف البنكية الخاصة بالشهر 2000 ريال.

3- اتضح أن الشيك الوارد عن العميل فادي بمبلغ 25,000 ريال قد رفضه البنك لعدم كفاية الرصيد ، مع العلم أن المنشأة قد احتسبت زيادة رصيدها مباشرة في السجلات بمبلغ الشيك في تاريخ الاستلام.

4- اتضح من خلال المقارنات أن الإيداعات النقدية من البنك بتاريخ 12/30 والبالغة 80,000 ريال لم تظهر في الكشف.

5- اتضح عدم ظهور الشيكين حاملي الرقمين (3611، 4111) المسحوبين بمبلغ (50,000 ، و70,000) ريال على التوالي وذلك في كشف الحساب المرسل.

المطلوب:

1- إعداد كشف تسوية حساب البنك في 2008/12/31م .

2- إعداد قيود اليومية المترتبة على المذكرة.

تدريب (6):

في 2006/12/31م كان رصيد كشف حساب البنك في منشأة السلام مديناً بمبلغ 1570000 ريال في حين كان رصيد حساب البنك في دفاتر المنشاة دائناً بمبلغ 200000ريال ولدى البحث عن أسباب عدم التطابق ظهر الآتي :

1- هناك شيك مسحوب على البنك تحت رقم 3713 بمبلغ 90000 ريال لم يقدم للبنك للصرف .

2- حصل البنك ورقة قبض بمبلغ 3512000 ريال وقد تم خصم مبلغ 12000 ريال عمولة تحصيل .

3- هناك مبلغ3160000ريال عبارة عن إيرادات في الطريق لم تظهر في الكشف.

المطلوب:

1- إعداد كشف حساب تسوية البنك في 2006/12/31م

2- إجراء قيود اليومية اللازمة .

تدريب (7):

بتاريخ 2007/3/7م اشترت شركة السامرائي نقداً الأسهم الآتية:

1- 350 سهماً من شركة عيدي بسعر 2000 ريال للسهم.

2- 400 سهم من شركة سالمي بسعر 1500 ريال للسهم.

وفي 2007/12/31م كانت القيمة السوقية للاستثمارات أعلاه كالآتي:

1800 ريال بالنسبة لاسهم شركه عيدي، و 1300ريال بالنسبة لأسهم شركة السالمي

علماً أن مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية الظاهر في ميزان المراجعة لسنة 2007م هو 50,000 ريال.

المطلوب:

1- إجراء قيود إثبات شراء الأسهم في 2007/3/7م.

2- إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة في حالة الحاجة لذلك، مع بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م.

تدريب (8):

ظهرت الأرصدة الآتية في دفاتر شركة الحامد في 2007/12/31م:

600,000 أوراق قبض، 25,000 مصاريف خصم، 23,000 مخصص خصم أوراق قبض.

المطلوب:

1- إجراء قيود التسوية اللازمة.

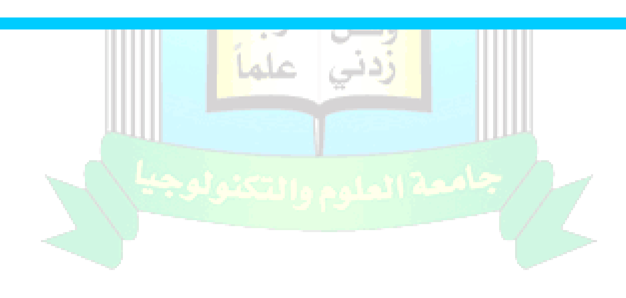
2- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ.

3- بيان الأثر على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي في 2007/12/31م ، علماً أن معدل الفائدة 12٪ وأن متوسط فترة الاستحقاق 5 أشهر .

5 - الخلاصة:

عزيزي الدارس، عزيزي الدارس، لقد تضمنت هذه الوحدة موضوع تسوية بعض الأصول المتداولة وهي النقدية سواء كانت في الصندوق أو البنك والاستثمار في الأوراق المالية، وأخيراً أوراق القبض، وقد تطلب الأمر الإشارة إلى تسوية المخصصات المتعلقة بتلك الأصول وتحديد الإجراءات المحاسبية المرتبطة بها.

6 - لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الثالثة:



عزيزي الدارس، استكمالاً لموضوع تسوية الأصول المتداولة سوف تخصص الوحدة الثالثة لموضوع تسوية المدينين من خلال تحديد المعالجة المحاسبية المتعلقة بالديون المعدومة، وكذلك ما يتعلق بتسوية مخصص الديون المشكوك بها.

7 - إجابات التدريبات:

تدريب (1):

1-(×) بالقيمة الاسمية

2-(×) هناك اختلاف في طريقة المعالجة المحاسبية في حالة العجز في النقدية عنه في حالة الزيادة في النقدية .

3-(×)حالة السحب على المكشوف تتطلب إجراءات معاكسة في عملية الجمع والطرح مقارنة بالحالة الاعتيادية .

4-(×)في تاريخ الاستحقاق .

5-(×)ثمن الشراء مضافاً إليها كافة المصاريف التي دفعت لإتمام عملية الشراء

6-(×)قد ارتكبت أثناء عملية التسجيل أو الترحيل في الدفاتر المحاسبية .

تدريب (2)

1-العجز في النقدية ، النقدية .

2-الكلفة أو السوق أيهما أقل .

3-أخطاء محاسبية .أو ضعف إجراءات عمليات الضبط والرقابة الداخلية .

4-كشف تسوية حساب البنك .

5-الأرباح والخسائر

تدريب (3):

قيد إثبات العجز في النقدية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
150,000	150,000	من حـ/ العجز في النقدية. إلى حـ/ النقدية. إثبات حساب العجز	12/31/ 2007م

الحالة الأولى:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
150,000	150,000	من حـ/ الدائنين (فؤاد). إلى حـ/ العجز في النقدية. إقفال حساب العجز	12/31/ 2007م

الحالة الثانية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
150,000	150,000	من حـ/ أمين الصندوق. إلى حـ/ العجز في النقدية. اقفال حساب العجز	12/31/ 2007م

الحالة الثالثة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
75000 75000	150,000	من مذكورين: حـ/ أمين الصندوق. حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ العجز في النقدية. اقفال حساب العجز	12/31/ 2007م

تدريب (4)

1- قيد إثبات الزيادة في النقدية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
50,000		من حـ/ النقدية.	/12/31
	50,000	إلى حـ/ الزيادة في النقدية.	2008م
		اثبات الزيادة في النقدية	

2- قيد تسوية الزيادة في النقدية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
50,000		من حـ/ الزيادة في النقدية.	/12/31
		إلى مذكورين:	2008م
	20,000	حـ/ المدينين (منتصر).	
	20,000	حـ/ المشتريات.	
	10,000	حـ/ مصاريف إعلان.	
		إقفال حساب الزيادة	

3- تصوير حساب في النقدية في دفتر الأستاذ:

مدين		حـ/ النقدية		دائن
200000	رصيد في 12/31			
50000	إلى حـ/الزيادة في النقدية	250,000	رصيد مرحل	12/31
250000		250.000		

تدريب (5):

كشف تسوية رصيد البنك في 2008/12/31م

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
200,000	**رصيد البنك طبقاً لسجلات المنشأة**	**512,500**	**رصيد البنك طبقاً لكشف البنك**
300,000 **500** **2000** 25000	**تضاف:** **تحصيل ورقة قبض لصالح المنشأة.** **تطرح:** **مصاريف تحصيل.** **مصاريف بنكية.** **شيكات مرفوضة (فادي)**	**80,000** **50000** **70000**	**تضاف:** **إيداعات في الطريق.** **تطرح:** **الشيكات المسحوبة:** **شيك 3111** **شيك 4111**
472,500	**الرصيد بعد التسوية**	**472,500**	**الرصيد بعد التسوية**

قيود اليومية في سجلات المنشأة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
300,000		**من حـ/ البنك.**	
	300,000	**إلى حـ/ أوراق قبض تحت التحصيل.**	
		من مذكورين:	
500		**حـ/ مصاريف تحصيل.**	
2,000		**حـ/ مصاريف بنكية.**	
	2,500	**إلى حـ/ البنك.**	
25,000		**من حـ/ المدينين (فادي).**	
	25,000	**إلى حـ/ البنك.**	

تدريب (6)

1-كشف تسوية رصيد البنك في 2006/12/31م

<table>
<tr><th>رصيد البنك طبقاً لكشف البنك</th><th>(1570000)</th><th>رصيد البنك طبقاً لسجلات المنشأة</th><th>(2000000)</th></tr>
<tr><td><u>يضاف</u>
شيك رقم 3713 مسحوب لم يقدم للصرف</td><td>(90000)</td><td><u>يضاف</u>
عمولة تحصيل</td><td>(12000)</td></tr>
<tr><td><u>يطرح</u>
إيداعات في الطريق</td><td>3160000</td><td><u>يطرح</u>
ورقة قبض محصلة من قبل البنك</td><td>3512000</td></tr>
<tr><td>الرصيد بعد التسوية</td><td>1500000</td><td>الرصيد بعد التسوية</td><td>1500000</td></tr>
</table>

إجراء قيود التسوية اللازمة

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2006/12/31م	من مذكورين حـ/ البنك حـ/ عمولة تحصيل إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل .	 3512000	 3500000 12000

تدريب (7):

1- تحديد كلفة الاستثمار الأصلي:

شركة عيدي = 350 سهماً + 2,000 ريال = 700,000 ريال.

شركة سالمي = 400 سهماً + 1,500 ريال = 600,000 ريال.

إجمالي كلفة الاستثمار = 1,300,000 ريال.

عليه يكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1,300,000	1,300,000	من حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية. إلى حـ/ الصندوق. إثبات شراء الاستثمارات في الأوراق المالية .	/3/7 2007م

2- تحديد القيمة السوقية للاستثمار:

شركة عيدي = 350 سهم × 1,800 ريال = 630,000 ريال.

شركة سالمي = 400 سهم × 1,300 ريال = 520,000 ريال.

إجمالي القيمة الاسمية للأسهم = 1,150,000 ريال.

3-ونظراً لكون القيمة السوقية للاستثمارات أقل من كلفة هذه الاستثمارات فإن هناك حاجة لوجود مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية وبحسب المخصص المطلوب تكوينه وفق الآتي :

كلفة الاستثمار –القيمة السوقية =مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية

1300000-1150000=150000 ريال

- ولما كان رصيد مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ظاهراً في الميزان بمقدار 50,000 ريال لذا يتم زيادة المخصص بالفرق.

المخصص الذي يتم تكوينه	=	المخصص المطلوب تكوينه	-	المخصص الظاهر كرصيد في ميزان المراجعة
	=	150,000	-	50,000
	=	100.000 ريال.		

- قيود زيادة المخصص:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
100,000	**100,000**	**من حـ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية.** **إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.** **تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية**	**/12/3 2007م**
100,000	**100,000**	**من حـ/ الأرباح والخسائر.** **إلى حـ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية.** **إقفال خسائر هبوط أسعار أوراق مالية .**	**/12/31 2007م**

• ويظهر مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في قائمة المركز المالي كالآتي:

قائمة المركز المالي (جزئي) **كما هي في 2007/12/31م**					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
	1,300,000 (150,000)	الأصول المتداولة: الاستثمار في الأوراق المالية. (-) مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.			
1,150,000					

تدريب (8):

1- قيد التسوية:

مخصص خصم أوراق القبض لا يكفي لتغطية مصاريف الخصم:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
23,000 **2,000**	**25,000**	**من مذكورين:** **حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.** **حـ/ الأرباح والخسائر.** **إلى حـ/ مصاريف خصم.** **إقفال مصاريف خصم في المخصص**	**/12/31 2007م**

2- تكوين مخصص خصم أوراق قبض للفترة القادمة (باستخدام معادلة تكوين المخصص):

600,000 ×	12 / 100	×	5 / 12	= 30,000 ريال

مدين	دائن	البيان	التاريخ
30,000		من حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة.	12/31/
	30,000	إلى حـ/ مخصص خصم أوراق قبض.	2007م
		تكوين مخصص خصم أوراق قبض.	
30,000		من حـ/ الأرباح والخسائر.	12/31/
	30,000	إلى حـ/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة.	2007م
		إقفال مصاريف خصم متوقعة	

مدين	حـ/ أوراق قبض				دائن
600,000	رصيد				

مدين	حـ/ مصاريف خصم				دائن
25,000	رصيد		25,000	من مذكورين.	
25,000			25,000		

مدين	حـ/ مخصص خصم أوراق قبض				دائن
23,000	إلى حـ/ مصاريف خصم.	12/31	23,000	رصيد	
30000	رصيد مرحل 12/31 .		30000	من.حـ/مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة	
53,000			53,000		

ح/الأرباح والخسائر

للسنة المنتهية في 2007/12/31م

مدين			(جزئي) دائن
2,000 30,000	إلى ح/ مصاريف خصم. إلى ح/ مصاريف خصم أوراق قبض متوقعة .		

قائمة المركز المالي (جزئي)

كما هي في 2007/12/31م

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	 600,000 (30,000)	<u>الأصول المتداولة:</u> أوراق قبض. (-) مخصص خصم أوراق قبض .			
570,000					

8.المراجع:

1- مطر ،د. محمد ، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995م.

2- الربيدي ،د.محمد ، شريم،د.عبيد، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 2007م.

3- آدم،د.يوحنا،رزق،د.صالح، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000م.

4- نور،د.ناصر،صيام ،د.وليد،الحداش،حسام الدين، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.

5- عارف ،حسين ، مبادئ المحاسبة، الجزء الثاني، دار يافا العلمية، للنشر والتوزيع عمان 2006م.

6- دونالدكيسو، جيري ديجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة د.كمال الدين سعيد، د.أحمد حجاج، د.سلطان السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م

3

الوحدة الثالثة

تسوية حسابات المدينين


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحـــدة

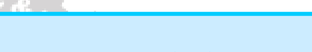
1- مقدمة

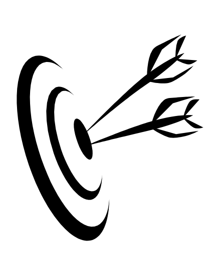
1 - 1 تمهيد:

عزيزي الدارس،

بعد أن تناولت الوحدة السابقة التسويات الجردية للنقدية والاستثمارات المالية وأوراق القبض ، سوف نستكمل دراسة التسويات الجردية لعناصر الأصول المتداولة في هذه الوحدة التي ستخصص لتسوية حسابات المدينين باعتبارها أحد أهم عناصر الأصول المتداولة في المنشآت التجارية خصوصاً تلك التي تعتمد على البيع الآجل.

1 – 2 أهداف الوحدة





عزيزي الدارس،

بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على:

1- تتعرف على مفهوم حسابات المدينين وأنواعها.

2- تصنف الديون إلى: ديون جيدة، ديون معدومة، ديون مشكوك في تحصيلها.

3- تميز بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة (المخصص) في معالجة الديون المعدومة .

4- تتمكن من تقدير الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً للأساليب المتعارف عليها.

5- تقدر على إثبات العمليات المتعلقة بتسوية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والديون المعدومة، والديون المعدومة المحصلة (المستردة) في الدفاتر المحاسبية.

6- تدرك أثر التسويات الجردية لحسابات المدينين على القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية.

1 -3: أقسام الوحدة:

عزيزي الدارس،

تتألف هذه الوحدة من ستة أقسام رئيسية أعدت من أجل تحقيق الأهداف الأساسية لهذه الوحدة على النحو الآتي :

-القسم الأول : يتناول طبيعة حسابات المدينين من حيث مفهومها ونشأتها وأنواعها ،وهذا القسم يحقق الهدف الأول .

-القسم الثاني : يوضح مفهوم جرد حسابات المدينين في نهاية الفترة وتأثير قيمتها على القوائم المالية (الدخل ،الميزانية العمومية) التي يترتب عليها تصنيف الديون إلى : معدومة ،مشكوك فيها ،وجيدة، وكيفية التمييز بين كل منها ، وهذا القسم يحقق الهدف الثاني .

-القسم الثالث: يتناول المعالجة المحاسبية للديون المعدومة وفقاً للطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ،مع توضيح أوجه الفرق بينهما،وهذا القسم يحقق الهدف الثالث.

-القسم الرابع : ويتناول بالتفصيل الأساليب المستخدمة في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها ،ومزايا وعيوب كل أسلوب ،وهذا القسم يحقق الهدف الرابع.

-القسم الخامس : ويتناول الاحتمالات التي نواجهها عند تسوية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ،وهذا القسم يحقق الهدف الخامس.

-القسم السادس : ويتناول المعالجة المحاسبية عند تحصيل ديون سبق إعدامها سواء في نفس الفترة أو في فترات سابقة ،وهذا القسم يحقق الهدف الخامس أيضاً

كما توضح الأقسام الثالث والخامس والسادس أثر التسويات الجردية لحسابات المدينين على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية ،وهذا يحقق الهدف السادس .

4-1: قراءات مساعدة :

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية تساعد الدارس على فهم واستيعاب الموضوعات التي تضمنتها هذه الوحدة :

1-الربيدي ، محمد علي ،وشريم ،عبيد سعد ،"أصول المحاسبة المالية –الجزء الثاني "،مركز الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء ،الطبعة الرابعة ، 2007م ص.ص(91-133).

2-الصبان ، محمد سمير ،وآخرون "المحاسبة المتوسطة"منشورات مركز التعليم المفتوح ،جامعة الإسكندرية ،(بدون)ص .ص. (163-212).

3-ميجس،فالتر،ومجس،روبيرت ،"المحاسبة المالية "ترجمة وتعريب :عبدالفتاح المكارم وآخرون ،مراجعة :أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية،1415هـ-1995م ،ص،ص (491-505).

4-مطر،محمد ،"المحاسبة المالية –الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح " دار حنين (عمان ،الأردن)،ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع (الكويت)الطبعة الثانية ،1415هـ-1995م ، ص.ص (349-360).

2-طبيعة حسابات المدينين :

تنشأ حسابات المدينين Accounts Receivable نتيجة العمليات الآجلة (على الحساب)، ويعبر هذا المصطلح عن حقوق المنشأة لدى الغير. ويمكن تصنيف حسابات المدينين إلى نوعين:

(أ): حسابات المدينين التجاريين: وهي الديون الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات للزبائن والعملاء بالآجل. حيث تقوم المنشأة بتحصيل هذه الديون بعد انتهاء فترة الأجل الممنوحة للعملاء ، وتمثل الديون التجارية الجزء الأكبر من حسابات المدينين.

(ب): حسابات المدينين المختلفين: وهي الديون الناتجة عن عمليات مختلفة ومتنوعة. مثل: سلف وعهد الموظفين - بيع الاستثمارات أو الأصول الثابتة بالأجل.. الخ.

وتصنف حسابات المدينين عادة ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) ويفضل الإفصاح عن كل نوع بصورة منفصلة تحت بند (المدينين) لتسهيل عملية التحليل.

ويعتبر البيع الآجل أحد العوامل المهمة التي أدت إلى النمو الكبير في كثير من الأنشطة الاقتصادية، حيث تلجأ المنشآت إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها عن طريق منح العملاء تسهيلات ائتمانية لتسديد ثمن السلع أو الخدمات بعد فترة من تاريخ البيع. ورغم مزايا البيع الآجل إلا أنه لا يخلو من بعض المخاطر المتمثلة في عدم تحصيل مبلغ الدين أو جزء منه لأسباب مختلفة

كإفلاس العميل وعدم قدرته على السداد على سبيل المثال، مما يترتب عليه تحمل المنشأة لخسائر بمقدار الديون غير المحصلة.

وبهدف الاستفادة من مزايا البيع الآجل والحد من خسائره المحتملة، تلجأ بعض المنشآت إلى تخصيص قسم للائتمان مهمته اتخاذ قرار البيع بالآجل لكل عميل، حيث يتولى هذا القسم فحص ودراسة مدى القدرة على السداد ووضع الحد الأقصى للائتمان الذي يمكن منحه لكل عميل.

وسوف نخصص الصفحات التالية من هذه الوحدة لدراسة حسابات المدينين التجاريين لأنها تمثل الجانب الأكبر من حقوق المنشأة تجاه الغير، ولأنها تنطوي على العديد من مشاكل القياس والجرد، بالإضافة إلى تكرار العمليات المرتبطة بها كونها تعبر عن النشاط العادي للمنشأة. وننوه إلى إمكانية تطبيق نفس القواعد على حسابات المدينين المختلفين (المتنوعين) لتشابه طبيعة كل منهما.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1. ما المقصود بمصطلح المدينين؟
2. ما هي مزايا البيع الآجل؟ وما هي مخاطره؟
3. أكمل العبارات الآتية:

(أ): تنشأ حسابات المدينين نتيجة :.............................

(ب): المدينون التجاريون هي الديون الناتجة عن :.............................

(ج): المدينون المختلفون هي الديون الناتجة عن :.............................

4. ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخاطئة:

(أ): تعتبر حسابات المدينين من الأصول المتداولة.

(ب): تعتبر سلف الموظفين من حسابات المدينين التجاريين.

3 - جرد حسابات المدينين:

تعتبر عملية جرد(تقييم) حسابات المدينين Valuation of Accounts Receivable من المشاكل المحاسبية الرئيسية التي تثار عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية، خصوصاً في المنشآت التجارية التي تركز على سياسة البيع الآجل مما يزيد من الأهمية النسبية لحسابات المدينين، وستؤثر أيُّ أخطاء في عملية جرد المدينين على كل من صافي الربح في قائمة الدخل، و قيمة الأصول في الميزانية العمومية؛ لذلك يراعى التحفظ(الحيطة والحذر) عند جرد حسابات المدينين[1].

وتهدف عملية جرد حسابات المدينين إلى تحديد قيمتها الحقيقية في نهاية الفترة المالية، بحيث تظهر في القوائم المالية بالقيم الصحيحة والقابلة للتحقق، ومن ثم تقديم معلومات سليمة ودقيقة للفئات المستفيدة من هذه القوائم سواء كانوا مساهمين أو دائنين أو جهات حكومية أو محللين ماليين.. الخ.

وللتوصل إلى القيمة الصحيحة لحسابات المدينين المتوقع تحصيلها فعلاً، يجب التفرقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية، فالقيمة الاسمية للمدينين تتمثل عادة في الرصيد الدفتري الذي يظهر في ميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية (قبل التسويات الجردية)، أما القيمة الحقيقية فهي المبالغ المتوقع تحصيلها فعلاً من المدينين، التي تتحدد من خلال تخفيض الرصيد الدفتري بالديون التي يتوقع عدم تحصيلها من المدينين.

وبناء على ما سبق يتم جرد حسابات المدينين من خلال دراسة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالدين مستقبلاً على مستوى كل عميل، بهدف تحديد القيمة العادلة Fair Value التي سيظهر بها بند المدينين كأحد الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) حيث يتم تصنيفُ ديون المنشأة إلى ثلاث فئات:

3 -1: الديون المعدومة (Bad Debts):

وهي الديون التي لا أمل في تحصيلها لعدة أسباب منها :

أ-موت المدين (العميل) وعدم كفاية أمواله التي تركها لسداد الدين.

ب-إفلاس المدين وعدم قدرته على سداد الدين.

1) يُعد التحفظ (الحيطة والحذر) من الاتجاهات التقليدية والراسخة في المحاسبة ،وهي من السياسات المرغوبة عند تقييم الأصول ،وتهدف إلى عدم المبالغة عند تحديد نتيجة النشاط في نهاية الفترة المالية، من خلال الأخذ في الاعتبار أية مصاريف أو خسائر محتملة، مع تجاهل أية إيرادات أو أرباح محتملة حتى تتحقق فعلاً.

ج-اختفاء المدين وانقطاع أخباره.

د-تقادم الدين (مضي المدة القانونية) دون أن يتمكن المدين من سداد الدين خلال هذه الفترة.

ويجب استبعاد الديون المعدومة من حسابات المدينين لأنها تمثل خسارة.

3 -2: الديون المشكوك في تحصيلها (Doubtful Debts):

وهي الديون التي تحيط بعملية تحصيلها في المستقبل بعض الشكوك (احتمال عدم تحصيلها)، لوجود بعض مظاهر احتمال عدم تحصيلها، مثل: عدم الانتظام في سداد الدين في مواعيده، والمطالبة بتأجيل السداد، تذبذب السمعة المالية للعميل في السوق..الخ.

وتطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر يتم تحميل الفترة المالية بمقدار النقص المحتمل وقوعه في المستقبل، دون أن تستبعد بصورة نهائية من قيمة المدينين (استبعاد شكلي فقط في الميزانية العمومية) لأنها غير مؤكدة كالديون المعدومة.

3 -3: الديون الجيدة (Good Debts):

وهي الديون المؤكد تحصيلها، لما يمتاز به أصحاب هذه الديون من انتظام في سداد الدين في موعده دون تأخير (من خلال التجربة السابقة للمنشأة) كما يتمتعون بالسمعة الجيدة في السوق، وقوة المركز المالي مما يجعل المنشأة تطمئن إلى تحصيل هذه الديون في مواعيدها.

وبناء على ما سبق فإن القيمة الحقيقية أو العادلة لحسابات المدينين تتمثل في الديون الجيدة، بعد استبعاد الديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها، وهي القيمة التي سيظهر بها بند المدينين في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

أسئلة التقويم الذاتي

1- تصنف الديون إلى ثلاثة أنواع؛ اذكرها .

2- ما هو الهدف من جرد حسابات المدينين في نهاية الفترة المالية.

3- اشرح مفهوم الحيطة والحذر في المحاسبة؟

4- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخاطئة:

(أ): الديون الجيدة هي الديون التي يوجد شك في تحصيلها ( )

(ب): الديون المعدومة هي الديون المؤكد عدم تحصيلها( )

(ج): وفقاً لسياسة الحيطة والحذر يتم أخذ جميع المصروفات والخسائر والإيرادات المحتملة في الحسبان( )

(د): لا يجب استبعاد الديون المعدومة من حسابات المدينين( )

(هـ): الديون المشكوك في تحصيلها هي الديون التي يحتمل عدم تحصيلها ( )

(و): يتم استبعاد الديون المشكوك في تحصيلها من حسابات المدينين (شكليا فقط) ( )

?



4 - المعالجة المحاسبية للديون المعدومة :

يترتب على عملية البيع الآجل ظهور مشكلة عدم تحصيل بعض ديون المنشأة لدى العملاء - كما أوضحنا سابقاً - وتمثل هذه الديون خسائر باعتبارها تؤدي إلى تخفيض في قيمة أحد أصول المنشأة وهو المدينون ،ويطلق على هذه الخسائر مصطلح (الديون المعدومة).

وتتم المعالجة المحاسبية للديون المعدومة بإحدى الطريقتين التاليتين:

-الطريقة المباشرة.

-الطريقة غير المباشرة (المخصص).

وفيما يأتي سنقوم بشرح كل طريقة.

4 -1: الطريقة المباشرة (The Direct wite-off Method):

وفقاً لهذه الطريقة لا يتم الاعتراف بالديون المعدومة حتى يتم التأكد فعلاً من عدم إمكانية تحصيل دين عميل معين (مثلاً: عند إشهار إفلاس العميل أو تصفية نشاطه ومغادرة البلاد دون سداد الدين المستحق عليه). وهنا يتم تخفيض حسابات المدينين بمقدار تلك الديون التي تأكدنا من عدم إمكانية تحصيلها ، ويتم إثبات القيد المحاسبي في دفتر اليومية في تاريخ إعدام (شطب/إلغاء) الدين سواء خلال الفترة أو في نهايتها كالتالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx	xxx	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ المدينين (باسم العميل) (إثبات تخفيض المدينين بقيمة الديون المعدومة)	تاريخ إعدام الدين

وفي نهاية الفترة يتم إقفال حساب الديون المعدومة في قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) باعتبارها خسائر، وذلك بموجب قيد الإقفال الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
XXX	XXX	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة)	نهاية الفترة

وإذا ما تم تقييم هذه الطريقة فإنه يلاحظ عليها الآتي:

1) تمتاز هذه الطريقة بسهولة التطبيق، ولكن يعاب عليها بصورة أساسية أنها لا تتفق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات[2] من جهة، حيث يتم الاعتراف بخسائر عدم التحصيل (الديون المعدومة) في الفترة التي يتم فيها إعدام الدين بصرف النظر عن الفترة التي تمت فيها عملية البيع الآجل ونشوء هذا الدين، وبالتالي فهي لا تحمل إيرادات (مبيعات) كل فترة بالخسائر (الديون المعدومة) المرتبطة بها. ووفقاً لهذه الطريقة فقد يتم إعدام دين في السنة الحالية رغم أن عملية تحقق الإيراد (البيع) تمت في السنة السابقة مثلاً، مما سيؤدي إلى ارتفاع الدخل في الفترة التي تحقق فيها الإيراد وتخفيض الدخل في فترة إعدام الدين.

2) كما يعاب على الطريقة المباشرة أيضاً أنها لا تتفق مع سياسة الحيطة والحذر (التحفظ) التي تقضي بأخذ المصروفات والخسائر المحتملة في الاعتبار، وتجاهل الإيرادات والأرباح المتوقعة. حيث تتجاهل هذه الطريقة الديون المتوقع إعدامها في المستقبل؛ الأمر الذي يترتب عليه ظهور المدينين في الميزانية العمومية على غير حقيقتها أو لا يتم الإفصاح عنها بصورة عادلة.

وبصورة عامة قلما يتم تطبيق الطريقة المباشرة في الحياة العملية بسبب المآخذ والعيوب المشار إليها سابقاً، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للطريقة الثانية (طريقة المخصص) التي تداركت تلك العيوب كما سيتضح أثناء استعراضها في الفقرة التالية.

4 -2: الطريقة غير المباشرة (طريقة المخصص) The Allowanc Method:

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل بعض حسابات المدينين، ويطلق على هذه الخسائر المحتملة (الديون المشكوك في تحصيلها)، بحيث يتم أخذها في الحسبان عند إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وذلك بخصمها من أرباح الفترة الحالية. أو بمعنى آخر حجز مبلغ من أرباح الفترة لمقابلة هذه الخسائر في حساب خاص يطلق عليه (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (Doubtful Debts A allowance) حيث يعبر هذا المخصص عن الديون المعدومة المتوقعة مستقبلاً (بصورة تقريبية غير مؤكدة).

وذلك تمشياً مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات واتباعاً لسياسة الحيطة والحذر، مما يؤدي إلى التوصل إلى نتائج دقيقة وصحيحة لنشاط المنشأة، وجرد سليم لحسابات المدينين كأحد عناصر الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

---

2) مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: هو أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويقضي هذا المبدأ بأن نتيجة نشاط المنشأة (الربح/الخسارة) خلال فترة معينة تتحدد في نهاية الفترة من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة مع النفقات التي أدت إلى تحقيق هذه الإيرادات.

ويتم تطبيق هذه الطريقة وفقاً للإجراءات التالية:

(أ): تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها (سيتم توضيح أساليب تقديرها لاحقاً) وذلك في نهاية كل فترة (12/31 /... مثلا)، ويتم في ضوء ذلك تحديد مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المطلوب تكوينه.

(ب): يتم إثبات تكوين المخصص في دفتر اليومية بموجب قيد التسوية التالي:

xxx		من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.	نهاية الفترة 12/31) مثلاً)
	xxx	إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	
		(إثبات الديون المشكوك في تحصيلها).	

ويترتب على ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ تخصيص صفحة جديدة لحساب المصروف وأخرى لحساب المخصص.

(ج): يتم إقفال حساب المصروف في حساب الأرباح والخسائر بموجب القيد المحاسبي التالي:

xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية الفترة 12/31) مثلاً)
	xxx	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.	
		(إقفال حساب المصروف).	

ويترتب على ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ إقفال حساب المصروف (الرصيد = صفر) وظهور المبلغ في حساب الأرباح والخسائر في الجانب المدين (ضمن المصروفات الخاصة بالفترة).

وإذا كانت المنشأة تقوم بإعداد قائمة الدخل فيظهر مصروف الديون المشكوك في تحصيلها ضمن المصروفات الإدارية والعمومية.

(د): بالنسبة لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها فإنه يظهر في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) في نهاية الفترة، ويتم الإفصاح عنه بأحد أسلوبين: الأول ضمن الالتزامات، والثاني في جانب الأصول مطروحاً من بند المدينين، والأسلوب الثاني هو الأفضل باعتباره يوضح الديون الجيدة أو ما يسمى بالقيمة القابلة للتحقق Realizable Value وهو الأسلوب الذي سيتم اتباعه في هذا المقرر، وذلك على النحو التالي:

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
الميزانية العمومية في 12/31/.........					
		الأصول المتداولة:			
	xxx	المدينون.			
	[xxx]	(-) مخصص ديون			
xxx		مشكوك في تحصيلها.			

(هـ): عند إعدام ديون في الفترة التالية (السنة التالية مثلاً) يتم استبعادها من حسابات المدينين، ويتم إثبات ذلك في دفتر اليومية بموجب القيد التالي:

xxx		من حـ/ الديون المعدومة	تاريخ إعدام الدين
	xxx	إلى حـ/ المدينين (باسم العميل).	
		(إثبات الديون المعدومة).	

ويترتب على ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ: تخفيض حسابات المدينين بمقدار الديون المعدومة (باعتبار أنها أصبحت خسارة مؤكدة) كما يتم تخصيص صفحة جديدة لحساب الديون المعدومة (تظل مفتوحة حتى يتم إقفالها في حساب المخصص في نهاية الفترة).

(و): في نهاية الفترة يتمَّ إقفال حساب الديون المعدومة في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويتم إثبات ذلك في دفتر اليومية بموجب القيد الآتي:

xxx		من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	نهاية الفترة (12/31 مثلاً)
	xxx	إلى حـ/ الديون المعدومة.	
		(إقفال حساب الديون المعدومة).	

ويترتب على ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ: إقفال حساب الديون المعدومة (الرصيد = صفر) وتخفيض حساب المخصص بمقدار الديون المعدومة.

(ز): يتم في نهاية تلك الفترة إعادة تقدير الديون المشكوك في تحصيلها وتعديل المخصص بالزيادة أو النقص (عن طريق مقارنة صافي رصيده بعد إقفال الديون المعدومة مع الرصيد المطلوب تكوينه لمواجهة الديون المحتملة في الفترة التالية).

وهكذا تتكرر الخطوات السابقة من **(أ)** إلى **(ز)** في كل فترة مع مراعاة أنه نادر ما يحدث تساوٍ بين مبلغ المخصص المحتجز من الفترة السابقة ومقدار الديون التي يتم إعدامها في الفترة اللاحقة لها. ويرجع ذلك نتيجة لأن تكوين المخصص يعتمد على تقدير الديون المحتمل إعدامها في الفترة التالية وليس بصورة قطعية، مما يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة عن رصيد المخصص أحيانا، وأحياناً أخرى زيادة رصيد المخصص عن الديون المعدومة، ويعتمد مقدار الاختلاف على دقة التقديرات.

وبعد استعراض كل من الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة المتبعة في معالجة الديون المعدومة)، سيتم الاعتماد في دراسة هذا المقرر على الطريقة غير المباشرة (طريقة المخصص نظراً لتوافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وقبل أن نستعرض الأساليب المستخدمة في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها يمكن أن نوضح أوجه الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة من خلال المثال التالي:



مثال (1):

في 2008/1/1م تم تأسيس إحدى المنشآت الخدمية، وفيما يأتي بعض العمليات التي تمت في المنشأة.

- <u>سنة 2008م</u>:

1- بلغت إيرادات المنشأة خلال السنة نظير الخدمات التي قدمتها للزبائن والعملاء مبلغ 12,400,000 ريال، منها 3,500,000 ريال تمت على الحساب والباقي تم تحصيلها بموجب شيكات.

2- تم تحصيل 60٪ من المبالغ المستحقة على العملاء نقداً خلال السنة، ويمثل باقي المبلغ رصيد حساب المدينين في 2008/12/31م.

- <u>سنة 2009م</u>:

3- في 3/1: تم إعدام دين بمبلغ 30,000 ريال يمثل رصيد العميل (صالح) المرحل من العام السابق.

4- في 12/31: تم إعداد دين بمبلغ 50,000 ريال يمثل رصيد العميل (حامد) المرحل من العام السابق.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية المتعلقة بإيرادات المنشأة، والمبالغ المحصلة من العملاء خلال سنة 2008م وإقفال حساب الإيرادات في نهاية السنة.

2- معالجة الديون المعدومة خلال سنة 2009م بافتراض:

أ)-أن المنشأة تتبع الطريقة المباشرة.

ب)-أن المنشأة تتبع طريقة المخصص (وأنه تم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها في 2008/12/31م بمبلغ 90,000 ريال).

3- بيان الأثر على حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 12/31 /2008م ، 2009/12/31م. (علماً بأنه يتم تحديد نتيجة نشاط المنشأة من خلال إعداد حساب الأرباح والخسائر فقط).

4- بيان الأثر على الميزانية العمومية في 2008/12/31م.

5- ما هي باعتقادك أوجه الاختلاف بين الطريقتين (في ضوء حل المثال)؟

حل مثال (1):

الحل في ظل الافتراض الأول

1) قيود اليومية في سنة 2008م:

8,900,000 3,500,000	12,400,000	من مذكورين حـ/ النقدية في البنك. حـ/ المدينين. إلى حـ/ الإيرادات (إثبات إيرادات المنشأة خلال السنة).	خلال السنة
2,100,000	2,100,000	من حـ/ النقدية في الخزينة. إلى حـ/ المدينين. (إثبات المبالغ المحصلة من العملاء خلال العام)	خلال السنة
12,400,000	12,400,000	من حـ/ الإيرادات إلى حـ/ الأرباح والخسائر (إقفال حساب الإيرادات).	12/31

ملاحظة:

5- تم تحديد المبالغ المحصلة بشيكات (حـ/ النقدية في البنك) بطرح قيمة الخدمات المقدمة على الحساب من إجمالي إيرادات الخدمات:

(12,400,000 - 3,500,000) = 8,900,000 ريال.

6- تم تحديد المبالغ المحصلة من المدينين خلال السنة كالتالي:

إجمالي حساب المدينين × 60٪ =

= 3,500,000 ×	60 / 100	= 2,100,000 ريال

الأثر على حـ/ الأرباح والخسائر والميزانية العمومية:

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين		**عن السنة المنتهية في 2008/12/31م**	**دائن**
		12,400,000	من حـ/ الإيرادات

الميزانية العمومية في 2008/12/31م					
		الأصول			**الالتزامات وحقوق الملكية**
1,400,000		**الأصول المتداولة:** المدينين.			

تم التوصل لرصيد المدينين في 2008/12/31م بطرح المبالغ المحصلة من العملاء خلال السنة من إجمالي إيرادات الخدمات المقدمة على الحساب خلال السنة (3,500,000 - 2,100,000) = 1,400,000 ريال.

2) معالجة الديون المعدومة خلال سنة 2009م:

30,000		من حـ/ الديون المعدومة.	3/1
	30,000	إلى حـ/ المدينين (صالح).	
		(إعدام دين العميل صالح).	
50,000		من حـ/ الديون المعدومة.	12/31
	50,000	إلى حـ/ المدينين (حامد)	
		(إعدام دين العميل حامد)	
80,000		من حـ/ الأرباح والخسائر.	12/31
	80,000	إلى حـ/ الديون المعدومة.	
		(إقفال حساب الديون المعدومة).	

3-الأثر:

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين		**عن السنة المنتهية في 2009/12/31م**	**دائن**
80,000	إلى حـ/ الديون المعدومة.		

الحل في ظل الافتراض الثاني

1) قيود اليومية في سنة 2008م:

نفس القيود التي تمت في ظل الافتراض الأول، حيث لا يوجد اختلاف فيما بين الطريقتين بالنسبة لإثبات الإيرادات أو التحصيل أو إقفال الإيرادات.

والاختلاف يتمثل في إثبات تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي سيتم على النحو التالي:

90,000	90,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (إثبات تكوين المخصص بالمبلغ المطلوب)	12/31
90,000	90,000	من حـ/ الأرباح والخسائر إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب المصروف)	12/31

7- الأثر على حـ/ الأرباح والخسائر والميزانية العمومية:

حـ/الأرباح والخسائر					
مدين		عن السنة المنتهية في 2008/12/31م		دائن	
90,000	إلى حـ/مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.	12,400.000	من حـ الإيرادات	12/31	

الميزانية العمومية في 2008/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
1,310,000	1,400,000 (90,0000)	**الأصول المتداولة:** المدينين. (-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها			

2) معالجة الديون المعدومة خلال سنة 2009م:

30,000	30,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ المدينين (صالح). (إعدام دين العميل صالح).	3/1
50,000	50,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ المدينين (حامد). (إعدام دين العميل حامد).	12/31
80,000	80,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة).	12/31

3-الأثر:

حـ/الأرباح والخسائر		
مدين	**عن السنة المنتهية في 2009/12/31م**	**دائن**
	لا يوجد تأثير	

ويلاحظ أوجه الفرق التالية بين الطريقتين (في ضوء حل المثال):

أ-تمثلت خسائر عدم تحصيل الديون التي تمت خلال عام 2008م في مقدار الديون المعدومة خلال عام 2009م والبالغة (30,000 + 50,000) = 80,000 ريال.

ونظراً لأن هذه الخسائر تقابل إيرادات الفترة التي نشأت فيها وهي عام 2008م والمتمثلة في الإيرادات المحققة خلال عام 2008م، حيث تم إقفال هذه الإيرادات في حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة، فكان يجب أن تظهر هذه الخسائر ضمن الأرباح والخسائر في 2008/12/31م وهذا ما لم يتم في ظل الطريقة الأولى (المباشرة) بينما ظهر هذا الأثر عند استخدام الطريقة الغير المباشرة من خلال تقدير الديون المشكوك في تحصيلها (المتوقع إعدامها مستقبلاً) وذلك بمبلغ 90,000 ريال.

ب-نجد أنه وفقاً للطريقة (المباشرة) تم تحميل خسائر الديون المعدومة والتي تتعلق بالإيرادات المحققة خلال سنة 2008م تم تحميلها حساب الأرباح والخسائر في سنة 2009م بالرغم أن هذه السنة لم يقابلها أي إيرادات تمت خلال سنة 2008م وهذا يتعارض مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات في المحاسبة.

في حين نجد أنه وفقاً للطريقة غير المباشرة (طريقة المخصص) لم يتأثر حساب الأرباح والخسائر في 2009/12/31م بخسائر الديون المعدومة التي تتعلق بإيرادات سنة 2008م نتيجة لأنه تم مواجهة تلك الخسائر من خلال المخصص الذي تم تكوينه في نهاية عام 2008م.

ج- بالرغم من عدم تساوي مبلغ الديون المعدومة مع مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باعتبار أن المخصص يزيد عن الديون المعدومة بمقدار (10,000) ريال (90,000 - 80,000) إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الطريقة غير المباشرة باعتبارها أكثر عدالة فيما يتعلق بتحديد نتيجة نشاط المنشأة (الربح/الخسارة) في نهاية الفترة وتقييم حسابات المدينين في ذات التاريخ.

وفي حالة إتباع الطريقة غير المباشرة في معالجة الديون المعدومة ،فقد تواجه المنشأة أحد الاحتمالات الثلاثة التالية عند إقفال حساب الديون المعدومة في حساب المخصص في نهاية الفترة :

-الاحتمال الأول :رصيد حساب الديون المعدومة يساوي رصيد حساب المخصص :وهنا يصبح رصيد حساب المخصص =صفر (حساب مقفل).

-الاحتمال الثاني : رصيد حساب الديون المعدومة أقل من رصيد حساب المخصص وهنا يتبقى مبلغ في حساب المخصص ،يؤخذ في الاعتبار عند تكوين المخصص الجديد .

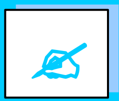
-الاحتمال الثالث:رصيدُ حساب الديون المعدومة أكبر من رصيد حساب المخصص وهنا يتم إقفال حساب الديون المعدومة في حساب المخصص بمقدار الرصيد الموجود فيه ،ويقفل الباقي في حساب الأرباح والخسائر ،ويصبح قيد إقفال الديون المعدومة في هذه الحالة على النحو التالي :

			12/31
		من مذكورين	

		حـ /مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حـ/الأرباح والخسائر	
	××	إلى حـ / الديون المعدومة (إقفال حساب الديون المعدومة)	

ويلاحظ أنه في ظل الاحتمالات الثلاثة يصبح رصيد حساب الديون المعدومة = صفر بعد قيد إقفال الديون في حساب المخصص .

مثـال (2):



ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة في 12/31 المستخرج من دفاتر إحدى المنشآت التجارية:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
8,125,000	-	المدينين.
200,000	-	الديون المعدومة.
	300,000	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

علماً بأن إدارة المنشأة قررت إعدام دين أحد العملاء (محلات حاتم) بمبلغ 125,000 ريال، كما تعتمد سياسة المنشأة على تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 5٪ من رصيد المدينين.

المطلوب:

1- تسجيل قيود التسوية والإقفال اللازمة في 12/31.

2- الترحيل إلى الحسابات التالية في دفتر الأستاذ وترصيدها:

حـ/ المدينين، حـ/ الديون المعدومة ، حـ/مصروف الديون المشكوك في تحصيلها ، حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

3-بيان الأثر على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في 12/31.

حل المثال:

تمهيد الحل:

مجموع الديون المعدومة = الديون المعدومة خلال السنة (الرصيد في ميزان المراجعة) + الديون المعدومة في نهاية السنة.

= 200,000 + 125,000 = 325,000 ريال.

نظراً لأن رصيد المخصص الظاهر في ميزان المراجعة (300,000) ريال غير كاف لتغطية مجموع الديون المعدومة (325,000) ريال، فيتم إقفال الديون المعدومة في حساب المخصص في حدود رصيد المخصص أما مبلغ الزيادة وقدره 25,000 ريال (325,000 - 300,000) فيتم إقفاله في حساب الأرباح والخسائر.

يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للفترة القادمة بالمبلغ المطلوب (كاملاً) بسبب عدم وجود رصيد باقٍ في حساب المخصص، ويتم تحديد مبلغ المخصص على النحو التالي:

مبلغ المخصص المطلوب =	صافي رصيد المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة في نهاية السنة فقط	× النسبة المطلوبة

= (3,125,000 - 125,000) × 5٪ = 8,000,000 × 5٪. = 400,000 ريال.

المطلوب رقم (1):

125,000	125,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/المدينين (محلات حاتم). (إعدام دين عند الجرد).	12/31
300,000 25,000	325,000	من مذكورين: حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة)	12/31
400,000	400,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (تكوين المخصص بالمبلغ المطلوب).	12/31
400,000	400,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب المصروف).	12/31

المطلوب رقم (2):

	حـ/ المدينين	

مدين		دائن

مدين		دائن	
8,125,000	رصيد سابق (معطى في المثال).	125,000	من حـ/ الديون المعدمة 12/31
		8,000,000	رصيد مرحل (الميزانية)
8,125.000		8,125,000	

مدين	حـ/ الديون المعدومة		دائن
200,000	رصيد سابق (معطى في المثال).		من مذكورين: 12/31
		300,000	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
125,000	إلى حـ/ المدينين 12/31	25,000	حـ/ الأرباح والخسائر.
325,000		325,000	



	حـ/ مصروف الديون المشكوك في	

مدين	تحصيلها		دائن
400,000	إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31	400,000	من حـ/ الأرباح والخسائر 12/31
400,000		400,000	

مدين	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
300,000 400,000	إلى حـ/ الديون المعدومة 12/31 رصيد مرحل (الميزانية).	300,000 400,000	رصيد سابق من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.
700,000		700,000	

المطلوب رقم (3):

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 12/31/....**		**دائن**
25,000 400,000	إلى حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.		

الميزانية العمومية

في 31/12/...					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
7,600,000	8,000,000 (400,000)	**<u>الأصول المتداولة:</u>** المدينين. (-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			



؟

1- تتم المعالجة المحاسبية للديون المعدومة بإحدى طريقتين. تحدث عنهما موضحاً ذلك بالأمثلة العملية.

2- أي الطريقتين أفضل استخداماً الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة (المخصص) عند وجود ديون مشكوك في تحصيلها؟

3- اذكر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تؤيد تطبيق الطريقة غير المباشرة (المخصص) في حالة وجود ديون مشكوك في تحصيلها؟

4- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخطأ:

(أ): معالجة الديون المعدومة باستخدام الطريقة المباشرة تحقق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ( )

(ب): يهدف الإجراء الخاص بتقدير الديون المشكوك في تحصيلها إلى مقابلة المصروفات بالإيرادات ( )

(ج): عندما لا تقوم المنشأة بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، فإن جانب الأصول وصافي الربح سيكون متضخماً (يزيد عن حقيقته) ( )

(د): عند تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يجعل الطرف الدائن حساب المخصص وليس حساب المدينين ( )

(هـ): تعتبر الديون المعدومة خسائر لأنها تؤدي إلى نقص أحد أصول المنشأة (المدينين).

(و): لا يترتب على تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها أي أثر على حساب الأرباح والخسائر أو الميزانية العمومية ( )

(ز): عند إعدام دين على أحد العملاء، فلا يختلف القيد المحاسبي سواء تم اتباع الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ( )

(ح): يتم إقفال حساب الديون المعدومة في نهاية الفترة في حساب الأرباح والخسائر عند اتباع الطريقة غير المباشرة ( )

5- أساليب تقدير الديون المشكوك في تحصيلها:

يمكن تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها (لأغراض تكوين مخصص الديون

المشكوك في تحصيلها في نهاية الفترة المالية) باستخدام أحد أسلوبين:

8- أسلوب التقدير كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة.

9- أسلوب التقدير كنسبة مئوية من رصيد المدينين.

وفيما يلي نستعرض مفهوم كل أسلوب وكيفية استخدامه.

5 -1: أسلوب التقدير كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة:

يطلق على هذا الأسلوب أيضاً (مدخل قائمة الدخل Income Statement Approach) حيث يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة خلال الفترة[3]، ويتم تحديد هذه النسبة من خلال تحليل مبيعات المنشأة في السنوات السابقة ودراسة العلاقة بين المبيعات الآجلة وبين مقدار الديون غير المحصلة (الديون المعدومة)، ثم تحويل تلك العلاقة إلى نسبة مئوية مع تعديلها في ضوء الظروف الحالية والمستقبلية.

ويتم تحديد الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية كل فترة بمعزل عن الرصيد الموجود في حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ووفقاً لهذا الأسلوب يتم إضافة الرصيد السابق للمخصص بعد استبعاد الديون المعدومة إلى قيمة الديون المشكوك في تحصيلها التي تم تقديرها في نهاية الفترة الحالية.

ورغم سهولة هذا الأسلوب إلا أنه يؤخذ عليه بعض العيوب التي أدت إلى العزوف عن استخدامه من قبل أغلب المحاسبين. ومن أهم هذه العيوب:

- عدم الأخذ في الاعتبار دراسة وفحص حسابات العملاء؛ بالرغم من أنها الأساس في عملية التحصيل، مما قد يؤدي إلى تقدير الديون المشكوك في تحصيلها بقيم تبتعد كثيراً عن الواقع.
- قد يؤدي التطبيق العملي لهذا الأسلوب (أحياناً) إلى نتائج غير منطقية، نتيجة لأن رصيد المخصص تراكمي، فقد يصل رصيده في أحد الأعوام إلى قيمة تزيد عن رصيد حسابات المدينين.

والمثال التالي يوضح كيفية استخدام هذا الأسلوب في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها.

مثـال (3):

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى المنشآت

3) صافي المبيعات = ايرادات المبيعات – خصم المبيعات –مردودات ومسموحات المبيعات .

التجارية في 12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
8,500,000	-	المدينون
-	22,000,000	المبيعات
-	400,000	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

وعند الجرد تم إعدام دين قدره 250,000 ريال.

المطلوب:

1- تحديد الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 5٪ من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت 40٪ من قيمة المبيعات الإجمالية خلال السنة.

2- تسجيل قيود التسوية والإقفال اللازمة في 12/31.

3- تصوير الحسابات التالية في دفتر الأستاذ وترصيدها:

حـ/المدينون، حـ/الديون المعدومة، حـ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

4- بيان الأثر على كل من حـ/ الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في 12/31.

حل المثال :

المطلوب رقم (1):

المبيعات الآجلة = 22,000,000 × 40٪ = 8,800,000 ريال.

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المطلوب تكوينه:

= المبيعات الآجلة × نسبة المخصص.

= 8,800,000 × 5٪ = 440,000 ريال.

المطلوب رقم (2):

250,000	250,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ المدينين. (إعدام دين عند الجرد).	12/31
250,000	250,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة)	12/31
440,000	440,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (تكوين المخصص بالمبلغ المطلوب)	12/31
440,000	440,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب المصروف).	12/31

المطلوب رقم (3):

مدين		حـ/ المدينون	دائن
8,500,000	رصيد سابق (معطيات المثال).	250,000 8,250,000	من حـ/ الديون المعدمة 12/31. رصيد مرحل (الميزانية).
8,500.000		8,500,000	

	حـ/ مخصص الدين المشكوك في	

مدين	تحصيلها		دائن
250,000	إلى حـ/ الـديون المعدومـة 12/31.	400,000	رصيد سابق (معطيات المثال).
590,000	رصيد مرحل (الميزانية).	440,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.
840,000		840,000	

مدين	حـ/ الديون المعدومة		دائن
250,000	إلى حـ/ المدينين 12/31	250,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
250,000		250,000	

المطلوب رقم (4):

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 12/31/....**		دائن
440,000	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها		

الميزانية العمومية

في 12/31/...					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
7,660,000	8,250,000 (590,000)	**الأصول المتداولة:** المدينون. (-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			

ملاحظات على الحل:

10- تم تحديد رصيد المدينين في الميزانية العمومية بعد استبعاد الديون المعدومة من الرصيد المعطى في المثال:

= (8,500,000 - 250,000) = 8,250,000 ريال.

11- تم تحديد رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعد استبعاد الديون المعدومة من الرصيد السابق، وإضافة الديون المشكوك في تحصيلها التي تخص السنة الحالية:

= (400,000 - 250,000) + 440,000 = 590,000 ريال.

2-5 : أسلوب التقدير كنسبة من رصيد المدينين:

ويطلق على هذا الأسلوب أيضاً (مدخل قائمة المركز المالي) أو مدخل الميزانية (Balance Sheet Approach) ويعتبر أكثر ملائمة من الأسلوب السابق لأغراض التقييم العادل لحسابات المدينين، وظهورها بقيمها الحقيقية القابلة للتحصيل في الميزانية العمومية، وهو ما سيجعلنا نركز على هذا الأسلوب في التطبيقات العملية في بقية هذه الوحدة.

ويتم تطبيق هذا الأسلوب إما بتحديد النسبة من إجمالي رصيد المدينين أو من خلال تحليل أرصدة العملاء.

5 -2 -1 : نسبة مئوية من الرصيد الإجمالي لحسابات المدينين:

وفقاً لهذه الطريقة يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة مئوية من الرصيد الإجمالي لحساب المدينين في نهاية الفترة (بعد استبعاد الديون المعدومة)، وتتحدد هذه النسبة في ضوء الخبرة السابقة، على أساس وجود علاقة بين أرصدة المدينين والديون المعدومة

خلال كل فترة، ويؤخذ على هذه الطريقة عدم فحص ودراسة المركز المالي لكل عميل بصورة مستقلة.

والمثال التالي يوضح كيفية استخدام هذه الطريقة في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها.

مثـال (4):

فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى المنشآت التجارية في 12/31:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
12,100,000	-	المدينون.
200,000	-	الديون المعدومة.
-	500,000	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

فإذا علمت أن المنشأة قررت إعدام دين عند الجرد على أحد العملاء (محلات السلام) بمبلغ 100,000 ريال، كما قررت تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 5٪ من رصيد المدينين.

المطلوب:

1- تسجيل قيود التسوية والإقفال اللازمة في 12/31.

2- تصوير الحسابات التالية في دفتر الأستاذ وترصيدها:

حـ/ المدينين، حـ/ الديون المعدومة، حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.

3- بيان الأثر على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في 12/31.

الحـل:

تمهيد الحل:

مجموع الديون المعدومة = الديون المعدومة خلال السنة + الديون المعدومة عند الجرد = 200,000 + 100,000 = 300,000 ريال.

رصيد المخصص السابق = الرصيد الظاهر في ميزان المراجعة - الديون المعدومة = 500,000 - 300,000 = 200,000 ريال.



المخصص المطلوب تكوينه = إجمالي رصيد المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة عند الجرد × نسبة المخصص:

= (12,100,000 - 100,000) × 5٪

= 12,000,000 × 5 ٪ = 600,000 ريال.

مبلغ التسوية المطلوب = مبلغ المخصص المطلوب - رصيد المخصص السابق.

= 600,000 - 200,000 = 400,000 ريال.

المطلوب رقم (1):

100,000	100,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ المدينين (محلات السلام). (إثبات إعدام دين عند الجرد).	12/31
300,000	300,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (تخفيض المخصص بالديون المعدومة).	12/31
400,000	400,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (زيادة الرصيد السابق للمخصص).	12/31
400,000	400,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب المصروف).	12/31

المطلوب رقم (2):

مدين		حـ/ المدينـين	دائن
12,100,000	رصيد سابق (معطى في المثال).	100,000	من حـ/ الديون المعدومة 12/31
		12,000,000	رصيد مرحل (الميزانية).
12,100,000		12,100,000	

مدين		حـ/ الديون المعدومة	دائن
200,000	رصيد سابق (معطى في المثال).	300,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
100,000	إلى حـ/ المدينين 12/31		
300,000		300,000	

مدين		حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	دائن
300,000	إلى حـ/ الديون المعدومة 12/31	500,000	رصيد سابق.
600,000	رصيد مرحل (الميزانية)	400,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
900,000		900,000	

مدين	حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
400,000	إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31	400,000	من حـ/ الأرباح والخسائر 12/31
400,000		400,000	

المطلوب رقم (3):

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 12/31/....**		**دائن**
400,000	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.		

الميزانية العمومية في 12/31/...					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
		الأصول المتداولة:			
	12,000,000	المدينون.			
11,400,000	(600,000)	(-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			

ملاحظات على الحل:

12- يلاحظ أنه وفقاً لهذا الأسلوب تم مراعاة الرصيد السابق لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها وقدره (200,000) ريال، بعد استبعاد الديون المعدومة، حيث لم نحتج عند تسوية المخصص بالمبلغ الجديد المطلوب والبالغ 600,000 ريال إلا إلى زيادته بمبلغ 400,000 ريال. بينما لاحظنا وفقاً للأسلوب السابق أنه تم تجاهل الرصيد السابق للمخصص البالغ 150,000 بعد خصم الديون المعدومة (400,000 - 250,000) وتم تسوية المخصص بإجمالي الديون المقدرة البالغة (440,000 ريال) وأصبح الرصيد الجديد للمخصص (تراكمي) مع الرصيد السابق (590,000) ريال.

13- يلاحظ أنه تم تخفيض حساب المدينين بالديون المعدومة في نهاية السنة فقط، باعتبار أنه تم تخفيض حساب المدينين بالديون المعدومة خلال السنة في حينها والتي ظهرت كرصيد مدين في ميزان المراجعة في نهاية السنة.

5 -2 -2: استخدام أعمار حسابات المدينين كأساس للتقدير:

وفقاً لهذه الطريقة يتم فحص ودراسة حساب كل عميل من حسابات المدينين وتحديد عمر الدين لكل حساب، على أساس أن هناك علاقة بين طول عمر الدين واحتمالات تحصيله، ويمكن القول أنه:

كلما طال عمر الدين، كلما زاد الشك في تحصيله.

وتعتبر هذه الطريقة أكثر دقة وموضوعية في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها من الطريقة السابقة (التي تعتمد في تقديرها بنسبة مئوية من إجمالي رصيد حسابات المدينين في نهاية الفترة) باعتبارها تعتمد على تقييم ظروف كل عميل على حدة.

ويتم تحديد أعمار حسابات العملاء Aging of The Accounts Receivable من تاريخ انتهاء الفترة المحددة لمنح الائتمان (أي الفترة التي يتعين فيها على العميل سداد الدين المستحق عليه) وحتى تاريخ انتهاء الفترة (12/31/مثلاً)، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف حسابات المدينين إلى مجموعات أو فئات حسب عمر الدين، بحيث يتم استخدام نسبة مئوية لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها لكل مجموعة على حدة مع مراعاة تزايد تلك النسبة كلما زاد عمر الدين، ويفترض إعداد هذه النسب بمساعدة قسم الائتمان في المنشأة، مع العلم أنه لا توجد نسب مئوية محددة ومتعارف عليها لكل مجموعة(فئة عمرية)من الديون المشكوك في تحصيلها ،وإنما يخضع تحديدها في معظم الأحيان لمجموعة من العوامل أهمها: طبيعة نشاط المنشاة ونوعية العملاء - كفاءة إدارة التحصيل - درجة التحفظ وتقييم حساب العملاء التي

تتبعها المنشأة... الخ.

والمثال التالي يوضح كيفية استخدام هذه الطريقة في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها.

مثال (5):

بلغ رصيد حساب المدينين من واقع ميزان المراجعة لإحدى المنشآت التجارية في 2009/12/31م مبلغ 11,200,000 ريال، وقد أظهر دفتر أستاذ مساعد المدينين أن تفاصيل الرصيد هي كالتالي:

اسم العميل	المبلغ	تاريخ الدين (تاريخ البيع)
صلاح	3,600,000	2009/11/2م
سليمان	3,200,000	2009/9/1م
سليمان	800,000	2009/10/6م
قاسم	2,000,000	2009/5/5م
قاسم	1,600,000	2009/12/20م
الإجمالي	11,200,000	

فإذا علمت أن:

شروط منح الائتمان تقضي بسداد المبلغ خلال 30 يوماً من تاريخ البيع الآجل.

إدارة المنشأة تحدد النسب التالية لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها حسب أعمار الديون:

عمر الدين	النسبة
لم يستحق (أقل من 30 يوماً)	2٪
1-30 يوماً	5٪
31-60 يوماً	8٪
أكثر من 60 يوماً	10٪

المطلوب:

1- تقدير الديون المشكوك في تحصيلها في 2009/12/31م.

2- إجراء قيد التسوية والإقفال في 2009/12/31م (بافتراض عدم وجود رصيد سابق للمخصص أو الديون المعدومة).

3- بيان الأثر على كل من حـ/ الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في 2009/12/31م.

الحـل:

المطلوب رقم (1):

يتطلب الأمر تحديد عمر الدين لكل عميل، ومن ثم تصنيفها في مجموعات، وتطبيق النسبة المئوية المحددة لكل مجموعة لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها:

1- تقدير أعمار حسابات المدينين:

اسم العميل	المبلغ	العمر بالأيام
صلاح	3,600,000	28 يوماً
سليمان	3,200,000	89 يوماً
سليمان	800,000	54 يوماً
قاسم	2,000,000	205 يوماً
قاسم	1,600,000	لم يستحق بعد

ملاحظة:

14-تم اعتبار عدد أيام كل شهر (30) يوماً وهو العرف السائد في التطبيق العملي.

15-تم احتساب عمر الدين بعد مرور (30) يوماً من تاريخ البيع وحتى 12/31.

2- تصنيف الديون حسب أعمارها وتقدير الديون المشكوك في تحصيلها:

اسم العميل	الرصيد في 12/31	عمر الدين			
		لم يستحق	1-30 يوماً	31-60يوماً	أكثر من 60يوماً
صلاح	3,600,000		3,600,000		
سليمان	4,000,000			800,000	3,200,000
قاسم	3,600,000	1,600,000			2,000,000
الإجمالي	11,200,000	1,600,000	3,600,000	800,000	5,200,000
النسبة المئوية	-	٪2	٪5	٪8	٪10
قيمة الديون المشكوك في تحصيلها	796,000	32,000	180,000	64,000	520,000

ومن الجدول يتضح أن الديون المشكوك في تحصيلها كما تم تقديرها في 2009/12/31م تبلغ 796,000 ريال وفقاً لأعمار حسابات المدينين.

وهذا هو المبلغ المطلوب لتكوين مخصص لهذه الديون كما هو موضح في قيد التسوية الآتي: والذي سيكون بنفس المبلغ لعدم وجود رصيد سابق للمخصص.

المطلوب رقم (2):

796,000	796,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (تكوين المخصص بالمبلغ المطلوب).	12/31
796,000	796,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب مصروف الديون).	12/31

المطلوب رقم (3):

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 2009/12/31م**		**دائن**
796,000	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.		

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
		الميزانية العمومية **في 2009/12/31م**			
		<u>الأصول المتداولة:</u>			
	11,200,000	المدينون.			
	796,000	(-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			
10,404,000					



أسئلة التقويم الذاتي

؟

1- يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام أساليب عديدة، اشرح ذلك مع ذكر أمثلة عملية لكل منها؟

2- بلغ رصيد حساب المدينين في نهاية السنة الأولى لإحدى المنشآت 7,425,000 ريال، وبتحليل الحسابات الشخصية لكل عميل، تبين أن الديون الجيدة القابلة للتحصيل بصفة مؤكدة تبلغ 7,305,000 ريال، ما هو قيد التسوية اللازم إجراءه للتعبير عن هذه التقديرات؟

3- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخطأ:

(أ): توجد علاقة طردية بين طول عمر دين العميل، وبين احتمالات عدم تحصيله ( )

(ب): لا تختلف القيمة التقديرية للديون المشكوك في تحصيلها إذا ما تم استخدام نسبة من رصيد حسابات المدينين أو باستخدام عمر أرصدة حسابات المدينين( )

(ج): يطلق مصطلح (مدخل قائمة الدخل) للتعبير عن أسلوب تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة مئوية من المبيعات الآجلة( )

(د): من العيوب الأساسية لأسلوب تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة من صافي المبيعات الآجلة، عدم فحص ودراسة حسابات العملاء ( )

(هـ): يعتبر استخدام أعمار حسابات العملاء، أقل الأساليب دقة وموضوعية في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها( )

(و): يعتبر تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس نسبة من المبيعات الآجلة، أقل الأساليب استخداماً في الحياة العملية ( )

6- تسوية حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

يقصد بتسوية حساب المخصص ، تعديل مبلغ المخصص وفقاً لتقديرات المنشأة المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها نتيجة المعاملات الآجلة خلال الفترة الحالية التي ستمثل الديون المتوقع إعدامها في الفترة أو الفترات المقبلة،ويراعى عند تسوية حساب المخصص الرصيد المتبقي بعد إقفال حساب الديون المعدومة في حساب المخصص .وهنا قد نواجه أحد الاحتمالات الثلاثة التالية : .

6-1: الرصيد المتبقي (الموجود)في المخصص أقل من الرصيد المطلوب :

ينشا هذا الاحتمال عندما يتساوى رصيد حساب الديون المعدومة ورصيد حساب المخصص ،ويصبح رصيد المخصص =صفر بعد إقفال الديون المعدومة فيه ،أو أن يزيد رصيد المخصص عن رصيد الديون المعدومة ،وبالتالي يتبقى مبلغ في حساب المخصص (بعد إقفال الديون المعدومة فيه)ولكن هذا المبلغ يقل عن مبلغ المخصص المطلوب تكوينه للفترة القادمة ،وبالتالي تتمثل تسوية المخصص في زيادة الرصيد الموجود فيه حتى يصبح مساوياً للمبلغ المطلوب تكوينه ،ولا يختلف قيد التسوية عن القيد المحاسبي المتعارف عليه عند تكوين المخصص ،حيث يجعل حساب مصروف الديون المشكوك في تحصيلها (مدين)وحساب المخصص (دائن).

6-2: الرصيد المتبقي (الموجود) في المخصص يساوي الرصيد المطلوب:

ينشأ هذا الاحتمال عندما يتبقى مبلغ في حساب المخصص المطلوب (بعد إقفال الديون المعدومة فيه)بحيث يتساوى هذا المبلغ مع مبلغ المخصص المطلوب تكوينه للفترة القادمة .

وبالتالي لايوجد حاجة لإجراء قيد لتسوية حساب المخصص ،لأنه تساوى تلقائياً.

6-3: الرصيد المتبقي (الموجود)في المخصص أكبر من الرصيد المطلوب :

تحدث هذه الحالة نتيجة المبالغة في الديون المشكوك في تحصيلها بحيث تزيد عن الديون المعدومة فعلاً في الفترة التالية، بل ويزيد عن مبلغ المخصص الجديد المطلوب تكوينه، وهنا يتطلب الأمر تخفيض رصيد المخصص السابق بمقدار مبلغ الزيادة، باعتبار هذه الزيادة أحد الإيرادات العرضية للمنشأة، والتي يتم إقفالها في حساب الأرباح والخسائر، ويتم إثبات تخفيض حساب المخصص بمقدار الزيادة بموجب قيد التسوية التالي (بعد إجراء قيد إقفال حساب الديون المعدومة في حساب المخصص):

التاريخ	البيان	دائن	مدين
12/31	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.		xxx
	إلى حـ/ المسترد من المخصصات.	xxx	
	(تخفيض رصيد المخصص بالمبلغ المطلوب تكوينه).		

يلي ذلك قيد إقفال حساب المسترد من المخصصات في حساب الأرباح والخسائر كالتالي:

12/31	من حـ/ المسترد من المخصصات.		xxx
	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	xxx	
	(إقفال حساب المسترد من المخصصات).		

ويمكن معالجة الزيادة بطريقة أخرى من خلال دمج القيدين السابقين في قيد واحد كالتالي:

12/31	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.		xxx
	إلى حـ/ الأرباح والخسائر.	xxx	

ولكن يفضل المعالجة المحاسبية الأولى لأغراض العرض والإفصاح الكافي.

والمثال التالي يوضح هذه الحالة العملية:

مثال (6):

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة في 12/31 المستخرج من دفاتر إحدى المنشآت التجارية:

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
المدينون.	-	7,130,000
الديون المعدومة.	-	120,000
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.	660,000	-

فإذا علمت أن إدارة المنشأة قررت:

إعدام دين على أحد العملاء (شركة الجزيرة) بمبلغ 130,000 ريال.

تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 5٪ من رصيد المدينين.

المطلوب:

1- تسجيل قيود التسوية والإقفال اللازمة في 12/31.

2- الترحيل إلى الحسابات التالية في دفتر الأستاذ وترصيدها:

حـ/ المدينين، حـ/ الديون المعدومة، حـ/المسترد من المخصصات، حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

3- بيان الأثر على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في 12/31.

الحـل:

تمهيد الحل:

مجموع الديون المعدومة =	الديون المعدومة خلال السنة (الرصيد في ميزان المراجعة)	+ الديون المعدومة في نهاية السنة

= 120,000 + 130,000 = 250,000 ريال.

ويلاحظ أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الظاهر في ميزان المراجعة كافٍ لتغطية الديون المعدومة بل ويزيد عنها بمقدار 410,000 (660,000 - 250,000) ريال.

ويتحدد مقدار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المطلوب تكوينه لمواجهة الديون المعدومة مستقبلاً كالتالي:

مبلغ المخصص المطلوب =	صافي رصيد المدينين من واقع ميزان المراجعة بعد استبعاد الديون المعدومة عند الجرد فقط	× نسبة المخصص

= (7,130,000 - 130,000) ×5٪.

= 7,000,000 × 5٪. = 350,000 ريال.

بمقارنة مبلغ المخصص المطلوب (350,000) ريال مع الرصيد المتبقي في حساب المخصص (410,000) ريال نجد أن حساب المخصص يزيد بمقدار 60,000 ريال (410,000 - 350,000) وبالتالي ينبغي تخفيض حساب المخصص بهذا المبلغ (المسترد).

المطلوب رقم (1):

130,000		من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/المدينين (شركة الجزيرة). (إعدام دين عند الجرد).	12/31
	130,000		
250,000		من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة)	12/31
	250,000		
60,000		من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ المسترد من المخصصات. (تخفيض حساب المخصص بالمبلغ المطلوب).	12/31
	60,000		
60,000		من حـ/ المسترد من المخصصات. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. (إقفال حساب المسترد من المخصصات).	12/31
	60,000		

المطلوب رقم (2):

مدين	حـ/ المدينـين		دائن
7,130,000	رصيد سابق.	130,000	من حـ/ الديون المعدومة 12/31.
		7,000,000	رصيد مرحل .(الميزانية)
7,130.000		7,130,000	

مدين		حـ/ الديون المعدومة	دائن
120,000 130,000	رصيد سابق إلى حـ/المدينين (شركة الجزيرة) 12/31	250,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
250,000		250,000	

مدين		حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	دائن
250,000 60,000 350,000	إلى حـ/ الديون المعدومة 12/31 إلى حـ/ المسترد من المخصصات 12/31. رصيد مرحل (الميزانية).	660,000	رصيد سابق
660000		660,000	

مدين		حـ/ المسترد من المخصصات	دائن
60,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر 12/31	60,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
60,000		60,000	

المطلوب رقم (3):

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 12/31/....**		**دائن**
		60,000	من حـ/ المسترد من المخصصات

الميزانية العمومية في 12/31/...					
كلي	**جزئي**	**الأصول**	**كلي**	**جزئي**	**الالتزامات وحقوق الملكية**
		الأصول المتداولة:			
	7,000,000	المدينون.			
	350,000	(-) مخصص الديون			
6,650,000		المشكوك في تحصيلها.			

تدريب (1) :

البيان	سنة 2007م	سنة 2008م	سنة 2009م
رصيد حـ/ المدينين في 12/31	12,000,000	8,070,000	5,000,000
رصيد حـ/ الديون المعدومة	350,000	130,000	100,000

فإذا علمت أن:

- رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في 2007/1/1م: 700,000 ريال.
- يمثل رصيد حـ/ الديون المعدومة ما تم إعدامه فعلاً من ديون خلال السنة، وتم استبعادها من حـ/ المدينين، بخلاف الديون التي تقرر إعدامها عند الجرد.
- يمثل رصيد حـ/ المدينين في 12/31 قبل إجراءات التسويات الجردية.
- تعتمد المنشأة في تقدير الديون المشكوك في تحصيلها على أساس احتسابها بنسبة 5٪ من رصيد المدينين في نهاية كل سنة.

المطلوب:

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات التسويات الجر دية الخاصة بالديون المعدومة والديون المشكوك في تحصيلها إذا علمت أنه تم إعدام ديون عند الجرد مقدارها: 150,000 ريال في 2007/12/31م، 70,000 ريال في 2008/12/31م.

2- الترحيل إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ وترصيدها.

3- بيان الأثر على القوائم المالية في 12/31 للسنوات الثلاث.

7- تحصيل ديون سبق إعدامها:

Collection of Accounts Receivables written off:

تعتبر عملية إعدام الديون أحد الإجراءات المحاسبية التي تتم داخل المنشأة بغرض الفصل بين حسابات الفترات المالية والوصول إلى النتائج الحقيقية لأنشطة المنشأة من ربح أو خسارة خلال تلك الفترات.

ولا يسقط هذا الإجراء حقوق المنشأة بصورة نهائية، حيث تحتفظ المنشأة بمعلومات عن حسابات المدينين التي يتم إعدامها للرجوع إليها عند الحاجة لاحتمال تحصيلها فيما بعد.

حيث يحدث أحياناً تحصيل دين سبق إعدامه بعد زوال الأسباب التي أدت إلى إعدام الدين مثل: زوال حالة العسر المالي عن صاحب الدين، أو ظهور صاحب الدين بعد اختفائه..الخ.

يسمى هذا الدين (دين معدوم مسترد، أو دين مبعوث، أو دين معدوم محصل).

ويتم التفرقة بين حالتين عند معالجة الديون المعدومة المحصلة :

-**الحالة الأولى** : تحصيل ديون سبق إعدامها خلال الفترة الحالية :ويتم معالجتها كالتالي :

(أ)-إثبات إلغاء إعدام الدين بعكس قيد إعدام الدين

×		من حـ/المدينين (باسم العميل)	
	×	إلى حـ/الديون المعدومة (إثبات إلغاء إعدام الدين)	

ويترتب على القيد السابق عند ترحيله إلى دفتر الأستاذ /إظهار رصيد حساب الديون المعدومة برصيده الصحيح دون مبالغة فيه .

ب-إثبات استلام المبلغ :

×		من حـ/النقدية إلى حـ /المدينين (باسم العميل) (إثبات تحصيل الدين)	
	×		

-**الحالة الثانية** :تحصيل ديون سبق إعدامها في فترة أو فترات سابقة :ويتم معالجتها كالتالي :

(أ): يتم إثبات واقعة التحصيل محاسبياً بموجب القيدين التاليين:

- **القيد الأول**: (إضافة الدين لحسابات المدينين) بمقدار المبالغ المتوقع تحصيلها:

xxx	xxx	من حـ/ المدينين (باسم العميل) إلى حـ/ الديون المعدومة المحصلة. (استرداد ديون سبق إعدامها).	

- **القيد الثاني**: (إثبات استلام النقدية):

xxx	xxx	من حـ/ النقدية. إلى حـ/المدينين (باسم العميل). (إثبات تحصيل الدين).	

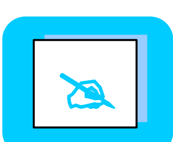
ويرى البعض إدماج القيدين في قيد واحد بجعل حـ/ النقدية (مدين) وحـ/ الديون المعدومة المحصلة (دائن). ولكن المعالجة السابقة أفضل من حيث توفير بيانات تفصيلية أكثر قد تفيد المنشأة في التخطيط الائتماني المستقبلي، هذا بالإضافة إلى إمكانية وجود فارق زمني بين واقعة إضافة الدين وواقعة تحصيله.

(ب): يتم إقفال حساب الديون المعدومة المحصلة في نهاية الفترة في حساب الأرباح والخسائر (كأحد بنود الإيرادات العرضية) بموجب قيد الإقفال التالي:

xxx	xxx	من حـ/ الديون المعدومة المحصلة. إلى حـ/الأرباح والخسائر. (إقفال حـ الديون المعدومة المحصلة).	12/31

مثـال (7):

بافتراض أن إحدى المنشآت التجارية تحصلت في 2009/3/15م مبلغ 200,000 ريال نقداً من محلات الأمل، علماً بأن المبلغ عبارة عن دين مقابل مبيعات آجلة تمت قبل عشر سنوات، وقامت المنشأة بإعدامه قبل خمس سنوات:



المطلوب:

1- إثبات القيود اللازمة في تاريخ التحصيل، وقيد الإقفال في 2009/12/31م.
2- الترحيل إلى حساب (الديون المعدومة المحصلة) في دفتر الأستاذ وترصيده.
3- بيان الأثر على حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 31/12/ 2009م.

الحـل:

المطلوب رقم (1):

200,000	200,000	من حـ/ المدينين (محلات الأمل). إلى حـ/الديون المعدومة المحصلة. (استرداد ديون معدومة).	3/15
200,000	200,000	من حـ/ النقدية في الصندوق إلى حـ/المدينين (محلات الأمل). (إثبات تحصيل الدين نقداً)	3/15
200,000	200,000	من حـ/ الديون المعدومة المحصلة. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. (إقفال حساب الديون المعدومة المحصلة).	12/31

المطلوب رقم (2):

مدين	حـ/ الديون المعدومة المحصلة		دائن
200,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر 12/31	200,000	من حـ/المدينين 3/15
200,000		200,000	

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 2009/12/31م**		**دائن**
		200,000	من حـ/ الديون المعدومة المحصلة

تدريب (2):

- تم استخراج الأرصدة التالية في 1/1 من دفاتر إحدى المنشآت التجارية.

حساب المدينين : 3,000,000 ريال.

حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها : 250,000 ريال.

- وفيما يلي ملخص للعمليات المتعلقة بحسابات المدينين التي حدثت خلال السنة:

1- جملة المبيعات الآجلة التي تمت خلال السنة 9,000,000 ريال.

2- مردودات ومسموحات المبيعات الآجلة 450,000 ريال.

3- جملة الديون التي تم إعدامها خلال السنة 210,000 ريال.

4- صافي المبالغ المحصلة نقداً من المدينين 7,070,000 ريال (بعد منحهم خصم نقدي 180,000 ريال).

5- تم تحصيل دين سبق إعدامه مقداره 100,000 ريال.

- وفي 12/31/قررت إدارة المنشأة:
  - إعدام دين قدره 90,000 ريال.
  - تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 10٪ من رصيد المدينين.

المطلوب:

(أ): تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات التي تمت خلال السنة.

(ب): تسجيل قيود التسوية والإقفال في 12/31.

(ج): الترحيل إلى الحسابات التالية في دفتر الأستاذ وترصيدها:

حـ/المدينين، حـ/ الديون المعدومة، حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

(د): بيان الأثر على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية في 12/31.

إجابات التدريبات

حل التدريب (1):

أولاً: سنة 2007م:

تمهيد الحل:

تحديد جملة الديون المعدومة:

جملة الديون المعدومة = ما تم إعدامه خلال السنة + الديون المعدومة في نهاية السنة

= 350,000 + 150,000 = 500,000 ريال.

تقدير الديون المشكوك في تحصيلها (مبلغ المخصص المطلوب):

تقدير الديون المشكوك في تحصيلها (مبلغ المخصص المطلوب)	=	رصيد حساب المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة عند الجرد فقط	×	نسبة الديون المشكوك في تحصيلها

= (12,150,000 - 150,000) × 5٪ = 12,000,000 × 5٪

= 600,000 ريال.

يتم زيادة الرصيد المتبقي في حساب المخصص وقدره 200,000 (700,000 - 500,000) ريال وذلك بمبلغ 400,000 ريال حتى يصبح رصيده مساوياً لمبلغ المخصص الجديد المطلوب وهو 600,000 ريال.

المطلوب رقم (1): قيود التسوية والإقفال:

150,000		من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/المدينين. (إعدام دين عند الجرد).	2007 12/31
	150,000		
500,000		من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة).	12/31
	500,000		
400,000		من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (زيادة المخصص بالمبلغ المطلوب).	12/31
	400,000		
400,000		من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب المصروف).	12/31
	400,000		

المطلوب رقم (2): الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

مدين		حـ/ المدينين	دائن
12,150,000	رصيد سابق.	150,000	من حـ/ الديون المعدمة 12/31.
		12,000,000	رصيد مرحل (الميزانية)
12,150.000		12,150,000	

مدين		حـ/ الديون المعدومة	دائن
350,000	رصيد سابق	500,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31.
150,000	إلى حـ/ المدينين 12/31.		
500,000	حساب مقفل	500,000	

مدين	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
500,000	إلى حـ/ الديون المعدومة 12/31	700,000	رصيد سابق.
600,000	رصيد مرحل (الميزانية).	400,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها 21/31
1,100,000		1,100,000	

مدين	حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
400,000	إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31.	400,000	من حـ/ الأرباح والخسائر 12/31 .
400,000	حساب مقفل	400,000	

المطلوب رقم (3): الأثر على القوائم المالية في 2007/12/31م:

مدين	حـ/الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في **2007/12/31م**		دائن
400,000	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.		

الميزانية العمومية في 2007/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
11,400,000	12,000,000 (600,000)	الأصول المتداولة: المدينون. (-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			

ملاحظة:

يلاحظ أنه تم استبعاد الديون المعدومة عند الجرد فقط من حسابات المدينين، باعتبار أن الديون المعدومة خلال السنة تم استبعادها في حينه.

ثانياً: سنة 2008م:

تمهيد الحل:

تحديد جملة الديون المعدومة = ما تم إعدامه خلال السنة + الديون المعدومة في نهاية السنة= 130,000 + 70,000 = 200,000 ريال.

تقدير الديون المشكوك في تحصيلها (مبلغ المخصص المطلوب) =

رصيد حساب المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة عند الجرد فقط × نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

= (8,070,000 - 70,000) × 5٪ = 400,000ريال.

مبلغ التسوية المطلوب = مبلغ المخصص المطلوب - الرصيد السابق للمخصص بعد استبعاد الديون المعدومة:

= 400,000 - (600,000 - 200,000) ريال.

= 400,000 - 400,000 = صفر ريال.

ونتيجة لتساوي المبلغ المتبقي من الرصيد السابق للمخصص مع المبلغ المطلوب (المخصص الجديد) فلا حاجة لزيادة أو تخفيض حساب المخصص، وبالتالي ستقتصر قيود التسوية على معالجة الديون المعدومة فقط من خلال إثبات الديون المعدومة عند الجرد ثم إقفال حساب

الديون المعدومة في حساب المخصص كالتالي:

المطلوب رقم (1): قيود التسوية والإقفال:

70,000	70,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/المدينين. (إعدام دين عند الجرد).	2008م 12/31
200,000	200,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة).	12/31

المطلوب رقم (2): الترحيل إلى دفتر الأستاذ:

مدين		حـ/ المدينين	دائن
8,070,000	رصيد سابق.	70,000 8,000,000	من حـ/ الديون المعدمة 12/31 رصيد مرحل (الميزانية)
8,070.000		8,070,000	

مدين		حـ/ الديون المعدومة	دائن
130,000 70,000	رصيد سابق إلى حـ/ المدينين 12/31	200,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31.
200,000	حساب مقفل	200,000	

مدين	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
200,000	إلى حـ/ الديون المعدومة في 12/31.	600,000	رصيد سابق.
400,000	رصيد مرحل (الميزانية).		
600,000		600,000	

المطلوب رقم (3): الأثر على القوائم المالية في 2008/12/31م:

حـ/الأرباح والخسائر		
مدين	عن السنة المنتهية في 2008/12/31م	دائن
	لا يوجد تأثير	

الميزانية العمومية في 2008/12/31م					
		الأصول			الالتزامات وحقوق الملكية
7,600,000	8,000,000 (400,000)	**الأصول المتداولة:** المدينون. (-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			

ملاحظة:

يلاحظ أننا حصلنا على رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في 2008/1/1م بالاستفادة من قائمة الميزانية للمنشأة في 2007/12/31م والذي ظهر بمبلغ 600,000 ريال باعتبار أن رصيد المخصص النهائي في 12/31 في سنة ما يمثل الرصيد الافتتاحي في السنة التالية.

لم يتأثر حـ/ الأرباح والخسائر في 2008/12/31م بسبب عدم وجود حاجة إلى زيادة حساب المخصص، وبالتالي لم تتحمل السنة 2008م أي مصروفات عن خسائر حسابات المدينين المتوقعة (لا يوجد حساب لمصروف الديون المشكوك في تحصيلها).

ثالثاً: سنة 2009م:

تمهيد الحل:

تحديد جملة الديون المعدومة = ما تم إعدامه خلال السنة + الديون المعدومة في نهاية السنة = 100,000 + صفر = 100,000ريال.

تقدير الديون المشكوك في تحصيلها (مبلغ المخصص المطلوب) =

رصيد حساب المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة في نهاية السنة فقط × نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

= (5,000,000 - صفر) × 5٪ = 250,000 ريال.

مبلغ التسوية المطلوب = مبلغ المخصص المطلوب - الرصيد السابق للمخصص بعد استبعاد الديون المعدومة:

= 250,000 - 300,000 = -(50,000) ريال.

ويلاحظ أن الرصيد السابق يزيد عن المبلغ المطلوب (المخصص الجديد) بمقدار (50,000) ريال بعد استبعاد الديون المعدومة (400,000 - 100,000)، في حين أن المخصص المطلوب تكوينه 250,000 ريال وبالتالي يجب تخفيض حساب المخصص بمقدار 50,000 ريال.

المطلوب رقم (1): قيود التسوية والإقفال:

100,000		من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة).	2009 12/31
	100,000		
50,000		من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ المسترد من المخصصات. (تخفيض المخصص بالمبلغ المطلوب).	12/31
	50,000		
50,000		من حـ/ المسترد من المخصصات. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. (إقفال حساب المسترد).	12/31
	50,000		

المطلوب رقم (2): الترحيل إلى دفتر الاستاذ:

مدين	حـ/ المدينـين		دائن
5,000,000	رصيد سابق.	5,000,000	رصيد مرحل (الميزانية).
5,000,000		5,000,000	

مدين	حـ/ الديون المعدومة		دائن
100,000	رصيد سابق	100,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31.
100,000	حساب مقفل	100,000	

مدين	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
100,000	إلى حـ/ الديون المعدومة 12/31	400,000	رصيد سابق.
50,000	إلى حـ/ المسترد من المخصصات 12/31		
250,000	رصيد مرحل (الميزانية)		
400,000		400,000	

مدين	حـ/ المسترد من المخصصات		دائن
50,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	50,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
50,000	حساب مقفل	50,000	

المطلوب رقم (3): الأثر على القوائم المالية في 2009/12/31م:

مدين	حـ/الأرباح والخسائر **عن السنة المنتهية في 2009/12/31م**		دائن
		50,000	من حـ/ المسترد من المخصصات

الميزانية العمومية في 2009/12/31م					
		الأصول			الالتزامات وحقوق الملكية
4,750,000	5,000,000 (250,000)	الأصول المتداولة: المدينون. (-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			

ملاحظات:

تم الاعتماد على الرصيد السابق للمخصص في 2008/12/31م باعتباره رصيداً افتتاحياً للسنة التالية في 2009/1/1م وقدره 400,000 ريال.

لم يتم تسجيل قيد إعدام الديون في نهاية السنة بسبب عدم وجود ديون معدومة في 2009/12/31م، وبالتالي تم إقفال الديون المعدومة بمقدار ما تم إعدامه خلال السنة فقط، وقدرها 100,000 ريال، كما يلاحظ عدم تأثر رصيد حـ/ المدينين حيث ظل كما هو وارد في البيانات المعطاة في التمرين.

تأكد من أن مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يمثل ما نسبته 5٪ من رصيد المدينين الظاهرين معاً في الميزانية العمومية في 12/31 لكل سنة على حدة.

حل التدريب (2)

المطلوب رقم (أ): قيود اليومية التي تمت خلال السنة:

9,000,000	9,000,000	من حـ/ المدينين. إلى حـ/المبيعات. (إثبات المبيعات الآجلة).	خلال السنة
450,000	450,000	من حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات. إلى حـ/ المدينين. (إثبات مردودات ومسموحات المبيعات الآجلة)	خلال السنة
210,000	210,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/ المدينين. (إثبات الديون المعدومة خلال السنة).	خلال السنة
180,000 7,070,000	7,250,000	من مذكورين: حـ/ الخصم المسموح به. حـ/ النقدية. إلى حـ/ المدينين. (إثبات المبالغ المحصلة من المدينين والخصم النقدي).	خلال السنة
100,000	100,000	من حـ/ المدينين. إلى حـ/ الديون المعدومة المحصلة. (إثبات استرداد دين سبق إعدامه).	خلال السنة
100,000	100,000	من حـ/ النقدية إلى حـ/ المدينين (إثبات تحصيل الدين)	خلال السنة

المطلوب رقم (ب): قيود التسوية والإقفال:

90,000	90,000	من حـ/ الديون المعدومة. إلى حـ/المدينين. (إثبات الديون المعدومة عند الجرد).	12/31
250,000 50,000	300,000	من مذكورين: حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ الديون المعدومة. (إقفال حساب الديون المعدومة).	12/31
400,000	400,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. (تكوين المخصص الجديد بالمبلغ المطلوب).	12/31
400,000	400,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها. (إقفال حساب المصروف).	12/31
100,000	100,000	من حـ/ الديون المعدومة المحصلة. إلى حـ/ الأرباح والخسائر. (إقفال حساب الديون المعدومة المحصلة).	12/31

المطلوب رقم (ج): دفتر الأستاذ:

مدين	حـ/ المدينين		دائن
3,000,000	رصيد 1/1.	450,000	من حـ/ مردودات ومسموحات المبيعات.
9,000,000	إلى حـ/المبيعات.	210,000	من حـ/ الديون المعدومة.
100,000	إلى حـ/ الديون المعدومة المحصلة.	180,000	من حـ/ الخصم المسموح به.
		7,070,000	من حـ/ النقدية.
		100,000	من حـ/النقدية.
		90,000	من حـ/ الديون المعدومة
		4,000,000	رصيد مرحل (الميزانية)
12,100.000		12,100,000	

مدين	حـ/ الديون المعدومة		دائن
210,000	إلى حـ/ المدينين.	250,000	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها 12/31.
90,000	إلى حـ/ المدينين 12./31	50,000	من حـ/ الأرباح والخسائر 12/31.
300,000	حساب مقفل	300,000	

مدين	حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		دائن
250,000	إلى حـ/ الديون المعدومة 12/31	250,000	رصيد سابق 1/1
400,000	رصيد مرحل (الميزانية).	400,000	من حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها 12/31
650,000		650,000	

المطلوب رقم (د): بيان الأثر:

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	**عن السنة المنتهية في 12/31/....**		**دائن**
50,000	إلى حـ/ الديون المعدومة.	100,000	من حـ/ الديون المعدومة المحصلة
400,000	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها.		

الميزانية العمومية في 12/31/...					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
		الأصول المتداولة:			
	4,000,000	المدينين.			
	(400,000)	(-) مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.			
3,600,000					

ملاحظات على الحل:

نظراً لأن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في 1/1 غير كافٍ (250,000) ريال لتغطية الديون المعدومة خلال السنة والبالغة 300,000 ريال (90,000 + 210,000) فقد تم إقفال 250,000 ريال من هذه الديون في حساب المخصص أما الزيادة البالغة 50,000 ريال (300,000 - 250,000) فتم إقفالها في حساب الأرباح والخسائر.

تم تقدير المخصص الجديد المطلوب تكوينه على أساس صافي رصيد المدينين في نهاية السنة والناتج عن ترصيد حساب المدينين في دفتر الأستاذ الذي أسفر عن وجود رصيد قدره 4,000,000 ريال.

إذاً: قيمة الديون المشكوك في تحصيلها = رصيد حساب المدينين × نسبة المخصص

= 4,000,000 × 10٪ = 400,000 ريال.

ونتيجة لعدم وجود رصيد سابق في حساب المخصص (والذي تم استغلاله لمواجهة الديون المعدومة خلال السنة وفي نهايتها) فقد تم إجراء قيد التسوية بإجمالي المبلغ.

8-الخلاصة: Summary

عزيزي الدارس : تختص هذه الوحدة بتسوية حسابات المدينين في نهاية الفترة المالية، نظراً للأهمية التي يمثلها رقم المدينين كأحد عناصر الأصول المتداولة في المنشآت التجارية خصوصاً التي تعتمد على البيع الآجل.

ويتم جرد حسابات المدينين في نهاية الفترة بهدف تحديد القيمة العادلة التي يظهر بها بند المدينين في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو المبالغ الممكن تحصيلها من المدينين في المستقبل، وذلك من خلال تصنيف الديون إلى ثلاث فئات: ديون معدومة - ديون مشكوك في تحصيلها - ديون جيدة.

وتعبر الديون المعدومة عن الخسائر التي تتكبدها المنشأة بسبب عدم سداد بعض المدينين للديون التي عليهم للمنشأة نتيجة التعامل الآجل (بيع السلع أو تقديم الخدمات بالآجل).

وتتم المعالجة المحاسبية للديون المعدومة بإحدى طريقتين: الطريقة المباشرة، الطريقة غير المباشرة، (المخصص). وتعتبر طريقة المخصص أكثر عدالة في تحديد نتيجة النشاط و تقييم حسابات المدينين، إضافة إلى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل: مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، وسياسة الحيطة والحذر على عكس الطريقة المباشرة.

وتعتمد طريقة المخصص على تقدير الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية كل فترة لمواجهة الخسائر المحتملة (الديون المعدومة) في الفترة القادمة بأحد أسلوبين: إما نسبة مئوية من المبيعات الآجلة التي تمت خلال الفترة، أو نسبة مئوية من حسابات المدينين في نهاية الفترة، ويتم تطبيق الأسلوب الأخير إما بنسبة من إجمالي رصيد المدينين أو من خلال تحليل أعمار الديون لكل عميل.

ويتم تسوية وتعديل حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية كل فترة بالزيادة أو النقص في ضوء مقدار الديون التي تم إعدامها فعلاً، والديون المشكوك في تحصيلها المقدرة للفترة القادمة.

وفي حالة تحصيل ديون سبق إعدامها خلال نفس الفترة أو في فترات سابقة، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى إعدام الدين، فإنه يتم معالجة هذه الديون المحصلة كإيرادات عرضية للفترة التي تمت فيها عملية التحصيل.

9-لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الرابعة :

عزيزي الدارس :

بعد أن تناولنا كيفية تسوية حسابات المدينين كأحد عناصر الأصول المتداولة ، ينبغي استكمال تسوية عناصر الأصول المتداولة من خلال دراستك للمخزون السلعي باعتباره أحد بنود الأصول المتداولة التي تحظى باهتمام غالبية المنشآت التجارية . والصناعية ، وهو ما سيتم تناوله في الوحدة الرابعة من هذا المقرر.



10- قائمة المصطلحات:

1- حسابات المدينين **(Account Receivable)**: هي التي تنشأ نتيجة تعامل المنشأة مع الغير بالآجل، وتمثل حقوقاً للمنشأة طرف الغير، وتنشأ عادة نتيجة ممارسة النشاط العادي للمنشأة (بيع السلع أو تقديم الخدمات) ولكن هناك ديون أخرى تنشأ نتيجة عمليات متنوعة مثل بيع الأصول الثابتة بالآجل.

2- الديون المعدومة **(Bad Debts)**: هي الديون التي تأكد عدم أمكانية تحصيلها، ويتم استبعادها من حسابات المدينين، وتمثل خسارة بالنسبة للمنشأة.

3- الديون المشكوك في تحصيلها **(Doubtful Debts)**: هي الديون التي تحيط بعملية تحصيلها مستقبلاً بعض الشكوك، ويتم تقديرها في نهاية كل فترة بصورة تقريبية وليست مؤكدة، ولذلك يتم استبعادها (شكلياً فقط) من حسابات المدينين في قائمة المركز المالي.

4- الديون الجيدة **(Good Debts)**: هي الديون المؤكد تحصيلها، نظراً لما يتمتع به أصحاب هذه الديون من: انتظام في السداد - وسمعة طيبة في السوق - وقوة المركز المالي؛ مما يجعل المنشأة مطمئنة إلى تحصيل هذه الديون في مواعيدها.

5- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (DoubtFul Debts AlloWance): هو حساب تقويم أو حساب مقابل يرتبط بحسابات المدينين، ويوضح ذلك الجزء من حسابات المدينين المقدر عدم تحصيله.

11- المراجع:

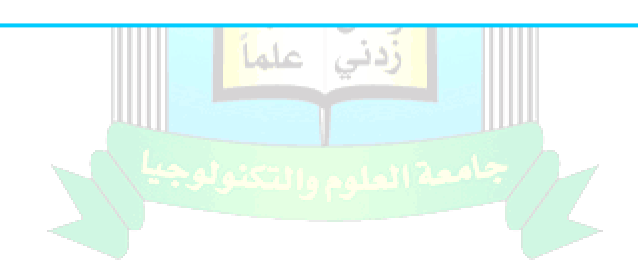
1- الحيالي ،وليد ناجي ،وعلوان،بدر محمد ،"المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي – الجزء الثاني " ،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2002م .

2- "مبادئ المحاسبة المالية"، الشريف ،يونس حسن ،وبيت المال ،محمد عبدالله ،وأحشاد ،يونس محمد ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1990م، الطبعة الأولى.

3- العناتي ،رضوان محمد ،"مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها –الجزء الثاني " ،دار صنعاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2006م ،الطبعة الرابعة .

4- كيسو،دونالو،وويجانت،روبيرت ،"المحاسبة المتوسطة -الجزء الأول "ترجمة ومراجعة :كمال الدين سعيد ، ،د/أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1988م.

5- نور،عبد القاهر ابراهيم ،وصيام ،وليد زكريا ،والخداش ،حسام الدين مصطفى ،"أصول المحاسبة المالية -الجزء الثاني" ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،1998م ،1419 ،الطبعة الأولى ..




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

4

الوحدة الرابعة

تسوية المخزون السلعي


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحـــدة

1- مقدمة

1 - 1 تمهيد

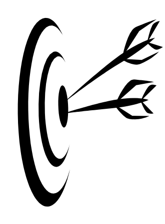
عزيزي الدارس،

يعتبر المخزون السلعي أحد بنود الأصول المتداولة التي تحظى باهتمام غالبية المنشآت التجارية والصناعية، في حين يقل هذا الاهتمام أو ينعدم في المنشآت الخدمية، وترجع هذه الأهمية لما للمخزون السلعي من تأثير مباشر على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، وبيان مركزها المالي.

ولقد أوضح مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول) كيفية تسجيل مخزون البضاعة آخر الفترة في الدفاتر المحاسبية، ويظهر رقم المخزون في كل من الميزانية العمومية (ضمن الأصول المتداولة) كما يظهر في قائمة الدخل (أو حساب المتاجرة).

وتأتي هذه الوحدة استكمالاً لتسوية عناصر الأصول المتداولة التي تناولتها الوحدتان الثانية والثالثة.

1 – 2 أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على:

1- التعرف على طبيعة المخزون السلعي من حيث: المفهوم، والأهمية، وأنواع المخزون، وعناصره.

2- التمييز بين نظام الجرد الدوري، والجرد المستمر في المحاسبة عن مخزون البضاعة.

3- القدرة على قياس تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة باستخدام الطرق المتعارف عليها محاسبياً، وإدراك أوجه الفرق فيما بين الطرق المختلفة.

4- فهم طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتطبيقاتها العملية لتقويم المخزون السلعي آخر المدة.

5- التمكن من المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة بالمخزون السلعي في الدفاتر المحاسبية وأثرها على القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية.

6- التعرف على المبادئ والمعايير المحاسبية المتصلة بالمحاسبة عن المخزون السلعي.

3.1.أقسام الوحدة

تم تقسيم الوحدة إلى ستة أقسام رئيسية على النحو التالي:

- القسم الأول : أوضح مفهوم المخزون السلعي وأنواعه وأهميته ، وهذا يحقق الهدف الأول .

القسم الثاني والقسم السادس : تناولا الأنظمة المحاسبية المستخدمة في تسجيل حركة البضاعة المتمثلة في نظام الجرد الدوري و نظام الجرد المستمر ،وخصائص كل منهما وأوجه الفرق فيما بينهما ،وهذا يحقق الهدف الثاني .

-القسم الثالث والقسم الرابع :أوضحا إجراءات تقويم المخزون السلعي آخر المدة وقياس تكلفة البضاعة المباعة ،من خلال استعراض أشهر الطرق المتعارف عليها في مهنة المحاسبة .وهذا يحقق الهدف الثالث.

-القسم الخامس:يوضح مفهوم قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ،المتعارف عليها في مهنة المحاسبة عند تقويم مخزون آخر المدة ،وهذا يحقق الهدف الرابع .

-كما تناولت الوحدة بعض الأمثلة العملية والمبادئ المحاسبية المرتبطة بتسوية المخزون السلعى بما يحقق الهدفين الخامس والسادس.

1-4-القراءات المساعدة :

تمثل المراجع التالية قراءات إضافية مفيدة تساعد على فهم واستيعاب الموضوعات التي تضمنتها هذه الوحدة :

1-الربيدي، محمد علي ،وشريم ،عبيد سعد ،"أصول المحاسبة المالية –الجزء الثاني"، مركز الأمين للنشر والتوزيع ،صنعاء ،2007م ،الطبعة الرابعة،ص. ص (91-133).

2-الشريف ،يونس وآخرون،"مبادئ المحاسبة المالية "،منشورات جامعة قار يونس ،بنغازي ،ليبيا ،1990،الطبعة الأولى،ص. ص (375-414) .

3-ميجيس ،فالتر ،وميجس ،روبيرت ،"المحاسبة المالية" ،ترجمة وتعريب :عبدالفتاح المكارم وآخرون ،مراجعة : أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1415هـ-1995، ص . ص (555-609).

4-مطر، محمد " المحاسبة المالية –الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح " دارحنين (عمان ،الأردن)ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع (الكويت ،)1415هـ-1995 ،الطبعة الثانية ،ص . ص (387-419).

2- طبيعة المخزون السلعي:

2 -1: مفهوم المخزون السلعي وأنواعه:

تختلف طبيعة المخزون تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط المنشأة. ففي المنشآت التجارية يعبر مصطلح المخزون السلعي Inventory عن البضاعة الجاهزة التي تشتريها المنشأة بقصد إعادة بيعها كما هي (دون إدخال أية تعديلات عليها). أما في المنشآت الصناعية، فيعبر عن ممتلكات المنشأة من الإنتاج التام، والإنتاج تحت التشغيل، إضافة إلى المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المساعدة كالوقود وقطع التبديل.. الخ.

وبالتالي يمكن تعريف المخزون السلعي في كلا النوعين من المنشآت (التجارية والصناعية) بأنه: " مجموع العناصر الملموسة والمملوكة للمنشأة التي تكون في شكل: بضاعة معدة للبيع، ومواد قيد الإنتاج، مستلزمات ومهمات الإنتاج".

وسوف نركز في دراسة هذه الوحدة على المخزون السلعي في المنشآت التجارية باعتباره يمثل أهم عناصر الأصول التي تمتلكها المنشأة، ويمثل المصدر الرئيس لإيرادات هذه المنشآت عند بيع البضاعة بأسعار تزيد عن تكلفتها. ويمكن تطبيق نفس القواعد على المخزون في المنشآت التي تمارس أنشطة أخرى.

وتتحول البضاعة الجاهزة في المنشآت التجارية إلى نقدية خلال فترة أقل من سنة، ولهذا يعتبر المخزون السلعي من الأصول المتداولة، ويظهر في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) في نهاية الفترة بعد حسابات المدينين مباشرة، حيث يتم ترتيب الأصول المتداولة في المنشآت التجارية حسب نسبة السيولة كالتالي: النقدية بالصندوق، ثم البنك، ثم الاستثمار في الأوراق المالية، ثم أوراق القبض، ثم المدينين، ثم المخزون السلعي.

2 - 2: أهمية المخزون السلعي:

تناول مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول) كيفية تسجيل مخزون البضاعة آخر المدة في دفتر اليومية، وقد عرفنا أن قيمة المخزون تظهر في حساب المتاجرة (في الجانب الدائن) أو في قائمة الدخل (مطروحاً من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع)، وكذلك تظهر في الميزانية العمومية (كأحد عناصر الأصول المتداولة)، الأمر الذي يشير إلى تأثير قيمة المخزون السلعي على كل من الربح (الإجمالي والصافي) في قائمة الدخل أو الحسابات الختامية (المتاجرة، الأرباح والخسائر) كما يؤثر على قيمة الأصول المتداولة والقيمة الكلية للأصول في قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية، بما في ذلك تأثيره على صافي حقوق الملكية (من خلال الرقم النهائي لصافي الربح). ويدل ذلك على أهمية توافر الدقة في تحديد قيمة مخزون البضاعة آخر

المدة، وأن أي خطأ في تحديد هذه القيمة سينعكس حتماً على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

وعند تقييم مخزون آخر المدة بأقل من قيمته سيؤدي أولاً إلى زيادة تكلفة البضاعة المباعة ،وهذه بدورها ستؤدي إلى إظهار كل من الربح وصافي الربح بأقل من حقيقتهما ، كما سيؤدي ثانياً إلى تخفيض قيمة الأصول المتداولة ومجموع الأصول ، ويحدث العكس في حالة تقييم مخزون آخر المدة بأكبر من قيمته .

ولا يقتصر تأثير الخطأ في عملية التقييم على نتائج الفترة أو المدة الحالية فقط بل يمتد أثره إلى المدة التالية، نظراً لأن مخزون البضاعة آخر المدة للسنة الحالية يمثل مخزون البضاعة أول المدة في السنة التالية.. والجدول رقم (4-1) يوضح ذلك.

جدول رقم (4-1) يوضح أثر الخطأ في تقييم المخزون السلعي

نوع الخطأ	الأثر على المدة الحالية			الأثر على المدة التالية	
	الربح	الأصول المتداولة + مجموع الأصول	حقوق الملكية	قيمة مخزون أول المدة	الربح
تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأقل من قيمته الحقيقة بمبلغ 100,000 ريال.	نقص بنفس المبلغ.	نقص بنفس المبلغ	نقص بنفس المبلغ.	يظهر بأقل من قيمته الحقيقية بنفس المبلغ.	يظهر بأكثر من قيمته الحقيقية بنفس المبلغ.
تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأكبر من قيمته الحقيقة بمبلغ 100,000 ريال.	زيادة بنفس المبلغ.	زيادة بنفس المبلغ.	زيادة بنفس المبلغ.	يظهر أكبر من قيمته الحقيقية بنفس المبلغ.	يظهر أقل من قيمته الحقيقية بنفس المبلغ.

وفي ضوء ما سبق تتبين أهمية المخزون السلعي آخر المدة، وأهمية توافر الدقة في تقييمه وقياس تكلفته، ولكن قبل أن نتناول كيفية قياس وتقويم المخزون السلعي ينبغي أن نتعرف على نوع النظام المحاسبي المتبع في تسجيل حركة المخزون السلعي في الدفاتر والسجلات باعتبار أن المعالجة المحاسبية لمخزون البضاعة آخر المدة تختلف تبعاً لذلك.

3 - الأنظمة المحاسبية للمخزون السلعي:

يوجد نظامان رئيسان متعارف عليهما في مهنة المحاسبة، يمكن للمنشأة أن تتبع أحدهما لإثبات حركة مخزون البضاعة هما:

نظام الجرد الدوري (المخزون الدوري) Periodical Inventory System ونظام الجرد المستمر (المخزون المستمر) Perpetual System:

3 -1: نظام الجرد الدوري (Periodical Inventory System):

في البداية نود أن نشير إلى أن مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول) اعتمد على نظام الجرد الدوري في إثبات حركة مخزون البضاعة (الداخلة إلى المخازن والخارجة منها) عند معالجة مشتريات البضاعة ومبيعاتها في المنشآت التجارية.

ولذلك لاحظنا أنه يتم إثبات حركة البضاعة في عدة حسابات مستقلة عن بعضها ، وعلى النحو التالي:

1- يتم إثبات البضاعة المشتراه في "حساب المشتريات"، في حين يتم إثبات المرتجع منها في "حساب مردودات المشتريات".

2- يتم إثبات البضاعة المباعة في "حساب المبيعات"، في حين يتم إثبات المرتجع منها في حساب "مردودات المبيعات".

3- في حالة وجود رصيد للبضاعة في بداية الفترة (مرحل من الفترة السابقة أو بدأت به المنشأة نشاطها) فإنه يظهر في "حساب مخزون البضاعة أول المدة" حيث يظل بدون حركة طوال الفترة حتى يتم إقفاله في نهاية الفترة في حساب الدخل أو في حساب المتاجرة (في الجانب المدين).

ويتضح في ضوء ما سبق صعوبة تتبع حركة المخزون السلعي، ومعرفة رصيد البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة خصوصاً في نهاية الفترة؛ الأمر الذي يحتم على المنشأة ضرورة القيام بجرد فعلي للبضاعة المتبقية في نهاية الفترة (بهدف تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة) وإثبات هذه البضاعة بالتكلفة بموجب قيد تسوية يجعل فيه حساب مخزون البضاعة آخر المدة (مدين) وحساب المتاجرة أو الدخل (دائن)، ويظهر في ضوء ذلك حساب مخزون البضاعة آخر

المدة في حساب المتاجرة (في الجانب الدائن) كما يظهر في الميزانية العمومية في جانب الأصول (تحت بند الأصول المتداولة).

3 -2: نظام الجرد المستمر (Perpetual System):

يتم إثبات حركة البضاعة وفقاً لهذا النظام سواء الواردة إلى المخازن (المشتريات) أوالمنصرفة منها (المبيعات) في حساب يسمى (مخزون البضاعة) يجعل (مدين) عند الشراء، ويجعل (دائن) عند البيع بثمن التكلفة في كلتا الحالتين.

ويعبر رصيد هذا الحساب عن تكلفة البضاعة المتبقية في مخازن المنشأة في أية لحظة. ولذلك لا توجد حاجة (عند اتباع هذا النظام) لإجراء قيد محاسبي لإثبات مخزون البضاعة أخر المدة (كما هو متبع في نظام الجرد الدوري) لأنه يظهر تلقائياً معبراً عنه في رصيد حساب مخزون البضاعة.

وسنقوم بدراسة الجزء التالي المتعلق بقياس وتقويم المخزون السلعي وفقاً لنظام الجرد الدوري (تمشياً مع المنهجية المتبعة في مقرر المحاسبة المالية: الجزء الأول). على أن نتناول في الجزء الأخير من هذه الوحدة نظام الجرد المستمر بالتفصيل.



أسئلة التقويم الذاتي:

1- عرف المخزون السلعي في المنشآت التجارية والصناعية؟

2- رتب عناصر الأصول التالية في المنشآت التجارية حسب نسبة السيولة:

المخزون السلعي، الصندوق، المدينين، البنك، أوراق القبض، الأوراق المالية.؟

3- يحظى المخزون السلعي آخر المدة بالأهمية. اشرح ذلك مبيناً تأثير الخطأ في تقييمه على كل من نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي؟

4- ما المقصود بكل من نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر؟

5- ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة:

(أ) يتطلب إجراء قيد محاسبي لإثبات مخزون آخر المدة عند إتباع نظام الجرد المستمر.

(ب) يحظى المخزون السلعي بالأهمية خصوصاً في المنشآت الخدمية.

(ج) يظهر المخزون السلعي آخر المدة ضمن عناصر الأصول الثابتة في الميزانية العمومية.

(د) عند اتباع نظام الجرد الدوري يتم إثبات بضاعة آخر المدة بجعل حساب المخزون السلعي (مديناً).

(ه) يعبر رصيد حساب المخزون السلعي عن قيمة البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة (عند اتباع نظام الجرد المستمر).

(و) يعبر المخزون السلعي في المنشآت الصناعية عن قيمة البضاعة التي يتم شراؤها بقصد إعادة بيعها (كما هي دون إجراء أية تعديلات عليها).

(ز) يظل حساب مخزون بضاعة أول المدة بدون حركة حتى يتم إقفاله في نهاية الفترة (عند إتباع نظام الجرد الدوري).

?

4 - تقويم المخزون السلعي (Inventory Valuation):

يقصد بتقويم المخزون السلعي، تحديد قيمة مخزون البضاعة المتبقية في نهاية المدة بهدف تحديد نتيجة نشاط الفترة الحالية من ربح أو خسارة، وتتطلب عملية تقويم المخزون السلعي وفقاً لنظام الجرد الدوري إجراء الخطوتين التاليتين:

- الجرد الفعلي لعناصر المخزون.
- تسعير المخزون.

وقبل أن نتناول إجراءات هاتين الخطوتين ينبغي التعرف على الهدف من تقويم المخزون السلعي.

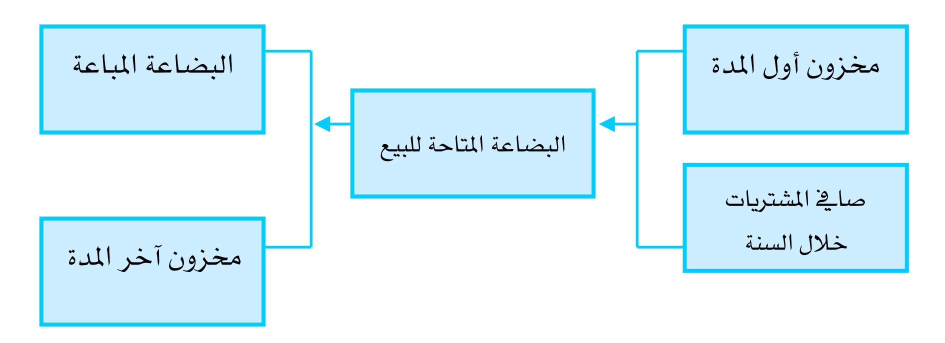
4 -1: أهداف تقويم المخزون السلعي:

إن الهدف الشائع لتقييم المخزون السلعي أو قياس تكلفة البضاعة المتبقية هو تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة من خلال مقابلة إيرادات الفترة بالتكاليف المرتبطة بها عبر تجزئة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع إلى قسمين: الأول يمثل تكلفة البضاعة المباعة التي سيتم مقابلتها مع إيرادات المبيعات للفترة الحالية، والثاني يمثل تكلفة المخزون السلعي آخر المدة، والتي سترحل إلى الفترة التالية حتى يتم بيع هذه البضاعة وبالتالي مقابلتهما معاً لتحديد أرباح تلك الفترة، وهكذا (لأنه نادراً ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية المشتريات خلال الفترة).

ويمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال الشكل رقم(4-1):

شكل رقم (4-1)

العلاقة بين المخزون والبضاعة المباعة



ويمكن التعبير عن العلاقة السابقة بصورة أخرى في شكل معادلة كالتالي:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع= تكلفة البضاعة المباعة + تكلفة مخزون آخر المدة

وللتعرف على تكلفة المخزون آخر المدة يكون من خلال المعادلة الآتية :

تكلفة المخزون آخر المدة =تكلفة البضاعة المتاحة للبيع –تكلفة البضاعة المباعة .

ويعتبر تحديد قيمة المخزون السلعي آخر المدة بمثابة الخطوة الأساسية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة؛ ولذلك فإن الاهتمام بتحديد القيمة الصحيحة لتكلفة البضاعة المباعة يعادل الاهتمام بتحديد القيمة الصحيحة للمخزون.

ويجب الأخذ في الاعتبار خلال دراستنا لهذه الوحدة أن الإجراءات اللازمة لتحديد قيمة مخزون البضاعة آخر المدة هي نفسها الوسيلة التي تمكن من تحديد تكلفة البضاعة المباعة .

وقد لخص المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) العلاقة بين تقويم المخزون السلعي وتحديد نتيجة النشاط في العبارة التالية:

"إن الهدف الرئيسي للمحاسبة عن المخزون يتمثل في التحديد الصحيح للدخل من خلال إجراء المقابلة السليمة بين التكاليف والإيرادات، ومن خلال التعرف على ذلك الجزء من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الذي يجب خصمه من إيراد الفترة الحالية، وكذلك الجزء الذي يجب ترحيله لفترة قادمة كمخزون لمقابلته بإيرادها".

4 -2: الجرد الفعلي لعناصر المخزون:

يقصد بعملية الجرد:" القيام بالحصر الشامل للكميات الموجودة من كل صنف على حدة، عن طريق العد والوزن"، وغالباً ما يتم إجراء هذا الجرد في نهاية كل فترة (سنة مثلاً)، وقد تفضل بعض المنشآت إجراءه في نهاية كل شهر.

ويتم التخطيط لعملية الجرد لضمان سلامة ودقة تقويم البضاعة المتبقية في مخازن المنشأة من خلال عدد من الإجراءات منها:

- تشكيل لجان مختصة للقيام بعملية الجرد، يطلق عليها (لجان الجرد).
- إجراء عملية الجرد خارج أوقات العمل الرسمية أو أيام العطل الرسمية.
- تقسيم المهام بين أعضاء لجان الجرد بحيث يكون عمل شخص ما بمثابة مراجعة لعمل شخص آخر، مثل إسناد العد لشخص، وإسناد التسجيل في كشوفات الجرد لشخص آخر، وقد يقوم شخص ثالث بمراجعة الكميات التي تم جردها من خلال عينة

اختبارية لبعض الأصناف، وهكذا تتعدد الإجراءات لضمان عدم حدوث أخطاء، مثل: تكرار جرد بعض الأصناف، ونسيان جرد بعضها الآخر.. الخ.

وتتم عملية الجرد الفعلي لعناصر المخزون بمراعاة الاعتبارين التاليين:

-التأكد من الوجود المادي لعناصر المخزون.

-التأكد من ملكية المنشأة للمخزون، بصرف النظر عن الحيازة الفعلية للبضاعة.

وتشتمل عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يتم جردها وإدراجها في قوائم الجرد ما يلي:

أ- البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة ومتاجرها ومعارضها وفروعها.

ب- البضاعة الموجودة لدى وكلاء البيع.

ج- البضاعة التي لا زالت في الطريق (كالمشتريات أو مردودات المبيعات).

وبالتالي يجب أن يستبعد من عناصر المخزون السلعي آخر المدة أثناء عملية الجرد: البضاعة التي يتم بيعها للعملاء ولم تسلم لهم بعد، والبضاعة الموجودة في مخازن المنشأة كتأمين أو رهن، أو للاتجار فيها لحساب الغير ،وكذلك مردودات المشتريات التي سجلت في الدفاتر ولازالت في مخازن المنشأة .

وبعد الانتهاء من عملية الجرد وتوقيع أعضاء لجنة الجرد على كشوفات جرد البضاعة المملوكة للمنشأة في نهاية الفترة وفقاً لما سبق، ينبغي تحديد قيمة هذه البضاعة أو ما يسمى بـ(تسعير البضاعة) عن طريق ضرب الكميات المدرجة في كشوفات الجرد في قيمة الوحدة منها وهو ما سيتم مناقشته في الفقرة التالية.

4 -3: تقويم المخزون:

يتم تقويم المخزون السلعي آخر المدة كباقي عناصر الأصول الأخرى، عملاً بمبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost كأحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ولكن تثار العديد من الأسئلة حول كيفية تحديد (تكلفة المخزون)؛ منها مثلاً:

-هل يؤخذ في الاعتبار أي مصروفات أخرى بخلاف السعر الوارد في فاتورة الشراء؟

-إذا كانت نفس عناصر البضاعة تم شراؤها بأسعار مختلفة خلال المدة ، فأي هذه الأسعار الواجب اعتماده عند تحديد تكلفة هذه العناصر؟

بالنسبة للتساؤل الأول فلا توجد مشكلة تقريباً؛ حيث يتفق أغلب المحاسبين على أن يتم قياس تكلفة البضاعة الواردة للمخازن على أساس ثمن الشراء الأساسي (من واقع الفواتير) مضافاً إليه جميع مصروفات الشراء المباشرة مثل: عمولة الشراء، ومصاريف الشحن، والنقل،

والتأمين، والرسوم الجمركية، وغيرها من المصاريف التي تدفع على البضاعة منذ شرائها إلى حين إدخالها مخازن المنشأة. وبالتالي يتم توزيع جميع هذه التكاليف بين البضاعة المباعة والبضاعة المتبقية. وتتغاضى بعض المنشآت عن تحميل المخزون السلعي آخر المدة بنصيبه من هذه التكاليف إذا كانت محدودة وغير مؤثرة.

وبالنسبة للتساؤل الثاني الذي يتعلق بتحديد تكلفة البضاعة الصادرة من المخازن (المباعة والبضاعة المتبقية في نهاية المدة بالنسبة لعناصر المخزون المشتراة خلال المدة بأسعار مختلفة، حيث تتمثل المشكلة في اختيار السعر الملائم منها، وتوجد عدة طرق متعارف عليها في مهنة المحاسبة تستخدم لتقويم المخزون السلعي، كما هو موضح في الفقرة التالية التي تناقش هذه الطرق.

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. ما المقصود بتقويم المخزون السلعي؟
2. ما هي أهداف تقويم المخزون السلعي أو لماذا يتم تقويم المخزون السلعي؟
3. يتم التخطيط لعملية جرد المخزون السلعي لضمان سلامة ودقة تقويم البضاعة المتبقية من خلال عدد من الإجراءات. اشرح ذلك؟
4. ما هي مكونات أو عناصر مخزون البضاعة آخر المدة؟

1- ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ:

(أ) إن الهدف الأساس من تقويم المخزون آخر المدة هو إجراء المقابلة بين إيرادات الفترة والتكاليف المرتبطة بتلك الإيرادات.

(ب) يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة بنفس الوسيلة التي تتحدد بها قيمة مخزون آخر المدة.

(ج) يتم تقويم المخزون السلعي آخر المدة تطبيقاً لمبدأ (المقابلة، وسياسة الحيطة والحذر) المتعارف عليهما في المحاسبة.

(د) يقصد بعملية جرد المخزون الحصر الشامل للكميات الموجودة من كل صنف.

(ه) يتمثل المخزون آخر المدة في جميع أصناف البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة.

(و) يعتبر ملكية المنشأة للبضاعة هو المعيار في تحديد المخزون السلعي آخر المدة بصرف النظر عن الحيازة الفعلية للبضاعة.

5- طرق تقويم المخزون السلعي:

يتم تحديد المخزون آخر المدة من خلال ضرب كميات كل صنف التي تم تحديدها من خلال الجرد الفعلي في تكلفة الوحدة (ثمن شرائها). وتسهل هذه العملية في حالة ثبات أسعار السلع طوال الفترة المحاسبية من خلال استخدام سعر واحد للتقييم. ولكن في حالة شراء الصنف الواحد خلال نفس الفترة بأسعار مختلفة يترتب عليه صعوبة في تحديد تكلفة البضاعة المباعة، وبالمثل البضاعة المتبقية، فهل يتم اعتماد أسعار الشراء الأخيرة؟أم الأولى؟ أم متوسط جميع أسعار الشراء؟

وتتفاوت وجهات النظر المحاسبية حيال هذه المشكلة، حيث يتم استخدام عدة طرق، وفيما يلي أهم الطرق الشائعة في الواقع العملي :

5 -1: طريقة التمييز الفعلي Specific Identification Method :

وتقوم هذه الطريقة على أساس تحديد تكلفة الوحدة المباعة من البضاعة بثمنها الفعلي المدفوع عند شرائها من واقع فاتورة الشراء، وبالمثل تتحدد تكلفة الوحدة المتبقية من البضاعة في المخازن في نهاية المدة.

وتتسم هذه الطريقة بالموضوعية، ويمكن تطبيقها بالنسبة للمنشآت التي تتعامل مع سلع محدودة، وأسعارها باهضة وصفقات الشراء محدودة خلال الفترة المحاسبية مثل المنشآت التي تتاجر في السيارات (معارض بيع السيارات). ولكن يصعب تطبيقها في منشآت تتعامل مع أصناف عديدة وصفقات شراء متعددة وبكميات كبيرة مثل تلك التي تتاجر في العدد

والأدوات الصغيرة. حيث يصعب فيها تمييز البضاعة المباعة أو تحديد البضاعة المتبقية من أي صفقات الشراء كانت..

ولذلك يلجأ المحاسبون إلى استخدام طرق أخرى أكثر واقعية وعملية في قياس تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم تكلفة المخزون لعل من أهمها الطرق الثلاث التالية:-

4- طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (Fifo).

5- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (Lifo).

6- طريقة متوسط التكلفة (AC).

5 -2:طريقة الوارد أولاً صادر أولاً: First-in, First-out method (FIFO)

تفترض هذه الطريقة أنه عند بيع أي كمية من البضاعة (السلع المنصرفة من المخازن) ستكون من أول كميات البضاعة التي دخلت المخازن (أقدم صفقات الشراء). أي أن البضاعة التي يتم شراؤها أولاً يتم بيعها أولاً.

وبالتالي فإن البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية المدة ستكون من أحدث بضاعة تم شراؤها. وتقوم هذه الطريقة على أساس وجود نوع من التوافق بين حركة تدفق البضاعة الواردة (المشتريات) وحركة تدفق البضاعة الصادرة (المبيعات).

5 -3: طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً Last-in, First-out method (LIFO):

تفترض هذه الطريقة أنه عند بيع أي كمية من البضاعة (السلع المنصرفة من المخازن) ستكون من آخر الكميات التي دخلت المخازن (أحدث صفقات الشراء). أي أن البضاعة التي يتم شراؤها أخيراً يتم بيعها أولاً.

وبالتالي فإن البضاعة المتبقية في المخازن في نهاية المدة ستكون من أقدم بضاعة تم شراؤها.

5 -4: طريقة متوسط التكلفة Average Cost method (AC):

تأخذ هذه الطريقة في الاعتبار أسعار الشراء للفترة كلها من خلال تحديد متوسط هذه الأسعار الذي يستخدم في تحديد تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة، وكذلك تكلفة البضاعة المباعة على النحو الآتي:

متوسط سعر الوحدة =	إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
	إجمالي كمية البضاعة المتاحة للبيع

حيث تمثل البضاعة المتاحة للبيع مخزون البضاعة أول المدة مضافاً إليه المشتريات خلال المدة.

وتتحدد تكلفة مخزون آخر المدة = متوسط سعر الوحدة × عدد وحدات مخزون آخر المدة.

وتتحدد تكلفة البضاعة المباعة = متوسط سعر الوحدة × عدد الوحدات المباعة.

ويطلق على هذه الطريقة عند اتباع نظام الجرد الدوري (طريقة المتوسط المرجح Weighted Average method (WA). في حين يطلق عليها طريقة المتوسط المتحرك عند اتباع نظام الجرد المستمر.

والجدول رقم (4-3) يوضح أهداف استخدام كل طريقة، وشروط تطبيقها، وتأثيرها على قائمة الدخل (حساب المتاجرة) والمركز المالي (الميزانية العمومية).

وتفترض كل طريقة من الطرق السابقة تدفق تكلفة البضاعة المنصرفة (المباعة من المخازن) بصرف النظر عن التدفق الفعلي للكميات المنصرفة، ومدى تناسب توقيتها مع الكميات الواردة فعلاً للمخازن.

مثـال (1):



فيما يلي بيانات عن حركة الصنف (س) خلال إحدى السنوات في منشأة الجزيرة التجارية التي تتبع نظام الجرد الدوري:

التاريخ	البيـــان	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة (بالريال)	إجمالي التكلفة (بالريال)
1/1	رصيد مخزون البضاعة أول المدة .	7,000	30	210,000
4/25	بضاعة واردة (مشتريات)	6,000	40	240,000
8/16	بضاعة واردة (مشتريات)	9,000	50	450,000
11/3	بضاعة واردة (مشتريات)	8,000	60	480,000
البضاعة المتاحة للبيع		30,000	-	1,380,00
بضاعة منصرفة (مبيعات)		20,000	-	-
رصيد مخزون البضاعة آخر المدة (12/31)		10,000	-	-

المطلوب:

- **أولاً:** تحديد تكلفة مخزون البضاعة في آخر المدة، وتكلفة البضاعة المباعة خلال المدة باستخدام الطرق التالية:

1-طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO).

2-طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO).

3-طريقة المتوسط المرجح(WA).

- **ثانياً:** إثبات تكلفة مخزون البضاعة في 12/31 في دفتر اليومية (في ظل كل طريقة).
- **ثالثاً:** بيان أثر استخدام كل طريقة على إجمالي أرباح المنشأة، من خلال إعداد حساب المتاجرة (قائمة الدخل) عن المدة المنتهية في 12/31.

(علماً بأن المنشأة تبيع الوحدة من الصنف س بسعر 100 ريال).

حـل المثال:

- تمهيد الحل:

يتركز المثال حول تحديد تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة في 12/31 لعدد (10,000) وحدة. والتي ستتحدد في ضوء الطريقة المتبعة من الطرق الثلاث. ومن ثم يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة والبالغ عددها (20,000) وحدة، وفقاً للمعادلة التالية:

تكلفة البضاعة المباعة =	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة المخزون آخر المدة.

باعتبار أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع متوفرة من بيانات المثال حيث تبلغ 1,380,000 ريال، ولعدد (30,000) وحدة. وتمثل تكلفة البضاعة المتاحة للبيع تكلفة رصيد مخزون البضاعة أول المدة (1/1) مضافاً إليها تكلفة مشتريات البضاعة خلال الفترة.

أولاً: طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO):

سيتم تسعير وحدات المخزون في 12/31 البالغة (10,000) وحدة وفقاً لهذه الطريقة على أساس أن البضاعة المتبقية في المخازن من أحدث صفقات الشراء، و تفترض هذه الطريقة أن الوحدات المباعة تتم من أقدم صفقات الشراء.

وبالتالي فإن الوحدات المتبقية وعددها 10,000 وحدة تعود إلى صفقة الشراء الأخيرة التي تمت في تاريخ 11/3 بسعر (60) ريال للوحدة وعددها 8,000 وحدة، وسيتبقى هناك 2,000 وحدة تعود إلى صفقة الشراء ما قبل الأخيرة التي تمت بتاريخ 8/16 بسعر (50) ريالاً للوحدة وعلى النحو التالي:

تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة =

= (8,000 وحدة × 60 ريالاً) + (2,000 وحدة × 50 ريالاً).

= 480,000 + 100,000 = 580,000 ريال.

تكلفة البضاعة المباعة: تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة مخزون آخر المدة .

= 1,380,000 - 580,000 = 800,000 ريال.

أو يمكن تحديدها من أقدم صفقات الشراء بدءاً بمخزون أول المدة =

= (7,000 × 30) + (6,000 × 40) + (7,000 ×50)

= 210,000 + 240,000 + 350,000 = 800,000 ريال.

وهي نفس النتيجة باستخدام أسلوب المعادلة (ويمكن الاكتفاء بأسلوب المعادلة في تحديد تكلفة البضاعة المباعة في حال اتباع نظام الجرد الدوري).

تسجيل مخزون البضاعة في دفتر اليومية (باستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
580,000	580,000	**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.** **إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).** **(إثبات تكلفة بضاعة آخر السنة من واقع الجرد الفعلي).**	**12/31**

بيان الأثر على الربح (في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً):

سيتم إعداد حساب المتاجرة عن المدة المنتهية في 12/31 في ضوء البيانات المتوافرة من واقع المثال المتمثلة في حساب بضاعة أول المدة، وسيظهر في الجانب المدين وفقاً لتكلفتها البالغة 210,000 ريال، وحساب المشتريات وسيظهر في الجانب المدين أيضاً بإجمالي تكلفة البضاعة المشتراه خلال المدة التي تمت على ثلاث دفعات (240,000 + 450,000 + 480,000) أي بإجمالي مبلغ (1,170,000) ريال. وحساب المبيعات سيظهر في الجانب الدائن بقيمة البضاعة المباعة وعددها 20,000 وحدة مضروبة في سعر بيع الوحدة 100 ريال = 20,000 × 100 = 2,000,000 ريال.

وستتطلب الحسابات السابقة إجراء قيود إقفال لكي تظهر في حساب المتاجرة، وسيظهر حساب بضاعة آخر المدة في الجانب الدائن بتكلفته البالغة 580,000 ريال وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً، والمسجلة في القيد المحاسبي بدفتر اليومية الموضح. ووفقاً لذلك سيظهر حساب المتاجرة على النحو التالي:

مدين		حـ/ المتاجـرة (*) عن المدة المنتهية في 12/31/...	دائن
210,000 1,170,000 1,200,000	إلى حـ/ مخزون البضاعة أول المدة. إلى حـ/ المشتريات. إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح).	2,000,000 580,000	من حـ/ المبيعات من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.
2,580,000		2,580,000	

ولن يحدث أي تغيير في حالة قيام المنشأة بإعداد قائمة الدخل بدلاً عن حساب المتاجرة، وعلى النحو التالي:

البيـــــان	جزئي	كلي
المبيعات		**2,000,000**
(-) تكلفة البضاعة المباعة:		
مخزون أول المدة	**210,000**	
+ المشتريات	**1,170,000**	
= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	**1,380,000**	
(-) مخزون آخر المدة		**(800,000)**
= تكلفة البضاعة المباعة.	**(580,000)**	
إجمالي الربح		**1,200,000**

ثانياً- طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO):

تفترض هذه الطريقة أن البضاعة المباعة تتم من أحدث الصفقات، أي أن البضاعة المتبقية في نهاية المدة تكون من أقدم الصفقات. وبالتالي فإن الوحدات المتبقية وعددها 10,000 وحدة جزء منها يعود

(*) وفي حالة وجود بنود أخرى مثل: مردودات ومسموحات المشتريات أو المبيعات، والخصم المسموح به أو المكتسب ومصاريف نقل المشتريات.. الخ. فإنها تظهر في حساب المتاجرة (وفقاً لما تم دراسته في مقرر المحاسبة المالية - الجزء الأول).

إلى مخزون أول المدة وعددها 7,000 وحدة بسعر 30 ريال للوحدة، والجزء الباقي وقدره 3,000 وحدة يعود إلى أول صفقة شراء تمت في تاريخ 4/25 بسعر 40 ريال للوحدة.

وفي ضوء ذلك ستتحدد تكلفة مخزون البضاعة في 12/31 وتكلفة البضاعة المباعة وفقاً لهذه الطريقة على النحو التالي:

تكلفة مخزون آخر المدة =

(7,000 وحدة × 30 ريالاً) + (3,000 وحدة × 40 ريالاً).

= 210,000 + 120,000

= 330,000 ريال.

تكلفة البضاعة المباعة= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة مخزون آخر المدة.

= 1,380,000 - 330,000 شراء = 1,050,000 ريال.

تسجيل مخزون البضاعة في دفتر اليومية (باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
330,000	**330,000**	**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.** **إلى حـ/ المتاجرة.** **(إثبات تكلفة بضاعة آخر المدة).**	**12/31**

بيان الأثر على الربح (في ظل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً):

مدين	حـ/ المتاجـرة عن المدة المنتهية في 12/31/...		دائن
210,000	إلى حـ/ مخزون البضاعة أول المدة.	2,000,000	من حـ/ المبيعات
1,170,000	إلى حـ/ المشتريات.	330,000	من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.
950,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)		
2,330,000		2,330,000	

ثالثاً- طريقة متوسط التكلفة (المتوسط المرجح): (W.A):

ينبغي وفقاً لهذه الطريقة تحديد متوسط تكلفة الوحدة والذي يضرب في عدد وحدات مخزون آخر المدة على النحو التالي:

متوسط تكلفة الوحدة =	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	=	تكلفة مخزون أول المدة + تكلفة المشتريات
	عدد وحدات البضاعة المتاحة للبيع		وحدات مخزون أول المدة + وحدات المشتريات

=	1,170,000 + 210,000	=	1,380,000	= 46 ريالاً / وحدة
	23,000 + 7,000		30,000	

تكلفة مخزون البضاعة نهاية المدة = عدد وحدات مخزون آخر المدة × متوسط تكلفة الوحدة

= 10,000 وحدة × 46 ريالاً.

= 460,000 ريال.

تكلفة البضاعة المباعة خلال المدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع - تكلفة مخزون البضاعة.

= 1,380,000 - 460,000= 920,000 ريال.

أو = عدد الوحدات المباعة × متوسط تكلفة الوحدة.

= 20,000 وحدة × 46 ريالاً.

= 920,000 ريال (وهي نفس النتيجة وفقاً للمعادلة).

تسجيل مخزون البضاعة في دفتر اليومية (باستخدام طريقة المتوسط المرجح):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
460,000		**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.**	**12/31**
	460,000	**إلى حـ/ المتاجرة.**	
		(إثبات تكلفة بضاعة آخر المدة) .	

بيان الأثر على الربح (في ظل طريقة المتوسط المرجح):

مدين	حـ/ المتاجـرة عن المدة المنتهية في 12/31/...		دائن
210,000 1,170,000 1,080,000	إلى حـ/ مخزون البضاعة أول المدة. إلى حـ/ المشتريات. إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح).	2,000,000 460,000	من حـ/ المبيعات من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.
2,460,000		2,460,000	

5 -5: المقارنة بين طرق تقويم المخزون:

تبين من خلال حل المثال السابق اختلاف تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة وفقاً لكل طريقة من الطرق الثلاث، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف تكلفة البضاعة المباعة، ومن ثم إجمالي الربح. والجدول رقم (4-2) يوضح النتائج التي حصلنا عليها أثناء حل المثال السابق في ظل كل طريقة من الطرق الثلاث.

جدول رقم (4-2)

المقارنة بين طرق تقويم المخزون

الطريقة البيان	الوارد أولاً صادر أولاً	الوارد أخيراً صادر أولاً	المتوسط المرجح
تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة	580.000	330.000	460.000
تكلفة البضاعة المباعة	800.000	1.050.000	920.000
إجمالي الربح	1.200.000	950.000	1.080.000

يتبين من خلال الجدول رقم (4-2) الآتي:

أن اتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يؤدي إلى تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى قيمة، ومن ثم تكون تكلفة البضاعة المباعة أقل قيمة مقارنة بالطرق الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أعلى الأرباح. وذلك في حالة وجود ارتفاع مستمر في الأسعار (حالة التضخم).

في حين اتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (في حالة ارتفاع الأسعار) يؤدي إلى نتائج عكس الطريقة السابقة حيث نحصل على أقل تكلفة للمخزون آخر المدة، وأعلى تكلفة للبضاعة المباعة، وأدنى مستوى من الأرباح مقارنة بالطرق الأخرى.

- في حالة وجود انخفاض في الأسعار (حالة الكساد) تتحقق عكس النتائج السابقة، حيث يؤدي استخدام طريقة (Fifo) إلى تحقيق أدنى الأرباح في حين تتحقق أعلى الأرباح عند استخدام طريقة (Lifo).

- عند اتباع طريقة متوسط التكلفة (المتوسط المرجح) نحصل على نتائج متوسطة بين الطريقتين.

-أفضل طرق التسعير:

يتضح من نتائج المقارنة السابقة اختلاف النتائج بين الطرق الثلاث. مما يتبادر إلى الذهن التساؤل التالي:

ما هي أفضل طريقة من الطرق الثلاث يمكن أن تستخدمها المنشأة لتحديد تكلفة مخزون آخر المدة ؟

الإجابة:

- لا توجد طريقة أفضل من الأخرى، وكل الطرق صحيحة. حيث يتوقف استخدام الطريقة عادة على: ملائمتها لنشاط المنشأة، وأسلوب التخزين المتبع، وطريقة ترتيب أو حفظ البضاعة في المخازن، فمثلاً:

- تلائم طريقة (الوارد أولاً صادر أولاً) المنشآت التي تتعامل مع سلع ذات صلاحيات محددة تتعرض للتلف إذا لم يتم استخدامها خلال فترة صلاحيتها مثل المواد الغذائية والأدوية والمحاليل الطبية...الخ. حيث ينبغي على هذه المنشآت أن تبيع السلع المتقادمة والتي أوشكت صلاحيتها على الانتهاء، وبالتالي تحتفظ بالسلع من نفس الصنف القابلة لأطول فترة للتخزين.

- كما نجد أن (طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً) تلائم المنشآت التي تتعامل مع سلع كبيرة الحجم أو ثقيلة الأوزان، مثل محلات بيع الحديد والإسمنت. حيث يفرض قرب السلعة من متناول العاملين أن يتم البيع من آخر كميات وردت للمخازن، نظراً لصعوبة الوصول إلى أقدم الكميات التي تحتاج إلى وقت وجهد للوصول إليها إذا ما كانت تقع تحت الكميات المشتراة حديثاً.

- كما تلائم طريقة متوسط التكلفة المنشآت التي تتعامل مع سلع تختلط فيها الكميات المشتراة حديثاً مع الكميات السابقة ويصعب التمييز بينهما. مثل المنشآت التي تتعامل مع المواد البترولية (محطات البترول مثلاً)، كما قد تلائم هذه الطريقة المنشآت التي تتعامل مع أصناف كثيرة وأسعارها زهيدة وكميات المخزون كبيرة، حيث يكون من غير المنطقي تتبع أسعار الكميات المتبقية في المخازن لكل صنف وفقاً لطريقتي (Fifo، Lifo) خصوصاً مع مقارنة التكلفة والجهد المبذول مع العائد المرتجى، حيث قد يكون من الملائم استخدام طريقة متوسط التكلفة وليس من الضروري أن يتطابق تدفق التكاليف في الدفاتر مع التدفق المادي للبضاعة (خروج البضاعة من المخازن).

5 -6: الثبات في طريقة تقويم المخزون:

يعتبر الثباتConsistency: أحد الخصائص التي تشكل جودة المعلومات المحاسبية ، ويؤدي إلى إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لفترات متعددة من خلال اتباع المنشأة لسياسة محاسبية معينة بانتظام (مثل اختيار طريقة تقويم المخزون) فإنه يجب عليها إتباع هذه السياسة بانتظام.

وبالتالي يجب على المنشأة عند استخدام إحدى طرق تقويم المخزون السلعي، وعدم التحول إلى طرق أخرى من فترة لأخرى، خصوصاً وأن كل طريقة تؤدي إلى نتائج مختلفة، بل قد تستخدم بعض المنشآت طريقة تقويم المخزون للتلاعب في أرباح المنشأة من خلال تغيير الطريقة من فترة لأخرى بهدف زيادة الأرباح تارة وتخفيضها تارة أخرى خصوصاً في الدول التي ترتفع فيها نسبة الضريبة.

وبالتالي يجب على المنشأة اختيار طريقة تقويم المخزون السلعي نهاية المدة بما يتلاءم ونشاطها خصوصاً وأن جميع الطرق صحيحة ومقبولة وللمنشأة حرية الاختيار فيما بينها.

ولكن لا تعني خاصية الثبات أن تستمر المنشأة في تطبيق نفس الطريقة ولا يمكنها تغييرها مطلقاً رغم وجود حاجة إلى تغييرها، حيث يمكن للمنشأة العدول عن الطريقة المستخدمة بشرط أن يتم الإفصاح عن هذا التغيير وتأثيراته على صافي الدخل، وذلك في صورة ملاحظات تلحق بالقوائم المالية، تطبيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل كأحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وفي كل الأحوال يجب أن تفصح المنشأة عن طريقة التقويم المستخدمة حتى وإن استمرت في تطبيقها.

جدول رقم (4-3)

مقارنة طرق تقويم المخزون السلعي

الطريقة	الهدف	التأثير على الدخل والمركز المالي	شروط تطبيقها
1- التمييز الفعلي	إجراء المقابلة بين إيرادات معينة والتكاليف المرتبطة بهذه الإيرادات	تعتمد النتائج على التدفق الفعلي للبضاعة.	للعناصر ذات القيمة المرتفعة أو التي من السهل تمييزها.
2-الوارد أولاً صادر أولاً	تقريب لعملية المقابلة بين إيرادات معينة والتكاليف المرتبطة بتلك الإيرادات.	- تظهر قائمة الدخل أعلى ربح ممكن في حالة اتجاه الأسعار إلى الارتفاع والعكس في حالة اتجاه الأسعار إلى الانخفاض. -تظهر الميزانية العمومية مخزون آخر المدة بأحدث الأسعار.	تعتمد على الفرض القائل بأن البضاعة تباع أو تستهلك وفقاً لتسلسل ورودها.
3- الوارد أخيراً صادر أولاً	مقابلة الإيرادات الجارية مع التكاليف الجارية.	-تظهر قائمة الدخل تكلفة البضاعة المباعة بأحدث الأسعار، ومن ثم تظهر القائمة أقل ربح في حالة اتجاه الأسعار إلى الارتفاع والعكس في حالة اتجاه الأسعار إلى الانخفاض. -تظهر الميزانية العمومية المخزون السلعي آخر المدة بأقدم الأسعار.	تصلح عندما تحتفظ المنشأة بمخزون أساسي من الصنف المعين وكذلك عندما يكون من غير المرغوب تحديد المكاسب أو الخسائر الناشئة عن حيازة البضاعة.
4-المتوسط المرجح	استخدام سعر واحد يمثل التكلفة للوحدة من البضاعة المباعة أو الباقية بالمخزن آخر المدة.	محايدة.	استخدام نظام الجرد الدوري.
5-المتوسط المرجح المتحرك	استخدام سعر واحد مع إعطاء وزن أكبر للمشتريات الحديثة.	كما هو الحال في الوارد أولاً الصادر أولاً إذا كان معدل الدوران مرتفعاً.	استخدام نظام الجرد المستمر.

تدريب (1)

تتاجر إحدى المنشآت في الصنف (ع)، وفيما يلي بيانات حركة الصنف خلال المدة :

البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة بالريال	إجمالي التكلفة
رصيد البضاعة أول المدة 1/1	2000	100	200000
مشتريات 4/15	3000	110	330000
مشتريات 7/8	2000	120	240000
مشتريات 10/2	4000	130	520000
كمية وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع	11000	-	1290000

فإذا علمت أنه :

-تم جرد مخازن المنشأة في 12/31 وبلغت كمية البضاعة المتبقية 5000 وحدة .

-تتبع المنشأة نظام الجرد الدوري في تسجيل حركة المخزون السلعي.

المطلوب:

تحديد تكلفة البضاعة آخر المدة، وتكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة باتباع الطرق التالية :

أ: طريقة الوارد أولاً صادراً أولاً .

ب:طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً .

ج-طريقة المتوسط المرجح .

أسئلة التقويم الذاتي:

1-كيف يمكن استخدام طريقة التمييز الفعلي في تحديد تكلفة مخزون آخر المدة ؟ وما هي المنشآت التي يمكن أن تطبق هذه الطريقة ؟

2-ما هي أفضل الطرق المستخدمة في تقويم المخزون السلعي؟ ولماذا؟

3-عرف خاصية الثبات في المحاسبة .وما هي تطبيقاتها بالنسبة لتقويم المخزون السلعي؟

4-ما هي الصيغة التي بموجبها يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفق نظام الجرد الدوري؟

5-أكمل العبارات الآتية:

(أ) إن الطريقة التي تعتمد في تحديد تكلفة المخزون آخر المدة على أساس وجود توافق بين تدفق البضاعة الواردة والصادرة من المخازن هي طريقة..............

(ب) إن الطريقة التي تعتمد على مبدأ أحدث أسعار الشراء هي التي يجب أن تقيم بها بضاعة آخر المدة هي طريقة ....

(ج) عند ارتفاع الأسعار فإن الطريقة التي تحقق أقل الأرباح هي طريقة..............

(د) إن الطريقة التي تعطي سعراً واحداً لمجموعة من الوحدات التي تم الحصول عليها بأسعار مختلفة هي طريقة....................

6-ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ:

(أ) إذا زادت قيمة بضاعة آخر المدة بمقدار معين فإن مجمل الربح يزيد بنفس المقدار.

(ب) عندما تتجه الأسعار نحو الزيادة فإن قيمة مخزون آخر المدة باستخدام طريقة (LiFO) تكون أكبر من قيمته باستخدام طريقة (FiFO).

(ج) عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض فإن تكلفة البضاعة المباعة باستخدام طريقة (FiFO) تكون أكبر من تكلفتها باستخدام طريقة (LiFO).

(د) لا يمكن اتباع طريقة متوسط التكلفة في المنشآت التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون.

(ه) لا يوجد حاجة للإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تقويم المخزون السلعي طالما والمنشأة مستمرة في استخدام نفس الطريقة من فترة لأخرى.

?

6- انخفاض تكلفة المخزون السلعي عن سعر السوق:

استعرضنا فيما سبق الطرق المستخدمة في تقويم بضاعة آخر المدة والبضاعة المباعة، والمتمثلة في طريقة التمييز الفعلي، وطريقة الوارد أولاً صادراً أولاً (FIFO)، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO)، وطريقة المتوسط المرجح(WA). واعتمدت جميع هذه الطرق في تحديد قيمة المخزون السلعي على ثمن التكلفة المدفوعة فعلاً لاقتناء البضاعة (من واقع مستندات الشراء)، باعتبار أن التكلفة هي الأساس لإثبات الأصول المتداولة والثابتة بمختلف أنواعها وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost) كأحد المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Generally Accepted Accounting Principles).

وتوجد بعض الحالات الاستثنائية التي يتم فيها تقييم المخزون السلعي بأقل من التكلفة، ويحدث ذلك عندما تكون تكلفة البضاعة آخر المدة أكبر من سعرها في السوق، مما يشير إلى وجود خسارة متوقعة لو تم بيع هذه البضاعة بالسعر السائد في السوق؛ الأمر الذي يترتب عليه الآتي:

- ضرورة الإفصاح عن بضاعة آخر المدة في القوائم المالية بالقيمة الممكن تحقيقها Realizable Value تطبيقاً لمبدأ الإفصاح الكامل.
- ضرورة تحديد الخسارة المتوقعة الناتجة عن هبوط أسعار المخزون، وتحميلها الفترة الحالية، تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، وسياسة الحيطة والحذر.

ويقصد بسعر السوق Market Price بأنه السعر السائد للبضاعة في تاريخ الجرد الذي يمكن أن تدفعه المنشأة حالياً لشراء كميات مماثلة وإيصالها إلى مخازن المنشأة.

6-1: قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (The Lower of cost or Market Rule):

تعتبر قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل من القواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها بين المحاسبين في تقييم المخزون السلعي آخر المدة، وتتناسب مع معايير المحاسبة الدولية (IASS) التي تقضي بتحكيم هذه القاعدة عند تقييم المخزون.

وتقوم هذه القاعدة على أساس تحديد تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة، ومقارنتها مع قيمة المخزون وفقاً لسعر السوق، واختيار أيهما أقل؛ فلو افترضنا أن تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة في إحدى المنشآت بلغت 650,000 ريال ، وكان سعر السوق 600,000 ريال، فإنه يتم تقييم المخزون بالسعر الأقل وهو سعر السوق، في حين لو كان سعر السوق 700,000 ريال فإنه يتم تقييم المخزون بالتكلفة لأنه السعر الأقل.

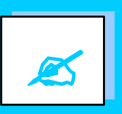
ويمكن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون السلعي آخر المدة بعدة أساليب، حيث يتوقف اتباع أي منها على طبيعة نشاط المنشأة، وحجم المخزون وتنوعه؛ والأساليب المتعارف عليها ثلاثة هي:

- أن تتم المقارنة بين سعر التكلفة وسعر السوق على أساس كل صنف على حدة (Item to Item).
- أن تتم المقارنة بين سعر التكلفة وسعر السوق لكل مجموعة متماثلة من الأصناف على حدة (Group to Group).
- أن تتم المقارنة بين القيمة الإجمالية للمخزون بسعر التكلفة وقيمته الإجمالية بسعر السوق.

والجدير بالذكر أن قيمة المخزون ستختلف عند اتباع كل أسلوب من الأساليب الثلاثة السابقة؛ الأمر الذي يتطلب أن تستمر المنشأة في اتباع إحداها من سنة لأخرى تطبيقاً لمبدأ الثبات (Consistency)كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،الهادفة لجعل القوائم المالية للفترات المختلفة قابلة للمقارنة.

والمثال التالي يوضح كيفية تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل باتباع الأساليب الثلاثة.

مثال (2):



يتكون المخزون السلعي لإحدى المنشآت التي تتاجر في الأجهزة الالكترونية من مجموعتين الأولى عبارة عن ثلاثة موديلات من أجهزة التلفزيون، والثانية عبارة عن ثلاثة موديلات من كاميرات التصوير، وفيما يلي بيانات المخزون السلعي للمنشأة في 2008/12/31م:

الصنف	الكمية (بالوحدة)	سعر الوحدة (بالريال)	
		التكلفة	السوق
المجموعة الأولى:			
موديل (أ)	60	40,000	25,000
موديل (ب)	35	50,000	45,000
موديل (ج)	10	70,000	90,000
المجموعة الثانية:			
موديل (أ)	100	12,000	10,000
موديل (ب)	70	20,000	25,000
موديل (ج)	30	18,000	14,000

فإذا علمت أن المنشأة تتبع نظام الجرد الدوري (طريقة الوارد أولاً صادر أولاً).

المطلوب:

1- تقييم المخزون السلعي آخر المدة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

2- إثبات قيمة المخزون السلعي آخر المدة في دفتر اليومية.

مع مراعاة تنفيذ المطالب السابقة بافتراض أن المنشأة تطبق هذه القاعدة على مستوى:

أ-كل صنف (موديل) على حدة.

ب-كل مجموعة على حدة.

ج- إجمالي المخزون.

حل المثال

أولاً: في ظل الافتراض الأول (أ): على مستوى كل صنف:

المطلوب رقم (1):

في هذه الحالة سيتم المقارنة بين: تكلفة الصنف الواحد، وسعر الصنف في السوق، واختيار أقلهما، مع ضرب السعر الأقل في كمية الصنف للحصول على قيمة المخزون من هذا الصنف:

الصنف	الكمية (بالوحدة)	سعر الوحدة (بالريال)		أقل السعرين (بالريال)	قيمة المخزون (بالريال)
		التكلفة	السوق		
المجموعة الأولى:					
-موديل (أ)	60	40,000	30,000	30,000	1,800,000
-موديل (ب)	35	50,000	45,000	45,000	1,575,000
-موديل (ج)	10	70,000	90,000	70,000	700,000
المجموعة الثانية:					
-موديل (أ)	100	12,000	10,000	10,000	1,000,000
-موديل (ب)	70	20,000	25,000	20,000	1,400,000
-موديل (ج)	30	18,000	14,000	14,000	420,000
قيمة مخزون البضاعة آخر المدة					6,895,000

.المطلوب (2):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
6,895,000	**6,895,000**	**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.** **إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).** **(إثبات قيمة مخزون آخر المدة).**	**12/31**

ثانياً: في ظل الافتراض الثاني (ب) على مستوى كل مجموعة:

المطلوب رقم (1):

الصنف	الكمية (بالوحدة)	سعر الوحدة (بالريال)		الإجمالي (بالريال)		أقل السعرين للمجموعة (بالريال)
		التكلفة	السوق	التكلفة	السوق	
• المجموعة الأولى: - موديل (أ) - موديل (ب) - موديل (ج)	60 35 10	40,000 50,000 70,000	30,000 45,000 90,000	2,400,000 1,750,000 700,000	1,800,000 1,575,000 900,000	
إجمالي المجموعة	-	-	-	4,850,000	4,257,000	4,275,000
• المجموعة الثانية: - موديل (أ) - موديل (ب) - موديل (ج)	100 70 30	12,000 20,000 18,000	10,000 25,000 14,000	1,200,000 1,400,000 540,000	1,000,000 1,750,000 420,000	
إجمالي المجموعة	-	-	-	3,145,000	3,170,000	3,145,000
قيمة مخزون البضاعة آخر المدة						7,420,000

المطلوب رقم (2):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
7,420,000		**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.**	**12/31**
	7,420,000	**إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).**	

ثالثاً: في ظل الافتراض الثالث (ج) على مستوى إجمالي المخزون:

المطلوب رقم (1):

الصنف	الكمية (بالوحدة)	سعر الوحدة (بالريال)		الإجمالي (بالريال)		أقل السعرين للمجموعة (بالريال)
		التكلفة	السوق	التكلفة	السوق	
• المجموعة الأولى:						
- موديل (أ)	60	40,000	30,000	2,400,000	1,800,000	
- موديل (ب)	35	50,000	45,000	1,750,000	1,575,000	
- موديل (ج)	10	70,000	90,000	700,000	900,000	
• المجموعة الثانية:						
- موديل (أ)	100	12,000	10,000	1,200,000	1,000,000	
- موديل (ب)	70	20,000	25,000	1,400,000	1,750,000	
- موديل (ج)	30	18,000	14,000	540,000	420,000	
قيمة مخزون البضاعة آخر المدة				7,995,000	7,445,000	7,445,000

.المطلوب رقم (2):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
7,445,000		**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.**	**12/31**
	7,445,000	**إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).**	

- ويلاحظ من الحل الآتي:

اختلاف قيمة المخزون السلعي آخر المدة عند اتباع كل أسلوب من الأساليب الثلاثة، حيث بلغت القيمة عند المقارنة على مستوى كل صنف (6,895,000) ريال، فيما بلغت عند المقارنة على أساس المجموعات (7,420,000) ريال، في حين كانت على أساس إجمالي المخزون (7,445,000) ريال، وبالتالي نجد أن أقل قيمة حصلنا عليها عند تطبيق الأسلوب الأول (على أساس كل صنف) وبالتالي يعتبر هذا الأسلوب أكثر تحفظاً (Conservatism) في حين كانت أعلى قيمة للمخزون عند تطبيق الأسلوب الثالث (على مستوى إجمالي المخزون) وبالتالي يعتبر أقل الأساليب الثلاثة تحفظاً.

تدريب (2):

فيما يلي البيانات المستخرجة عن مخزن البضاعة في 12/31 لإحدى المنشآت:

أصناف المخزون	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة (ريال)	سعر السوق للوحدة (ريال)
المجموعة الأولى			
أ	100	1,500	1,400
ب	50	10,000	11,000
ج	80	2,000	1,600
المجموعة الثانية			
س	50	500	400
ص	75	15,000	13,000
ع	40	1,000	1,000

والمطلوب :

تحديد قيمة المخزون آخر المدة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على أساس المقارنة على مستوى كل صنف ،وكل مجموعة ،والمخزون ككل .

6 -2: المعالجة المحاسبية لهبوط أسعار المخزون السلعي:

عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (وفقاً لأحد الأساليب الثلاثة) فإن تقويم مخزون البضاعة آخر المدة يتوقف على نتيجة المقارنة بين ثمن التكلفة وسعر السوق، فإذا كانت التكلفة أقل من سعر السوق فسيتم تقويم المخزون بالتكلفة أما إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة فسيتم تقويم المخزون بسعر السوق. مما يعني إمكانية ظهور المخزون السلعي في القوائم المالية تارة بالتكلفة وأخرى بسعر السوق؛ الأمر الذي يتنافى مع خاصية الثبات (Consistency) المتعارف عليها في مهنة المحاسبة، كما أن تقويم المخزون السلعي بسعر السوق يتعارض مع مبدأ التكلفة التاريخية (Historical Cost) الذي يقضي بإثبات الأصول (Assets) وظهورها في القوائم المالية بنفس القيم المدفوعة من واقع (مستندات الشراء) وهذا الإجراء يحقق الموضوعية في المعلومات المحاسبية.

وفي ضوء ما سبق وعملاً بالمبادئ المحاسبية (Accounting Principles) يتم تقويم مخزون

البضاعة في نهاية المدة بالتكلفة باستمرار، وفي حالة زيادة التكلفة عن سعر السوق (كخسائر محتملة ناتجة عن حيازة المنشأة للبضاعة) يتم تكوين مخصص بالفرق بينهما يسمى (مخصص هبوط أسعار المخزون) بحيث يتم تحميل الفترة الحالية بتلك الخسائر تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، بما يتوافق مع سياسة التحفظ أو الحيطة و الحذر (Conservatism, Prudence).

وتتم المعالجة المحاسبية لهبوط أسعار المخزون السلعي (باتباع طريقة المخصص) وفقاً للخطوات التالية:

أ- يتم تحديد تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة باتباع إحدى طرق التقويم الثلاث (FiFo ، LiFo ، متوسط التكلفة) وإثباتها في دفتر اليومية بموجب القيد التالي (بافتراض أن المنشأة تتبع نظام الجرد الدوري):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx	**xxx**	**من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة.** **إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).** **(إثبات تكلفة مخزون آخر المدة).**	**نهاية الفترة**

ب- يتم تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، من خلال مقارنة تكلفة المخزون مع سعر السوق باتباع أحد الأساليب الثلاثة (على مستوى الصنف، المجموعات، المخزون ككل). فإذا كانت التكلفة أقل من سعر السوق فلا توجد حاجة لعمل أي إجراء أما إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة فيتم تحديد الفرق بينهما، وتكوين مخصص هبوط أسعار المخزون بموجب القيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx	**xxx**	**من حـ/ مصروف هبوط أسعار المخزون.** **إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار المخزون.** **(تكوين مخصص هبوط أسعار المخزون).**	**نهاية الفترة**

ج- يتم إقفال حساب المصروف في حساب الأرباح والخسائر (الدخل) بموجب القيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx	xxx	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف هبوط أسعار المخزون. (إقفال حساب مصروف هبوط أسعار المخزون)	نهاية الفترة

د- بالنسبة لـ: حساب المخصص فإنه يظهر في الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) في نهاية الفترة مطروحاً من تكلفة مخزون البضاعة آخر المدة وفقاً للشكل التالي:

الميزانية العمومية					
		في 12/31/........			
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
		الأصول المتداولة:			
	xxx	مخزون البضاعة آخر المدة.			
	(xxx)	(-) مخصص هبوط أسعار المخزون.			
xxx					

ويلاحظ أن معالجة الانخفاض في قيمة المخزون السلعي وفقاً لهذه الطريقة (المخصص) تكفل إظهار بضاعة آخر المدة في القوائم المالية بالتكلفة، وفي نفس الوقت تفصح عن الخسائر المحتملة لحيازة المخزون كما يوضحها مخصص هبوط أسعار المخزون، ومن ثم الحصول على صافي قيمة المخزون بعد استبعاد المخصص من التكلفة، التي تمثل قيمة مخزون البضاعة آخر المدة وفقاً لأسعار السوق، وهو ما يطلق عليه مبدأ الإفصاح الكافي أو الكامل (Full Disclosure).

الجدير بالإشارة إلى أنه يتم تسوية حساب مخصص هبوط أسعار المخزون في الفترة التالية بنفس الطريقة المتبعة في معالجة مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، والمثال التالي يوضح المعالجة المحاسبية لهبوط أسعار المخزون السلعي.

مثـال (3):

بـافتراض نفـس بيانـات المثـال(2) السـابق، وأن المنشـأة تعتمـد علـى سياسـة محاسـبية ثابتـة (Accounting Policies) ومستمرة تتمثل في:

- تقويم مخزون البضاعة آخر المدة بالتكلفة ..
- تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقويم المخزون (على مستوى كل صنف).
- إثبات مخزون البضاعة آخرا لمدة بالتكلفة وتكوين مخصص إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة .

المطلوب:

تسوية مخزون آخر المدة وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في المنشأة.

حل المثال:

- بالعودة إلى بيانات المثال السابق يتضح التالي:

تبلغ تكلفة المخزون (مجموع تكلفة الأصناف) 7,995,000 ، وسيتم إثبات تكلفة المخزون في دفتر اليومية بهذه القيمة.

- عند مقارنة التكلفة مع سعر السوق على مستوى كل صنف نتوصل إلى السعر الأقل ومن ثم نحدد قيمة المخزون لكل صنف (وهي البيانات التي نحصل عليها من خلال حل المثال السابق في ظل الافتراض الأول). ومن ثم فإن قيمة المخزون وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل (على مستوى كل صنف) المعمول بها في المنشأة هي 6,895,000 ريال.
- وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مقدار الخسارة المحتملة التي يمكن أن تحققها المنشأة نتيجة حيازة البضاعة بالفرق بين قيمة المخزون بالتكلفة وقيمته بسعر السوق كالتالي:

7,995,000 - 6,895,000 = 1,100,000 ريال، ويمثل هذا المبلغ مخصص هبوط أسعار المخزون المطلوب.

وفي ضوء ما سبق يتم تسوية مخزون البضاعة آخر المدة في المنشأة على النحو التالي:



قيود التسوية والإقفال:

7,995,000	7,995,000	من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة. إلى حـ/ المتاجرة (الدخل). (اثبات تكلفة مخزون البضاعة من واقع الجرد الفعلي).	12/31
1,100,000	1,100,000	من حـ/ مصروف هبوط أسعار المخزون. إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار المخزون. (اثبات الخسائر المحتملة لحيازة البضاعة).	12/31
1,100,000	1,100,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ مصروف هبوط أسعار المخزون. (اقفال حساب المصروف).	11/20

الأثر على:

حـ/الأرباح والخسائر			
مدين	عن السنه المنتهية في 2008/12/31م		دائن
1,100,000	إلى حـ/مصروف هبوط أسعار المخزون.		

الميزانية العمومية في 2008/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
6,895,000	7,995,000 (1,100,000)	**الأصول المتداولة:** مخزون البضاعة آخر المدة. (-) مخصص هبوط أسعار المخزون.			

تدريب (3)

في 12/31تم جرد مخازن إحدى المنشآت التجارية وأسفر ذلك عن وجود بضاعة تكلفتها 4,950,000ريال .

فإذا علمت أن المنشأة تتبع قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون آخر المدة .

– تقوم المنشأة بإثبات المخزون بالتكلفة وتكوين مخصص للخسائر المحتملة إذا كان سعر السوق أقل من التكلفة .

-تبلغ قيمة مخزون البضاعة وفقاً لأسعار السوق في 12/31 مبلغ 4,800,000ريال .

المطلوب :

أ: إجراء قيود التسوية والإقفال المتعلقة بمخزون آخر المدة في 12/31.

ب: بيان الأثر على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في 12/31.

أسئلة التقويم الذاتي

1- وضح المقصود (بسعر السوق) المستخدم عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل؟

2- يمكن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون السلعي بعدة أساليب. اشرح ذلك؟

3- تطبيق قاعدة (التكلفة أو السوق أيهما أقل) في تقييم مخزون آخر المدة هو تطبيق لسياسة الحيطة والحذر. علق على هذه العبارة بما يفيد صحتها أو عدم صحتها؟

4- هل توافق على العبارة التالية؟ ولماذا؟: (في حالة اتجاه الأسعار إلى الانخفاض خلال المدة الحالية، فإن استخدام قاعدة: التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم مخزون البضاعة آخر المدة، ستؤدي إلى تحقيق صافي ربح للسنة الحالية أقل مقارنة بتقييم المخزون بالتكلفة فقط)؟

5- ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ:

(أ) تقييم المخزون آخر المدة بسعر السوق يتعارض مع مبدأ التكلفة التاريخية.

(ب) تعتبر قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل من القواعد المحاسبية المقبولة في تقييم المخزون السلعي.

(ج) يمثل سعر السوق سعر بيع البضاعة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

(د) لا تتناسب قاعدة (التكلفة أو السوق أيهما أقل) مع سياسة الحيطة والحذر.

(ه) يعتبر تطبيق قاعدة (التكلفة أو السوق أيهما أقل) على مستوى كل صنف من أصناف المخزون أقل الأساليب تنفيذاً للحيطة والحذر.

(و) تتناسب قاعدة (التكلفة أو السوق أيهما أقل) في تقييم مخزون آخر المدة مع خاصية الثبات في المحاسبة.

(ز) إذا كانت القيمة السوقية للمخزون أقل من التكلفة، فمن الأفضل إثبات المخزون بالتكلفة مع تكوين مخصص بالفارق.

؟

7- نظام الجرد المستمر (Perpetual System):

يقوم هذا النظام على أساس استخدام سجلات منتظمة للرقابة على المخزون السلعي تظهر باستمرار كمية وقيمة المخزون في أي لحظة (من خلال تخصيص صفحة لكل صنف من أصناف المخزون في دفاتر وسجلات محاسبية خاصة بالمخزون)، ويتم تعديل أرصدة كل صنف بعد كل عملية شراء وبيع، وتفسر لنا خاصية تعديل الأرصدة سبب تسمية هذا النظام، باعتباره يوفر رصيد المخزون السلعي باستمرار.

ويتطلب اتباع نظام الجرد المستمر استخدام العديد من الدفاتر والسجلات لمراقبة حركة المخزون على مستوى كل صنف، ومن ثم يحتاج إلى وقت أكثر وجهد أكبر وبالتالي فهو أعلى كلفة من اتباع نظام الجرد الدوري. ولذلك نجد أن أغلب المنشآت التي تتبع نظام الجرد المستمر هي المنشآت الكبيرة القادرة على تحمل تكاليف استخدامه، أو المنشآت التي تتعامل مع سلع مرتفعة الثمن مثل منشآت بيع الأجهزة المنزلية المعمرة، أو منشآت بيع الذهب والمجوهرات؛ بسبب حاجة هذه المنشآت إلى رقابة فعالة على المخزون السلعي، وهو ما يوفره نظام الجرد المستمر.

في حين ينتشر تطبيق نظام الجرد الدوري في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة لانخفاض تكاليف استخدامه، كما يلائم المنشآت التي تتاجر (تتعامل) مع أصناف كثيرة من السلع وأثمانها زهيدة مثل محلات بيع العدد والأدوات الصغيرة ومحلات بيع الأدوية (الصيدليات)...الخ. ولقد أصبح استخدام نظام الجرد المستمر أكثر سهولة وأقل تكلفة مع انتشار استخدام الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في التطبيقات المحاسبية نظراً للمزايا العديدة التي يوفرها الحاسوب.

ووفقاً لهذا النظام يتم إثبات حركة البضاعة الواردة إلى المخازن والمنصرفة منها (أو المشتريات والمبيعات) في حساب يسمى "حـ/ مخزون البضاعة" يجعل عند الشراء (مديناً) وعند البيع (دائناً) بثمن التكلفة، ويعبر رصيد هذا الحساب عن تكلفة البضاعة المتبقية في مخازن المنشأة في أي تاريخ، ولذلك لا توجد حاجة عند اتباع هذا النظام لإجراء قيد محاسبي لإثبات مخزون البضاعة في نهاية الفترة (كما هو متبع في نظام الجرد الدوري)، لأنه يظهر تلقائياً معبراً عنه في رصيد حساب مخزون البضاعة.

وتقوم المنشآت التي تتبع نظام الجرد المستمر وفقاً لنظام الرقابة الداخلية بإجراء جرد فعلي للمخزون السلعي في نهاية الفترة بهدف مطابقته مع الرصيد من واقع الدفاتر وتحديد أي فروق ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

7 -1: المقارنة بين نظام الجرد المستمر ونظام الجرد الدوري:

يوضح الجدول رقم (4-4) القيود المحاسبية لإثبات حركة البضاعة في ظل كل من نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر:

الجدول رقم (4-4)

مقارنة القيود المحاسبية لإثبات حركة البضاعة فيما بين نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر

العملية	نظام الجرد الدوري	نظام الجرد المستمر
1-إثبات مشتريات البضاعة.	xx من حـ/ المشتريات xx إلى حـ/ النقدية أو الدائنين.	xx من حـ/ مخزون البضاعة. xx إلى حـ/ النقدية أو الدائنين.
2-إثبات مصاريف نقل المشتريات.	xx من حـ/ مصاريف نقل المشتريات. xx إلى حـ/ النقدية .	xx من حـ/ مخزون البضاعة. xx إلى حـ/ النقدية .
3-إثبات مردودات المشتريات.	xx من حـ/ النقدية أو الدائنين. xx إلى حـ/ مردودات المشتريات.	xx من حـ/ النقدية أو الدائنين. xx إلى حـ/ مخزون البضاعة.
4-إثبات مبيعات البضاعة (بالقيمة البيعية).	xx من حـ/ النقدية أو المدينين. xx إلى حـ/ المبيعات.	xx من حـ/ النقدية أو المدينين. xx إلى حـ/ المبيعات .
بالتكلفة .	ــــــــ	xx من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة. الى حـ/مخزون البضاعة.
5-إثبات مردودات المبيعات (بالقيمة البيعية).	xx من حـ/ مردودات المبيعات. xx إلى حـ/ النقدية أو المدينين.	xx من حـ/ مردودات المبيعات. xx إلى حـ/ النقدية أو المدينين.
بالتكلفة .	ــــــــ	xx من حـ/ مخزون البضاعة xx إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة.
6-قيود الإقفال في نهاية الفترة.	xx من حـ/ المتاجرة (الدخل). إلى مذكورين xx حـ/ مخزون البضاعة أول المدة. xx حـ/ المشتريات. xx حـ/ مصاريف نقل المشتريات. xx حـ/ مردودات المبيعات.	xx من حـ/ المتاجرة (الدخل) إلى مذكورين xx حـ/ تكلفة البضاعة المباعة. xx حـ/ مردودات المبيعات.
	من مذكورين *xx* حـ/ المبيعات. *xx* حـ/ مردودات المشتريات. *xx* إلى حـ/ المتاجرة (الدخل) .	*xx* من حـ/ المبيعات *xx* إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).
7-إثبات تكلفة المخزون في نهاية المدة:	*xx* من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة *xx* إلى حـ/ المتاجرة (الدخل).	*لا يوجد قيد.*

ولتوضيح أوجه الفرق بين نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر نورد المثال التالي:

مثـال (4):



1- في 2008/11/1م بدأت إحدى المنشآت التجارية نشاطها برأسمال قدره 10.000.000 ريال يتمثل في الأصول التالية:

6.000.000 ريال: نقدية تم إيداعها في الخزينة.

4.000.000 ريال: بضاعة (4.000 وحدة من الصنف ع) تم إيداعها في المخازن.

2- في 11/15: باعت المنشأة إلى محلات التيسير (1000 وحدة) على الحساب، سعر الوحدة 1500 ريال.

3- 11/20 ردت محلات التيسير 100 وحدة مخالفة للمواصفات.

4- 12/5: اشترت المنشأة بالآجل من مؤسسة الاتحاد 3.000 وحدة من الصنف (ل) بسعر 700 ريال للوحدة.

5- 12/10: ردت المنشأة لمؤسسة الاتحاد بضاعة تالفة (500 وحدة) من الصنف (ل)..

فإذا علمت أن المنشأة ستقوم بإعداد قوائم مالية عن الفترة 1/11-2008/12/31م.

<u>المطلوب:</u>

أ-تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية.

ب-الترحيل إلى الحسابات اللازمة في دفتر الأستاذ وترصيدها.

ج-تسجيل قيود التسوية والإقفال اللازمة في 12/31.

د-تحديد نتيجة نشاط المنشأة عن عمليات المتاجرة في البضاعة.

مع مراعاة تنفيذ المطالب السابقة بافتراض أن:

أولاً: المنشأة تتبع نظام الجرد الدوري في تسجيل حركة البضاعة، وأن الجرد الفعلي للبضاعة المتبقية في مخازن المنشأة في 12/31 أسفر عن وجود (3100) وحدة من الصنف (ع)، (2500) وحدة من الصنف (ل).

ثانياً: المنشأة تتبع نظام الجرد المستمر.

المثال (4):

حل:

المطلوب رقم (أ) قيود اليومية:

في ظل نظام الجرد الدوري:

6.000.000 4.000.000	10000000	من مذكورين حـ/ النقدية في الخزينة. حـ/ مخزون البضاعة. إلى حـ/ رأس المال (ما بدأت به المنشأة نشاطها).	11/1
1.500.000	1.500.000	من حـ/ المدينين (محلات التيسير) إلى حـ/ المبيعات (بيع 1.000 وحدة بسعر 1.500 ريال للوحدة على الحساب).	11/15
150.000	150.000	من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ المدينين (محلات التيسير) (ردت محلات التيسير 100 وحدة سعر الوحدة 1.500 ريال).	11/20
2.100.000	2100000	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ الدائنين (مؤسسة الاتحاد) (شراء 3.000 وحدة من الصنف (ل) على الحساب بسعر 700 ريال للوحدة).	12/5
350.000	350.000	من حـ/ الدائنين (مؤسسة الاتحاد) إلى حـ/ مردودات المشتريات (رد 500 وحدة تالفة من الصنف (ل) بسعر 700 ريال).	12/10

قيود اليومية في ظل نظام الجرد المستمر:

6.000.000 4.000.000	10.000.000	من مذكورين حـ/ النقدية في الخزينة. حـ/ مخزون البضاعة. إلى حـ/ رأس المال (ما بدأت به المنشأة نشاطها).	11/1
1.500.000	1.500.000	من حـ/ المدينين (محلات التيسير) إلى حـ/ المبيعات (بيع 1.000 وحدة بسعر 1.500 ريال للوحدة على الحساب).	11/15
1.000.000	1.000.000	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة إلى حـ/ مخزون البضاعة (بيع 1.000 وحدة تكلفة الوحدة 1000 ريال).	11/15
150.000	150.000	من حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ المدينين (محلات التيسير) (رد 100 وحدة سعر الوحدة 1.500 ريال).	11/20
100.000	100.000	من حـ/ مخزون البضاعة إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة (إثبات تكلفة البضاعة المردودة (100 وحدة ×1000 ريال).	11/20
2.100.000	2.100.000	من حـ/ مخزون البضاعة إلى حـ/ الدائنين (مؤسسة الاتحاد) (شراء 3.000 وحدة من الصنف (ل) على الحساب بسعر 700 ريال للوحدة).	12/5
350.000	350.000	من حـ/ الدائنين (مؤسسة الاتحاد) إلى حـ/ مخزون البضاعة (رد 500 وحدة تالفة من الصنف (ل) بسعر 700 ريال).	12/10

المطلوب رقم (ب) تسجيل قيود التسوية والإقفال:

في ظل نظام الجرد الدوري:

6.250.000	 4.000.000 2.100.000 150.000	من حـ/ المتاجرة (الدخل) إلى مذكورين حـ/ مخزون البضاعة (أول المدة) حـ/ المشتريات حـ/ مردودات المبيعات (إقفال الحسابات التي تظهر في الجانب المدين من حساب المتاجرة).	12/31
1.500.000 350.000	 1.850.000	من مذكورين حـ/ المبيعات حـ/ مردودات المشتريات إلى حـ/ المتاجرة (الدخل) (إقفال الحسابات التي تظهر في الجانب الدائن من حساب المتاجرة).	12/31
4.850.000	 4.850.000	من حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة إلى حـ/المتاجرة (إثبات تكلفة مخزون آخر المدة) .	12/31

في ظل نظام الجرد المستمر:

1.050.000	900.000 150.000	من حـ/ المتاجرة (الدخل) إلى مذكورين حـ/ تكلفة البضاعة المباعة حـ/ مردودات المبيعات (إقفال الحسابات التي تظهر في الجانب المدين من حساب المتاجرة).	12/31
1.500.000	1.500.000	من حـ/ المبيعات إلى حـ/ المتاجرة (الدخل) (إقفال الحسابات التي تظهر في الجانب الدائن من حساب المتاجرة).	12/31

ملاحظة:

تم التوصل إلى تكلفة مخزون البضاعة في 12/31 وفقاً لنظام الجرد الدوري من خلال ضرب عدد الوحدات المتبقية التي تم تحديدها من واقع الجرد الفعلي من كل صنف في سعر الوحدة (ثمن الشراء) على النحو التالي:

- الصنف (ع) = 3100 وحدة × 1.000 ريال = 3.100.000 ريال.
- الصنف (ل)= 2500 وحدة× 700 ريال = 1.750.000 ريال.

إجمالي تكلفة المخزون آخر المدة=

3.100.000 + 1.750.000 = 4.850.000 ريال.

المطلوب رقم (ج) الترحيل إلى الحسابات المختصة:

في ظل نظام الجرد الدوري:

مدين	حـ/ مخزون البضاعة أول المدة		دائن
4.000.000	إلى حـــــ/ رأس المـــــال 11/1	4.000,000	من حـ/ المتاجرة 12/31
4.000.000		4.000.000	

مدين	حـ/ المبيعات		دائن
1.500.000	إلى حـ/ المتاجرة 12/31	1.500.000	من حـ/المدينين 11/15
1.500.000		1.500.000	

مدين	حـ/ مردودات المبيعات		دائن
150.000	إلى حـ/المدينين11/20	150.000	من حـ/ المتاجرة 12/31
150.000		150.000	

مدين	حـ/ المشتريات		دائن
2.100.000	إلى حـ/ الدائنين 12/5	2.100.000	من حـ/المتاجرة 12/31
2.100.000		2.100.000	

مدين	حـ/ مردودات المشتريات		دائن
350.000	إلى حـ/المتاجرة 12/31	350.000	من حـ/ الدائنين 12/31
350.000		350.000	

مدين	حـ/ مخزون البضاعة آخر المدة		دائن
4.850.000	إلى حـ/ المتاجرة 12/31	4.850.000	رصيد مرحل (الميزانية) 12/31
4.850.000		4.850.000	

في ظل نظام الجرد المستمر:

مدين	حـ/ مخزون البضاعة		دائن
4.000.000	إلى حـ/ رأس المال 11/1	1.000.000	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة 11/15
100.000	إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة 11/20	350.000	من حـ/ الدائنين (مؤسسة الاتحاد) 12/10
2.100.000	إلى حـ/الدائنين (مؤسسة الاتحاد) 12/5	4.850.000	رصيد مرحل (الميزانية)
6.100.000		6.100.000	

مدين	ح/ تكلفة البضاعة المباعة		دائن
1.000.000	إلى ح/ مخزون البضاعة 11/15	100.000	من ح/ مخزون البضاعة 11/20
		900.000	من ح/ المتاجرة 12/13
1.000.000		1.000.000	

مدين	ح/ المبيعات		دائن
1.500.000	إلى ح/ المتاجرة 12/31	1.500.000	من حـ/المدينين (محلات التيسير) 11/15
1.500.000		1.500.000	

مدين	ح/ مردودات المبيعات		دائن
150.000	إلى حـ/المدينين	150.000	من حـ/ المتاجرة 12/31
150.000		150.000	

المطلوب رقم (د) بيان الأثر على حسابات النتيجة :

في ظل نظام الجرد الدوري:

إذا كانت المنشأة تقوم بإعداد قائمة الدخل:

البيـــــان	جزئي	كلي
صافي المبيعات (150.000-1.500.000)		1.350.000
(-) تكلفة البضاعة المباعة		
مخزون أول المدة	4.000.000	
+صافي المشتريات(350.000-2.100.000) =	1.750.000	
= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	5.750.000	
(-) مخزون آخر المدة	(4.850.000)	(900.000)
مجمل الربح		450.000

إذا كانت المنشأة تقوم بإعداد حساب المتاجرة:

مدين	حـ/ المتاجرة عن الفترة المالية المنتهية في 2008/12/31م		دائن
4.000.000 2.100.000 150.000 450.000	إلى حـ/مخزون البضاعة (أول المدة) إلى حـ/ المشتريات إلى حـ/ مردودات المبيعات إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل ربح)	1.500.000 350.000 4.850.000	من حـ/ المبيعات من حـ/ مردودات المشتريات من حـ/ مخزون بضاعة آخر المدة
6.700.000		6.700.000	

في ظل نظام الجرد المستمر:

إذا كانت المنشأة تقوم بإعداد قائمة الدخل:

البيـــــان	كلي
صافي المبيعات (150.000-1.500.000) (-) تكلفة البضاعة المباعة	1.350.000 (900.000)
مجمل الربح	450.000

إذا كانت المنشأة تقوم بإعداد حساب المتاجرة:

مدين	ح/ المتاجرة عن المدة المالية المنتهية في 2008/12/31م		دائن
9.00.000 150.000 450.000	إلى ح/ تكلفة البضاعة المباعة إلى ح/ مردودات المبيعات إلى ح/ الأرباح والخسائر (مجمل ربح)	1.500.000	من ح/ المبيعات
1.500.000		1.500.000	

ملاحظة: يلاحظ عدم ظهور المخزون السلعي في نهاية المدة في الجانب الدائن في حساب المتاجرة وفقاً لنظام الجرد المستمر، في حين يظهر وفقاً لنظام الجرد الدوري، كما يلاحظ أن النتيجة النهائية في كلا النظامين تحقق ربحاً قدره (450.000) ريال. كما ستظهر تكلفة المخزون آخر المدة في الميزانية العمومية في 2008/12/31م بنفس القيمة البالغة 4.850.000 ريال سواء عند اتباع نظام الجرد الدوري أو الجرد المستمر.

7 -2: طرق تقييم المخزون السلعي وفقاً لنظام الجرد المستمر:

تستخدم طرق التقويم (التي تم التطرق إليها سابقاً عند الحديث عن نظام الجرد الدوري) بصرف النظر عن النظام المحاسبي المتبع في تسجيل حركة البضاعة. فإذا كانت المنشأة تتبع نظام الجرد الدوري فإن عملية التقييم تطبق عند القيام بالجرد الدوري (شهري- ربع سنوي- نصف سنوي- سنوي). أما إذا كانت المنشأة تتبع نظام الجرد المستمر فإن التقييم يطبق عند كل عملية شراء أو بيع للبضاعة، لأن طبيعة النظام تتطلب جرداً مستمراً لتوضيح كمية

وتكلفة البضاعة المباعة والبضاعة المتبقية (المخزون) بعد كل عملية شراء أو بيع. ولذلك يجب تحديد تكليفة البضاعة المباعة (بعكس الحال في نظام الجرد الدوري، حيث نكتفي فيه بتحديد إجمالي تكلفة البضاعة المباعة خلال المدة).

ويتطلب نظام الجرد المستمر استخدام بطاقة لكل صنف من أصناف المخزون (دفتر أستاذ مساعد المخزون) بحيث توضح البيانات المتعلقة بالصنف: شراء، بيع، رصيد (كمية وقيمة).

والمثال التالي يوضح كيفية تطبيق الطرق الثلاث في المنشآت التي تتبع نظام الجرد المستمر.

مثـال (5):



فيما يلي البيانات المتعلقة بالصنف (أ) المستخرجة من دفاتر إحدى المنشآت التجارية خلال سنة كاملة:

1- كان الرصيد في بداية المدة : 3000 وحدة، تكلفة الوحدة 40 ريالاً.

2- كانت مشتريات المنشأة خلال المدة كالتالي:

- 2/19: 5000 وحدة بسعر 50 ريالاً للوحدة.
- 6/20: 4000 وحدة بسعر 60 ريالاً للوحدة.
- 10/3: 3000 وحدة بسعر 70 ريالاً للوحدة.

3- كانت مبيعات المنشأة خلال المدة كالتالي:

- 4/15: 6000 وحدة.
- 8/11: 3500 وحدة.
- 12/7: 2000 وحدة.

فإذا علمت أن المنشأة تتبع نظام الجرد المستمر.

المطلوب: تحديد تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة مخزون آخر المدة من خلال تصوير بطاقة الصنف (أ) وذلك باتباع الطرق التالية:-

أولاً: طريقة الوارد أولاً صادر أولاً.

ثانياً: طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً.

ثالثاً: طريقة متوسط التكلفة (المتوسط المتحرك).

حل المثال:

أولاً: طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FiFo):

تفترض هذه الطريقة أنه يتم بيع البضاعة القديمة التي وردت للمخازن أولاً، وبالتالي سيتم البيع من بضاعة أول المدة يليها البضاعة التي دخلت المخازن من أول عملية شراء... وهكذا. وتسعير كل كمية بنفس تكلفة شراءها، كذلك تسعير البضاعة المتبقية في المخازن (الرصيد) كل كمية على حدة.

والجدول رقم (4-5) يوضح بطاقة الصنف (أ) في حالة اتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً وفقاً لنظام الجرد المستمر.

جدول رقم (4-5)

طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (نظام الجرد المستمر)

التاريخ	البيـان	الوارد (المشتريات)			المنصرف (المبيعات)			الرصـيد		
		الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)
1/1	رصيد أول المدة							3000	40	120.000
2/19	شراء 5000 وحدة	5000	50	250.000				3000 5000	40 50	120.000 250.000
4/15	بيع 6000 وحدة				3000 3000	40 50	120.000 150.000	2000	50	100.000
6/20	شراء 4000 وحدة	4000	60	240.000				2000 4000	50 60	100.000 240.000
8/11	بيع 3500 وحدة				2000 1500	50 60	100.000 90.000	2500	60	150.000
10/3	شراء 3000 وحدة	3000	70	210.000				2500 3000	60 70	150.000 210.000
12/7	بيع 2000 وحدة				2000	60	120.000	500 3000	60 70	30.000 210.000
12/31	الإجمالي	12000	-	700.000	11500	-	580.000	3500	-	240.000

ومن خلال تجميع خانة القيمة للبضاعة الواردة نحصل على إجمالي تكلفة المشتريات وتبلغ (700.000 ريال)، وعند جمعها مع رصيد البضاعة أول المدة نحصل على تكلفة البضاعة المتاحة للبيع (120.000 + 700.000) = 820.000 ريال.

وعند تجميع خانة القيمة للبضاعة المباعة نحصل على إجمالي تكلفة البضاعة المباعة وتبلغ

580.000 ريال، وعند طرحها من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع نحصل على تكلفة مخزون آخر المدة (820.000 - 580.000) = 240.000 ريال. وهي نفس القيمة التي نحصل عليها من خلال تجميع تكلفة 3500 وحدة (500×60+3000×70).

ثانياً: طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LiFo):

تفترض هذه الطريقة أنه يتم البيع من أحدث صفقات الشراء التي وردت للمخازن، فإذا ما تم استنفاذها يتم البيع من الصفقة التي سبقتها... وهكذا. وبالتالي سيكون مخزون البضاعة المتبقي في آخر المدة من أقدم البضاعة التي وردت للمخازن (مخزون أول المدة ثم البضاعة المشتراة في 2/19).

والجدول رقم (4-6) يوضح بطاقة الصنف (أ) في حالة اتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً وفقاً لنظام الجرد المستمر.

جدول رقم (4-6)

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (نظام الجرد المستمر)

التاريخ	البيان	الوارد (المشتريات)			المنصرف (المبيعات)			الرصيد		
		الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)
1/1	رصيد أول المدة							3000	40	120.000
2/19	شراء 5000 وحدة	5000	50	250.000				3000 5000	40 50	120.000 250.000
4/15	بيع 6000 وحدة				5000 1000	50 40	250.000 40.000	2000	40	80.000
6/20	شراء 4000 وحدة	4000	60	240.000				2000 4000	40 60	80.000 240.000
8/11	بيع 3500 وحدة				3500	60	210.000	2000 500	40 60	80.000 30.000
10/3	شراء 3000 وحدة	3000	70	210.000				2000 500 3000	40 60 70	80.000 30.000 210.000
12/7	بيع 2000 وحدة				2000	70	140.000	2000 500 1000	40 60 70	80.000 30.000 70.000
12/31	الإجمالي	12000	-	700.000	11500	-	640.000	3500	-	180.000

ويتضح من خلال الجدول أن تكلفة البضاعة المباعة = 640.000 ريال (وهي أكبر من التكلفة وفقاً للطريقة السابقة لأنها في الحالة الأخيرة تقيم بأحدث الأسعار). في حين نجد أن تكلفة مخزون آخر المدة = 180.000 ريال (وهي أقل من تكلفته وفقاً للطريقة السابقة لأنه يقيم بأقدم الأسعار).

ثالثاً: طريقة المتوسط المتحرك:

سبق أن أوضحنا عند الحديث عن نظام الجرد الدوري أنه يتم تحديد متوسط تكلفة الوحدة على النحو التالي:

متوسط تكلفة الوحدة =	تكلفة الرصيد + تكلفة المشتريات
	كمية الرصيد + كمية المشتريات

ويتم اتباع نفس الإجراء في تحديد تكلفة البضاعة المباعة، وكذلك تكلفة مخزون آخر المدة، ولكن يراعى في حالة اتباع نظام الجرد المستمر أن هذه العملية تتم باستمرار طوال المدة وليس لمرة واحدة كما هو في ظل نظام الجرد الدوري. حيث يتطلب الأمر تعديل متوسط التكلفة بعد كل عملية شراء، ولذلك تسمى هذه الطريقة بالمتوسط المتحرك عند اتباع نظام الجرد المستمر، نظراً لتعديله باستمرار. والجدول رقم (4-7) يوضح بطاقة الصنف (أ) في حالة اتباع طريقة متوسط التكلفة وفقاً لنظام الجرد المستمر.

جدول رقم (4-7)
طريقة المتوسط المتحرك (نظام الجرد المستمر)

التاريخ	البيان	الوارد (المشتريات)			المنصرف (المبيعات)			الرصيد		
		الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)	الكمية (بالوحدة)	تكلفة الوحدة	الإجمالي (ريال)
1/1	رصيد أول المدة							3000	40	120.000
2/19	شراء 5000 وحدة	5000	50	250.000				8000	46.25	370.000
4/15	بيع 6000 وحدة				6000	46.25	277.500	2000	46.25	92.500
6/20	شراء 4000 وحدة	4000	60	240.000				6000	55.42	332.500
8/11	بيع 3500 وحدة				3500	55.42	193.958	2500	55.42	138.542
10/3	شراء 3000 وحدة	3000	70	210.000				5500	63.37	348.542
12/7	بيع 2000 وحدة				2000	63.37	126.742	3500	63.37	221.800
12/31	الإجمالي	12000	-	700.000	11500	-	598.200	3500	63.37	221.800

ويتضح من خلال الجدول أن تكلفة البضاعة المباعة = 598.200 ريال، وتكلفة مخزون آخر المدة = 221.800 ريال وهي قيمة متوسطة بين الطريقتين السابقتين.

تدريب (4)

فيما يلي بعض العمليات المتعلقة بالصنف (س)التي تمت في منشأة الجزيرة التجارية خلال العام :

1-في 3/1: تم شراء 100وحدة بسعر 60,000 ريال للوحدة ،دفعت نقداً .

2-6/5 :تم شراء 60 وحدة بسعر 66,000ريال للوحدة على الحساب من مؤسسة الخليج .

3-وفي 20 /9: تم بيع 80 وحدة بالآجل لمحلات الشام بسعر 78,000 ريال للوحدة .

4-11/8: تم بيع 50 وحدة بسعر 75,000 ريال للوحدة ،وتم تحصيل القيمة بشيك .

فإذا علمت أنه:

-تم جرد مخازن المنشأة وأسفر عن وجود 30 وحدة من الصنف (س).

-تتبع المنشأة نظام الجرد المستمر (طريقة الوارد أولاً صادر أولاً)في تسجيل حركة البضاعة.

المطلوب :

أ:تصوير بطاقة الصنف (س).

ب:اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية المنشأة .

10-إجابات التدريبات :

التدريب (1)

- تمهيد الحل:
- يتضح من خلال البيانات المعطاة أنه يمكن التوصل إلى كمية البضاعة من خلال المعادلة التالية :

البضاعة المباعة =البضاعة المتاحة للبيع – مخزون آخر المدة:

=11000-5000=6000وحدة.

وتتحدد تكلفة مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة وفقاً لكل طريقة على النحو الآتي :

(أ):طريقة الوارد أولاً صادر أولاً:

-تكلفة مخزون آخر المدة =

=(4000وحدة x130 ريال)+(1,000وحدة x 120 ريالاً)

520,000ريال +120,000ريال =640,000ريالاً .

-تكلفة البضاعة المباعة =تكلفة البضاعة المتاحة للبيع – تكلفة مخزون آخر المدة .

1,290,000+640,000=650,000ريال .

(ب):طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :

-تكلفة مخزون آخر المدة =

(2000وحدة x 100 ريال +(3000وحدة x 110)

200,000 ريال +330,000 = 530,000ريال.

-تكلفة البضاعة المباعة =1,290,000-530,000=760,000ريال.

(ج) طريقة المتوسط المرجح :

ينبغي أولاً تحديد متوسط تكلفة الوحدة كالتالي :

متوسط تكلفة الوحدة =تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ÷ كمية البضاعة المتاحة للبيع .

1,290,000ريال ÷ 11000 وحدة =117/27ريال / وحدة.

-تكلفة مخزون آخر المدة =متوسط تكلفة الوحدة x عدد وحدات المخزون

117/27ريالاً x 5000 =364,586ريالاً (تقريباً).

-تكلفة البضاعة المباعة =متوسط تكلفة الوحدة x عدد الوحدات المباعة

117/27ريالاً x 6000 وحدة =636,713 ريالاً(تقريباً).

التدريب (2)

الجدول الثاني يوضح تقييم مخزون آخر المدة وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل باستخدام الأساليب الثلاثة :على مستوى الصنف ،المجموعة ،المخزون ككل .

أصناف المخزون	الكمية (وحدة)	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة	القيمة الكلية على أساس		تقييم المخزون على أساس		
				التكلفة	السوق	كل صنف	كل مجموعة	كل المخزون
أ	100	1500	1,400	150000	140000	140000		
ب	50	10000	11000	500000	550000	500000		
ج	80	2000	1,600	160000	128000	128000		
جملة المجموعة الأولى	-	-	-	810000	818000	-	810000	-
س	50	500	400	25000	20000	20000		
ص	75	15000	13.000	1125000	975000	975000		
ع	40	1000	1000	40000	40000	40000		
جملة المجموعة الثانية	-	-	-	1190000	10350000	-	1035000	-
الإجمالي	-	-	-	2000000	1853000	-	-	1853000
قيمة المخزون آخر المدة	-	-	-	-	-	1.803.000	1.845.000	1853000

تدريب (3)

تمهيد الحل:

الخسائر المحتملة (مبلغ المخصص)=قيمة المخزون بالتكلفة-قيمة المخزون بأسعار السوق =

4,950,000 -4,800,000=150,000 ريال.

المطلوب (أ).

4,950000	49,50,000	من حـ /مخزون البضاعة آخر المدة إلى حـ المتاجرة (الدخل) (إثبات تكلفة مخزون آخر المدة)	12/31
150,000	150,000	من حـ /مصروف هبوط أسعار المخزون إلى حـ مخصص هبوط أسعار المخزون (تكوين مخصص بالخسائر المحتملة)	12/31
150,000	150,000	من حـ /الأرباح والخسائر (الدخل) إلى حـ /مصروف هبوط أسعار المخزون (إقفال حساب المصروف)	12/31

-المطلوب (ب)

ح /المتاجرة

عن المدة المنتهية في 12/31/

مدين			دائن
		4,950,000	من ح /مخزون البضاعة آخر المدة

ح / الأرباح والخسائر

عن المدة المنتهية في 12/31/

مدين			دائن
150000	إلى ح /مصروف هبوط اسعار المخزون		

الميزانية العمومية في 12/31

الأصول			الالتزامات +حقوق الملكية		
كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
4,800,000	4,950,000 (150,000)	الأصول المتداولة مخزون البضاعة آخر المدة (-)مخصص هبوط أسعار المخزون			

تدريب (4)

المطلوب (أ): بطاقة الصنف (س)وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً (نظام الجرد المستمر)

التاريخ	البيان	الوارد (مشتريات)			المنصرف (المبيعات)			الرصيد		
		الكمية	التكلفة	الإجمالي	الكمية	التكلفة	الإجمالي	الكمية	التكلفة	الإجمالي
3/1	شراء 100وحدة	100	60000	6000000				100	60000	6000000
6/5	شراء 60 وحدة	60	66000	3960000				100 60	60000 66000	6000000 3960000
9/20	بيع 80 وحدة				80	60000	4800000	20 60	60000 66000	1200000 3960000
11/8	بيع 50وحدة				20 30	60000 66000	1200000 1980000	30	66000	1980000
12/31	الإجمالي	160	-	9960000	130	-	7980000	30	-	1980000

المطلوب (ب)

مدين	دائن	البيان	التاريخ
6000000		من حـ /مخزون البضاعة	3/1
	6000000	إلى حـ /النقدية في الخزينة	
		شراء 100وحدة نقداً من الصنف(س)بسعر 60000 ريال للوحدة	
3960000		من حـ /مخزون البضاعة	6/5
	3960000	إلى حـ /الدائنين (مؤسسة الخليج)	
		شراء 60وحدة بالآجل من الصنف (س)بسعر 66000ريال للوحدة	
6240000		من حـ /المدينين (محلات الشام)	9/20
	6240000	إلى حـ /المبيعات	
4800000		من حـ /تكلفة البضاعة المباعة	
	4800000	إلى حـ مخزون البضاعة	
		بيع 80 وحدة من الصنف (س) بسعر 78000 ريال للوحدة بالآجل تكلفة الوحدة 66000ريال	
3750000		من حـ النقدية في البنك	11/8
	3750000	إلى حـ /المبيعات	
3180000		من حـ تكلفة البضاعة المباعة	
	3180000	إلى حـ /مخزون البضاعة	
		بيع 50 وحدة الصنف (س) بسعر 75000ريال تكلفة الوحدة 66000ريال	

أسئلة التقويم الذاتي:

1-وضح بإيجاز الفرق بين نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر، وأي النظامين يعد أكثر كلفة عند اتباعه؟ وأي النظامين يمكن استخدامه من الناحية العملية في كل من: الصيدليات- محلات بيع السيارات الجديدة؟

2-هل يمكن التعرف على نظام الجرد المتبع في المنشأة من خلال الاطلاع على ميزان المراجعة؟ وضح ذلك؟

3-كيف يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لنظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر؟

4-حدد العبارات التي ينطبق عليها نظام الجرد الدوري، أو نظام الجرد المستمر:

(أ) يجب أن يتم الجرد الفعلي للمخزون مرة على الأقل في المدة .

(ب) يمثل رصيد حساب مخزون البضاعة في ميزان المراجعة نهاية الفترة رصيد مخزون نهاية الفترة.

(ج) يمثل رصيد حساب مخزون البضاعة في ميزان المراجعة نهاية الفترة رصيد مخزون أول الفترة.

(د) تعتبر تكاليف نقل مشتريات البضاعة جزءاً من تكلفة المخزون.

5-ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ:

(أ) يعتبر اتباع نظام الجرد المستمر أعلى تكلفة مقارنة بنظام الجرد الدوري.

(ب) يحقق نظام الجرد الدوري رقابة فعالة على المخزون مقارنة بنظام الجرد المستمر.

(ج) تطبق المنشآت الكبيرة عادة نظام الجرد المستمر في حين يلائم نظام الجرد الدوري المنشآت الصغيرة.

(د) يظل حساب مخزون البضاعة دون حركة حتى نهاية الفترة المحاسبية (وفقاً لنظام الجرد المستمر).

(ه) يجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة (مدين) بسعر بيع البضاعة المباعة (وفقاً لنظام الجرد المستمر).

(و) عند اتباع نظام الجرد المستمر لا يوجد حاجة لإجراء جرد فعلي للمخزون السلعي في نهاية الفترة.

(ز) يظهر حساب المخزون آخر المدة في حساب المتاجرة وفقاً لنظام الجرد المستمر.

(ح) عند اتباع نظام الجرد المستمر لا يتطلب الأمر تخصيص حساب للمشتريات.

(ط) يتم استخدام نفس طرق تقويم المخزون السلعي سواء تم اتباع نظام الجرد الدوري أو المستمر.

?

8- الخلاصة

عزيزي الدارس : يحظى المخزون السلعي بأهمية كبيرة خصوصاً لدى المنشآت التجارية والصناعية ،حيث يشتمل على السلع المعدة للبيع ،والسلع المصنعة جزئياً ،والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج .

وتؤثر قيمة مخزون البضاعة نهاية المدة على كل من أرباح المنشأة والأصول المتداولة ومجموع الأصول ،ولذلك ينبغي الحرص عند جرد وتقييم المخزون السلعي نهاية المدة ،التي تبدأ من خلال حصر البضاعة المملوكة للمنشأة في نهاية الفترة بصرف النظر عن مكان وجودها ،يلي ذلك تقييم هذه البضاعة من خلال ضرب الكمية في ثمن الشراء .

ويتم تقييم المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة حسب أسعار الشراء الفعلية باتباع إحدى طرق التقييم المتعارف عليها في المحاسبة وأشهرها :طريقة التمييز الفعلي – الوارد أولاً صادراً أولاً ،الوارد أخيراً صادر أولاً ،ومتوسط التكلفة .وفي حالة اتباع إحدى هذه الطرق ينبغي الثبات في استخدامها مالم تكن عملية التغيير مبررة .

وعندما تكون تكلفة المخزون السلعي آخر المدة أقل من قيمته في السوق يجب إثبات المخزون آخر المدة بالتكلفة باستمرار مع تكوين مخصص بالخسائر المحتملة في حالة انخفاض التكلفة عن سعر السوق .

ويتم اتباع نظامين رئيسيين في إثبات حركة المخزون السلعي (الوارد والمنصرف)يطلق على الأول:نظام الجرد الدوري، ويطلق على الثاني :نظام الجرد المستمر ،ويتسم كل منهما ببعض المزايا والعيوب ،ويتوقف استخدام كل منهما على نشاط المنشآت وطبيعة المخزون بها .

9- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية الخامسة :

عزيزي الدارس : بعد أن تعرفنا على الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتسوية الإيرادات والمصروفات (في الوحدة الأولى)وكذلك الأصول المتداولة في الوحدات الثانية والثالثة والرابعة ،يتبقى لدينا موضوع التسوية الجردية المتعلقة بالأصول الثابتة وهو مجال الدراسة في الوحدة الدراسية القادمة .

- الجرد الفعلي للمخزون (Physical Inventory): هو حصر منظم لكميات السلع الموجودة في المخازن من حيث العدد والوزن، يتبعه ضرب الكميات في أسعارها للتوصل إلى قيمة مخزون نهاية المدة.
- نظام الجرد الدوري (Periodical Inventory): وهو نظام لتسجيل البضاعة المشتراة والمباعة، ويتطلب إجراء جرد فعلي للمخازن لمعرفة البضاعة الموجودة.
- نظام الجرد المستمر (Perpetual Inventory System): هو نظام لتسجيل حركة البضاعة الواردة والمنصرفة من المخازن، ويوضح رصيد البضاعة الموجودة في المخازن في أي لحظة دون الحاجة إلى إجراء جرد مادي للمخازن.
- طريقة التمييز الفعلي (Specific Identification Method): هي طريقة لتسعير المخزون السلعي آخر المدة، عن طريق تحديد وحدات المخزون طبقاً لانتمائها لمشتريات محددة.
- الوارد أولاً- صادر أولاً (FIFO) First-In, First-Out: هي طريقة لحساب تكلفة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة، وتعتمد على افتراض أن الوحدات التي تم شراؤها أولاً يتم بيعها أولاً، وأن مخزون البضاعة آخر المدة يكون من أحدث صفقات الشراء.
- الوارد أخيراً- صادر أولاً (LIFO) Last-In, First Out: هي طريقة لحساب تكلفة البضاعة المباعة تتم من أحدث صفقات الشراء، ويقوَّم مخزون آخر المدة على أساس أسعار أقدم صفقات الشراء.
- طريقة متوسط التكلفة (WA) Weighted Average Method: هي طريقة لتقويم مخزون آخر المدة، ويتحدد متوسط تكلفة الوحدة بقسمة إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع.
- الثبات في تقويم المخزون (Consistency In Inventory Valuation): هي إحدى الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية ، ويستلزم استخدام نفس الطريقة في تسعير المخزون من فترة إلى أخرى، مع الإفصاح عن التأثيرات المترتبة على أي تغيير للطريقة المستخدمة. ويستهدف تحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- التكلفة أو السوق أيهما أقل (Lower-of-Cost-or-Market): قاعدة محاسبية تستخدم لتسعير المخزون السلعي في نهاية المدة، وبمقتضاها يتم تقويم البضاعة بالتكلفة الأصلية أو تكلفة الإحلال (السوق) أيهما أقل.

11. مراجع الوحدة:

1- "الحيالي ،وليد ناجي،وعلوان ،بدر محمد "المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي -الجزء الثاني"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م.

2- الصبان ، محمد سمير ، "دراسات في المحاسبة المالية " ، الدار الجامعية، الأسكندرية 2004-2005م .

3- " العناتي ، رضوان محمد ، "مبادئ المحاسبة وتطبيقها - الجزء الثاني " ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، الطبعة الرابعة ،2006م .

4- كيسو ،دونالد ،وويجانت ،جيري ، "المحاسبة المتوسطة- الجزء الأول" ،ترجمة ومراجعة كمال الدين سعيد ،د.أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية، 1988م .

5- نور ،عبد الناصر ، وآخرون ، "أصول المحاسبة المالية - الجزء الثاني " دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الرابعة، 2006م .



5

الوحدة الخامسة

الأصول الثابتة



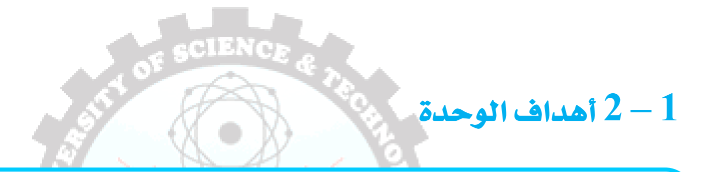
محتويات الوحـــدة

1- مقدمة

1 - 1 تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك إلى الوحدة الخامسة في مقرر المحاسبة المالية. تتناول هذه الوحدة التي بين يديك الأصول الثابتة وأنواعها. وكذلك استهلاكها ومتطلبات احتساب الاستهلاك، بالإضافة إلى طرق احتساب الاستهلاك، وكذلك المعالجات المحاسبية الخاصة باستهلاك الأصول الثابتة وكذلك طرق التخلص من الأصول الثابتة .

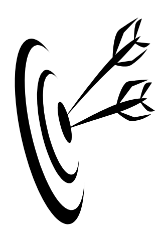


1 – 2 أهداف الوحدة

عزيزي الدارس،

يتوقع منك بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة وتنفيذ تدريباتها أن تكون قادراً على أن:

1- تعرف الأصول الثابتة وتحدد أنواعها .
2- تعرف مفهوم استهلاك الأصول الثابتة.
3- تحدد متطلبات احتساب استهلاك الأصول الثابتة.
4- تحدد طرق احتساب الاستهلاك.
5- تعالج محاسبياً تسجيل استهلاك الأصول الثابتة في الدفاتر.
6- تعالج محاسبياً كيفية التخلص من الأصول الثابتة .



1 - 3: أقسام الوحدة:

تنقسم الوحدة إلى قسمين أساسيين هما :

القسم الأول: يتناول مفهوم الأصول الثابتة وأقسامها ، وكذلك متطلبات احتساب الاستهلاك، بالإضافة إلى تحديد طرق احتساب استهلاك الأصول الثابتة، وهذا القسم قد حقق الأهداف الأربعة الأولى لهذه الوحدة.

القسم الثاني: يتناول المعالجات المحاسبية المتعلقة بتسجيل استهلاك الأصول الثابتة في الدفاتر بالإضافة إلى التخلص من الأصول الثابتة، وهذا القسم قد حقق الهدف الخامس والسادس

1 - 4: قراءات مساعدة:

عزيزي الطالب حاول الانتفاع ما أمكن بالقراءات الآتية نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة.

1- مطر ، د.محمد، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع عمان، 1995م، ص447-468.

2- آل آدم ،د.يوحنا. رزق، د.صالح، المحاسبة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص290-240.

3- الربيدي، د.محمد .. شريم،د.عبيد، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1998، ص209-225.

يعرف الأصل الثابت بأنه عبارة عن الممتلكات التي تشترى من قبل المنشأة بهدف مزاولة نشاطها وليس بقصد البيع وفي أغلب الأحيان يقدر لها عمر إنتاجي يزيد عن السنة. وتختلف نوعية الأصول الثابتة في المنشأة بحسب طبيعة عملها: فالمنشأة الصناعية تحتاج إلى نوع من الأصول الثابتة قد لا تحتاج إليها المنشأة التجارية أو الخدمية. كما أن المنشأة الكبيرة الحجم في مجال معين تحتاج إلى عدد أكبر من الأصول الثابتة مقارنة بمنشأة صغيرة الحجم في نفس النوع من النشاط.

وتقسم الأصول الثابتة بحسب طبيعتها إلى قسمين هما:

2-1: أصول ثابتة ملموسة: Tanjible Assets

تتمثل في الأصول التي تمتلك كياناً مادياً ملموساً كالأثاث والسيارات والمكائن والمباني وغيرها، ويخضع هذا النوع للاستهلاك في حين هناك نوع آخر من الأصول الملموسة كآبار الغاز والنفط ومناجم الفحم وغيرها فإنها تخضع للنفاد الذي يمثل نضوب المادة الطبيعية في هذه الأصول، في حين أن الأراضي المخصصة للبناء على الرغم من أنها تعد أصولاً ثابتة إلا أنها لا تخضع للاستهلاك ..

2-2: أصول ثابتة غير ملموسة: In Tanjible Assets

تتمثل في الأصول التي ليس لها كيان مادي ملموس مثل شهرة المحل والعلامة التجارية وبراءة الاختراع، وحقوق النشر والتأليف، وهذه معرضة للإطفاء، وهو بمثابة استهلاك تلك الأصول وتتناقص قيمتها مع مرور الزمن.

والأصول الثابتة: هي بمثابة خزان من المنافع تتحقق الفائدة منه على أكثر من فترة محاسبية يتطلب الحال توزيع تكلفة ذلك الأصل على تلك الفترات التي تستفاد منه تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ..

كما أن أرصدة الأصول الثابتة تظهر في الجانب الأيمن من قائمة المركز المالي في نهاية كل سنة مالية وتحت بند الأصول الثابتة.

3- استهلاك الأصول الثابتة: Depreciation Fixed Assets

الاستهلاك(*) يعني النقص التدريجي في تكلفة الأصول الثابتة جراء الاستعمال أو التقادم التكنولوجي. والاستهلاك إجراء محاسبي يضمن من خلاله توزيع كلفة الأصل بطريقة منتظمة ومعقولة على الفترات المحاسبية التي تستفاد من خدمات ذلك الأصل.

ويرتبط استهلاك الأصول الثابتة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من خلال مراعاة التطبيق السليم لمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات، حيث يمثل قسط الاستهلاك السنوي للأصل الثابت مصروفاً إيرادياً يحمل على حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة مقابل الخدمات التي حصلت عليها تلك السنة من استخدام الأصل، ومصروف الاستهلاك يختلف عما عداه من مصروفات التشغيل الأخرى. في طبيعتة غير النقدية إذ لا يترتب عليه أي تدفق نقدي.

بالإضافة لذلك تقتضي المعالجة المحاسبية أيضاً أن يتم تحديد القسط السنوي للاستهلاك بموجب إتباع طرائق مختلفة (سيتم ذكرها لاحقاً) يترك اختيار إحداها لظروف وطبيعة عمل المنشأة، مع أهمية مراعاة مبدأ الثبات في تطبيق الطريقة والاستمرار عليها ومن أسباب استهلاك الأصول الثابتة هي:

1- استهلاك الأصل من جراء الاستعمال: حيث يؤدي الاستعمال إلى تآكل الأصول الثابتة واستهلاكها وانخفاض قيمتها.

2- تلف الأصل وهلاكه: وينتج ذلك بسبب تعرض الأصل لحادث.

3- التقادم التكنولوجي: وينتج ذلك جراء ظهور أصل جديد يصبح معه استخدام الأصل القديم غير اقتصادي.

3 -1: متطلبات احتساب الاستهلاك: Requirement For computing Depreciation

مما تقدم فإنه يقصد بقسط الاستهلاك، هو جزء من كلفة الأصل الثابت يتمثل بمصروف الاستهلاك الذي ينبغي مقابلته مع الإيرادات المتحققة خلال نفس الفترة ولاحتساب قسط الاستهلاك يتطلب توفر المتطلبات الآتية.

أ- كلفة الأصل الثابت:

في الغالب يتم إثبات كلفة الأصل الثابت باتباع مبدأ الكفة التاريخية وتشمل ثمن الشراء المدفوع للحصول على الأصل مضافاً إليه جميع المصروفات اللازمة حتى يصبح ذلك الأصل صالحاً للاستعمال، ومنها عمولة الشراء والرسوم الجمركية ومصاريف التأمين ومصاريف النقل ومصاريف التركيب وغيرها.

(*) يرد مصطلح الإهلاك بدلاً من مصطلح الاستهلاك في بعض الكتب والمؤلفات

ب- العمر الإنتاجي للأصل الثابت:

ويقصد بالعمر الإنتاجي للأصل، هو الفترة الزمنية التي يتوقع أن يبقى خلالها الأصل صالحاً للاستعمال، وقد يقدر العمر بفترة زمنية كالسنة أو الشهر، في حين إن هناك أسلوباً آخر يقدر من خلاله العمر الإنتاجي للأصل بساعات التشغيل المتوقع أن يعمل خلالها الأصل أو وحدات الإنتاج التي يمكن الحصول عليها من جراء عمل الأصل الثابت.

ج- النفاية (الخردة أو السكراب):

وهي القيمة المتوقع تحقيقها عند بيع الأصل ،بعد انتهاء عمره الإنتاجي المقدر.

3 -2: طرق احتساب الاستهلاك: Method oF computing Depreciation

هناك طرق عديدة لاحتساب الاستهلاك هي:

3 -2 -1: طرق احتساب الاستهلاك على أساس الزمن:

3 -2 -1 -1: طريقة القسط الثابت: straight Line Method

وتعد هذه الطريقة من أبسط الطرق وأكثرها استخداماً في الحياة العلمية وبموجب هذه الطريقة:

1- يتم توزيع كلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر بطريقة منتظمة ومتساوية حيث أن الاستهلاك السنوي يظهر ثابتاً ولا يتغير من فترة لأخرى بالنسبة للأصل.

2- تستخدم المعادلة الآتية لاحتساب قسط الاستهلاك السنوي.

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{كلفة الأصل - النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

3- يمكن احتساب نسبة الاستهلاك من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاستهلاك} = \frac{1}{\text{العمر الإنتاجي}} \times 100$$

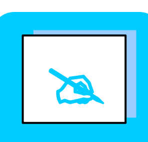
مثـال (1):

بتـاريخ 2007/1/5م اشـترت شـركة صنعاء الدوليـة سـيارة بمبلـغ 3,250,000 ريـال. قـدر عمرهـا الإنتـاجي بـ(5) سـنوات، وكـذلك تكلفـة النفايـة في نهايـة العمـر الإنتـاجي بمبلـغ 250,000 ريال.

المطلوب:

1- احتساب قسط الاستهلاك السنوي للسيارة بطريقة القسط الثابت.

2- احتساب نسبة الاستهلاك.



حل المثال:

1) قسط الاستهلاك:

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{كلفة الأصل - النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

$$= \frac{250,000 - 3,250,000}{5}$$

$$= \frac{3,000,000}{5} = 600,000 \text{ ريال.}$$

2) نسبة الاستهلاك:

$$\text{نسبة الاستهلاك} = \frac{1}{\text{العمر الإنتاجي}} \times 100$$

$$= \frac{1}{5} \times 100 = 20\%$$

3 -2 -1 -2: طريقة القسط المتناقص: Declining-Balance Accelerated Method

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قسط استهلاك أعلى في السنوات الأولى من عمر الأصل الثابت ثم يبدأ القسط بالتناقص سنة بعد أخرى، والأسباب التي تدعو لاتباع هذه الطريقة هي:

أ- من أجل تحقيق مقابلة موضوعية بين الإيراد الذي يتم الحصول عليه من استخدام

الأصل ويقابله قسط الاستهلاك السنوي الناتج من جراء استعمال الأصل؛ ولما كان الأصل، في بداية عمره الإنتاجي يعطي إيراداً أكبر إذن ينبغي أن يقابله مصروف استهلاك أعلى ثم يبدأ الإيراد يتناقص ويقابله تناقص في الاستهلاك وهكذا.

ب- مصاريف التصليح، في بداية العمر الإنتاجي للأصل لا يحتاج إلى عمليات تصليح في الغالب وبالتالي فإنه ولكي يتحقق توزيع عادل للمصاريف بشكل عام فإنه ينبغي احتساب قسط استهلاك أعلى في بداية العمر الإنتاجي يقابله انخفاض واضح في مصاريف التصليح ومع تقدم العمر الإنتاجي للأصل وعندما تأخذ مصاريف التصليح بالارتفاع يبدأ قسط الاستهلاك بالتناقص وبالتالي يكون التعويض متعادل ومتقارب إلى حد ما بين مصاريف ذلك الأصل.

ويحسب قسط الاستهلاك بموجب هذه الطريقة باتباع أحد الأسلوبين الآتيين :

1- نسبة مئوية من الرصيد المتناقص للقيمة الدفترية للأصل:

في هذه الحالة يتطلب تحديد نسبة مئوية للاستهلاك تؤخذ في الغالب من نسبة الاستهلاك وفق طريقة القسط الثابت سبق ذكرها على أن يتم مضاعفة النسبة؛ حيث تتطلب هذه الطريقة اتباع الخطوات الآتية:

- تحديد نسبة الاستهلاك بالاستفادة من الآتي:

$$\text{نسبة الاستهلاك بطريقة القسط المتناقص} = \frac{1}{\text{العمر الإنتاجي}} \times 100 \times 2$$

- يتم احتساب قسط الاستهلاك على كلفة الأصل الثابت ودون استبعاد قيمة النفاية المقدرة، وهذه الطريقة هي الوحيدة التي لا تستبعد قيمة النفاية من كلفة الأصل عند احتساب قسط الاستهلاك .
- في السنة الأولى من العمر الإنتاجي يتم ضرب كلفة الأصل الثابت في نسبة الاستهلاك للوصول إلى قسط الاستهلاك السنوي ويمثل بدوره مجمع الاستهلاك للأصل.
- يتم احتساب القيمة الدفترية للأصل من خلال استبعاد مجمع استهلاك الأصل من تكلفة الأصل .
- لاحتساب قسط الاستهلاك بالنسبة للسنة الثانية يتم ضرب القيمة الدفترية للسنة الماضية في نسبة الاستهلاك المحددة، فيتم التوصل إلى قسط استهلاك السنة الثانية وهكذا بالنسبة لبقية السنوات القادمة من العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

مثـال (2):

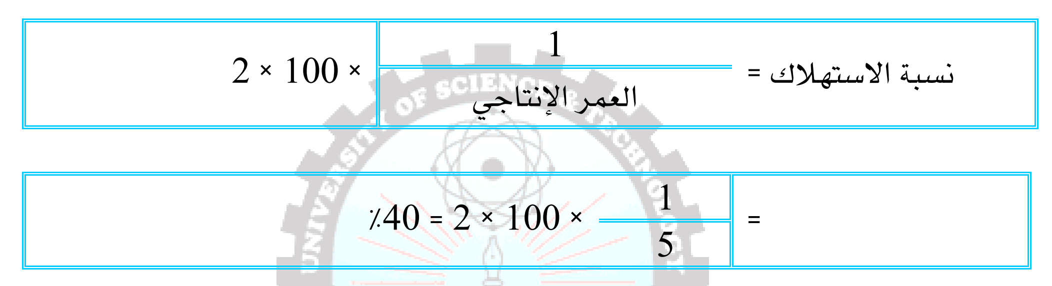
بتـاريخ 2003/1/2م اشـترت شـركة تعـز مكـائن بمبلـغ 1,000,000 ريـال قـدر عمرهـا الإنتاجي بـ(5) سنوات، ويمكن بيعها في نهاية عمرها الإنتاجي كنفاية بمبلغ 50,000 ريال.

المطلوب:

1- تحديد نسبة استهلاك المكائن بطريقة القسط الثابت (نسبة ثابتة).

2- تحديد قسط الاستهلاك السنوي على مدى سنوات العمر الإنتاجي.

حل المثال



$$\text{نسبة الاستهلاك} = \frac{1}{\text{العمر الإنتاجي}} \times 100 \times 2$$

$$= \frac{1}{5} \times 100 \times 2 = 40\%$$

2-يتم احتساب قسط الاستهلاك السنوي على مدى سنوات العمر الإنتاجي من خلال الجدول الآتي:

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2003/1/2م	1000,000	-	-	1,000,000
2003/12/31م	1000,000	400,000 = 40٪ × 1,000,000	400,000	600,000
2004/12/31م	1000,000	240,000 = 40٪ × 600,000	640,000	360,000
2005/12/31 م	1000,000	144,000 = 40٪ × 360,000	784,000	216,000
2006/12/31م	1000,000	86,400 = 40٪ × 216,000	870,400	129,600
2007/12/31م	1000,000	51,840 = 40٪ × 129,600	922,240	77,760

من خلال الجدول يظهر أن قسط الاستهلاك السنوي يبدأ بالتناقص كلما تقدم العمر.

2- مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي للأصل:

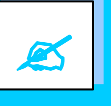
بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى قسط الاستهلاك السنوي المتناقص، وذلك من خلال إيجاد نسبة مئوية بجمع أعداد سنوات العمر الإنتاجي فإذا كان العمر الإنتاجي مقدراً بخمس سنوات فتكون:

$1 + 2 + 3 + 4 + 5 = 15$ (مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي).

يمثل مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي مقام النسبة في حين يكون رقم السنة الأخيرة بسط نسبة استهلاك السنة الأولى، والنسبة ما قبل الأخيرة للسنة الثانية وهكذا.. ولاحتساب قسط الاستهلاك السنوي يتم ضرب كلفة الأصل الثابت (بعد استبعاد تكلفة النفاية) في النسبة المئوية المحددة لتلك السنة.

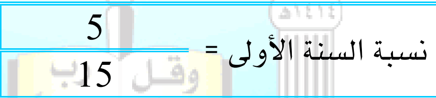
مثــال (3):

بتاريخ 2003/1/5م اشترت شركة الفاروق آلة بمبلغ 200,000 ريال قدر لها عمر إنتاجي 5 سنوات وتكلفة النفاية في نهاية العمر الإنتاجي بـ (50,000) ريال.



المطلوب:

1- مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي = $1 + 2 + 3 + 4 + 5 = 15$ فيكون:



نسبة السنة الأولى = $\frac{5}{15}$

نسبة السنة الثانية = $\frac{4}{15}$

نسبة السنة الثالثة = $\frac{3}{15}$

نسبة السنة الرابعة = $\frac{2}{15}$

نسبة السنة الخامسة = $\frac{1}{15}$

2- يتم احتساب قسط الاستهلاك السنوي على مدى سنوات العمر الإنتاجي من خلال الجدول الآتي:

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك			مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2003/1/5م	200000	-			-	200000
2003/12/31م	200000	× 150,000	5/15	= 50,000	50,000	150,000
2004/12/31م	200000	× 150,000	4/15	= 40,000	90,000	110,000
2005/12/31 م	200000	× 150,000	3/15	= 30,000	120,000	80,000
2006/12/31م	200000	× 150,000	2/15	= 20,000	140,000	60,000
2007/12/31م	200000	× 150,000	1/15	= 10,000	150,000	50000

من خلال العمر الإنتاجي يلاحظ أن قسط الاستهلاك يتناقص سنة بعد أخرى.

3 -2 -2: طرق احتساب الاستهلاك على أساس الإنتاجية:

3 -2 -2 -1: طريقة ساعات التشغيل : Hours Of using Method

تستخدم هذه الطريقة لإيجاد استهلاك الآلات والمكائن، وتركز هذه الطريقة على أساس أن الاستهلاك ينشأ مع الاستخدام، وذلك من خلال ساعات اشتغال الآلات والمكائن، وبالتالي فإن السنة التي تستفيد من تشغيل المكائن فيها بصورة أكبر من سنة أخرى يكون استهلاك تلك السنة أكبر من السنة الأخرى، بمعنى آخر أن الاستهلاك يحسب على أساس ساعات التشغيل في الفترة.

ويتم احتساب الاستهلاك وفق هذه الطريقة باتباع الخطوات الآتية:

أ- تحديد معدل الاستهلاك الذي يمثل مبلغ الاستهلاك لكل ساعة تشغيل من خلال:

$$\text{معدل الاستهلاك} = \frac{\text{كلفة الآلات والمكائن - النفاية}}{\text{ساعات التشغيل المقدرة}}$$

ب- بعد تحديد معدل الاستهلاك يتم ضرب المعدل في عدد الساعات التي اشتغلتها الآلة فعلاً خلال السنة ليظهر الناتج معبراً عن استهلاك المكائن في تلك السنة.

مثـال (4):

بتاريخ 2003/1/5م اشترت شركة دمشق ماكنة بكلفة 750000 ريالاً وقد قدرت ساعات التشغيل للماكينة بـ 35000 ساعة خلال عمر إنتاجي(5)سنوات، علماً أن قيمة النفاية المتوقعة نهاية العمر الإنتاجي بحدود 50000 ريال.



فإذا علمت أن الآلة اشتغلت خلال عمرها الإنتاجي كما يلي:

السنة الأولى: 8000 ساعة، السنة الثانية: 7500 ساعة، السنة الثالثة: 7000ساعة، السنة الرابعة: 6500 ساعة، السنة الخامسة: 6000 ساعة.

المطلوب:

احتساب قسط الاستهلاك السنوي على مدى سنوات العمر الإنتاجي بطريقة ساعات التشغيل .

حل المثال:(5)

$$\text{معدل الاستهلاك} = \frac{\text{كلفة الآلة} - \text{النفاية}}{\text{ساعات التشغيل المقدرة}}$$

$$= \frac{50,000 - 750,000}{35,000} = \frac{700000}{35000} = 20 \text{ ريال}$$

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2003/1/5م	750000	-	-	750000
2003/12/31م	750000	160000 = 20 × 8000	160000	590000
2004/12/31م	750000	150000 = 20 × 7500	310000	440000
2005/12/31 م	750000	140000 = 20 × 7000	450000	300000
2006/12/31م	750000	130000 = 20 × 6500	580000	170000
2007/12/31م	750000	120000 = 20 × 6000	700000	50000

3 -2 -2 -2: طريقة وحدات الإنتاج: units Of output Method

إن هذه الطريقة تقوم على حقيقة مفادها أن الأصول تتحقق الاستفادة منها في عمليات الإنتاج؛ لذا فإن استهلاك تلك الأصول لا بد أن يعتمد على الوحدات التي يتم إنتاجها من تلك الأصول.

ويجري احتساب الاستهلاك وفقاً لهذه الطريقة بنفس أسلوب الطريقة السابقة؛ عدا أنه يتم الاعتماد على وحدات الإنتاج المقدرة خلال العمر الإنتاجي في احتساب معدل الاستهلاك بدلاً من استخدام ساعات التشغيل التقديرية.

ويحتسب الاستهلاك وفق هذه الطريقة باتباع الخطوات الآتية:

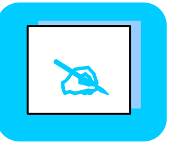
أ- تحديد معدل الاستهلاك الذي يمثل مبلغ الاستهلاك المتعلق بكل وحدة إنتاج من خلال:

معدل الاستهلاك =	كلفة الآلات والمكائن - النفاية
	وحدات الإنتاج المقدرة

ب- بعد تحديد معدل الاستهلاك يجري ضرب المعدل في عدد الوحدات الفعلية التي تم إنتاجها فعلاً في كل سنة ليظهر الناتج ممثلاً لاستهلاك المكائن في تلك السنة.

مثال (5):

بتاريخ 2006/1/5 م اشترت شركة العديني آلة بمبلغ 1,200,000 ريال،وقدرت النفاية بمبلغ 200,000 ريال، وعدد الوحدات التي يمكن إنتاجها خلال عمرها الإنتاجي البالغ (3) سنوات 100,000 وحدة.



فإذا علمت أن الآلة قد أنتجت فعلاً خلا سنة 2006 م: 30,000 وحدة، وسنة 2007م: 40,000 وحدة، وسنة: 2008: 30,000 وحدة.

المطلوب:

احتساب قسط الاستهلاك السنوي على مدى سنوات العمر الإنتاجي بطريقة وحدات الإنتاج.

حل المثال : (5)

معدل الاستهلاك =	كلفة الآلة - النفاية
	وحدات الإنتاج المقدرة

=	200,000 - 1,200,000 / 100,000	=	1,000,000 / 100,000	= 10 ريالات

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2006/1/5 م	1,200,000	-	-	1,200,000
2006/12/31 م	1,200,000	300,000 = 10 × 30,000	300,000	900,000
2007/12/31م	1,200,000	400,000 = 10 × 40,000	700,000	500,000
2008/12/31م	1,200,000	300,000 = 10 × 30,000	1,000,000	200,000

3 -2 -2: طريقة إعادة التقدير:

تمتاز هذه الطريقة بسهولة استخدامها، وكذلك كونها شائعة الاستخدام، وتلائم هذه الطريقة الأصول التي يصعب تقدير أعمارها الإنتاجية وقلة قيمتها وتعدد أنواعها، ومنها على وجه الخصوص العدد والأدوات الصغيرة، حيث يجري احتساب الاستهلاك وفق هذه الطريقة من خلال تحديد الفرق بين تكلفة الأصل في أول المدة وبين التكلفة المقدرة له في آخر المدة.

مثال (6):



بتاريخ 2006/1/1م كان رصيد العدد والأدوات في منشأة الناصر 250,000 ريال، وقد تم شراء بعض العدد والأدوات لتلبية حاجة المنشأة بمبلغ 90,000 ريال.

بتاريخ 2006/12/31م قدرت تكلفة العدد والأدوات بمبلغ 280,000 ريال.

المطلوب: احتساب قسط الاستهلاك في 2006/12/31م بطريقة إعادة التقدير.

الحل:

250,000 ريال تكلفة العدد والأدوات في 2006/1/1م.

يضاف

90,000 ريال ما تم شراؤه خلال العام 2006م.

340,000 ريال رصيد العدد والأدوات في 2006/12/31م.

يطرح

280,000 ريال التكلفة التقديرية للعدد والأدوات في 2006/12/31م.

60,000 ريال قسط الاستهلاك السنوي.

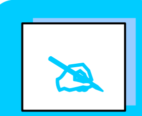
ومن الملاحظ أن هناك جملة من الانتقادات قد وجهت إلى هذه الطريقة؛ كونها تعتمد التقدير بشكل واسع في تحديد قسط الاستهلاك السنوي؛ وهذا الأمر يخضع للتقدير الشخصي والاجتهاد الذي قد يتخلله عدم دقة في أغلب الأحيان..

4- الحساب الجزئي للاستهلاك:

تطرقنا فيما سبق إلى أن الاستهلاك مرتبط بالمبادئ المحاسبية من خلال أهمية مراعاة أساس الاستحقاق، وكذلك التطبيق السليم لمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات، وعليه يتطلب الأمر مراعاة تحديد استحقاق السنة المالية من نصيبها من تكلفة الاستهلاك وعلى أساس مقدار استفادة السنة من خدمات الأصل.

مثـال (7):

بتـاريخ 2006/4/1 م تم شـراء ماكنـة بمبلـغ 120,000 ريـال نقـداً، وقـد كانـت نسـبة الاستهلاك 10٪.

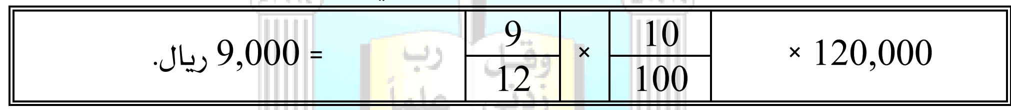


المطلوب:

احتساب قسط الاستهلاك السنوي بطريقة القسط الثابت في 2006/12/31 م.

الحـل:

إن عدد الأشهر التي استفادت فيها السنة من خدمات الأصل قد بـدأت اعتبـاراً مـن 4/1 بـذلك تصبح (9) أشهر فتكون تكلفة الاستهلاك كالآتي:



$$120,000 \times \frac{10}{100} \times \frac{9}{12} = 9,000 \text{ ريال.}$$

وفي أغلب الحالات تستخدم قاعدة تقريب الشهور على اعتبار أن الشهر يدخل ضمن الاحتساب إذا تم الشراء قبل يوم (15) في حين لا يدخل الشهر ضمن الاحتساب إذا تجاوز يوم (15).

وبـالعودة للمثـال أعـلاه، لـو افترضنا أن شـراء الماكنـه كـان في 2006/4/12 م فـإن قسـط الاستهلاك يكون مطابقاً لعملية الاحتساب وعلى أساس (9) شهور.

في حين إذا كـان الشـراء بتـاريخ 2006/4/17 م فـإن عـدد الشـهور سـوف تكـون (8) فقـط ويكون الاحتساب على النحو الآتي:

$$120,000 \times \frac{10}{100} \times \frac{8}{12} = 8,000 \text{ ريال.}$$

بعد تحديد مقدار الاستهلاك بأي من الطرق السابقة فإن الأمر يقتضي إثباته في دفتر اليومية مع مراعاة ما يلي:

أ- أن مبلغ الاستهلاك الذي يخص السنة لا يمثل خسارة وإنما مصروفاً لكون الاستهلاك مرتبط بتناقص تكلفة الأصل، ولكن مقابل ذلك يتم الحصول على عائد.

ب- أن تكلفة الأصل تتناقص سنة بعد أخرى جراء الاستعمال أو التقادم التكنولوجي، وهذا يعني ضرورة أن يظهر الأصل في قائمة المركز المالي بالمبلغ الصحيح.

ج- أن تجاهل احتساب الاستهلاك وعدم إثباته في السجلات سوف يحقق تشويهاً في القوائم المالية، وكذلك يؤدي إلى عدم صحة احتساب نتيجة الأعمال في المشروع؛ الأمر الذي قد يظهر تضخماً كبيراً في الأرباح، وقد يترتب على الشركة التزامات إضافية جراء ذلك، ومنها دفع ضرائب أكبر أو تحمل أكثر بدفع توزيعات لصالح المساهمين.

وهناك طريقتان لإثبات الاستهلاك في الدفاتر هي:

5 -1: الطريقة المباشرة: Direct Method

بموجب هذه الطريقة يتم إثبات قيد استهلاك الأصول بجعله مديناً في حين يكون حساب الأصل دائناً وفقاً للآتي:

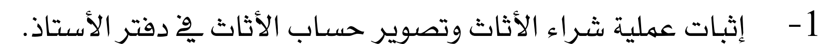
مدين	دائن	البيان	التاريخ
XXX		من حـ/ استهلاك الأصل.	
	XXX	إلى حـ/ الأصل.	

وقد أطلق على هذه الطريقة بالمباشرة كون الاستهلاك يخفض مباشرة من تكلفة الأصل الثابت حيث تظهر تكلفة الأصل متناقصة سنة بعد أخرى في قائمة المركز المالي، في حين أنه يتم إقفال حساب استهلاك الأصل سنوياً في حساب الأرباح والخسائر الخاص بتلك السنة بالقيد الآتي:

XXX		من حـ/ الأرباح والخسائر.	
	XXX	إلى حـ/ استهلاك الأصل.	

مع الإشارة إلى أن طريقة إعادة التقدير تستخدم فقط الطريقة المباشرة في إثبات الاستهلاك في الدفاتر المحاسبية:

مثـال (8):



بتـاريخ 2006/1/1م اشـترت شـركة الفـرات أثاثـاً بمبلـغ 125,000 ريـال نقـداً، قـدر العمـر الإنتاجي بـ(6) سنوات، في حين قدرت قيمة النفاية في نهاية عمره الإنتاجي بـ 5000 ريال.

المطلوب:

1- إثبات عملية شراء الأثاث وتصوير حساب الأثاث في دفتر الأستاذ.

2- احتساب قسط الاستهلاك السنوي بطريقة القسط الثابت في 2006/12/31م.

3- إثبات القيود اللازمة باتباع الطريقة المباشرة.

4- بيان التأثير على حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي 2006/12/31 م .

الحـل:

1- قيد إثبات شراء الأثاث:

125,000		من حـ/ الأثاث.	2006/1/1م
	125,000	إلى حـ/الصندوق.	
		شراء أثاث نقداً	

مدين		حـ/ الأثـاث	دائن
125,000	إلى حـ/ الصندوق.	20,000	من حـ/ استهلاك الأثاث.
		105,000	رصيد مرحل 2006/12/3 .
125,000		125,000	

2- قسط الاستهلاك السنوي:

$$\text{قسط الاستهلاك السنوي} = \frac{\text{الكلفة - النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

$$= \frac{125,000 - 5,000}{6}$$

$$= \frac{120,000}{6} = 20,000 \text{ ريال.}$$

المطلوب رقم (3):

20,000		من حـ/ استهلاك الأثاث. إلى حـ/الأثاث. استهلاك الأثاث عام 2006م	/12/31 2006
	20,000		
20,000		من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ استهلاك الأثاث إقفال حساب استهلاك الأثاث .	/12/31 2006
	20,000		

المطلوب رقم (4):

مدين	حـ/الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 31/12/ 2006		(جزئي) دائن
20,000	إلى حـ/ استهلاك الأثاث.		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2006/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	105,000	الأصول الثابتة: أثاث			

القيود في الفقرة (3) أعلاه تتكرر سنوياً على مدى العمر الإنتاجي، في حين يظهر حساب الأثاث في دفتر الأستاذ يتناقص سنوياً بمبلغ الاستهلاك، وكذلك قيمته الدفترية في قائمة المركز المالي، في حين يحمل حساب الأرباح والخسائر سنوياً بقسط الاستهلاك الخاص بالسنة وفي قائمة المركز المالي فإن تكلفة الأصل تظهر مطروحاً منها مجمع الاستهلاك حيث تتكرر هذه القيود في كل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للأصل. حتى يتم التوصل في السنة الأخيرة من عمره الإنتاجي فتصبح القيمة الدفترية للأصل مساوية لقيمة النفاية و التي تم تقديرها في بداية عمره الإنتاجي وفي هذه اللحظة يصبح الأصل غير صالحاً للاستعمال ومعه تفكر المنشأة في التخلص منه:

5 -2: الطريقة غير المباشرة: indirect Method

هذه الطريقة لا تختلف كثيراً عن الطريقة المباشرة عدا كون تكلفة الأصل لا يتم تخفيضها مباشرة بتكلفة الاستهلاك السنوي، وإنما يتم توسيط حساب يسمى حساب مجمع استهلاك الأصل يجعل دائناً بمبلغ الاستهلاك، وهذه الطريقة تسمح ببقاء حساب الأصل مفتوحاً بالكلفة التاريخية للأصل (كلفة الشراء + المصاريف الأخرى) حتى انتهاء عمره الإنتاجي، كما أن الأصل يظهر في قائمة المركز المالي مطروحاً منه مجمع الاستهلاك الذي يظهر متراكم سنوياً بمقدار الاستهلاك لهذه السنة والسنوات السابقة، وقد أطلق على هذه بالطريقة غير المباشرة كون الاستهلاك لا يستبعد مباشرة من تكلفة الأصل، حيث يظهر الأصل في قائمة المركز المالي بتكلفتة مطروحاً منها حساب الاستهلاك المتراكم.

ولهذه الطريقة مزايا أسهمت في شيوعها مقارنة بالطريقة المباشرة هي:

أ- أن تجميع مبلغ الاستهلاك في حساب مجمع استهلاك الأصل دون طرحه مباشرة من تكلفة الأصل يسمح بإجراء تعديلات ممكنة على حساب مجمع الاستهلاك . إذا ما اتخذ القرار بصدد إجراء التعديل وهو وارد في الحياة العملية.

ب- أن تجميع مبلغ الاستهلاك في حساب مجمع استهلاك الأصل دون طرحه مباشرة من تكلفة الأصل تساهم في إبقاء الأصل في الميزانية بتكلفتة التاريخية ، وهذا ما يساعد على توفير المعلومات المحاسبية الملاءمة لمستخدمي القوائم المالية ومنها قائمة المركز المالي:

عليه يكون قيد إثبات استهلاك الأصول وفق الطريقة غير المباشرة كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ استهلاك الأصل.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ مجمع استهلاك الأصل.	

حيث يتم إقفال حساب استهلاك الأصل في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة وفق القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ الأرباح والخسائر.	نهاية السنة
	xxx	إلى حـ/ استهلاك الأصل.	

أما بالنسبة لحساب مجمع استهلاك الأصل فيظهر في قائمة المركز المالي مطروحاً من الأصل الثابت كما تظهر أدناه.

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 31/12/xx 20م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
		الأصول الثابتة:			
	xxx.	الأصل الثابت.			
	xxx	(-) مجمع استهلاك الأصل.			
xxx.		القيمة الدفترية.			

ملاحظات مرتبطة بالطريقة غير المباشرة:

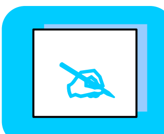
1- مجمع الاستهلاك يخصص له حساب يسمى حساب مجمع استهلاك الأصل يظهر متراكماً سنة بعد أخرى على مدى العمر الإنتاجي، حيث يطرح من تكلفة الأصل في نهاية كل سنة.

2- التكلفة التاريخية للأصل تظهر في قائمة المركز المالي مطروحاً منها حساب مجمع الاستهلاك المتراكم للوصول إلى القيمة الدفترية للأصل مما يتيح إمكانية إجراء التعديلات على حساب مجمع استهلاك الأصل.

3- عند انتهاء العمر الإنتاجي للأصل يظهر رصيد حساب مجمع الاستهلاك المتراكم مساوياً للرصيد الحقيقي للأصل، حيث يكون الأصل في هذه اللحظة غير صالحاً للاستعمال، وفي حالة عدم وجود قيمة نفاية مقدرة الأصل في نهاية عمره الإنتاجي يتم إقفال تكلفة الأصل بحساب مجمع استهلاكه وفق القيد الآتي:

XXX		من حـ/ مجمع استهلاك الأصل.	
	XXX.	إلى حـ/ الأصل.	

مثــال (9)



في 2006/1/1 م تم شـراء آلـة بمبلـغ 144,000 ريـال نقـداً، قـدر عمرهـا الإنتـاجي بـ (3) سنوات، لم تكون لها قيمة نفاية في نهاية العمر الإنتاجي.

المطلوب:

1- إجراء القيود اللازمة.

2- احتساب قسط الاستهلاك القسط الثابت.

3- تصوير حسابي الآلة ومجمع الاستهلاك في دفتر الأستاذ على مدى العمر الإنتاجي

4- بيان التأثير على الحسابات الختامية والمركز المالي على مدى العمر الإنتاجي

الحـل:

قيد شراء الآله في 2006/1/1م:

144,000		من حـ/ الآله .	
	144,000	إلى حـ/ الصندوق. شراء الآلة نقداً	2006/1/1م

احتساب قسط الاستهلاك السنوي:

قسط الاستهلاك السنوي=	الكلفة / العمر الإنتاجي

=	144,000 / 3	= 48,000 ريال.

في 2006/12/31م يتم إثبات القيود المتعلقة بالاستهلاك وفق الطريقة غير المباشرة كالآتي:

48,000	48,000	من حـ/ استهلاك الآله . إلى حـ/مجمع استهلاك الآله . استهلاك الآلة عن عام 2006م	2006/12/31
48,000	48,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ استهلاك الآلة. إقفال حساب استهلاك الآلة.	2006/12/31

هذه القيود تتكرر في نهاية كل سنة من سنوات العمر الإنتاجي:

3. تصوير حسابي الآلة ومجمع الاستهلاك على مدى العمر الإنتاجي .

مدين		حـ/ الآله		دائن
144,000	إلى حـ/ النقدية		144,000	من حـ/ مجمع استهلاك الماكنه
144.000			144.000	

حـ/مجمع استهلاك الآلة			
48000	رصيد مرحل 2006/12/31	48000	من حـ/استهلاك الآلة 2006/12/31
48000		48000	
96000	رصيد مرحل 2007/12/31	48000 48000	رصيد منقول 2006/12/31 من حـ/ استهلاك الآلة 2007/12/31
96000		96000	
144000	إلى حـ الآلة	96000 48000	رصيد منقول 2007/12/31 من حـ/ استهلاك الآلة 2008/12/31
144000		144000	

مدين	حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) عن السنة المنتهية في 2006/12/31 م (السنة الأولى)		دائن
48,000	إلى حـ/ استهلاك الآله .		

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2006/12/31م(السنة الأولى)					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
96000	144,000 (48,000)	الأصول الثابتة: الآلات. (-)مجمع استهلاك الآلات.			

حـ/الأرباح والخسائر (جزئي) عن السنة المنتهية في 2007/12/31م(السنة الثانية)		
مدين		دائن
48,000	إلى حـ/ استهلاك الآلة .	

قائمة المركز المالي (جزئي) كما هي في 2006/12/31م(السنة الثانية)					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
48000	144,000 (96,000)	الأصول الثابتة: الآلات. (-) مجمع استهلاك الآلات.			

مدين	عن السنة المنتهية في 2008/12/31م (السنة الثالثة) ح/الأرباح والخسائر (جزئي)	دائن
48,000	إلى حـ/ استهلاك الآلة	

وبذلك يقفل حساب الآلة وحساب مجمع استهلاك الآلة ،ولم يعد لهم وجود في سجلات المنشأة.

6. طرق التخلص من الأصول الثابتة

يمكن التخلص من الأصول الثابتة بإحدى الطرق الآتية :

1-تخريد الأصول الثابتة

2-بيع الأصول الثابتة.

3-استبدال الأصول الثابتة .

6-1-تخريد الأصول الثابتة :

المقصود بتخريد الأصول الثابتة يعني اعتبار الأصل خردة أو نفاية غير صالح للاستعمال، وبالتالي يتم التخلص منه، وذلك للأسباب الآتية :

1-انتهاء العمر الإنتاجي للأصل.

2-التطور والتقدم التقني، واعتبار الاستمرار في استخدام الأصل غير اقتصادي .

3-الهلاك الطارئ الذي قد يتعرض له الأصل كالحوادث أو الحريق وغيرها. وحينما تقرر المنشأة الاستغناء عن الأصل الثابت ينبغي اتباع الخطوات الآتية للمعالجة المحاسبية

أ-احتساب مجمع الاستهلاك للأصل من تاريخ الشراء وحتى تاريخ التخريد .

ب-يتم إقفال الرصيد الدفتري للأصل في مجمع استهلاك الأصل، وذلك بجعل حساب مجمع الاستهلاك مديناً وحساب الأصل دائناً ،وفق القيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
XXX	XXX	من حـ / مجمع استهلاك الأصل إلى حـ /الأصل	تاريخ التخريد

مثال (10)

بالعودة إلى بيانات المثال رقم (9) وعلى افتراض أن المنشأة بتاريخ 2007/12/31م قررت تخريد الآلة بسبب انتهاء عمرها الإنتاجي، وباستخدام خطوات تخريد الأصول الثابتة تكون المعالجة المحاسبية على النحو الآتي :

1-مجمع استهلاك الآلة حتى نهاية العمر الإنتاجي =144000ريال

2-قيد تخريد الآلة :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
144000		من حـ /مجمع استهلاك الآلة	2007/12/31م
	144000	الى حـ/ الآلة	
		إثبات تخريد الآلة في عام 2007م	

3-أما إذا كان قرار تخريد الآلة في 2006/12/31م، قبل انتهاء العمر الإنتاجي فإن مجمع استهلاك الآلة حتى تاريخ التخريد يكون 96000ريال ،وعليه فإن قيد التخريد يكون.

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	2006/12/31م
96000		حـ/ مجمع استهلاك الآلة	
48000		حـ/ خسارة تخريد الآلة	
	144000	**إلى حـ/** الآلة	
		إثبات تخريد الآله في عام 2006م	

إن الفرق بين مجمع استهلاك الآلة وتكلفتها يمثل خسارة رأسمالية تعادل التكلفة التقديرية للأصل حتى تاريخ التخريد تقفل في حساب الأرباح والخسائر لتلك السنة وفق القيد الآتي :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
48000	48000	من حـ/ الأرباح والخسائر **إلى حـ / خسارة تخريد** الآلة **إقفال حساب خسارة تخريد** الآلة	2006/12/31م

6-2-بيع الأصول الثابتة :

إن الأصول الثابتة تم اقتناؤها بقصد بقائها في المنشأة، والمساهمة في نشاطها، وليس بقصد بيعها ،ولكن في حالات معينة قد تلجأ المنشأة إلى بيع بعض أصولها الثابتة .

وعليه ينبغي اتباع الخطوات الآتية للمعالجة المحاسبية في حالة بيع الأصل الثابت:

1-احتساب مجمع استهلاك الأصل المراد بيعه محسوباً من تاريخ الشراء وحتى لحظة البيع .

2-احتساب التكلفة الدفترية للأصل ،وذلك من خلال إبعاد إجمالي مجمع الاستهلاك من تكلفة الأصل.

3-مقارنة القيمة الدفترية للأصل مع سعر البيع ،ويظهر جراء ذلك أحد الاحتمالات التالية

الاحتمال الأول :أن سعر البيع يساوي القيمة الدفترية للأصل وبالتالي لم يتحقق لا ربح رأسمالي ولا خسارة رأسمالية .

الاحتمال الثاني :

أن سعر البيع أعلى من القيمة الدفترية للأصل وبالتالي قد تحقق ربحاً رأسمالياً .

الاحتمال الثالث :

سعر البيع أقل من القيمة الدفترية للأصل، وبالتالي قد تحققت خسارة رأسمالية .

مثال 11:

قررت منشأة ذمار في 2008/6/25م بيع الآلة بمبلغ 175000ريال نقداً ،وكانت الآلة قد تم شراؤها في 2004/1/9م بمبلغ 400000 ريال، وقدر عمرها الإنتاجي بـ(8)سنوات، وتستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك .

المطلوب .إجراء القيود اللازمة .

باتباع خطوات المعالجة المحاسبية في حالة بيع الأصول الثابتة تكون خطوات الإجابة كالآتي:

1-قسط الاستهلاك=

$$\frac{\text{الكلفة-النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي}} \quad \frac{400000}{8} = 50000 \text{ريال}$$

2-احتساب مجمع الاستهلاك من تاريخ الشراء وحتى تاريخ البيع

-الاستهلاك من تاريخ 2004/1/9م وحتى 2007/12/31م (أربع سنوات) =200000 ريال

الاستهلاك من تاريخ 2008/1/1م وحتى 2008/6/25م (ست شهور)=50000× $\frac{6}{12}$ 25000 ريال

علية فإن إجمالي مجمع الإستهلاك = 225000 ريال

3-احتساب القيمة الدفترية للآلة =الكلفة – مجمع الاستهلاك

400000-225000= 175000ريال

الاحتمال الأول :

لما كانت القيمة الدفترية تساوي سعر بيع الآلة لم يتحقق الربح ولا توجد خسارة فيكون قيد البيع على النحو الآتي من مذكورين :

225000 175000	400000	من مذكورين حـ/ مجمع استهلاك الآلة حـ / النقدية إلى حـ/ الآلة إثبات بيع الآلة في عام 2008م.	2008/6/25م

الاحتمال الثاني :

بالعودة إلى بيانات المثال (11)ومع افتراض أن سعر البيع كان بمبلغ 185000ريال وعند مقارنة القيمة الدفترية للآلة والتي بلغت 175000ريال يظهر أن سعر البيع هو أعلى من القيمة الدفترية وهذا يعني أن هناك ربحاً رأسمالياً قد تحقق من جراء بيع الآلة .ويكون القيد وفق الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
225000		حـ/ مجمع استهلاك الآلة	2008/6/25م
185000		حـ/ النقدية	
		إلى مذكورين	
	400000	حـ/ الآلة	
	10000	حـ/ ربح بيع الآلة	
		إثبات بيع الآلة في عام 2008م	

ويتم إقفال ربح بيع الآلة في حساب الأرباح والخسائر

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10000		من حـ/ ربح بيع الآلة	2008/12/31م
	10000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
		إقفال حساب ربح بيع الآلة	

الاحتمال الثالث :

بالعودة إلى بيانات المثال (11)ومع افتراض أن سعر البيع كان بمبلغ 155000ريال وعند مقارنة القيمة الدفترية للآلة التي بلغت 175000ريال يظهر أن سعر البيع أقل من القيمة الدفترية ،وهذا يعني أن هناك خسارة رأسمالية قد حصلت من جراء بيع الآلة و يكون القيد وفق الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
225000		حـ / مجمع استهلاك الآلة	2008/6/25م
155000		حـ / النقدية	
20000		حـ / خسارة بيع الآلة	
	400000	إلى حـ/ الآلة	
		إثبات بيع الآلة في عام 2008م	

، ويتم إقفال خسارة بيع الآلة في حساب الأرباح والخسائر على النحو الآتي :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
20000		من حـ/ الأرباح والخسائر	2008/12/31م
	20000	إلى حـ/ خسارة بيع الآلة	
		إقفال حساب خسارة بيع الآلة	

6-3-استبدال الأصول الثابتة

تلجأ بعض المنشآت إلى استبدال بعض أصولها الثابتة بأخرى؛ وذلك بهدف الحصول على خدمات أفضل، ويترتب على ذلك قيام المنشأة بالتخلص من الأصل الثابت وسداد الفرق مقابل الحصول على أصل ثابت آخر.

وتتطلب المعالجة المحاسبية في هذه الحالة إتباع الخطوات الآتية :

1-احتساب مجمع الاستهلاك للأصل المراد استبداله محسوبا من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستبدال .

2-يتمثل الطرف المدين من قيد الاستبدال بحساب الاستهلاك وحساب تكلفة الأصل الجديد ،في حين يتمثل الطرف الدائن بحساب كلفة الأصل القديم وحساب المبلغ المسدد(النقدية)أو المبلغ المقيد لحساب أحد الدائنين .

إن عملية استبدال الأصل الثابت تظهر أحد الاحتمالات الآتية :

الاحتمال الأول:

أن الطرف المدين من قيد الاستبدال (حساب مجمع الاستهلاك وحساب كلفة الأصل الجديد) يساوي الطرف الدائن (حساب كلفة الأصل القديم وحساب النقدية (المبلغ المسدد) وبالتالي فإنه لم يحقق لا ربحاً ولا خسارة .

الاحتمال الثاني :

أن الطرف المدين من القيد أكبر من الطرف الدائن وهذا يعني تحقق ربح رأسمالي من جراء الاستبدال .

الاحتمال الثالث:

أن الطرف المدين من القيد أقل من الطرف الدائن وهذا يعني تحقق خسارة رأسمالية من جراء الاستبدال .

مثال (12)

منشأة الضاري في 2003/7/1م اشترت الآلة بمبلغ 144000ريال عمرها ثلاث سنوات ،وتهلك بطريقة القسط الثابت ،وفي 2005/3/31 م اتفقت المنشأة مع منشأة هلال على استبدال الآلة بأخرى جديدة مقابل مبلغ 192000ريال والتنازل عن الآلة القديمة ،علماً أن سعر بيع الآلة الجديدة مبلغ 252000ريال .

المطلوب :إجراء القيود اللازمة .

التمهيد للإجابة :

1-قسط الاستهلاك =

الكلفة -النفاية
العمر الإنتاجي

144000	=	48000 ريال
3		

2-احتساب مجمع الاستهلاك من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستبدال

-الاستهلاك من تاريخ 2003/7/1م وحتى 2004/12/31م (سنة ونصف)

24000+48000	=	72000 ريال

-الاستهلاك من تاريخ 2005/1/1 م وحتى 2005/3/31 م (ثلاث أشهر)

$$48000 \times \frac{3}{12} = 12000 \text{ريال}$$

وعلية فإن مجمع استهلاك الآله يساوي 84000ريال

الاحتمال الأول

الطرف المدين =مجمع استهلاك الآلة + ثمن بيع الآلة الجديدة

=	252000+84000	=	336000 ريال

الطرف الدائن =كلفة الآلة القديمة +المبلغ المسدد

=	192000+144000	=	336000ريال

يظهر عدم تحقق ربح أو خسارة، ويكون قيد الاستبدال .

مدين	دائن	البيان	التاريخ
84000 252000	 192000 144000	من مذكورين حـ / مجمع إستهلاك الآلة حـ /الآله الجديدة إلى مذكورين حـ/النقدية حـ/الآلة القديمة إثبات استبدال الآلة في عام 2005 م.	2005/3/31م

الاحتمال الثاني :

بالعودة إلى بيانات المثال (12)ومع افتراض أن ثمن بيع الآلة الجديدة مبلغ 282000ريال ،وبعد مقارنة الطرف المدين مع الطرف الدائن سوف يظهر تحقق ربح رأسمالي جراء الاستبدال، ويكون القيد على النحو الآتي :

84000 282000	 192000 144000 30000	من مذكورين حـ /مجمع استهلاك الآلة حـ /الآلة الجديدة إلى مذكورين حـ النقدية حـ الآلة القديمة حـ ربح استبدال الآلة إثبات استبدال الآلة في عام 2005 م	2005/3/31م

ويتم إقفال ربح استبدال الآلة في حساب الأرباح والخسائر

30000	 30000	من حـ/ ربح استبدال الآلة إلى حـ/ الأرباح والخسائر. إقفال حساب ربح استبدال الآلة	2005/12/31م

الاحتمال الثالث:

بالعودة الى بيانات المثال (12)ومع افتراض أن ثمن بيع الآلة الجديدة مبلغ 242000ريال ،وبعد مقارنة الطرف المدين مع الطرف الدائن سوف يظهر تحقق خسارة رأسمالية جراء الاستبدال ويكون القيد على النحو الآتي :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
84000		حـ /مجمع استهلاك الآلة	
242000		حـ /الآلة الجديدة	
10000		حـ/ خسارة إستبدال الآله	
		إلى مذكورين	2005/3/31م
	192000	حـ النقدية	
	144000	حـ الآلة القديمة	
		إثبات استبدال الآلة في عام 2005 م	

ويتم إقفال خسارة استبدال الآلة في حساب الأرباح والخسائر

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10000		من حـ/ الأرباح والخسائر	2005/12/31 م
	10000	إلى حـ/ خسارة استبدال الآلة	
		إقفال حساب خسارة استبدال الآلة .	

تدريبات:

تدريب (1)

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام الخطأ مع تصحيح الخطأ

1-تشترى الأصول الثابتة لغرض الاتجار بها ( )

2-يعتبر الاستهلاك بمثابة خسارة ( )

3-تكلفة شراء الأصل الثابت تتمثل في ثمن الشراء فقط ( )

4-تخضع الأراضي كغيرها من الأصول الثابتة للاستهلاك ( )

5-عند شراء الأصل الثابت نقداً يجعل حساب الأصل دائناً في قيد الشراء ( )

تدريب (2)

أكمل الفراغات الآتية بما يناسبها

1-وفقاً لطريقة القسط الثابت يكون عب ء الاستهلاك .... سنة بعد أخرى .

2-تقوم طريقة وحدات الإنتاج على استخدام .... كأساس لتوزيع تكلفة الأصل الثابت .

3-عند بيع الأصل الثابت تحقق المنشأة ربحاً عندما تكون ....أقل من ....

4-تحقق عملية استبدال الأصل الثابت بأصل آخر خسارة رأسمالية إذا كانت التكلفة الدفترية للأصل الثابت يضاف إليها ....أكبر من ....

5-إن إثبات قيد تخريد الأصل الثابت يتطلب جعل حساب الأصل ....في حين يكون حساب مجمع استهلاك الأصل ....

التدريب (3):

في 2003/4/5م تم شراء سيارة بمبلغ 1,500,000 ريال نقداً، وتم تسديد مصاريف تسجيل بمبلغ 20,000 ريال، ومصاريف شحن 30,000 ريال، وقدر العمر الإنتاجي بـ (5) سنوات، في حين قدرت النفاية في نهاية العمر بـ (50,000) ريال:

المطلوب:

1- تسجيل القيود اللازمة.

2- احتساب قسط الاستهلاك السنوي بطريقة القسط الثابت في 2003/12/31م.

3- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ مع بيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2003/12/31م.

التدريب (4):

في 2004/3/16م تم شراء ماكنه بمبلغ650,000 ريال نقداً، وقدر عمرها الإنتاجي بـ (5) سنوات، في حين قدرت النفاية في نهاية العمر بـ (50,000) ريال:

المطلوب:

1- تسجيل القيود اللازمة.

2- احتساب قسط الاستهلاك السنوي بطريقة القسط المتناقص (نسبة ثابتة).

3- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ مع بيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2004/12/31م.

التدريب (5):

في 2003/1/1م اشترت منشأة السعادة ماكنه بمبلغ 200,000 ريال نقداً، وقدر عمرها بـ(4) سنوات، في حين قدرت النفاية في نهاية العمر الإنتاجي بـ50,000 ريال.

المطلوب:

1- تسجيل القيود اللازمة.

2- احتساب قسط الاستهلاك السنوي بطريقة القسط المتناقص (نسبة من مجموع أرقام السنوات).

3- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ، وبيان التأثير على الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي في 2003/12/31م.

التدريب (6):

في 2003/1/1م اشترت شركة حمدان ماكنة بمبلغ 1,100,000 ريال، وقدرت النفاية بمبلغ 100,000 ريال، في نهاية عمر إنتاجي أمده 3 سنوات، في حين قدرت ساعات التشغيل التقديرية بـ (100,000) ساعة.

المطلوب:

1- تسجيل القيود اللازمة.

2- احتساب قسط الاستهلاك علماً أن ساعات التشغيل الفعلية كانت:

- السنة الأولى: 30,000 ساعة.
- السنة الثانية: 40,000 ساعة.
- السنة الثالثة: 30,000 ساعة.

3- تصوير الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ وبيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2003/12/31م.

أسئلة التقويم الذاتي

?

1- ما هو تعريف الأصل الثابت؟ وكيف تقسم الأصول حسب طبيعتها؟

2- ما المقصود باستهلاك الأصول الثابتة؟ وما هي متطلبات احتساب قسط الاستهلاك؟

3- هناك طرق عديدة لاحتساب الاستهلاك، حددها.

7- الخلاصة:

عزيزي الدارس : الأصول الثابتة هي الممتلكات التي تقوم المنشأة بشرائها بهدف مساعدتها في مزاولة نشاطها، وهذه الأصول تستهلك من جراء الاستعمال أو التقادم التكنولوجي، ويمثل الاستهلاك نقص تدريجي في قيمة الأصل، من جراء الاستعمال يقابل مقدار الاستفادة التي يتم تحقيقها من جراء استخدام الأصل وينبغي تحديد هذا النقص سنوياً والذي يمثل حساب استهلاك الأصل ومعالجته محاسبياً بتسجيله في الدفاتر وفق المبادئ المتعارف عليها.

8- لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السادسة:

عزيزي الدارس : بعد أن تعرفنا على كافة التسويات التي وردت في الوحدات السابقة ينبغي أن يتم إعداد ورقة العمل اللازمة لبيان تلك التسويات وتأثيرها على الحسابات كي يتم تضمينها بأرصدتها المعدلة في القوائم المالية، حيث إن الغرض من إعداد ورقة العمل هو التمهيد لإعداد القوائم المالية، وهذا ما سوف يكون موضوع الوحدة الدراسية الآتية:

9- إجابة التدريبات:

حل التدريب (1)

1-(×) تشترى الأصول الثابتة بغرض اقتناءها وإبقاءها في المنشأة للاستفادة من خدماتها .

2-(×) لا يعتبر الاستهلاك بمثابة خسارة وذلك لوجود عائد مقابل له .

3-(×)تكلفة الأصل الثابت تتمثل في ثمن الشراء مضاف إليها كافة المصاريف الرأسمالية الأخرى التي تنفق على الأصل حتى يصبح صالحاً للاستعمال .

4-(×)لا تخضع الأراضي للاستهلاك .

5-(×)يجعل حساب الأصل مديناً في قيد الشراء .

حل التدريب (2)

1-ثابتاً

2-وحدات الإنتاج .

3-القيمة الدفترية ،ثمن البيع.

4-المبلغ المسدد ،وسعر الأصل الثابت الجديد .

5-دائناً ،مديناً .

حل التدريب (3):

تحديد كلفة السيارة وتمثل:

ثمن الشراء + كافة المصاريف الرأسمالية الأخرى

1,500,000 + 20,000 + 30,000 = 1,550,000 ريال.

أ- قيد إثبات شراء السيارة:

1,550,000		من حـ/ السيارة.	2003/4/5م
	1,550,000	إلى حـ/ الصندوق.	
		شراء السيارة نقداً .	

ب- احتساب قسط الاستهلاك السنوي:

$$\text{قسط الاستهلاك} = \frac{\text{الكلفة - النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

=	50,000 - 1,550,000 / 5	= 300,000 ريال.

ج- قيد إثبات قسط الاستهلاك السنوي في 2003/12/31م، ولما كانت السيارة قد اشتريت في 2003/4/5م ،فإن السنة تتحمل بقسط الاستهلاك عن (9) شهور فقط.

300,000 ×	9 / 12	= 225,000 ريال.

225,000	225,000	من حـ/ استهلاك السيارة. إلى حـ/ مجمع استهلاك السيارة. استهلاك السيارة عن عام 2003م	2003/12/31
225,000	225,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ استهلاك السيارة. إقفال حساب استهلاك السيارة.	2003/12/31

3) تصوير حساب مجمع استهلاك السيارة وبيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2003/12/31م.

مدين	حـ/ مجمع استهلاك السيارة		دائن
225,000	رصيد مرحل 2003/12/31	225,000	من حـ/ استهلاك السيارة
225,000		225.000	

مدين	حـ/الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2003/12/31م	جزئي دائن
225,000	إلى حـ/ استهلاك السيارة .	

قائمة المركز المالي كما هي في 2003/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	 1,550,000 225,000	الأصول الثابتة: السيارة. (-) مجمع استهلاك السيارة.			
1,325,000					

القيود السابقة تتكرر سنوياً بمقدار قسط الاستهلاك لكل سنة، وكذلك عمليات الترحيل إلى الحسابات في دفتر الأستاذ، أما بالنسبة لحساب الأرباح والخسائر فيحمل بقسط الاستهلاك، في حين يظهر حساب مجمع استهلاك السيارة المتراكم في حساب المجمع في دفتر الأستاذ وكذلك في قائمة المركز المالي مطروحاً من كلفة السيارة.

حل التدريب (4):

1) إثبات القيود اللازمة:

1- قيد إثبات شراء ماكنه :

650,000		من حـ/ الماكنه . إلى حـ/ الصندوق. شراء ماكنه نقداً	2004/3/16م
	650,000		

2-احتساب قسط الاستهلاك السنوي (نسبة ثابتة) على مدى العمر الإنتاجي.

يتطلب تحديد نسبة الاستهلاك التي يمكن التوصل إليها من خلال:

$$\text{نسبة الاستهلاك} = \frac{1}{\text{العمر الإنتاجي}} \times 100 \times 2$$

$$= \frac{1}{5} \times 100 \times 2 = 40\%$$

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2004/4/16م	650,000	-	-	650,000
2004/12/31م	650,000	$650{,}000 \times \frac{40}{100} \times \frac{9}{12} = 195{,}000$	195,000	455,000
2005/12/31م	650,000	$455{,}000 \times \frac{40}{100} = 182{,}000$	377,000	273,000
2006/12/31م	650,000	$273{,}000 \times \frac{40}{100} = 109{,}200$	486,200	163,800
2007/12/31م	650,000	$163{,}800 \times \frac{40}{100} = 65{,}520$	551,720	98,280
2008/12/31م	650,000	$98{,}280 \times \frac{40}{100} = 39{,}312$	591,032	58,968
2009/12/31م	650,000	$650{,}000 \times \frac{40}{100} \times \frac{3}{12} = 5{,}897$	596,929	53,071

قيد إثبات قسط الاستهلاك السنوي في 2004/12/31م، ولما كانت الآلة قد اشتريت في 2004/3/16م ، فإن السنة تتحمل بقسط الاستهلاك عن (9) شهور للسنة الأولى فقط.

195,000	195,000	من حـ/ استهلاك الماكنه . إلى حـ/ مجمع استهلاك الماكنه . استهلاك ماكنه عن عام 2004م	2004/12/31
195,000	195,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ استهلاك الماكنه. إقفال حساب استهلاك الماكنه	2004/12/31

3- تصوير حساب مجمع استهلاك الماكنه وبيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2004/12/31م.

مدين	حـ/ مجمع استهلاك الماكنه		دائن
195000	رصيد مرحل 2004/12/31م	195,000	من حـ/ استهلاك الماكنه
195000		195.000	

مدين	حـ/الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 31/12/ 2004	(جزئي) دائن
195,000	إلى حـ/ استهلاك الماكنه .	

قائمة المركز المالي (جزئي)
كما هي في 2004/12/31م

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	650,000 (195,000)	الأصول الثابتة: المكائن . (-) مجمع استهلاك الماكنه .			
455,000					

القيود السابقة تتكرر سنة بعد أخرى، وكذلك عمليات الترحيل إلى الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ وفق ما أظهره الجدول السابق بشأن أقساط الاستهلاك لكل سنة.

أما بالنسبة لحساب الأرباح والخسائر يتحمل بقسط الاستهلاك في حين يظهر حساب مجمع

استهلاك الآلة متراكماً في حساب المجمع في دفتر الأستاذ، وكذلك في قائمة المركز المالي مطروحاً من كلفة الأصل.

التدريب (5):

1) إثبات القيود اللازمة:

أ- قيد إثبات شراء الآلة :

200,000	200,000	من حـ/ الماكنه . إلى حـ/ الصندوق. شراء الماكنه نقداً.	2003/12/31م

ب- احتساب قسط الاستهلاك السنوي شراء الآلة نقداً (نسبة من مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي). يتطلب تحديد نسبة الاستهلاك التي يمكن التوصل إليها من خلال:
1 + 2 + 3 + 4 = 10.

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2003/1/1م	200000	-	-	200000
2003/12/31م	200000	$150,000 \times \frac{4}{10} = 60,000$	60,000	140000
2004/12/31م	200000	$150,000 \times \frac{3}{10} = 45,000$	105,000	95000
2005/12/31م	200000	$150,000 \times \frac{2}{10} = 30,000$	135,000	65,000
2006/12/31م	200000	$150,000 \times \frac{1}{10} = 15,000$	150,000	50000

ج- قيد إثبات قسط الاستهلاك السنوي في 2003/12/31م للسنة الأولى:

60,000	60,000	من حـ/ استهلاك الماكنه . إلى حـ/ مجمع استهلاك الماكنه . استهلاك الماكنه عن العام 2003م	2003/12/31
60,000	60,000	من حـ/ الأرباح والخسائر. إلى حـ/ استهلاك الماكنه . إقفال حساب استهلاك الماكنه	2003/12/31

3-تصوير حساب مجمع استهلاك الماكنه ، وبيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2003/12/31م.

مدين		حـ/ مجمع استهلاك الماكنه	دائن
60,000	رصيد مرحل 2003/12/31م	60,000	من حـ/ استهلاك الماكنه .
60,000		60,000	

حـ/الأرباح والخسائر
عن السنة المنتهية في 2003/12/31م

مدين		دائن
60,000	إلى حـ/ استهلاك الماكنه .	

قائمة المركز المالي (جزئي) في 2003/12/31م					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
140000	200,000 (60,000)	الأصول الثابتة: المكائن . (-) مجمع استهلاك الماكنه .			

القيود السابقة تتكرر سنة بعد أخرى، وكذلك عمليات الترحيل إلى الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ، أما بالنسبة لحساب الأرباح والخسائر فيحمل بقسط الاستهلاك السنوي، في حين يظهر حساب مجمع استهلاك الآلة متراكماً في حساب المجمع في دفتر الأستاذ، وكذلك في قائمة المركز المالي مطروحاً من تكلفة الأصل.

حل تدريب (6):

1) إثبات القيود اللازمة:

أ- قيد إثبات شراء الآلة :

1,100,000	1,100,000	من حـ/ الماكنه . إلى حـ/ الصندوق. شراء ماكنه نقداً	2003/1/1م

ب- احتساب معدل الاستهلاك السنوي (ساعات التشغيل):

$$\text{معدل الاستهلاك} = \frac{\text{الكلفة - النفاية}}{\text{ساعات التشغيل التقديرية}}$$

$$= \frac{1,100,000 - 100,000}{100,000} = 10 \text{ ريالات}$$

التاريخ	الكلفة	الاستهلاك	مجمع الاستهلاك	القيمة الدفترية
2003/1/1م	1,100,000	-	-	1,100,000
2003/12/31م	1,100,000	30,000 × 10 = 300,000	300,000	800,000
2004/12/31م	1,100,000	40,000 × 10 = 400,000	700,000	400,000
2005/12/31 م	1,100,000	30,000 × 10 = 300,000	1,000,000	100,000

2) تصوير حساب مجمع استهلاك الماكنة وبيان التأثير على الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي في 2003/12/31م..

مدين	حـ/ مجمع استهلاك الماكنة		دائن
300,000	رصيد مرحل في 2003/12/31	300,000	من حـ/ استهلاك الماكنة
300,000		300.000	

مدين	حـ/الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2003/12/31	(جزئي) دائن
300,000	إلى حـ/ استهلاك الماكنة .	

قائمة المركز المالي كماهي في 2003/12/31م (جزئي)					
كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات وحقوق الملكية
	1,100,000 (300,000)	الأصول الثابتة: المكائن . (-) مجمع استهلاك الماكنة .			
800,000					

القيود السابقة تتكرر سنة بعد أخرى، وكذلك عمليات الترحيل إلى الحسابات المختلفة في دفتر الأستاذ وفق ما أظهره الجدول بشأن قسط الاستهلاك، ولكل سنة، أما بالنسبة لحساب الأرباح والخسائر فيحمل بقسط الاستهلاك السنوي، في حين يظهر حساب مجمع استهلاك الآلة في حساب المجمع في دفتر الأستاذ، وكذلك في قائمة المركز المالي مطروحاً من كلفة الماكنة .

10 - المراجع:

1- عارف، حسين، مبادئ المحاسبة، الجزء الثاني، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.

2- شقير، فائق . وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000م.

3- مطر،د.محمد ، المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995م.

4- الربيدي،د.محمد ، شريم، د.عبيد أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، 1998م.

5-آل آدم ،د.يوحنا ، رزق، د.صالح، المحاسبة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000م.


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

6

الوحدة السادسة

اعداد القوائم المالية بعد التسويات الجردية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحـــدة

1- مقدمة

1 -1 تمهيد

عزيزي الدارس،

تمر الدورة المحاسبية بعدة مراحل تبدأ بتسجيل العمليات في دفتر اليومية ثم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ ،ثم ترصد الحسابات بدفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة (الأولي) واكتشاف الأخطاء المحاسبية وتصحيحها ،يلي ذلك المراحل المتعلقة بإعداد التسويات الجردية وتسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، ومن ثم إعداد ميزان المراجعة المعدل (بعد التسويات)ثم تسجيل قيود الإقفال وإعداد القوائم المالية .

ولقد تناول مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول)المراحل الأولى من الدورة المحاسبية ،في حين تم تأجيل المراحل التي تبدأ من التسويات الجردية باعتبار أنه سيتم تدريسها في هذا الكتاب، حيث تناولت الوحدات السابقة كيفية إجراء التسويات الجردية المتعلقة بحسابات الإيرادات والمصروفات ،وغيرها من حسابات الأصول المتداولة والثابتة بحيث يتم الفصل بين إيرادات ومصروفات كل فترة عن غيرها من الفترات المالية.

ولما كان الهدف من إجراء التسويات الجردية هو التحديد الزمني لنتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة ، جاءت هذه الوحدة لكي توضح كيفية إظهار تأثير التسويات الجردية على الحسابات والقوائم المالية وإدخال التعديلات اللازمة على أرصدة الحسابات ،وصولاً إلى ميزان مراجعة معدل تستخدم بياناته في إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية .

1 – 2 أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على :

1- التعرف على مفهوم وأهمية ورقة العمل (قائمة التسوية) والهدف منها .

2- إكتساب مهارة إعداد ورقة العمل (قائمة التسوية).

3- القدرة على إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية من واقع ورقة العمل (قائمة التسوية).

1 -3 : أقسام الوحدة :

لتحقيق الأهداف السابقة ،تتناول الوحدة الموضوعات التالية :

- طبيعة ورقة العمل (قائمة التسوية).
- طريقة إعداد ورقة العمل (قائمة التسوية).
- قائمة نتائج الأعمال (قائمة الدخل).
- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

1 -4: قراءات مساعدة لدراسة الوحدة :

عزيزي الدارس . المراجع الآتية تتصل بشكل مباشر بموضوع هذه الوحدة وقراءتك لها ستعود بالانتفاع والفائدة :

1- الدليمي، د.خليل والساكني،د.عبدالرزاق ،وفخر ،د.نواف ،"مبادئ المحاسبة المالية :الجزء الأول "،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2005،ص ص (434-456).

2- كراجه ،عبد الحليم ،ورستم ،سليم ،"أصول المحاسبة (1+2) "،دار الأمل للنشر والتوزيع ،الأردن ،ص.ص(293-302).

3- دهمش ،د.نعيم ،وأبو نصار،د.محمد ،والخلايلة ،د.محمود.،"مبادئ المحاسبة "،الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،2005،ص.ص (403 -451).

2-طبيعة ورقة العمل (قائمة التسوية):

تعتبر قائمة التسوية أداة يستخدمها المحاسب لتجميع المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية ،فهي عبارة عن ورقة عمل Work paper تستخدم كمسودة لتسهيل إعداد التسويات الجردية والقوائم المالية بصورة صحيحة وخالية من الأخطاء قبل إعدادها بصورتها النهائية .

ويتم إعداد قائمة التسوية Work sheet خارج الدفاتر المحاسبية ،وليست جزءاً من الدورة المحاسبية ، ولا تعتبر بديلاً عن قيود التسوية أو القوائم المالية ،ولا تعتبر ملزمة للمحاسب بقدر ما هي أداة مساعدة له .

وتتكون قائمة التسوية من الحقول التالية :

-**الحقل الأول** :يخصص لأسماء الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ Accounts Titles.

-**الحقل الثاني** :يخصص لميزان المراجعة قبل إجراء التسويات الجردية .Trial Balance.

-**الحقل الثالث** : يخصص للتسويات الجردية Adjustments .

-**الحقل الرابع** : يخصص لميزان المراجعة بعد التسويات الجردية Adjusted Trial Balance ,ويتضمن تعديل أرصدة الحسابات التي تأثرت بالتسويات الجردية . مع نقل الأرصدة نفسها للحسابات التي لم تتأثر بالتسويات .

-**الحقل الخامس** : يخصص لقائمة الدخل (حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر) income .statement

-الحقل السادس : يخصص لقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Balance Sheet .

مع مراعاة تخصيص خانتين لكل حقل إحداهما(مدين)والأخرى (دائن). والشكل رقم (6-1) يوضح نموذج قائمة التسوية (ورقة العمل).

شكل رقم (6-1)

نموذج ورقة العمل (قائمة التسوية)

اسم الحساب	ميزان المراجعة قبل التسوية		التسويات الجردية		ميزان المراجعة بعد التسويات		قائمة الدخل أو (المتاجرة +الأرباح والخسائر)		قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	موجودات	مطلوبات

3-طريقة إعداد ورقة العمل (قائمة التسوية).

يتم إعداد ورقة العمل أو قائمة التسوية وفقاً للخطوات التالية :

أ- يتم نقل كافة الحسابات التي وردت في دفتر الأستاذ إلى ور قة العمل في حقل اسم الحساب مع وضع رصيد ذلك الحساب في الجانب المدين أو الدائن في الحقل الخاص بميزان المراجعة قبل التسويات الجردية ، وبعد الانتهاء من إدراج أرصدة كافة الحسابات يتم جمع خانتي ميزان المراجعة للتأكد من تطابقهما كشرط للاستمرار في إعداد قائمة التسوية .

ب-التسويات الجردية الخاصة بكل من المصروفات والإيرادات والأصول المتداولة والأصول الثابتة يتم إدراجها في الحقل الخاص بالتسويات وفي الجانب المناسب من هذا الحقل،وللتأكد من صحة هذه التسويات يتم مطابقة مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن من هذا الحقل كإجراء ضروري للانتقال إلى الخطوة التالية .

أما بالنسبة للحسابات التي ظهرت نتيجة التسويات فتضاف أسماؤها في حقل اسم الحساب مقابل المبلغ الخاص بكل حساب الذي يظهر في حقل التسويات .

ج-يتم إعداد ميزان المراجعة المعدل (بعد التسويات) و الذي ينبغي أن يتضمن أرصدة جميع الحسابات مع مراعاة تعديل أرصدة الحسابات التي تأثرت بالتسويات الجردية فقط سواءً كان التعديل بالزيادة أو بالنقصان ،وهذا يعتمد على طبيعة التسوية،فالحساب الذي يظهر رصيده مدين وكذلك كان مدين في قيد التسوية يزداد رصيده ،والعكس سوف يظهر الرصيد مطروحاً منه مبلغ التسوية،وبعد الانتهاء من تعديل أرصدة الحسابات ينبغي التأكد من مطابقة مجموع مبالغ جانبي حقل(ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية).

د-يتم نقل أرصدة الحسابات من واقع ميزان المراجعة (بعد التسويات) إلى الحقل المخصص في قائمة الدخل بالنسبة للمصروفات والإيرادات ،وكذلك إلى الحقل المخصص لقائمة المركز المالي بالنسبة للموجودات (الأصول) والمطلوبات .(الالتزامات وحقوق الملكية).

مع مراعاة أن حساب مخزون البضاعة في آخر المدة ينبغي أن يظهر في القائمتين معاً ،حيث يظهر في خانة الدائن في قائمة الدخل (أو حساب المتاجرة) كما يظهر في خانة

(الموجودات/الأصول) في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية). ومن خلال استخراج المتمم الحسابي لقائمة الدخل والذي قد يمثل ربحاً فيضاف إلى حقوق الملكية (رأس المال) في قائمة المركز المالي .أو قد يمثل خسارة فيطرح من حقوق الملكية (رأس المال) وفي كلتا الحالتين ينبغي التوصل إلى توازن جانبي الميزانية العمومية؛ كونها تمثل الأساس لنظرية القيد المزدوج .

4-قائمة نتائج الأعمال(قائمة الدخل) income Statement:

يمكن التعرف على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة لفترة زمنية معينة (سنة مثلاً) من واقع الحقل المخصص لقائمة الدخل ،حيث يوضح الفرق بين مجموع جانبي الحقل (المدين والدائن) .فإذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن لهذا الحقل يتحقق (صافي خسارة) ويكتب المتمم الحسابي في خانة الدائن ،كما ينقل إلى جانب المطلوبات (حقوق الملكية والالتزامات) في الحقل المخصص للميزانية العمومية (بالسالب) لكي يتساوى الجانبان في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ،أما إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين في حقل قائمة الدخل يتحقق (صافي ربح) ويكتب المتمم الحسابي في خانة المدين ،كما ينقل في خانة المطلوبات في حقل الميزانية العمومية.

وسبق أن تناول مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول) النماذج المتبعة في إعداد حسابات النتيجة حيث يوجد نموذجان متعارف عليهما هما :

- الأول : نموذج الحساب : وفقاً لهذا النموذج يتم إعداد حسابات ختامية للمنشأة في نهاية الفترة ،ويخصص لها صفحات في دفتر الأستاذ ،حيث يتم إعداد الحسابات الختامية في المنشأة التجارية على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى يتم إعداد حساب المتاجرة وفي المرحلة الثانية يتم إعداد حساب الأرباح والخسائر .
- الثاني : نموذج القائمة : وفقاً لهذا النموذج يتم إعداد قائمة الدخل في المنشآت التجارية من خلال دمج حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر في قائمة واحدة هو حساب

الدخل أو قائمة الدخل أو ملخص الإيرادات والمصروفات .والشكل رقم (6-2) يوضح نموذج قائمة الدخل .

الجدير بالإشارة إلى أن المحاسب يقوم بعد إعداد قائمة التسوية بإثبات قيود التسوية في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ و التأكد من مطابقة أرصدة الحسابات من واقع دفتر الأستاذ مع الرصيد من واقع ميزان المراجعة بعد التسويات كما هو موضح في قائمة التسوية ، إضافة إلى ذلك يقوم المحاسب بإجراء قيود الإقفال في دفتر اليومية بالنسبة لحسابات المصروفات والإيرادات فقط التي يطلق عليها مصطلح الحسابات الاسمية أو (الوهمية) وترحيلها إلى دفتر الأستاذ بحيث تصبح أرصدة هذه الحسابات تساوي صفر .ولا يتبقى في دفتر الأستاذ سوى أرصدة حسابات الميزانية فقط التي تمثل حسابات الأصول (الموجودات) والالتزامات وحقوق الملكية (المطاليب) ،أو التي يطلق عليها أحياناً مصطلح الخصوم .



شكل رقم (6-2)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في / /

البيان	تحليلي	جزئي	كلي
المبيعات		×××	
-مردودات المبيعات		××	
صافي المبيعات			×××
تكلفة البضاعة المباعة			
مخزون البضاعة أول المدة		××	
المشتريات	××		
-مردودات المشتريات	××		
صافي المشتريات		××	
+مصاريف الشراء		××	
=تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		××	
(-) مخزون البضاعة آخر المدة		××	
=تكلفة البضاعة المباعة			××
مجمل الربح أو الخسارة			××
+إيرادات أخرى			××
-مصروفات متنوعة			
مصاريف إدارية		××	
مصاريف تسويقية		××	
مصاريف مالية		××	
إجمالي المصاريف			××
صافي الربح أو الخسارة			××

5-قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

Financial Bosition Statement Balance Sheet

يتضمن حقل المركز المالي في قائمة التسوية حسابات الموجودات والمطلوبات ، حيث تصنف الموجودات إلى متداولة وثابتة .

وتعبر الموجودات المتداولة عن البنود النقدية أو التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال دورة التشغيل أو خلال فترة مالية أيهما أطول ، وتبدأ دورة التشغيل من توفر النقد لشراء السلع ومن ثم بيعها واستلام النقد مرة أخرى ، وتلجأ المنشآت إلى تبويب الموجودات المتداولة حسب سيولتها أو حسب تحويلها إلى نقدية .

أما بخصوص الموجودات الثابتة(طويلة الأجل) فهي تلك الموجودات التي تمتاز بطول عمرها ،حيث تسهم في خدمة أكثر من فترة محاسبية ،إضافة إلى أن المنشآت تحصل عليها بهدف مساعدتها في ممارسة أنشطتها وليس بهدف بيعها ، حيث تظهر هذه الموجودات في الميزانية العمومية مطروحا منها مجموع الاستهلاك المتراكم للوصول إلى القيمة الدفترية لتلك الأصول .

كما يظهر في جانب الموجودات بعض أرصدة الحسابات الأخرى التي نتجت عن التسويات الجردية متمثلة في المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة .

أما بخصوص المطلوبات في الجانب الآخر من قائمة المركز المالي فتتضمن المطلوبات المتداولة ،التي تمثل حقوق الغير على المنشأة ، ويتطلب سدادها خلال دورة التشغيل أو فترة مالية أيهما أطول ،وقد تكون المطلوبات طويلة الأجل ،إذا كانت آجالها تزيد عن السنة .

كما تتضمن حقوق الملكية التي تمثل حقوق المالك على المنشأة مثل : رأس المال مضافاً إليه صافي الدخل للفترة المالية ، ومطروحاً منه المسحوبات الشخصية للمالك ،وكذلك تظهر في هذا الجانب أرصدة بعض الحسابات التي نتجت عن التسويات الجردية ممثلة بالمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدماً تحت بند أرصدة دائنة أخرى . والشكل رقم(6-3) يوضح نموذج لقائمة المركز المالي .

شكل رقم (6-3)

قائمة المركز المالي كما هي في 12/31/ ×× 20

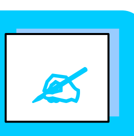
البيان	جزئي	كلي	البيان	جزئي	كلي
المطلوبات وحقوق الملكية			**الموجودات**		
مطلوبات متداولة			**موجودات متداولة**		
دائنون	××		**الصندوق**	××	
أوراق دفع	××		**البنك**	××	
مجموع المطلوبات المتداولة		×××	**المدينون**	××	
			أوراق مالية	××	
			مخزون سلعي آخر المدة	××	
حقوق الملكية			**مجموع الموجودات المتداولة**		×××
رأس المال	××		**موجودات ثابتة**		
+ صافي ربح العام	××		**السيارات**	××	
(-)المسحوبات الشخصية	(××)		**(-)مجمع استهلاك السيارات**	(××)	××
مجموع حقوق الملكية		×××	**المباني**	××	
			(-)مجمع استهلاك المباني	(××)	××
			الأثاث	××	
			(-)مجمع استهلاك الأثاث	(××)	××
			مجموع الموجودات الثابتة		×××
أرصدة دائنة أخرى			**أرصدة مدينة أخرى**		
مصاريف مستحقة	××		**مصروفات مدفوعة مقدماً**	××	
إيرادات محصلة مقدماً	××	×××	**إيرادات مستحقة**	××	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		×××	**مجموع الموجودات**		×××

الجدير بالإشارة إلى أن المنشآت تقوم في الوقت الحاضر بإعداد قوائم أخرى إلى جانب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ،مثل : قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملاك ....الخ ، وهذه القوائم ليست مجالاً للدراسة في هذا المقرر ،حيث تتناولها مقررات أخرى في مستويات دراسية متقدمة .

والمثال العملي التالي يوضح كيفية إعداد قائمة التسوية، ومن ثم إجراء قيود التسوية وإعداد القوائم المالية في نهاية السنة من واقع المعلومات الواردة في قائمة التسوية .

❖-**مثال :**

أدناه أرصدة الحسابات التي ظهرت في ميزان المراجعة لمنشأة اليرموك التجارية بتاريخ 2008/12/31م (المبالغ بالريال):



-أرصدة مدينة :

10,000,000عقارات ، 12,000,000 مشتريات ،200,000مردودات مبيعات .

300,000عمولة شراء ، 400,000مصاريف نقل المشتريات ،2,000,000 آلات ،

1,000,000 أثاث ، 5,100,000 مدينون ، 100,000 ديون معدومة .

100,000خصم مسموح به ، 300,000 مصاريف قرطاسية ، 4,000,000 أوراق مالية، 6,000,000 بنك ، 1,900,000 مرتبات ، 2,200,000 مصروفات عمومية، 2,000,000 صندوق. (مجموع الأرصدة المدينة 47,600,000).

-**أرصدة دائنة :**

16,000,000 مبيعات ، 400,000 مردودات مشتريات ، 600,000 خصم مكتسب ، 3,800,000 أوراق دفع ، 4,000,000، دائنون ، 2,800,000 إيراد عقار ،20,000,000 ، رأس المال (مجموع الأرصدة الدائنة 47,600,000).

-وتوافرت البيانات الجردية التالية:

1- بلغت تكلفة بضاعة آخر المدة من واقع الجرد الفعلي 3,000,000 ريال .

2- المرتبات الشهرية 150,000ريال .

3- إيراد العقار الشهري : 200,000 ريال .

4- تقرر إعدام دين العميل (عبدالله) والبالغ 100,000 ريال لإشهار إفلاسه .

5- يراد تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة 4٪ من رصيد المدينين .

6- تبلغ القيمة السوقية للأوراق المالية : 3,800,000 ريال .

7- يتم استهلاك الآلات بنسبة 10٪ سنوياً.

المطلوب:

(أ)-إجراء قيود التسوية اللازمة بتاريخ 2008/12/31م .

(ب)- إعداد قائمة التسوية بتاريخ 2008/12/31م .

(ج)-إعداد قائمة الدخل بتاريخ 2008/12/31م .

(د)-إعداد الميزانية العمومية(قائمة المركز المالي) بتاريخ 2008/12/31م .

حل المثال :

قيود التسوية المطلوب رقم (1):

مدين	دائن	البيان	التاريخ
3000000		من حـ / بضاعة آخر المدة	12/ 31
	3000000	إلى حـ/ المتاجرة(قائمة أو ملخص الدخل)	
100000		من حـ/ المرتبات المدفوعة مقدماً	
	100000	إلى حـ/ المرتبات	
400000		من حـ/ إيراد العقار	
	400000	إلى حـ/ إيراد عقار محصل مقدماً	
100000		من حـ/ الديون المعدومة	
	100000	إلى حـ/ المدينين	
200000		من حـ/ مصروف ديون مشكوك فيها	
	200000	إلى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها	
200000		من حـ/ مصروف هبوط أسعار الأوراق المالية	
	200000	إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية	
200000		من حـ/ استهلاك الآلة	
	200000	إلى حـ /مجمع استهلاك الآلة	

ملاحظات حول قيود التسوية :

-القيد الأول : تضمن إثبات بضاعة أخر المدة في حساب المتاجرة .

-القيد الثاني :يتضمن استبعاد المرتبات المدفوعة مقدماً من حساب المرتبات، على أساس أن ما يخص الفترة من المرتبات هو مبلغ : 150,000 ريال ×12 شهراً = 1,800,000 ريال ؛ ولما كان رصيد المرتبات الظاهر في ميزان المراجعة هو 1,900,000 ريال ،لذا فإن هناك مبلغ 100,000 ريال يمثل مرتبات مدفوعة مقدماً.

-القيد الثالث : تضمن استبعاد إيراد العقار المحصل مقدماً من حساب إيراد العقار على أساس أن نصيب الفترة من إيراد العقار هو مبلغ :200.000ريال ×12شهراً =2,400,000 ريال .ولما كان رصيد إيراد العقار الظاهر في ميزان المراجعة هو 2,800,000ريال ،لذا فإن هناك مبلغ 400,000 ريال يمثل إيراد محصل مقدماً .

-القيد الرابع : هو عبارة عن استبعاد الديون التي أعدمت نهاية الفترة من رصيد المدينين .

-القيد الخامس :يتضمن تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 4٪ من رصيد المدينين بعد استبعاد الديون المعدومة في نهاية الفترة .

100,000-5,100,100 × $\frac{4}{100}$ = 200,000 ريال.

-القيد السادس : تضمن تكوين مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية الذي جاء من خلال الفرق بين تكلفة الأوراق المالية الظاهرة في ميزان المراجعة وبين القيمة السوقية للأوراق المالية :

-4,000,000 –3,800,000 = -200,000 ريال .

- القيد السابع :يمثل استهلاك الآلات بنسبة 10٪

= 2,000,000 × $\frac{10}{100}$ = 200,000 ريال .

المطلوب رقم (ب)

قائمة التسوية لمنشأة اليرموك التجارية في 2008/12/31م.

اسم الحساب	ميزان المراجعة قبل التسويات		التسويات الجردية		ميزان المراجعة بعد التسويات		قائمة الدخل		قائمة المركز المالي	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	موجودات	مطلوبات
عقارات	10000000				1000000				10000000	
مشتريات	12000000				12000000		12000000			
مردودات مبيعات	200000				200000		200000			
عمولة الشراء	300000				300000		300000			
مصاريف نقل مشتريات	400000				400000		400000			
آلالات	2000000				2000000				2000000	
أثاث	1000000				1000000				1000000	
مدينون	5100000			100000	5000000				5000000	
ديون معدومة	100000		100000		200000					
خصم مسموح به	100000				200000		200000			
مصاريف قرطاسيه	300000				100000		100000			
أوراق مالية	4000000				300000		300000			
بنك	6000000				4000000				4000000	
صندوق	2000000				6000000				6000000	
مرتبات	1900000			100000	1,800,00		1,800,00		2000000	
مصروفات عمومية	2200000				220,000		220,000			
مبيعات		16000000				16000000		16000000		
مردودات مشتريات		400000				400000		400000		
خصم مكتسب		600000				600000		600000		
أوراق دفع		3800000				3800000		3800000		3800000
دائنون		4000000				4000000				4000000
إيراد عقار		2800000	400000			2400000		2400000		
رأس المال		20000000				20000000				20000000
	47600000	47600000								
بضاعة آخر المدة			3000000		3,000,000			3000000	3000000	
قائمة الدخل				3000000		3,000,000				
مجمع استهلاك الآلة				200000		200,0000				200,000
استهلاك الآلة			200000			200000	200,000			
مخصص ديون مشكوك فيها				200000		200,000				200,000
مصروف ديون مشكوك فيها			200000		200,000		200,000			
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية				200000	100,000	200,000				200,000
مصروف هبوط أسعار أوراق مالية			200000				200,000			
مرتبات مدفوعة مقدماً			100000						100000	400000
إيراد عقار محصل مقدماً				400000		400000				
صافي الربح							4300000			4300000
			4200000	4200000	51200000	51200000	22400000	22400000	33100000	33100000

المطلوب رقم (ج):

قائمة الدخل في 2008/12/31م

البيان	تحليلي	جزئي	كلي
المبيعات		16,000,000	
-مردودات المبيعات		(200,000)	
صافي المبيعات			15,800,000
تكلفة البضاعة المباعة			
المشتريات		12,000,000	
-مردودات المشتريات		(400000)	
صافي المشتريات		11600000	
+عمولة الشراء		300,000	
مصاريف نقل المشتريات		400,000	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		12,300,000	
-بضاعة آخر المدة		(3,000,000)	
تكلفة البضاعة المباعة			9,300,000
مجمل الربح			6,500,000
+إيراد عقار		2,400,000	
خصم مكتسب		600,000	
إجمالي الإيرادات			3,000,000
-ديون معدومة		200,000	
خصم مسموح به		100,000	
مرتبات		1,800,000	
مصروفات عمومية		2,200,000	
مصاريف قرطاسية		300,000	
مصروف ديون مشكوك فيها		200,000	
استهلاك الآلات		200,000	
مصروف هبوط أسعار أوراق مالية		200,000	5,200,000
صافي الربح			4,300,000

ويمكن التوصل إلى صافي ربح المنشأة باستخدام نموذج الحساب بدلاً عن نموذج القائمة السابقة ،من خلال إعداد حساب المتاجرة ومن ثم حساب الأرباح والخسائر وعلى النحو التالي:

حـ / المتاجرة

عن الفترة المنتهية في 2008/12/31م

مدين			دائن
200,000	**إلى** حـ/ مردودات المبيعات	16,000,000	من حـ/ المبيعات
		400,000	من حـ/ مردودات المشتريات
12,000,000	إلى حـ/ المشتريات	3,000,00	من حـ/ بضاعة آخر المدة
300,000	إلى حـ/ عمولة الشراء		
6,500,000	إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمل الربح)		
19,400,000		19,400,000	

مدين			دائن
200,000	إلى حـ/ الديون المعدومة	6,500,000	من حـ/ المتاجرة (مجمل الربح)
100,000	إلى حـ/ : الخصم المسموح به	2,400,000	من حـ/ إيرادات العقار
1,800,000	إلى حـ/ المرتبات	600,000	من حـ/ الخصم المكتسب
2,200.000	إلى حـ/ المصروفات العمومية		
300,000	إلى حـ/ مصاريف القرطاسية		
200,000	إلى حـ/ مصروف الديون المشكوك فيها		
200,000	إلى حـ/ استهلاك الآلات		
200,000	إلى حـ/ مصروف هبوط أسعار الأوراق المالية		
4,300,000	إلى حـ/ رأس المال (صافي الربح)		
9,500,000		9,500,000	

حـ / الأرباح والخسائر:

عن الفترة المنتهية في 2008/12/31م

ويلاحظ أن الأسلوب الأخير (نموذج الحساب) يؤدي إلى النتيجة نفسها ،حيث يحقق مجمل ربح (6,500,000) ريال كما هو موضح في حساب المتاجرة ،كما يحقق صافي ربح (4,300,000) ريال كما هو موضح في حساب الأرباح والخسائر .

المطلوب رقم (د) :

الميزانية العمومية في 2008/12/31م .

كلي	جزئي	الموجودات	المطلوبات +حقوق الملكية	جزئي	كلي
		موجودات متداولة	مطلوبات متداولة		
6000000		صندوق	أوراق دفع		3800000
2000000		بنك	دائنون		4000000
	4000000	أوراق مالية	مجموع المطلوبات المتداولة		7800000
3800000	(200000)	-مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	أرصدة دائنة أخرى		
	5000000	مدينون	إيراد عقار محصل مقدماً		400000
4,800,000	(200000)	-مخصص ديون مشكوك بها			
3,000,000		بضاعة آخر المدة			
19,600,000		مجموع الموجودات المتداولة			
		أرصدة مدينة أخرى			
100000		مرتبات مدفوعة مقدماً			
		موجودات ثابتة			
10,000,000		العقارات	حقوق الملكية		
	2,000000	الآلات	رأس المال	20000000	
	(200000)	(-)مجمع استهلاك الآلات	يضاف صافي الأرباح	4300000	
1800000			صافي حقوق الملكية		42300000
11800000		مجموع الموجودات الثابتة			
32,600,000		مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		32600000

أسئلة التقويم الذاتي

؟

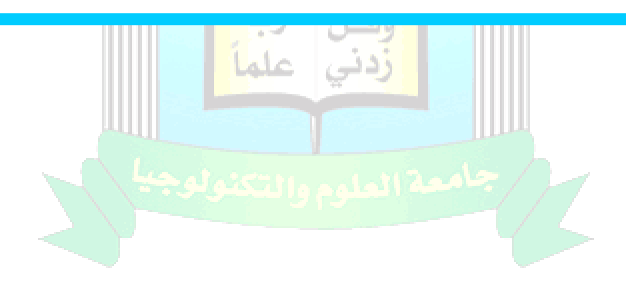
1- بين أهمية إعداد قائمة التسوية (ورقة العمل)في نهاية الفترة ؟

2- حدد بشكل مختصر أهم مكونات قائمة التسوية (ورقة العمل)؟

3- اشرح خطوات إعداد قائمة التسوية ؟

6--الخلاصة :Summary

عزيزي الدارس : يقوم المحاسب بإعداد قائمة التسوية في نهاية الفترة المالية لتسهيل إعداد القوائم المالية بصورة صحيحة وخالية من الأخطاء ،وهي عبارة عن ورقة عمل يعدها المحاسب خارج الدفاتر والسجلات المحاسبية ،ولا تغني عن إعداد قيود التسوية أو القوائم المالية ،وتتضمن قائمة التسوية حقولاً متعددة ،ويتم إعدادها وفق إجراءات وخطوات محددة



7--التدريبات :

❖-التدريب (1):

أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها :

1-إن .... هي عبارة عن ورقة ذات حقول متعددة يجري تنظيمها في .... الفترة المالية .

2- تتكون قائمة التسوية من الحقول التالية :/أسماء............، ....قبل التسويات ، ....، .... بعد التسويات ،قائمة ....، قائمة ....

3-إن إعداد قائمة التسوية لا تمثل بديلاً لإعداد ....، وإعداد ....

4-يتم إعداد................................ المعدل بعد التسويات الجردية التي ينبغي أن تتضمن أرصدة الحسابات كافة مع مراعاة تعديل أرصدة الحسابات التي تأثرت بالتسويات الجردية .

5-إن الموجودات .... هي تلك الموجودات التي تمتاز بـ .... عمرها ، تسهم في خدمة أكثر من .... محاسبية ،ويتم شراؤها بهدف المساعدة في .... النشاط وليس بهدف ....

تدريب (2)

فيما يلي ميزان المراجعة (بالأرصدة)المستخرج من دفاتر إحدى المنشآت التجارية في 2009/12/31م :-

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
460000	-	بضاعة أول المدة
13440000	-	المشتريات
-	13960000	المبيعات
-	380000	مردودات المشتريات
200000	-	مردودات المبيعات
60000	-	الخصم المسموح به
-	80000	الخصم المكتسب
88000	-	مصاريف نقل المشتريات
440000	-	الرواتب
240000	-	الإيجار
320000	-	مصروف التأمين
-	40000	ايراد أوراق مالية
280000	-	المسحوبات
312000	-	الصندوق
680000	-	البنك
3300000	-	المدينون
-	2000000	الدائنون
1200000	-	الأوراق المالية
2400000	-	السيارات
-	120000	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
-	840000	مجمع اهلاك السيارات
	6000000	رأس المال
23420000	23420000	المجموع

وفي نهاية الفترة توافرت البيانات الجردية التالية:

1-تم جرد مخازن البضاعة في12/31 وبلغت تكلفتها (1400000) ريال، علماً بأن قيمتها وفقاً لأسعار السوق السائدة في ذلك التاريخ 1600000 ريال .

2-هناك رواتب مستحقة مقدارها (40000 ريال).

3-هناك إيراد أوراق مالية مستحقة بمبلغ (32000 ريال).

4-التأمين مدفوع عن سنة كاملة ابتداءً من 2009/7/1م .

5-تم إعدام دين عند الجرد بمبلغ 100000 ريال ،كماتقرر تعديل رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحيث يمثل مانسبته 10٪ من رصيد المدينين .

6-يتم إهلاك السيارات بمعدل 10٪ سنوياً .

المطلوب:

أ-إعداد قائمة التسوية .

ب-إجراء قيود التسوية اللازمة في 12/31 .

ج-إعداد الحسابات الختامية (حساب /المتاجرة ،حساب /الأرباح والخسائر) عن الفترة المنتهية في 12/31.

د-إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)في 2009/12/31م .

8-لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية السابعة :

عزيزي الدارس : بعد أن تناولت الوحدات الدراسية السابقة التسويات الجردية التي تتم في نهاية الفترة ،بهدف الفصل بين الفترات المالية ،ومن ثم التحديد الدقيق لنتيجة نشاط المنشأة خلال فترة كاملة بما في ذلك استخدام قائمة التسوية لتسهيل إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة .

سوف يتم تخصيص الوحدة التالية (الأخيرة) من هذا المقرر لتتناول أهم الطرق المحاسبية المستخدمة في تنفيذ الدورة المحاسبية ،باعتبارها تعكس النظام المحاسبي المتبع في كل منشأة، وترتبط بعدد وأنواع الدفاتر المحاسبية المستخدمة .

9- إجابات التدريبات :

❖ التدريب (1):

1-قائمة التسوية ، نهاية .

2- الحسابات ،ميزان المراجعة،التسويات الجردية ،ميزان المراجعة ،الدخل ،المركز المالي .

3-قيود التسوية ،القوائم المالية .

4-ميزان المراجعة.

5-الثابتة،طول ،فترة ،ممارسة ،بيعها .



التدريب (2)

المطلوب (أ)قائمة التسوية

اسم الحساب	ميزان المراجعة قبل التسويات		التسويات الجردية		ميزان المراجعة بعد التسويات		قائمة الدخل (حـ/المتاجرة، حـ/الأرباح والخسائر)		قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
بضاعة أول المدة	460000	-	-	-	460000	-	460000	-	-	-
المشتريات	13440000	-	-	-	13440000	-	13440000	-	-	-
المبيعات	-		-	-	-	13960000	-	13960000	-	-
مردودات المشتريات	-	13,960,000	-	-	-	380000	-	380000	-	-
مردودات المبيعات	200000	-	-	-	200000	-	200000	-	-	-
الخصم المسموح به	60000		-	-	60000	-	60000	-	-	-
الخصم المكتسب	-	80000	-	-	-	80000	-	80000	-	-
مصاريف نقل المشتريات	88000	-	-	-	880000	-	880000	-	-	-
الرواتب (2)	440000	-	40000	-	480000	-	480000	-	-	-
الإيجار	240000	-	-	-	240000	-	240000	-	-	-
مصروف التأمين(4)	320000		-	160000	160000	-	160000	-	-	-
ايراد أوراق مالية(3)	-	40000	-	32000	-	72000	-	72000	-	-
المسحوبات	280000	-	-	-	280000	-	-	-		(280000)
الصندوق	312000	-	-	-	312000	-	-	-	312000	-
البنك	680000	-	-	-	680000	-	-	-	680000	-
المدينون(5)	3300000		-	100000	3200000	-	-	-	3200000	-
الدائنون	-	2000000	-	-	-	2000000	-	-	-	200000
الأوراق المالية	1200000	-	-	-	1200000	-	-	-	1200000	-
السيارات	2400000	-	-	-	2400000	-	-	-	2400000	-
مخصص الديون المشكوك فيها (5)	-	120000	100.000	300000	-	320000	-	-	(320000)	-
مجمع أهلاك السيارات (6)	-	840000	-	240000	-	1080000	-	-	(1080000)	-
رأس المال	-	6000000	-	-	-	6000000	-	-	-	600000
	23420000	23420000					×	×		×
بضاعة آخر المدة (1)	-	-	1400000	-	1400000	-	-	-	1400000	-
المتاجرة (1)	-	-	-	1400000	-	1400000	-	1,400,000	-	
الرواتب المستحقة (2)	-	-	-	40000	-	40000	-	-	-	40000
ايراد أوراق مالية مستحقة (3)	-	-	32000	-	32000	-	-	-	32000	-
مصروف التأمين المدفوع مقدماً (4)	-	-	160000	-	160000	-	-	-	160000	-
الديون المعدومة (5)	-	-	100000		100000	-	100000	-	-	-
مصروف الديون المشكوك في تحصيلها (5)	-	-	300000		300000	-	300000	-	-	-
إهلاك السيارات (6)	-	-	240.000	-	240000	-	240000	-	-	-
صافي الربح	-	-	-	-	224000	-	-	-	-	224000
	-	-	-	-	-	-	15892000	15892000	7984000	7984000

المطلوب (ب)قيود التسوية:

مدين	دائن	البيان	رقم التسوية	التاريخ
1400000		من حـ /مخزون البضاعة آخر المدة		12/31
	1400000	إلى حـ /المتاجرة	(1)	
		إثبات تكلفة بضاعة آخر المدة		
40000		من حـ /الرواتب	(2)	
	40000	إلى حـ /الرواتب المستحقة		
		إثبات الرواتب المستحقة		
32000		من حـ /إيرادات أوراق مالية مستحقة	(3)	
	32000	إلى حـ /إيرادات أوراق مالية		
		إثبات إيرادات الأوراق المالية المستحقة		
160000		من حـ /مصروف التأمين المدفوع مقدماً	(4)	
	160000	إلى حـ /مصروف التأمين		
		إثبات التأمين المدفوع مقدماً		
100000		من حـ / الديون المعدومة	(5)	
	100000	إلى حـ المدينين		
		إثبات التأمين المدفوع		
100000		من حـ/مخصص الديون المشكوك فيها		
	100000	إلى حـ الديون المعدومة		
		إقفال الديون المعدومة في المخصص		
300000		من حـ مصروف الديون المشكوك في تحصيلها		
	300000	إلى حـ /مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		
		تكوين المخصص المطلوب		
240000		من حـ أهلاك السيارات	(6)	
	240000	إلى حـ /مجمع اهلاك السيارات		
		إثبات اهلاك السيارات		

المطلوب (ج)

حـ/المتاجرة

عن الفترة المنتهية في 2009/12/31م

مدين		دائن	
460000	إلى حـ /بضاعة أول المدة	13960000	من حـ /المبيعات
13,440,000	إلى حـ /المشتريات	380000	من حـ /مردودات المشتريات
200000	إلى حـ /مردودات المبيعات	80000	من حـ/ الخصم المكتسب
60000	إلى حـ /الخصم المسموح به	1400000	من حـ/ بضاعة آخر المدة
88000	إلى ح/ مصاريف نقل المشتريات		
1572000	إلى حـ/الأرباح والخسائر (مجمل الربح)		
15820000	15820000		

حـ/ الأرباح والخسائر

عن الفترة المنتهية في2009/12/31م

مدين			دائن
480000	إلى حـ /الرواتب	1572000	من حـ /المتاجرة
240000	إلى حـ /الإيجار	72000	من حـ /إيراد أوراق مالية
160000	إلى حـ /مصروف التأمين		
300000	إلى حـ /مصروف الديون المشكوك فيها		
240000	إلى حـ /إهلاك السيارات		
224000	إلى حـ/رأس المال (صافي الربح)		
1644000		1644000	

المطلوب (د):

الميزانية العمومية : في 2009/12/31م

كلي	جزئي	الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات +حقوق الملكية
312000		الصندوق			الالتزامات
680000		البنك	200000		الدائنون
	3200000	المدينون			
2,880,000	(320000)	-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها			أرصدة دائنة أخرى
1200000		الأوراق المالية	40000		الرواتب المستحقة
1400000		مخزون البضاعة آخر المدة			
6472000		مجموع الأصول المتداولة			
					حقوق الملكية
		أرصدة مدينة أخرى		6000000	رأس المال
32000		إيراد أوراق مالية مستحقة		(1080000)	-المسحوبات
160000		مصروف التأمين المدفوع مقدماً		224000	+صافي الربح
		الأصول الثابتة	5.944.000		صافي حقوق الملكية
	2400000	السيارات			
1,320,000	(1080000)	-مجمع إهلاك السيارات			
7984000		إجمالي الأصول	7984000		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

إيضاحات الحل:

-بالنسبة لمخزون البضاعة آخر المدة : تمت المقارنة بين تكلفته وقيمته وفقاً لأسعار السوق ،وتبين أن التكلفة أقل من سعر السوق ،ولذلك تم إثباته بالتكلفة دون الحاجة لتكوين مخصص وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وتم إثبات المخزون آخر المدة بثمن التكلفة البالغ (1400000) ريال في قيد التسوية ،كما ظهر نفس المبلغ في حساب المتاجرة (في الجانب الدائن) وفي الميزانية العمومية (تحت بند الأصول المتداولة).

-بالنسبة للرواتب المستحقة : تم إثباتها في قيد التسوية بإضافتها إلى الرواتب المدفوعة،ليصبح إجمالي الرواتب الخاصة بالفترة 480000 (40000+440000)وبهذا المبلغ سيتم إقفال حساب الرواتب في حساب الأرباح والخسائر ،كما ستظهر الرواتب المستحقة في الميزانية العمومية (كالتزام بمبلغ 40000)ريال .

-بالنسبة لإيرادات الأوراق المالية : تتم نفس المعالجة المتبعة في الرواتب المستحقة ،مع اختلاف أنها تمثل إيراد للمنشاة أي بمثابة التزام على الغير على عكس الرواتب المستحقة التي تمثل التزام على المنشأة للغير ،وبالتالي ستظهر في الميزانية العمومية تحت بند أرصدة مدينة أخرى في جانب الأصول .

-بالنسبة للتأمين المدفوع مقدماً : نظراً لأنه مدفوع عن فترة ابتداءً من 7/1فإن مايخص سنة 2009م هو نصف المبلغ 160000 (320000÷2)وهو نفس المبلغ الذي سيقفل في حساب الأرباح والخسائر ،أما النصف الآخر فيمثل مصروفاً مدفوعاً مقدماً وبالتالي سيظهر في الميزانية العمومية في جانب الأصول (تحت بند أرصدة مدينة أخرى) ولقد تناولت الوحدة الأولى من هذا الكتاب تسوية المصروفات والإيرادات المدفوعة مقدماً وكذلك المستحقة .

-بالنسبة للديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها : تم تخفيض حساب المدينين بمقدار ماتم إعدامه من دين في نهاية الفترة بموجب قيد تسوية ،تلا ذلك إقفال حساب الديون المعدومة في حساب المخصص .ومن ثم تسوية رصيد المخصص بالمبلغ المطلوب تكوينه كالتالي :

الرصيد الحالي للمخصص بعد إقفال الديون المعدومة فيه: 20000 ريال (120000-100000) ومبلغ المخصص المطلوب تكوينه =320000 ريال (3300000-10x100000٪)وبالتالي ينبغي زيادة الرصيد السابق بمقدار 300000 ريال (320000-20000) وذلك بموجب قيد تسوية .(وسبق أن تناولت الوحدة الثالثة تسوية حساب المدينين).

-بالنسبة لإهلاك السيارات : تم تحديد قسط الإهلاك بمبلغ 240000ريال (10x2,400,000٪)وبموجب هذا المبلغ تم إجراء قيد التسوية ،وظهر المبلغ في حساب الأرباح والخسائر كأحد بنود المصروفات ،كما تم تعديل (إضافة) الرصيد السابق لمجمع الإهلاك بمقدار ما يخص هذه الفترة من إهلاك ،باعتبار أن حساب المجمع يمثل مقدار ما تم إهلاكه من تكلفة الأصل .



-قائمة التسوية Work sheet

هي عبارة عن ورقة عمل وتستخدم كمسودة تساعد على تسهيل إعداد التسويات الجردية والقوائم المالية بصورة صحيحة وخالية من الأخطاء قبل إعدادها بصورتها النهائية .ولا تعتبر قائمة التسوية جزءاً من الدورة المحاسبية أو بديلاً عن قيود التسوية أو القوائم المالية .

-ميزان المراجعة المعدل Adiusted Trial Balance

هو عبارة عن ميزان المراجعة الذي يتم إعداده بعد الأخذ في الاعتبار تأثير التسويات الجردية على الحسابات ،ويضم كافة الحسابات بدفتر الأستاذ سواء التي تأثرت بالتسويات الجردية أو تلك التي لم تتأثر بها .

-قائمة الدخل Income statement :

هي عبارة عن قائمة يتم إعدادها في نهاية الفترة المالية ،بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح وخسارة ،من خلال المقابلة بين الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بالفترة فقط .

-قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): Balance sheet

هي عبارة عن قائمة يتم إعدادها في نهاية الفترة المالية ،بهدف تحديد المركز المالي للمنشأة ،ويتم إعدادها وفق تبويب معين ،حيث تتكون من جانبين: أحدهما للأصول، ويتم تقسيمها إلى أصول متداولة وأصول ثابتة، ويخصص الجانب الأخر للالتزامات وحقوق الملكية.

11- المراجع :

1- الرمحي ،عبد الكريم علي ،"مبادئ المحاسبة المالية -الجزء الثاني" ،عمان الأردن ،1999.

2- الدليمي، د.خليل ،الساكني،د.عبد الرزاق ،فخر ،د.نواف ،"مبادئ المحاسبة المالية -الجزء الأول "،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2005.

3- كراجه ،عبد الحليم ،رستم ،سليم ،"أصول المحاسبة (1+2)" ،دار الأمل للنشر والتوزيع ،الأردن .

4- دهمش ،د.نعيم ،أبو نصار،د.محمد ،الخلايلة ،د.محمود،"مبادئ المحاسبة" ،الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،2005.



7

الوحدة السابعة

الطرق المحاسبية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- مقدمة

1 - 1 تمهيد

عزيزي الدارس،

تناولت الوحدات السابقة موضوعاً واحداً وهو التسويات الجردية التي تقوم بها المنشآت في نهاية كل فترة محاسبية؛ بهدف التحديد الدقيق لنتيجة نشاط المنشأة خلال الفترة (الربح أو الخسارة)، وكذلك تحديد مركزها المالي في نهاية تلك الفترة من خلال الفصل بين الفترات المالية، وتحديد ما يخص كل فترة من إيرادات ومصروفات.

ونختتم هذا الكتاب بإحدى الموضوعات المهمة والحيوية المتمثل بالطرق المحاسبية باعتباره يتناول الطرق والأساليب المستخدمة في الربط بين مجموعة الدفاتر التي تستخدمها المنشأة واللازمة لتنفيذ الدورة المحاسبية من تسجيل وتبويب وتلخيص للعمليات المالية، وانتهاءً بإعداد القوائم المالية التي تحدد نتيجة النشاط خلال الفترة والمركز المالي في نهاية الفترة. باعتبار أن الدفاتر المحاسبية والعلاقة بينها تعكس النظام المحاسبي أو الطريقة المحاسبية المتبعة في المنشأة التي تختلف من منشأة لأخرى حسب حجم ونوع نشاطها.

1 – 2 أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على:

1- التمييز بين أنواع الطرق المحاسبة وأوجه الفرق فيما بينها.

2- التعرف على مزايا استخدام الدفاتر المساعدة والهدف منها.

3- اكتساب مهارة القيد والتسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة والترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة.

4- مناقشة مزايا وعيوب كل طريقة من الطرق المحاسبية.

5- تفسير العلاقة التي تربط بين الدفاتر المحاسبية وفق كل طريقة من الطرق المحاسبية.

6- معرفة أنظمة المعلومات الآلية (الالكترونية) وتطبيقاتها المحاسبية.



1 -3 -أقسام الوحدة:

لتحقيق الأهداف السابقة تم تقسيم الوحدة إلى ستة أقسام أساسية على النحو التالي:

-القسم الأول : يتناول دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة ومبررات الحاجة إلى كل منهما ،ومزايا استخدامها ،وهذا القسم يحقق الهدف الثاني .

-الأقسام من الثاني وحتى الخامس :تتناول في كل قسم منها إحدى الطرق المحاسبية المتعارف عليها والشائعة الاستخدام من قبل المحاسبين ،بدءاً بالطريقة الإيطالية ،ثم الأمريكية، الفرنسية ،الإنجليزية ،من حيث :أنواع الدفاتر المستخدمة والعلاقة فيما بينها من خلال توضيح كيفية القيد والتسجيل فيها أثناء تنفيذ الدورة المحاسبية ،مع الإشارة إلى مزايا وعيوب كل طريقة بما يساعد على التمييز بين هذه الطرق ومعرفة أوجه الفرق فيما بينها، وهذه الأقسام تحقق الهدف الأول ،والهدف الثالث، والهدف الرابع، والهدف الخامس .

1 -4 -القراءات المساعدة :

تتضمن المراجع الآتية الموضوعات التي تناولتها هذه الوحدة وتمثل قراءات إضافية ،آملين الاستفادة منها :

1-الرمحي ،عبد الكريم علي ،"الطرق المحاسبية والدفاتر المساعدة " ،عمان ،الأردن ،(بدون دار نشر)،1988م،الطبعة الثالثة .

2-شهوان ،محمد سعيد ،"الطرق المحاسبية والحسابات الإجمالية ،1986م،(بدون دار نشر ورقم الطبعة).

2- أنواع الطرق المحاسبية وعلاقتها بالدفاتر المحاسبية:

2 -1: الطرق المحاسبية:

تختلف الطرق المحاسبية التي تطبقها المنشآت في تنفيذ الدورة المحاسبية والدفتر والسجلات المستخدمة لتنفيذ تلك الدورة. فظهرت مجموعة من الطرق المحاسبية التي اكتسبت أسماءها من أسماء الدول التي نشأت فيها، ويمكن التمييز بينها عن طريق مجموعة الدفاتر المستخدمة في كل منها، فالطريقة الإيطالية يطلق عليها (الطريقة العادية)، والطريقة الفرنسية يطلق عليها (طريقة اليومية المركزية)، والطريقة الإنجليزية يطلق عليها (طريقة اليوميات الأصلية) وتوصف الطريقة الأمريكية بأنها (طريقة اليومية والأستاذ).

فبعض الطرق تستخدم دفتر يومية واحد ودفتر أستاذ واحد فقط كالطريقة الإيطالية، وبعضها تستخدم مجموعة متعددة من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ كالطريقة الفرنسية والطريقة الإنجليزية، وبعضها تستخدم دفتراً واحداً لليومية والأستاذ معاً كالطريقة الأمريكية.

ويعتمد تحديد الطريقة الواجب اتباعها عادة على حجم المنشأة ومدى حاجتها للبيانات التفصيلية وإمكانيات المنشأة، ولكن مهما اختلفت هذه الطرق من حيث عدد الدفاتر المستخدمة في كل منها وفي أسلوب تسجيل العمليات وترحيلها، إلا أن جميع هذه الطرق تشترك في تحقيق أهداف المحاسبة وفي تنفيذ مراحل الدورة المحاسبية.

وسوف نتناول أكثر الطرق المحاسبية شيوعاً واستخداماً في الحياة العملية، من حيث عدد الدفاتر المستخدمة في كل طريقة، وتصميم كل دفتر منها وعلاقة هذه الدفاتر ببعض، من حيث التسجيل والترحيل وإعداد ميزان المراجعة، مع بيان مزايا وعيوب استخدام كل طريقة منها.

وينبغي قبل ذلك التعرف على الدفاتر المساعدة باعتبارها عاملاً مشتركاً بين أكثر الطرق المحاسبية.

2 -2: الدفاتر المساعدة:

تفترض الكتب الجامعية لمقررات المحاسبة المالية في العادة عرض أساسيات ومبادئ المحاسبة في منشآت تجارية صغيرة تتصف بقلة العمليات المالية التي تحدث فيها والتعامل مع عدد محدود من حسابات المدينين والدائنين بهدف التيسير والتبسيط على الطلبة وغيرهم من المبتدئين.

وتتم مناقشة الدورة المحاسبية من خلال استخدام دفترين أحدهما مخصص لتسجيل العمليات المالية وقت حدوثها ويسمى (دفتر اليومية) بحيث يتم ترحيل العمليات بعد ذلك إلى الحسابات المناسبة في دفتر الأستاذ ، يلي ذلك إعداد ميزان المراجعة، ثم القوائم المالية. وهذا ما يطلق عليه (الطريقة العادية) كما سيتضح عند استعراض الطرق المحاسبية.

ولكن نجد في الحياة العملية بعض المنشآت التي لا يناسبها هذا النوع من الدفاتر وتحتاج إلى استخدام عدد أكثر من الدفاتر بسبب العدد الكبير من العمليات التي تحدث فيها والتي تتجاوز المئات يومياً، مما تستلزم تسجيل جميع هذه العمليات وبالسرعة المناسبة وهو ما لا يتحقق عند استخدام دفتر يومية واحد (وفقاً للطريقة العادية).

هذا إلى جانب أن المنشآت الكبيرة تتسم بالتعامل مع عدد كبير من الدائنين والمدينين يصل في البعض منها إلى مئات الحسابات، الأمر الذي يصعب معه جمع هذا الكم الهائل من الحسابات في دفتر أستاذ واحد، بسبب صعوبة إعداد ميزان المراجعة من جهة وصعوبة اكتشاف الأخطاء المحاسبية من جهة أخرى.

وفي ضوء ما سبق نشأت الحاجة إلى ضرورة استخدام دفاتر متعددة تساعد على إنجاز الأعمال اليومية واستخراج البيانات اللازمة في الوقت المناسب.

2 -2 -1: دفاتر اليومية المساعدة: Special Journal Books

تحدث في المنشآت الكبيرة المئات من العمليات يومياً ، ولتسجيل هذا الكم الهائل من العمليات بسرعة وكفاءة، يجب تجميع العمليات المتجانسة وتسجيلها في يوميات مستقلة، بحيث تخصص يومية لكل مجموعة. وهذا بلا شك سيؤدي إلى تخفيض التفصيلات المرتبطة بعملية التسجيل، ويساعد على تقسيم العمل بين الموظفين حيث يمكن لكل موظف أن يتولى مسئولية التسجيل في يومية معينة.

ولتحقيق هذا الغرض تم تصنيف العمليات في المنشآت، وتبين أن الغالبية العظمى (حوالي من 90٪ إلى 95٪) من العمليات التي تحدث في المنشآت التجارية الكبيرة تتمثل في أربعة أنواع من العمليات، بحيث يمكن أن يخصص لها أربع يوميات موضحة على النحو التالي:

نوع العملية	اسم اليومية المخصصة لها
مشتريات البضاعة بالآجل	دفتر يومية المشتريات
مبيعات البضاعة بالآجل	دفتر يومية المبيعات
المقبوضات النقدية	دفتر يومية المقبوضات النقدية
المدفوعات النقدية	دفتر يومية المدفوعات النقدية

وتسمى دفاتر اليومية السابقة (يوميات مساعدة). ويختلف شكل هذه اليوميات من منشأة لأخرى حسب البيانات التي تحتاج إليها كل منشأة، فمثلاً قد تتضمن يومية المشتريات في إحدى المنشآت بيانات تفصيلية عن كل صنف من أصناف البضاعة التي تتعامل معها المنشأة (كمية وقيمة) في حين لا يوجد حاجة لمثل هذه التفاصيل في منشآت أخرى تتعامل مع صنف واحد مثلاً.

ويختلف عدد اليوميات المساعدة أيضاً من منشأة لأخرى، فإلى جانب اليوميات الأربع السابقة قد ترغب بعض المنشآت في تخصيص يومية لمردودات المشتريات الآجلة، ويومية لمردودات المبيعات الآجلة وذلك في حالة ما إذا كانت عملياتهما تتسم بالتكرار.

كذلك الحال بالنسبة للمنشآت التي تتداول الأوراق التجارية (أوراق القبض وأوراق الدفع) بشكل متكرر، فإنها تفضل تخصيص يومية لأوراق القبض ويومية لأوراق الدفع. وقد ترغب بعض المنشآت تخصيص يومية للمصروفات النثرية (المصروفات ذات المبالغ الصغيرة)... وهكذا.

ويتم التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات مباشرة في تاريخ حدوث العملية. ولا يشترط توافر الشروط القانونية في دفاتر اليومية المساعدة في حالة وجود دفتر لليومية العامة (الطريقة الفرنسية) أما في حالة عدم وجود دفتر لليومية العامة (الطريقة الإنجليزية) فينبغي أن تتوافر الشروط القانونية في دفاتر اليومية المساعدة باعتبارها تحل محل دفتر اليومية في الطريقة العادية، وتصبح حينئذ يوميات أصلية وليس مساعدة.

ويعتمد التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة على تسجيل طرف واحد فقط من أطراف القيد المحاسبي مما يؤدي إلى تخفيض العمل الكتابي. وبشكل عام يؤدي استخدام اليوميات المساعدة إلى تحقيق عدة مزايا منها:

أ- فصل القيود المحاسبية المتعلقة بالعمليات المالية المتشابهة عن غيرها، مما يسهل عملية الرجوع إلى البيانات.

ب- إمكانية تحليل البيانات في دفاتر اليومية المساعدة (حسب حاجة المنشأة) مثل تحليل

المشتريات أو المبيعات على مستوى كل صنف، مما يساعد على التخطيط المستقبلي.

ج- تخفيض العمل الكتابي بسبب تسجيل أحد طرفي القيد المحاسبي، والاستعاضة عن الطرف الآخر بعنوان دفتر اليومية نفسه.

د- تخفيض عدد القيود المحاسبية في دفتر اليومية العامة.

ه- سهولة تقسيم العمل بين الموظفين وعدم قيام موظف واحد بالتسجيل في جميع الدفاتر أو بإتمام عملية كاملة، مما يساعد في إحكام نظام الرقابة الداخلية.

2 -2 -2: دفاتر الأستاذ المساعدة والحسابات الإجمالية: Subsidiary Ledger Books and Controlling Accounts:

أوضحنا سابقاً أن استخدام دفتر أستاذ واحد في المنشآت الكبيرة والتي تتعامل مع عدد كبير من المدينين والدائنين قد يصلون إلى مئات الحسابات، يعتبر إجراء غير عملي لأسباب عديدة منها:

- يصبح دفتر الأستاذ ضخماً ومعقداً.
- يصبح إعداد ميزان المراجعة صعباً للغاية.
- يصبح اكتشاف الأخطاء المحاسبية أكثر صعوبة.

ولهذا نجد أن وجود عدد كبير من الحسابات في دفتر أستاذ واحد غير مرغوب فيه، ويتم معالجة هذه المشكلة من خلال تقسيم دفتر الأستاذ إلى ثلاثة دفاتر مستقلة كالتالي:

2 -2 -2 -1: دفتر أستاذ مساعد المدينين (العملاء): Receivable Ledger

يحتوي هذا الدفتر على جميع حسابات المدينين (العملاء)، حيث يخصص صفحة أو أكثر لكل عميل.

2 -2 -2 -2: دفتر أستاذ مساعد الدائنين (الموردين): Payable Ledger

يحتوي هذا الدفتر على جميع حسابات الدائنين (الموردين)، حيث يخصص صفحة أو أكثر لكل مورد.

2 -2 -2 -3: دفتر الأستاذ العام: The General Ledger Book

يشتمل هذا الدفتر على جميع الحسابات المستخدمة في المنشأة ما عدا الحسابات المخصص لها دفاتر أستاذ مساعدة. فمثلاً يحتوي دفتر الأستاذ العام على حسابات: النقدية في الصندوق، البنك، المصروفات، الإيرادات، حسابات الأصول الثابتة، رأس المال، المسحوبات...الخ. ويطلق على هذا الدفتر (الأستاذ العام) لتمييزه عن دفاتر الأستاذ المساعدة. وبالنسبة لحسابات

المدينين والدائنين، يتم التعبير عنها في دفتر الأستاذ العام بصورة إجمالية كالتالي:

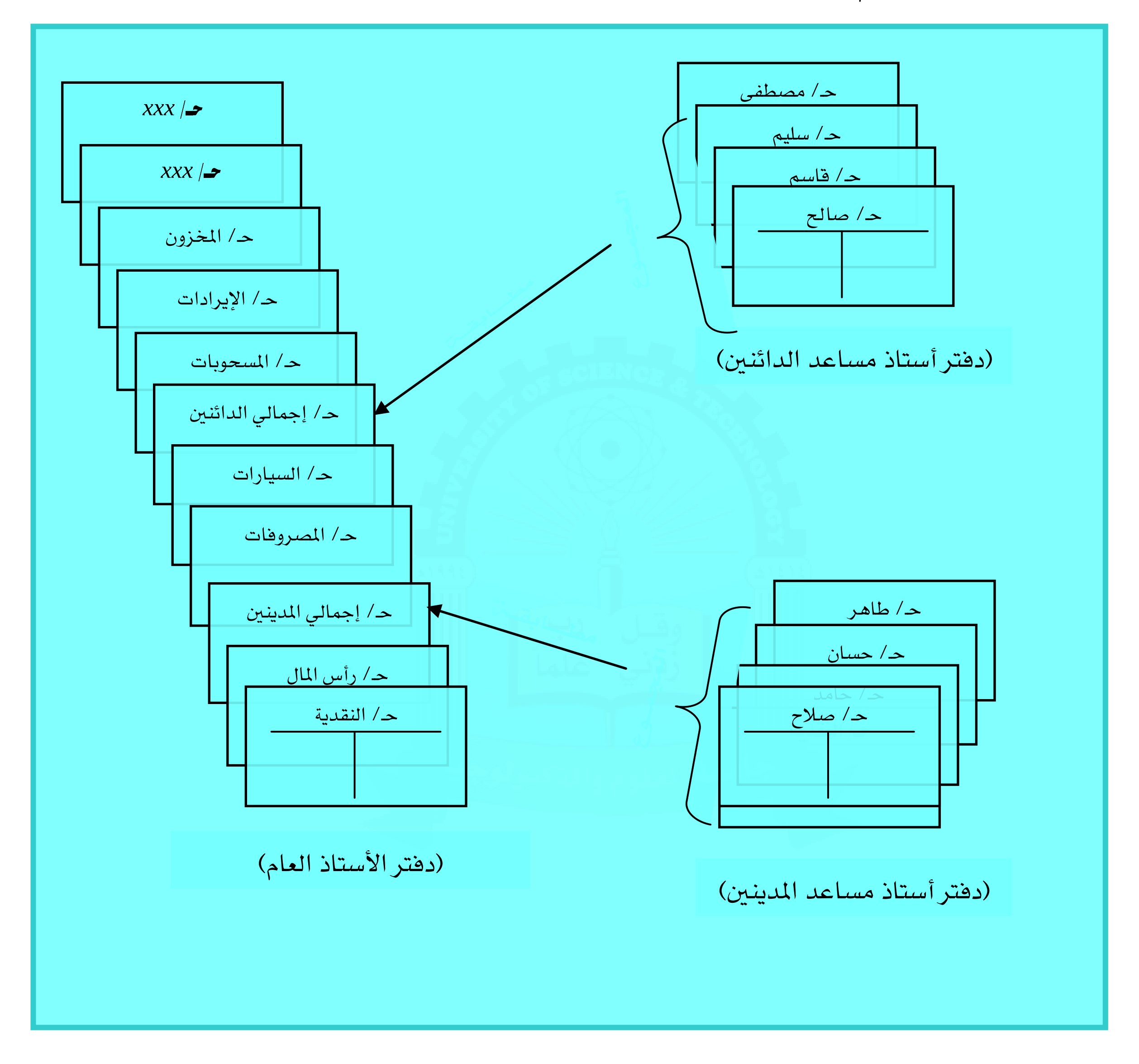
- يفتح حساب إجمالي المدينين (العملاء) في دفتر الأستاذ العام، يعبر عن حسابات المدينين (العملاء) المفتوحة في دفتر أستاذ مساعد المدينين، ويجب التأكد من مطابقة رصيد هذا الحساب (الإجمالي) مع مجموع أرصدة المد ينين (العملاء) في دفتر أستاذ مساعد المد ينين.
- يفتح حساب إجمالي الدائنين (الموردين) في دفتر الأستاذ العام، ويعبر عن حسابات الدائنين المفتوحة في دفتر أستاذ مساعد الدائنين . ويجب التأكد من مطابقة رصيد هذا الحساب (الإجمالي) مع مجموع أرصدة المدينين(الموردين) في دفتر أستاذ مساعد الدائنين.

ويطلق البعض على الحسابات الإجمالية مصطلح (حسابات المراقبة) Controlling Accounts باعتبارها تمثل رقابة على الحسابات التفصيلية في دفاتر الأستاذ المساعدة، والتي تتطلب المطابقة بين حسابات المراقبة (الحساب الإجمالي) في دفتر الأستاذ العام ومجموع الحسابات الشخصية في دفاتر الأستاذ المساعدة. والشكل رقم (7-1) يوضح العلاقة بين دفتر أستاذ مساعد المدينين ودفتر أستاذ مساعد الدائنين والحسابات الإجمالية (حسابات المراقبة) في دفتر الأستاذ العام .



شكل رقم (7-1)

العلاقة بين دفتر أستاذ مساعد المدينين ودفتر أستاذ مساعد الدائنين والحسابات الإجمالية في دفتر الأستاذ العام



المصدر : المحاسبة المالية ، فالتر ميجس ، وروبيرت ميجس ، مرجع سيق ذكره ، ص (369).

وقد ترغب بعض المنشآت في تخصيص دفاتر أستاذ مساعدة أخرى خلاف السابقة مثل دفتر أستاذ مساعد المخازن، وذلك في حالة اتباع نظام الجرد المستمر، بحيث يوضح الرصيد على مستوى كل صنف في حين يمثل حساب المخزون في دفتر الأستاذ العام الرصيد الإجمالي لجميع الأصناف.

وبالمثل بالنسبة لحساب المصروفات، فقد يخصص دفتر أستاذ مساعد (لتحليل المصروفات حسب بنودها) بينما يمثل الرصيد من واقع دفتر الأستاذ العام إجمالي المصروفات.
كذلك الحال بالنسبة للأصول الثابتة (في حالة تعددها) بحيث يوضح دفتر أستاذ مساعد الأصول الثابتة البيانات التفصيلية لكل أصل... وهكذا.

وفي نهاية كل فترة (شهر مثلاً) يتم إعداد ميزان المراجعة (الإجمالي) من واقع أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ العام. في حين يمكن إعداد موازين مراجعة (تفصيلية) من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة، سواء للمدينين أو الدائنين.

ويتم الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع دفاتر اليومية المساعدة مباشرة، كما سيتضح ذلك عند استعراض الطرق المحاسبية.

الجدير بالإشارة أن شكل الحسابات في دفاتر الأستاذ المساعدة لا يختلف عن الشكل المتعارف عليه للحسابات في دفتر الأستاذ عند دراسة مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول).

أسئلة التقويم الذاتي

1- ما هي مبررات استخدام دفاتر اليومية المساعدة؟
2- ما هي العمليات التي تشكل ما نسبته (90-95٪) من عمليات المنشآت التجارية؟ وما هي أسماء اليوميات المخصصة لهذه العمليات؟
3- لماذا يتم تقسيم دفتر الأستاذ إلى ثلاثة دفاتر؟
4- ما المقصود بالحسابات الإجمالية؟ وضح علاقتها بدفاتر الأستاذ المساعدة؟
5- ما هي مزايا استخدام دفاتر اليومية المساعدة؟
6- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخطأ:

(ب): يتم استخدام الدفاتر المساعدة في جميع المنشآت.
(ج): تعتبر الحسابات الإجمالية للمدينين والدائنين بمثابة حسابات رقابية.
(د): تخصص يومية مساعدة لكل مجموعة متشابهة من العمليات.
(ه): المنشآت التي تستخدم دفاتر أستاذ مساعدة للمدينين والدائنين لا تحتاج إلى استخدام دفتر الأستاذ العام.
(و): يتم الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع دفتر اليومية العامة.
(ز): يتم التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات .
(ح): يتم إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة.
(ط): يحتوي دفتر الأستاذ العام على الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين .
(ي): يتم مقارنة رصيد حساب إجمالي المدينين في دفتر الأستاذ العام مع مجموعة الأرصدة في دفتر أستاذ مساعد المدينين .
(ك): يعتمد التسجيل في دفتر اليومية المساعدة على حذف أحد طرفي القيد المحاسبي.
(ل): تختلف مراحل الدورة المحاسبية باختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة.

؟

3- الطريقة الإيطالية (الطريقة العادية) :

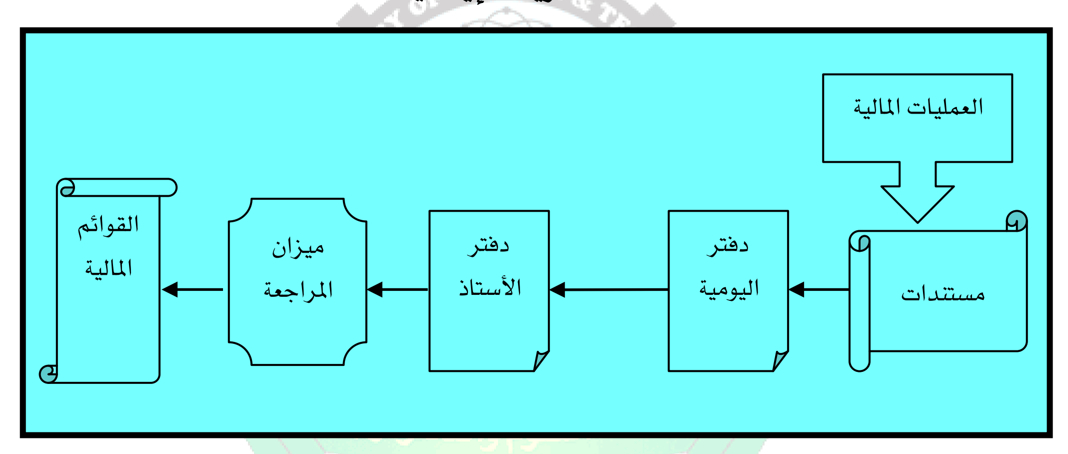
تسمى أيضاً بالطريقة الفينيسية نسبة إلى مدينة فينيسيا أو البندقية في إيطاليا ، وتعد هذه الطريقة أم الطرق المحاسبية وأقدمها تاريخياً. ويطلق عليها أيضاً بـ (الطريقة العادية) نظراً للاعتماد عليها في تدريس أساسيات ومبادئ المحاسبة المالية بجزأيها الأول والثاني.

وتقوم الطريقة الإيطالية على فكرة تخصيص دفتر لتسجيل العمليات المالية يومياً يسمى (دفتر اليومية) ودفتر آخر لتصنيف وتبويب الحسابات يسمى (دفتر الأستاذ) ويتم إعداد ميزان المراجعة (بالأرصدة أو المجاميع) من واقع دفتر الأستاذ .

والشكل رقم (7-2) يوضح كيفية تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الإيطالية.

شكل رقم (7-2)

الطريقة الإيطالية



وتمتاز الطريقة الإيطالية ببساطتها وسهولتها ولا تتطلب تكاليف كثيرة لتطبيقها نظراً لمحدودية الدفاتر المستخدمة ، ويمكن القيام بها بواسطة موظف واحد ، ولذلك فهي تلائم المنشآت الصغيرة.

ويؤخذ على الطريقة الإيطالية (العيوب) صعوبة تطبيقها في المنشآت الكبيرة التي تتطلب طبيعة عملها: كثرة عملياتها اليومية والتي تتطلب السرعة في التسجيل، والرغبة في الحصول على بيانات تفصيلية للإدارة، وتقسيم العمل بين عدد كبير من الموظفين لتحقيق الرقابة ، إضافة إلى كثرة الحسابات؛ مما يجعل استخدام دفتر أستاذ واحد لعدد كبير من الحسابات أمراً غير عملي.

أسئلة التقويم الذاتي

1- اشرح خطوات القيد والتسجيل (الدورة المحاسبية) وفقاً للطريقة الإيطالية موضحاً ذلك بالشكل.

2- يتم الاعتماد على الطريقة الإيطالية في تدريس مبادئ وأساسيات المحاسبة المالية، لماذا؟

3- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخطأ:

(أ): تعتبر الطريقة الإيطالية أقدم الطرق المحاسبية .

(ب): تلائم الطريقة الإيطالية المنشآت الكبيرة .

(ج): تتميز الطريقة الإيطالية بالبساطة والسهولة.

(د): تعتمد الطريقة الإيطالية على دفترين أحدهما (يومية) والآخر (أستاذ).

(ه): يتم استخدام الحسابات الإجمالية وفقاً للطريقة الإيطالية.

(أ): يتم الحصول على الأرصدة الشخصية للعملاء من واقع دفتر أستاذ مساعد المدينين وفقاً للطريقة الإيطالية.

?

4- الطريقة الأمريكية (طريقة اليومية والأستاذ):

يطلق على هذه الطريقة (طريقة اليومية والأستاذ) بسبب اعتمادها على استخدام دفتر واحد كيومية وأستاذ في نفس الوقت. ولا يعني ذلك أن هذه الطريقة لا تحتاج إلى استخدام دفاتر مساعدة، حيث يتوقف ذلك على حاجة المنشآت في الحصول على المزيد من التحليلات والتفصيلات.وعلى سبيل المثال يمكن في ظل هذه الطريقة استخدام الدفتر المساعدة التالية:

1- عند اتباع هذه الطريقة، غالباً ما يتم تخصيص دفتر أستاذ مساعد للحسابات المختلفة.

2- عند التعامل مع أكثر من عميل أو مورد، يتم استخدام دفتر أستاذ مساعد المدينين، ودفتر أستاذ مساعد الدائنين.

3- عند الحاجة إلى تحليل المصروفات حسب بنودها، يتم استخدام دفتر تحليلي المصروفات.

- ويتكون دفتر اليومية والأستاذ (كما هو موضح في الشكل رقم (7-3) من جزأين:

- الجزء الأول (الأيمن) دفتر اليومية : ويشتمل على خانات: التاريخ- طريق القيد المحاسبي- البيان (التفاصيل) - رقم القيد - رقم الأستاذ - مبلغ المعاملة.
- الجزء الثاني (الأيسر) دفتر الأستاذ : ويشتمل على الحسابات الرئيسية في المنشأة، حيث يخصص لكل حساب خانتين إحداهما مدين والأخرى دائن .

ويمكن تخصيص الخانة الأخيرة من دفتر الأستاذ للحسابات المختلفة الأخرى التي لا تندرج ضمن الحسابات الرئيسية المخصص لكل منها خانة (بسبب صعوبة تخصيص خانة لجميع الحسابات في المنشأة، خصوصاً تلك التي لا يتكرر استخدامها)؛.ولذلك يخصص دفتر أستاذ مساعد للحسابات المختلفة يوضح بالتفصيل تلك الحسابات.

ومن خلال الإطلاع على نموذج صفحة دفتر اليومية والأستاذ (شكل رقم 7-3) يؤخذ في الاعتبار ما يلي:

1- تم افتراض أن المنشأة تمارس النشاط التجاري، وأن الحسابات الرئيسية لديها تتمثل في: النقدية في الصندوق- النقدية في البنك- المشتريات- المدينين (العملاء)- المبيعات- الدائنين (الموردين)- المصروفات... وسيتم الاعتماد على هذا الافتراض أثناء عرض الأمثلة والتمارين المتعلقة بهذه الطريقة. وفيما عدا تلك الحسابات يتم إدراجها (تبويبها) تحت خانة (الحسابات المختلفة).
2- سيختلف التبويب السابق باختلاف نشاط المنشأة، كما ستختلف تبعاً لذلك عدد الخانات المخصصة للحسابات في الجزء الخاص بدفتر الأستاذ ، علماً بأنه توجد دفاتر متعددة الأحجام تباع في الأسواق (في المكتبات) تستوعب عدداً أكبر من الحسابات (حسب حاجة المنشأة ونشاطها).
3- قد يتم اختصار كلمتي المدين والدائن في بعض الدفاتر الجاهزة بالرموز (من)، (إلى) على التوالي.

دفـــتر اليوميـــــة　　　　　　دفـــتر الأستـــاذ

تاريخ	طرفا القيد		البيان (التفصيلات)	رقم القيد	مبلغ المعاملة	حـ/ الصندوق		حـ/ البنك		حـ/ المشتريات		حـ/ المدينين		حـ/ المبيعات		حـ/ الدائنين		حـ/ المصروفات		حسابات مختلفة	
	مدين	دائن				مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
1/1	مذكورين	مذكورين	الأرصدة الافتتاحية	1	5,400,000	1,800,000		2,000,000				1,600,000					400,000				5,000,000
1/1	المشتريات	مذكورين	شراء بضاعة من محلات بدر وسداد جزء من القيمة بشيك	2	1,400,000				600,000	1,400,000							800,000				
1/5	مذكورين	المبيعات	بيع بضاعة إلى شركة اليرموك وتحصيل نصف القيمة نقداً	3	1,300,000	650,000						650,000			1,300,000						
1/10	المشتريات	البنك	شراء بضاعة وسداد القيمة بشيك	4	620,000				620,000	620,000											
1/10	المصروفات	الصندوق	سداد مصاريف نقل المشتريات نقداً	4	20,000		20,000											20,000			
1/12	المصروفات	الصندوق	الإعلان عن نشاط المنشأة في إحدى الصحف	5	30,000		30,000											30,000			
1/15	البنك	المختلفة	الحصول على قرض من البنك الإسلامي	6	3,000,0000			3,000,000													3,000,000
1/20	الدائنين	البنك	سداد نصف المستحق لمحلات بدر بشيك	7	400,000				400,000							400,000					
1/20	المختلفة	المدينين	سحب كمبيالة على شركة اليرموك تستحق بعد شهرين	7	650,000								650,000							650,000	
1/24	المشتريات	البنك	شراء بضاعة وسداد القيمة بشيك	8	350,000				350,000	350,000											
1/28	مذكورين	المبيعات	بيع بضاعة لمحلات القادسية وتحصيل جزء من القيمة بشيك ونقداً	9	900,000	150,000		200,000				550,000			900,000						
1/30	مذكورين	الصندوق	سداد فاتورة الكهرباء نقدا جزء منها يخص منزل المالك	10	45,000		45,000											35.000		10,000	
1/30	المصروفات	البنك	سداد مرتبات العاملين بشيك..	10	300,000				300,000									300.000			
إجمالي					14,415,000	2,600,000	95,000	5.200.000	2,270,000	2.370.000	-	2,800,000	650,000	-	2,200,000	400,000	1.200.000	385.000-	-	660,000	8,000,000
المنقول						2,505,000	-	2,930,000	-	2,370,000	-	2,150,000			2,200,000	-	800.000	385.000-	-	-	7,140,000

وتتلخص خطوات التسجيل في دفتر اليومية والأستاذ في الآتي:

1- يتم تسجيل العملية في الجزء الخاص بدفتر اليومية، من خلال كتابة طرفي القيد المحاسبي في خانتي المدين والدائن، في حين يتم شرح العملية في خانة (البيان/ التفصيلات)، مع إثبات باقي بيانات المعاملة في خانات: التاريخ، رقم القيد ، المبلغ، أما رقم صفحة الأستاذ فتوضح رقم الصفحة التي سترحل إليها العملية بالنسبة للدفاتر المساعدة.

2- يتم ترحيل العملية إلى الجزء الخاص بدفتر الأستاذ ، في خانة الطرف المدين. وفي خانة الطرف الدائن. لكل حساب من الحسابات التي كانت طرفاً في القيد المحاسبي، وبحسب ظهور الحساب وبالأسلوب نفسه المتبع في الطريقة الإيطالية (العادية).

3- إذا كانت العملية تختص بإحد الحسابات المختلفة (تم الترحيل في الخانة المخصصة للحسابات المختلفة)، فينبغي ترحيل العملية إلى دفتر أستاذ المساعد للحسابات المختلفة (في الصفحة المخصصة للحساب المعني بهذه العملية مثل: حـ/ الأثاث، حـ/ رأس المال، حـ/الإيرادات، حـ/ البضاعة أول المدة، ...الخ).

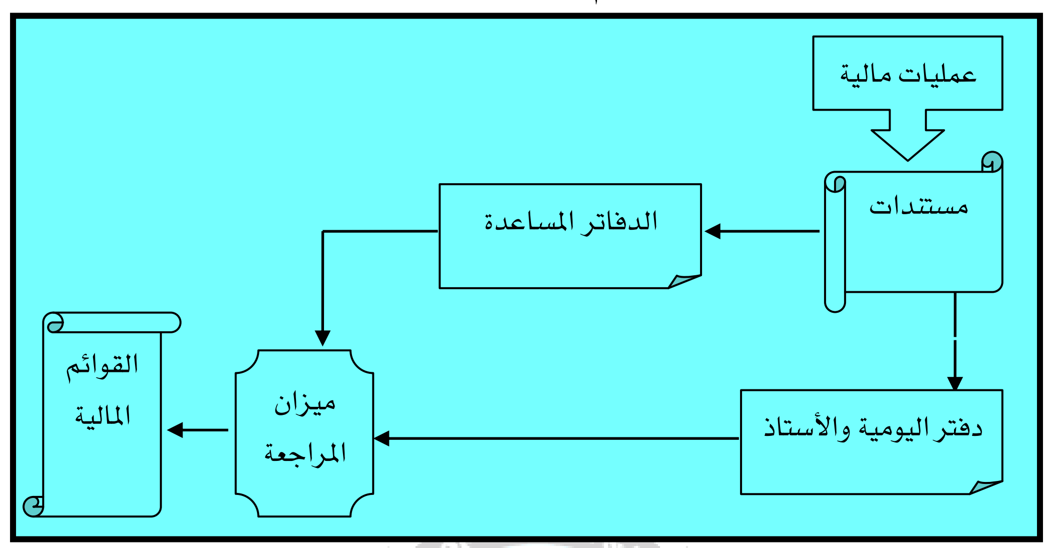
4- إذا كانت العملية تختص بأحد حسابات المدينين (العملاء) أو الدائنين (الموردين) فينبغي ترحيلها إلى الحساب الشخصي في دفتر أستاذ مساعد المدينين أو دفتر أستاذ مساعد الدائنين. باعتبار أن حساب المدينين أو الدائنين الوارد في دفتر الأستاذ إجمالي وليس على مستوى حساب كل عميل أو مورد.

5- إذا كانت العملية تختص بالمصروفات، فيتم تحليلها حسب بنودها في دفتر تحليلي المصروفات (وذلك في حالة رغبة المنشأة في الحصول على بيانات تفصيلية على مستوى بنود المصروفات ما لم يكتفى بالحساب الإجمالي للمصروفات الموجود في دفتر الأستاذ).

6- يراعى نقل مجامع كل صفحة إلى الصفحة التالية لتسهيل إعداد موازين المراجعة.

والشكل رقم (7-4) يوضح كيفية تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الأمريكية.

شكل رقم (7-4): الطريقة الأمريكية



وتتميز الطريقة الأمريكية بالسهولة والبساطة، وتلائم المنشآت الصغيرة ذات العمليات القليلة المتجانسة والتي تسمح باستخدام عدد محدود من حسابات الأستاذ ، وينتشر تطبيق هذه الطريقة في محاسبة الجمعيات والنوادي والمهن الحرة.. ولذلك لا تلائم هذه الطريقة المنشآت الكبيرة التي تحتاج إلى عدد كبير من الحسابات.

والمثال التالي يوضح كيفية تطبيق الطريقة الأمريكية في المنشآت التجارية.

مثال (1):

1- في 2009/3/1م بدأت إحدى المنشآت أعمالها التجارية بالآتي : 4,000,000 ريال عقار، 800,000 ريال أثاث، 1,500,000 ريال بضاعة، 4,000,000 ريال بنك، 1,000,000 ريال ،مدينين (محلات/ الصنعاني)، 700,000 ريال صندوق، 12,000,000 ريال رأس المال.

وفيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال الشهر:

2- في 3/2: تم شراء بضاعة بمبلغ 500,000 ريال دفعت نقداً.

3- في 3/3: تم شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 1,000,000 ريال من شركة العدني.

4- في 3/5: تم بيع بضاعة قيمتها 1,000,000 ريال، بخصم تجاري 10٪، وتم تحصيل القيمة بشيك.

5- في 3/6: تم بيع بضاعة بالآجل لمؤسسة الحضرمي، قيمتها 1,300,000 ريال.

6- في 3/8: تم تحويل مبلغ 1,900,000 ريال من الحساب الجاري بالبنك إلى الصندوق.

7- في 3/10: تم شراء بضاعة بمبلغ 2,000,000 ريال وتم دفع نصف القيمة بشيك والباقي لا يزال مستحقاً لمحلات المحويتى .

8- في 3/11: تم بيع بضاعة إلى شركة الجوفي قيمتها 800,000 ريال، وتم تحصيل نصف القيمة نقداً والباقي على الحساب.

9- في 3/13: تم شراء سيارة على الحساب من شركة القادسية قيمتها 5,000,000 ريال.

10- في 3/15: تم دفع مبلغ 100,000 ريال نقداً مقابل الإعلان عن نشاط المنشأة في إحدى الصحف .

11- في 3/17: تم سحب كمبيالة على محلات/الصنعاني بمبلغ 500,000 ريال تستحق بعد شهرين (مقابل جزء من الدين المستحق عليها).

12- في 3/19: تم تحرير سند إذني بالدين المستحق لشركة العدني (يستحق السداد بعد شهر).

13- في 3/22: بلغت المبيعات النقدية 1,000,000 ريال (400,000 نقداً، والباقي بشيكات).

14- في 3/24: بلغت المشتريات النقدية 1,500,000 ريال (500,000 ريال نقداً، والباقي بشيكات).

15- في 3/25: بلغت المسحوبات الشخصية لصاحب المنشأة 200,000 ريال نقداً من الصندوق .

16- في 3/27: تم تسديد نصف المستحق لمحلات المحويتي نقداً، كما تم تحصيل نصف المستحق على شركة الجوفي بشيك.

17- في 3/30: تم تسديد المصاريف التالية بشيكات: 400,000 ريال مرتبات، 50,000 ريال إيجار.

<u>والمطلوب:</u>

1- تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية والأستاذ (وفقاً للطريقة الأمريكية).

2- الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة التالية: (المدينين - الدائنين - الحسابات المختلفة).

3- إعداد ميزان المراجعة في 2009/3/30م بالإجماليات أو التفصيلي.

دفـــتر اليوميـــة   دفـــتر الأستـــاذ

التاريخ	طرفا القيد		البيان (التفصيلات)	رقم القيد	مبلغ المعاملة	ح/ الصندوق		ح/ البنك		ح/ المشتريات		ح/ الدائنين		ح/ المبيعات		ح/ المدينين		ح/ المصروفات		حسابات مختلفة	
	من	إلى				من	إلى	من	إلى	من	إلى	من	إلى	من	إلى	من	إلى	من	إلى	من	إلى
3/1	مذكورين	مختلفة	ما بدأت به المنشأة نشاطها	1	12,000,000	700,000		4,000,000								1,000,000				6,300,000	12,000,000
3/2	المشتريات	الصندوق	شراء بضاعة نقداً	2	500,000		500,000			500,000											
3/3	المشتريات	الدائنين	شراء بضاعة على الحساب من شركة العدني	3	1,000,000					1,000,000			1,000,000								
3/5	البنك	المبيعات	بيع بضاعة بشيك، بخصم تجاري 10٪	4	900,000			900,000							900,000						
3/6	المدينين	المبيعات	بيع بضاعة بالآجل لمؤسسة الحضرمي	5	1,300,000										1,300,000	1,300,000					
3/8	الصندوق	البنك	تحويل مبلغ من الحساب الجاري بالبنك للصندوق	6	1,900,000	1,900,000			1,900,000												
3/10	المشتريات	مذكورين	شراء بضاعة من محلات المحويتي وسداد النصف بشيك	7	2,000,000				1,000,000	2,000,000			1,000,000								
3/11	مذكورين	المبيعات	بيع بضاعة لشركة الجوفي وتحصيل النصف نقداً	8	800,000	400,000									800,000	400,000					
3/13	مختلفة	الدائنين	شراء سيارة من شركة القادسية على الحساب	9	5,000,000								5,000,000							5,000,000	
3/15	المصروفات	الصندوق	مصروف إعلان مدفوع نقداً	10	100,000		100,000											100,000			
3/17	مختلفة	المدينين	سحب كمبيالة على محلات الصنعاني تستحق بعد شهرين	11	500,000												500,000			500,000	
3/19	الدائنين	مختلفة	تحرير سند إذني لشركة العدني يستحق بعد شهرين	12	1,000,000							1,000,000									1,000,000
3/22	مذكورين	المبيعات	مبيعات نقدية (نقداً وشيكات).	13	1,000,000	400,000		600,000							1,000,000						
3/24	المشتريات	مذكورين	مشتريات نقدية (نقداً وشيكات).	14	1,500,000		500,000		1,000,000	1,500,000											
3/25	مختلفة	الصندوق	مسحوبات المالك النقدية.	15	200,000		200,000													200,000	
3/27	الدائنين	الصندوق	تسديد نصف المستحق لمحلات المحويتي نقداً	16	500,000		500,000					500,000									
3/27	البنك	المدينين	تحصيل نصف المستحق على شركة الجوفي بشيك	16	200,000			200,000									200,000				
3/30	المصروفات	البنك	سداد المرتبات بشيك	17	400,000				400,000									400,000			
3/30	المصروفات	البنك	سداد الإيجار بشيك	17	50,000				50,000									50,000			
			إجمالي		30,850,000	3,400,000	1,800,000	5,700,000	4,350,000	5,000,000	0	1,500,000	7,000,000	0	4,000,000	2,700,000	700,000	550,000	0	12,000,000	13,000,000
			المنقول			1,600,000		1,350,000		5,000,000			5,500,000		4,000,000	2,000,000		550,000			1,000,000

دفتر أستاذ مساعد المدينين:

منه					دائن
			حـ/ محلات الصنعاني		
1,000.000	إلى حـ/ رأس المال	3/1	500,000	من حـ/ أوراق القبض	3/17
			500,000	رصيد مرحل	
1,000,000			1,000.000		

منه					دائن
			حـ/مؤسسة الحضرمي		
1,300.000	إلى حـ/ المبيعات	3/6			
			1,300.000	رصيد .مرحل	
1,300.000			1,300.000		

منه					دائن
			حـ/ شركة الجوفي		
400.000	إلى حـ/ المبيعات	3/11	200.000	من حـ/ البنك	3/27
			200.000	رصيد مرحل	
400.000			400.000		

- ## دفتر أستاذ مساعد الدائنين:

مدين					دائن
			حـ/ شركة العدني		
1,000.000	إلى حـ/ أوراق الدفع	3/19	1,000,000	من حـ/ المشتريات	3/3
4000000			1,000.000		

مدين					دائن
			حـ/ محلات المحويتي		
500.000	إلى حـ/ الصندوق	3/27	1,000,000	من حـ/ المشتريات	3/10
500,000	رصيد مرحل				
1,000.000			1,000.000		

مدين					دائن
			حـ/ شركة القادسية		
			5,000,000	من حـ/ السيارات	3/13
5,000,000	رصيد مرحل				
5,000,000			5,000,000		

- **دفتر أستاذ مساعد الحسابات المختلفة:**

مدين			حـ/ العقار		دائن
4,000.000	إلى حـ/ رأس المال	3/1			
			4,000.000	رصيد مرحل	
4,000,000			4,000.000		

مدين			حـ/ الأثاث		دائن
800.000	إلى حـ/ رأس المال	3/1			
			800,000	رصيد مرحل	
800,000			800,000		

مدين			حـ/ البضاعة		دائن
1,500,000	إلى حـ/ رأس المال	3/1			
			1,500,000	رصيد مرحل	
1.500,000			1,500,000		

مدين			حـ/رأس المال		دائن
			12,000,000	من مذكورين	3/1
12,000,000	رصيد .مرحل				
12,000,000			12,000,000		

مدين			حـ/ السيارات		دائن
5,000,000	إلى حـ/ شركة القادسية	3/13			
			5,000,000	رصيد مرحل	
5,000,000			5,000,000		

مدين			حـ/ أوراق القبض		دائن
500,000	إلى حـ/ المدينين	3/17			
			500,000	رصيد مرحل	
500,000			500,000		

مدين			حـ/ المسحوبات		دائن
200,000	إلى حـ/ الصندوق	3/25			
			200,000	رصيد مرحل	
200,000			200,000		

مدين			حـ/ أوراق الدفع		دائن
1,000,000	رصيد مرحل		1,000,000	من حـ/ الدائنين	3/19
1,000,000			1,000,000		

ميزان المراجعة العام في 2009/3/30م

(إجماليات)

بالأرصدة		بالمجاميع		اسم الحساب
مدين	دائن	مدين	دائن	
1,600,000	-	3,400,000	1,800,000	الصندوق
1,350,000	-	5,700,000	4,350,000	البنك
5,000,000	-	5,000,000	-	المشتريات
-	5,500,000	1,500,000	7,000,000	الدائنون
-	4,000,000	-	4,000,000	المبيعات
2,000,000	-	2,700,000	700,000	المدينون
550,000	-	550,000	-	المصروفات
-	1,000,000	12,000,0000	13,000,000	الحسابات المختلفة
10,500,000	10,500,000	30,850,000	30,850,000	الإجمالي

ميزان المراجعة العام في 2009/3/30م

(تفصيلي)

اسم الحساب	بالمجاميع		بالأرصدة	
	له	منه	له	منه
شركة العدني	1,000,000	1,000,000	-	-
محلات المحويتي	1,000,000	500,000	500,000	-
شركة القادسية	5,000,000	-	5,000,000	-
جملة الدائنين	7,000,000	1,500,000	5,500,000	-
محلات الصنعاني	500,000	1,000,000	-	500,000
مؤسسة الحضرمي		1,300,000	-	1,300,000
شركة الجوفي	200,000	400,000	-	200,000
جملة المدينين	700,000	2,700,000	-	2,000,000
مصروف إعلان	-	100,000	-	100,000
مرتبات	-	400,000	-	400,000
إيجار	-	50,000	-	50,000
جملة المصروفات	-	550,000	-	550,000
العقار	-	4,000,000	-	4,000,000
الأثاث	-	800,000	-	800,000
البضاعة	-	1,500,000	-	1,500,000
رأس المال	12,000,000	-	12,000,000	-
السيارات	-	5,000,000	-	5,000,000
أوراق القبض	-	500,000	-	500,000
أوراق الدفع	1,000,000	-	1,000,000	-
المسحوبات	-	200,000	-	200,000
جملة الحسابات المختلفة	13,000,000	12,000,0000	13,000,000	12,000,000
الصندوق	1,800,000	3,400,000	-	1,600,000
البنك	4,350,000	5,700,000	-	1,350,000
المشتريات	-	5,000,000	-	5,000,000
المبيعات	4,000,000	-	4,000,000	-
الإجمالي العام	30,850,000	30,850,000	22,500,000	22,500,000

ملاحظات على الحل:

- تم حل المثال بافتراض أن المنشأة تتبع نظام الجرد الدوري في تسجيل حركة البضاعة، باعتباره الأسلوب المتبع في تدريس مقرر المحاسبة المالية (الجزء الأول) والذي اعتاد عليه الطالب في تسجيل عمليات شراء وبيع البضاعة.

وهو الأسلوب الذي سنعتمد عليه في عرض بقية الطرق المحاسبية وما يتعلق بها من الحالات العملية.

أسئلة التقويم الذاتي

1- اشرح طريقة القيد والتسجيل (الدورة المحاسبية) وفقاً للطريقة الأمريكية، موضحاً ذلك بالشكل.؟

2- ما هي الدفاتر المستخدمة في الطريقة الأمريكية؟

3- اذكر مزايا وعيوب الطريقة الأمريكية؟

4- ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة أو علامة (✗) أمام العبارة الخاطئة:

(أ): الطريقة الأمريكية لا تلائم المنشآت الصغيرة .

(ب): يمكن الاستفادة من مزايا تقسيم العمل بين الموظفين عند استخدام الطريقة الأمريكية .

(ج): يتم استخدام دفتر واحد كيومية وأستاذ وفقاً للطريقة الأمريكية .

(د): لا نحتاج إلى استخدام دفاتر أخرى إلى جانب دفاتر اليومية والأستاذ عند تطبيق الطريقة الأمريكية.

(ه): غالباً يتم تخصيص دفتر استاذ مساعد للحسابات المختلفة عند اتباع الطريقة الأمريكية.

(و): لا يوجد حاجة إلى استخدام دفتر أستاذ مساعد للمدينين أو الدائنين عند اتباع الطريقة الأمريكية .

(ز): الطريقة الأمريكية تلائم المنشآت التي تستخدم عدد كبير من الحسابات في دفتر الأستاذ .

?

تدريب (1):

1- الآتي الأرصدة الافتتاحية لإحدى المنشآت التجارية في 2009/1/1م:
1,800,000 الصندوق - 2,000,000 البنك - 1,600,000 مدينين، 400,000 . دائنين، 5,000,000 حسابات مختلفة. (رأس المال).

2- في 1/1: تم شراء بضاعة من محلات بدر بمبلغ 1,400,000 ريال، تم سداد 600,000 ريال بشيك ، والباقي على الحساب.

3- في 1/5: تم بيع بضاعة إلى شركة اليرموك بمبلغ 1,300,000 ريال، تم تحصيل نصف القيمة نقداً، والباقي على الحساب.

4- في 1/10: تم شراء بضاعة بمبلغ 620,000 ريال دفعت بشيك، كما دفعت المنشأة مبلغ 20,000 ريال نقداً مقابل نقل البضاعة.

5- في 1/12: تم دفع مبلغ 30,000 ريال نقداً مقابل الإعلان عن نشاط المنشأة في إحدى الصحف.

6- في 1/15: حصلت المنشأة على قرض من البنك الإسلامي بمبلغ 3,000,000 ريال، تم إيداعه في حساب المنشأة بالبنك.

7- 1/20: تم سداد نصف المستحق لمحلات بدر بشيك. كما سحبت المنشأة على شركة اليرموك كمبيالة بمبلغ الدين ، تستحق بعد شهرين، وقد قبلت الشركة.

8- 1/24: تم شراء بضاعة بمبلغ 350,000 ريال دفعت بشيك.

9- 1/28: تم بيع بضاعة إلى محلات القادسية بمبلغ 900,000 ريال، تم تحصيل 150,000 ريال نقدا ،و 200,000 ريال بشيك، والباقي على الحساب.

10- في 1/30: تم سداد المبالغ الآتية:
45,000 ريال نقداً مقابل فاتورة الكهرباء، منها 10,000 ريال تخص منزل صاحب المنشأة، 300,000 ريال بشيك مقابل مرتبات العاملين.

والمطلوب:

أ-تسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية والأستاذ وفقاً للطريقة الأمريكية.

ب-تحتاج المنشأة إلى دفتر تحليلي للمصروفات، يتم تصميم هذا الدفتر، ثم ترحيل العمليات اللازمة إليه.

ج-إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة في 2009/1/30م.

5 - الطريقة الفرنسية (طريقة اليومية المركزية)

يطلق على هذه الطريقة أيضاً الطريقة المركزية أو طريقة اليومية المركزية بسبب استخدام دفتر اليومية المركزية (أو العامة) إلى جانب دفاتر اليومية المساعدة، وتضم المجموعة الدفترية إضافة إلى ما سبق دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة، ويتم تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الفرنسية من خلال الخطوات التالية:

(أ): يتم تسجيل العملية في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستند في تاريخ حدوث العملية.

(ب): يتم الترحيل (من واقع قيود اليومية) إلى دفاتر الأستاذ المساعدة.

(ج): يتم تجميع مبالغ العمليات في دفاتر اليومية المساعدة وتسجيل مجموع كل منها بقيد إجمالي في دفتر اليومية العامة (المركزية) وذلك في نهاية كل فترة دورية (شهر مثلاً)، كما تسجل في دفتر اليومية العامة العمليات التي لم يخصص لها يومية مساعدة مثل: القيود الافتتاحية - قيود التسوية والإقفال - تصحيح الأخطاء المحاسبية - وغيرها من العمليات التي لا تتكرر.

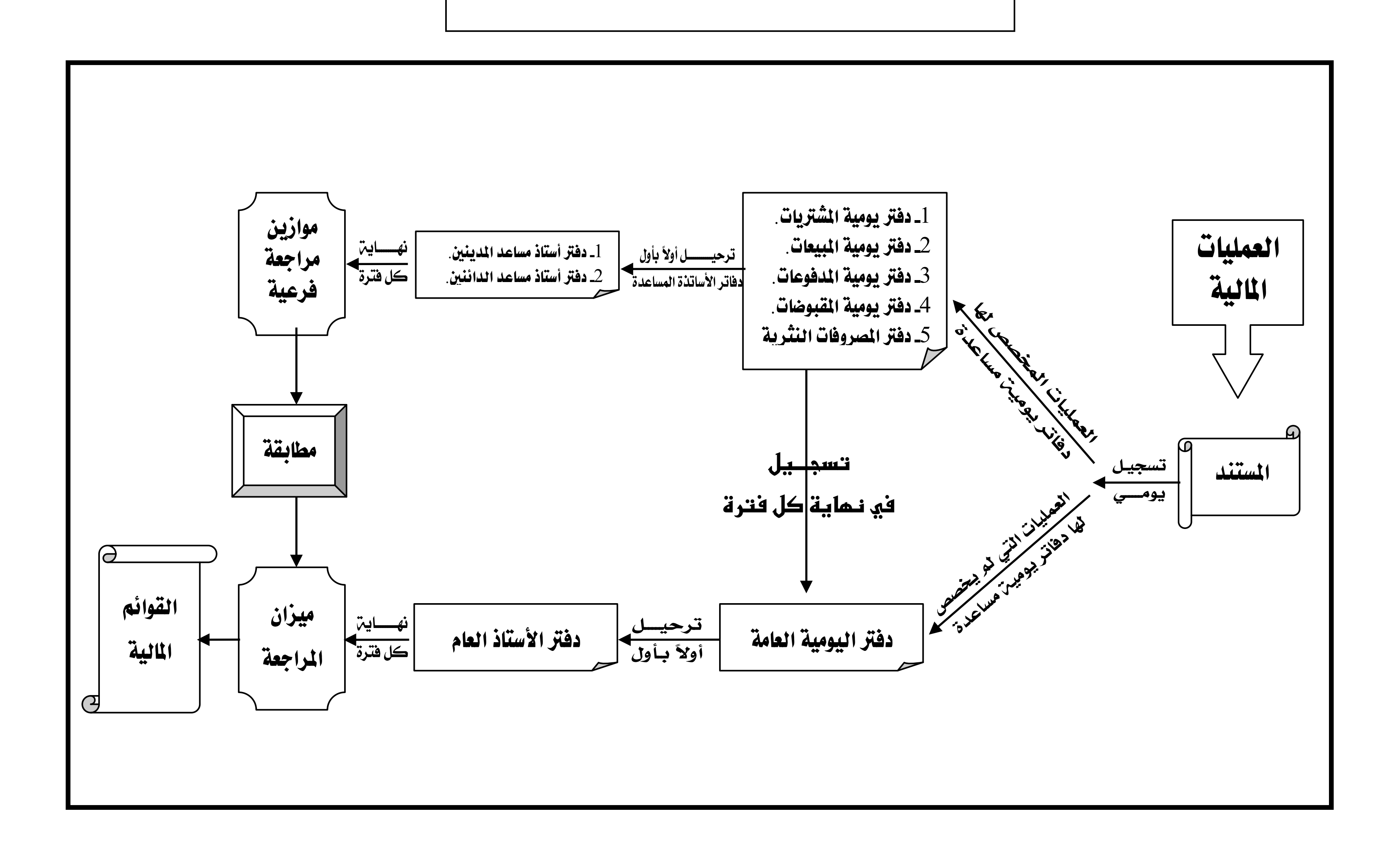
(د): يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام.

(ه): يتم إعداد ميزان المراجعة من واقع دفتر الأستاذ العام، كما يمكن إعداد موازين مراجعة فرعية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة فمثلاً يمكن إعداد كشوفات تفصيلية توضح رصيد كل عميل أو مورد من واقع دفتر أستاذ مساعد المدينين أو دفتر أستاذ مساعد الدائنين.

والشكل رقم (7-5) يوضح كيفية تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الفرنسية، والذي يتضمن أمثلة لبعض الدفاتر المساعدة التي يمكن استخدامها، والتي سنتناول كل منها بالتفصيل باعتبار أن دفاتر اليومية المساعدة الموضحة في الشكل من أهم الدفاتر المستخدمة في المنشآت التجارية الكبيرة، حيث تجمع أكثر العمليات تكراراً في تلك المنشآت، كما يعتبر دفتر أستاذ المدينين والدائنين من أهم دفاتر الأستاذ المساعدة وأكثرها استخداماً أيضاً في تلك المنشآت نتيجة تعاملها مع عدد كبير من العملاء والموردين التي تقتضي تخصيص حساب مستقل لكل عميل أو مورد إضافة إلى استخدام حسابات إجمالية بدفتر الأستاذ العام لتلافي عيوب الطريقة الإيطالية.

ونود الإشارة هنا إلى أن التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة يعتمد على تسجيل طرف واحد فقط من أطراف القيد مما يؤدي إلى تخفيض العمل الكتابي.

شكل رقم (7-5) الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الفرنسية



وفيما يلي نتناول طريقة القيد والتسجيل في دفاتر اليومية المساعدة، موضحة بالأمثلة العملية..

5 -1: دفتر يومية المشتريات: purchases Journal

يخصص هذا الدفتر لإثبات عمليات شراء البضاعة بالآجل فقط، ويترتب على ذلك:

- إثبات عمليات شراء البضاعة نقداً (من الخزينة أو البنك) في يومية المدفوعات النقدية.
- إثبات عمليات شراء الأصول الثابتة بالآجل في دفتر اليومية العامة.

وفيما يلي نموذج يوضح شكل صفحة يومية المشتريات:

التاريخ	رقم الفاتورة	رقم صفحة الأستاذ	البيان (اسم المورد)	إجمالي المبلغ	تحليل المشتريات حسب الاصناف			
					أ	ب	ج	د

ويمكن الاستغناء عن الخانات التحليلية في حالة اقتصار مشتريات المنشأة على صنف واحد فقط من البضاعة.

وقبل أن نتناول خطوات التسجيل في هذا الدفتر، نود الإشارة إلى القيد المحاسبي الخاص بالمشتريات الآجلة عند استخدام الطريقة العادية (الإيطالية) لعلاقته بذلك في هذا الدفتر كما سيتضح:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المشتريات.	
	xxx	إلى حـ/ الدائنين (بالاسم).	

وتتلخص خطوات التسجيل في دفتر يومية المشتريات كالتالي:

(أ): يتم إثبات المبلغ والتاريخ ورقم الفاتورة في الخانات المخصصة لذلك، وفي خانة البيان أو اسم المورد يسجل أحد أطراف القيد المحاسبي السابق، ويتمثل في الطرف الدائن والذي يوضح اسم المورد. أما الطرف الآخر من القيد فيتم حذفه وهو الطرف المدين والذي يمثل حـ/ المشتريات، باعتبار أن العملية سجلت في دفتر المشتريات.

(ب): يتم ترحيل العملية إلى حساب المورد (في الجانب الدائن) في دفتر أستاذ مساعد

الدائنين ويكتب الطرف المدين المحذوف (حـ/ المشتريات) في الجانب الدائن وتدوين رقم الصفحة في الخانة المخصص لها في دفتر اليومية.

(ج): في نهاية كل فترة (أسبوع/شهر) يتم تجميع دفتر يومية المشتريات (خانة إجمالي المبلغ) وتسجيلها في دفتر اليومية العامة بموجب القيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المشتريات.	نهاية الشهر
	xxx	إلى حـ/ إجمالي الدائنين	
		(إثبات إجمالي دفتر يومية المشتريات خلال...)	

(د): يتم ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ العام، وذلك في حساب المشتريات (في الجانب المدين) وفي حساب إجمالي الدائنين (في الجانب الدائن).

5 -2: دفتر يومية المبيعات: Sales Journal

يخصص هذا الدفتر لإثبات عمليات بيع البضاعة بالآجل، أي أنه لا يختص بالعمليات التالية:

- عمليات بيع البضاعة نقداً أو بشيكات.. حيث سيتم إثباتها في دفتر يومية المقبوضات النقدية.
- عمليات بيع الأصول الثابتة.. حيث سيتم إثباتها في دفتر اليومية العامة (من العمليات غير المتكررة).

والشكل التالي يوضح نموذج صفحة دفتر يومية المبيعات:

التاريخ	رقم الفاتورة	رقم صفحة الأستاذ	البيان (اسم العميل)	إجمالي المبلغ	تحليل المبيعات حسب الاصناف			
					ا	ب	ج	د

ويمكن الاستغناء عن الخانات التحليلية في حالة اقتصار مبيعات المنشأة على صنف واحد فقط من البضاعة.

عادة نقوم بإثبات عملية بيع بضاعة بالآجل وفق الطريقة العادية (الإيطالية) بموجب القيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ المدينين (بالاسم).	
	xxx	إلى حـ/ المبيعات.	

وتتلخص خطوات تسجيل المبيعات الآجلة كالتالي:

(أ): يتم تسجيل أحد طرفي القيد السابق فقط، والذي يوضح اسم العميل وهو الطرف المدين، ويتم إثباته في خانه البيان أو اسم العميل، ويتم الاستغناء عن الطرف الآخر من القيد وهو الطرف الدائن والذي يمثل حـ/ المبيعات، على أساس أن العملية سجلت في دفتر المبيعات، ثم يستكمل تسجيل باقي بيانات العملية: المبلغ، التاريخ.. الخ في الخانات المخصصة لها في دفتر يومية المبيعات.

(ب): يتم ترحيل العملية في حساب العميل في دفتر أستاذ مساعد المدينين، ويسجل في الجانب المدين (إلى حـ/ المبيعات) والذي يمثل الطرف المدين من العملية، وتدوين رقم صفحة الأستاذ في الخانة المخصص لها في دفتر اليومية.

(ج): في نهاية كل فترة (أسبوع/شهر) يتم تجميع دفتر يومية المبيعات (خانة المبلغ) وتسجيلها في دفتر اليومية العامة، بموجب القيد المحاسبي التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
xxx		من حـ/ إجمالي المدينين	نهاية الشهر
	xxx	إلى حـ/ المبيعات.	
		(إثبات إجمالي يومية المبيعات خلال....)	

(د): يتم ترحيل القيد السابق إلى دفتر الأستاذ العام، وذلك في حساب إجمالي المدينين (في الجانب المدين) وفي حساب المبيعات (في الجانب الدائن).

مثال (2):

1- في 2009/1/1م بدأت إحدى المنشآت نشاطها التجاري بالأصول التالية:

2,000,000 ريال نقدية في الصندوق، 10,000,000 ريال نقدية في البنك، 3,000,000 ريال بضاعة، وفيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال الشهر:

2- في 1/5: تم شراء بضاعة على الحساب من محلات الكوثر قيمتها 500,000 ريال.

3- في 1/10: تم بيع بضاعة بمبلغ 1,400,000 ريال على الحساب إلى شركة التوفيق.

4- في 1/15 : تم شراء أثاث بالآجل من المعرض الحديث قيمته 300,000 ريال.

5- في 1/20 : تم شراء بضاعة بالآجل من المؤسسة الدولية قيمتها 1,500,000 ريال بخصم تجاري 10٪.

6- في 1/25 : تم بيع بضاعة إلى محلات السعادة بمبلغ 1,600,000 ريال على الحساب.

7- في 1/26 : ردت محلات السعادة بضاعة تالفة قيمتها 100,000 ريال.

فإذا علمت أن المنشأة لم تخصص يوميات مساعدة للمردودات.

المطلوب:

أ- تسجيل العمليات اللازمة في دفتري اليومية المساعدة الآتيين:

- دفتر يومية المشتريات. - دفتر يومية المبيعات.

ب- الترحيل إلى الحسابات اللازمة في دفتر أستاذ مساعد المدينين، ودفتر أستاذ مساعد الدائنين (و ترصيدها).

ج- تسجيل العمليات اللازمة في دفتر اليومية العامة.

د- الترحيل إلى الحسابات التالية في دفتر الأستاذ العام وترصيدها :حـ/ إجمالي المدينين، حـ/ إجمالي الدائنين.



حل المثال:

- **المطلوب (أ):**

- دفتر يومية المبيعات:

التاريخ	رقم الفاتورة	رقم صفحة الأستاذ	البيان (اسم العميل)	المبلـغ
1/10			من حـ/ شركة التوفيق.	1,400,000
1/25			من حـ/ محلات السعادة	1,600,000
			الإجمالي	3,000,000

- دفتر يومية المشتريات:

التاريخ	رقم الفاتورة	رقم صفحة الأستاذ	البيان (اسم المورد)	المبلـغ
1/5			إلى حـ/ محلات الكوثر.	500,000
1/20			إلى حـ/ المؤسسة الدولية.	1,350,000
			الإجمالي	1,850,000

- **المطلوب (ب):**

- **دفتر أستاذ مساعد المدينين:**

مدين		حـ/ شركة التوفيق			دائن
1,400.000	إلى حـ/ المبيعات	1/10	1,400,000	رصيد مرحل	
1,400.000			1,400.000		

مدين		حـ/ محلات السعادة			دائن
1,600.000	إلى حـ/ المبيعات	1/25	100,000	من حـ/ مردودات المبيعات	1/26
			1,500,000	رصيد مرحل	
1,600.000			1,600.000		

- **دفتر أستاذ مساعد** الدائنين:

مدين		حـ/ محلات الكوثر			دائن
500,000	رصيد مرحل		500,000	من حـ/ المشتريات	1/5
500.000			500,000		

مدين		ح/ المعرض الحديث			دائن
300,000	رصيد مرحل		300,000	من حـ/ الأثاث	1/15
300,000			300,000		

مدين		ح/ المؤسسة الدولية			دائن
1,350,000	رصيد مرحل		1,350,000	من حـ/ المشتريات	1/20
1,350.000			1,350.000		

- **المطلوب (ج): دفتر اليومية العامة:**

.	.	البيـــــــــــان	التاريخ
		من مذكورين:	1/1
2.000.000		حـ/ النقدية في الصندوق	
10.000.000		حـ/ النقدية في البنك	
3.000.000		حـ/ البضاعة	
	15.000.000	إلى حـ/ رأس المال	
		(ما بدأت به المنشأة نشاطها)	
300,000		من حـ/ الأثاث.	1/15
	300,000	إلى حـ/ إجمالي الدائنين .	
		(شراء أثاث بالآجل من المعرض الحديث).	
100,000		من حـ/ مردودات المبيعات	1/26
	100,000	إلى حـ/ إجمالي المدينين .	
		(رد بضاعة تالفة من محلات السعادة).	
3,000,000		من حـ/ إجمالي المدينين	1/30
	3,000,000	إلى حـ/ المبيعات.	
		(إثبات مجموع يومية المبيعات الآجلة خلال الشهر).	
1850000		من حـ/ المشتريات	1/30
	1850000	إلى حـ/ إجمالي الدائنين	
		(إثبات مجموع يومية المشتريات الآجلة خلال الشهر)	

- **المطلوب (د): دفتر الأستاذ العام:**

مدين		ح/ إجمالي المدينين			دائن
3.000.000	إلى حساب / المبيعات	1/30	100,000	من حـ/ مردودات المبيعات	1/26
			2,900,000	رصيد مرحل	
3.000.000			3.000.000		

مدين		ح/ إجمالي الدائنين			دائن
			300,000	من حـ/ الأثاث	1/15
			2,000,000	من حـ/ المشتريات	1/30
2,300,000	رصيد . مرحل				
2,300.000			2,300.000		

ملاحظات على الحل:

- تم تسجيل القيد الافتتاحي أو تأسيس المنشأة في دفتر اليومية العامة، باعتبارها من العمليات غير المتكررة والتي لا يخصص لها دفتر يومية مساعدة.
- تم تسجيل عملية شراء الأثاث بالآجل في دفتر اليومية العامة، باعتبار أن اليومية المساعدة للمشتريات مخصصة لمشتريات البضاعة بالأجل فقط. ونظراً لأن العملية تتعلق بنشوء التزام جديد على المنشأة تجاه أحد الدائنين الجدد وهو المعرض الحديث، فيتطلب الأمر إضافة إلى ترحيلها إلى الحساب الإجمالي للدائنين في دفتر الأستاذ العام، تخصيص حساب باسم المعرض الحديث في دفتر أستاذ مساعد الدائنين .وبشكل عام تسجل عمليات شراء وبيع الأصول بالآجل في دفتر اليومية العامة.
- تم تسجيل مردودات البضاعة من محلات السعادة في 1/26 في دفتر اليومية العامة، باعتبار أن المنشأة لم تخصص يومية مستقلة للمردودات سواء كانت مردودات مشتريات أو مردودات مبيعات (كما أوضحه المثال). وبشكل عام العمليات التي لم يخصص لها يوميات مساعدة تسجل في دفتر اليومية العامة.

وتم ترحيل العملية مباشرة من دفتر اليومية العامة إلى الحساب الشخصي لمحلات السعادة في دفتر أستاذ مساعد المدينين .

- تم احتساب مشتريات المنشأة من المؤسسة الدولية بصافي قيمة الفاتورة بعد استبعاد الخصم التجاري البالغ : (1500000 ريال × 10٪).
- تم تجميع مبالغ العمليات في دفتري يومية المبيعات و يومية المشتريات في نهاية الشهر

وتسجيلها بموجب قيود إجمالية في دفتر اليومية العامة .

- يتم مراعاة تطابق رصيد حساب إجمالي المدينين من واقع دفتر الأستاذ العام والبالغ 2,900,000 ريال، مع مجموع أرصدة حسابات العملاء من واقع أستاذ مساعد المدينين والمتمثل في مجموع رصيد حساب شركة التوفيق (1,400,000) ريال، ورصيد حساب محلات السعادة (1,500,000) ريال، ويساوي 2,900,000 ريال.

تأكد من تطابق رصيد حساب إجمالي الدائنين من واقع دفتر الأستاذ العام مع مجموع الأرصدة من واقع دفتر أستاذ مساعد الدائنين؟ .

5-3: دفتر يومية المقبوضات النقدية: Cash Receipts Journal

يخصص هذا الدفتر لتسجيل العمليات التي يترتب عليها تحصيل مبالغ سواء نقداً أو شيكات والتي يجعل فيها حساب النقدية في الصندوق أو النقدية في البنك (مديناً).

ويتم تقسيم الدفتر إلى جانبين أحدهما (مدين) ويشمل الحسابات التي يمثل الطرف المدين في قيد التحصيل وهي حسابات: الصندوق ، البنك، والخصم المسموح به (إن وجد).

والجانب الآخر (دائن) ويشمل الحسابات التي تمثل الطرف الدائن من قيد التحصيل مثل: (المبيعات - المدينين) وأي حسابات أخرى مثل: القروض، الإيرادات، العمولات، أوراق القبض..الخ.

وفيما يلي نموذج صفحة دفتر يومية المقبوضات النقدية:

الجانب المدين							الجانب الدائن			
التاريخ	رقم المستند	صفحة الأستاذ	الخصم المسموح به	البنك	الصندوق	البيان	المبيعات	المدينين	....	متنوعة
						الإجمالي				

وتتلخص خطوات التسجيل في هذا الدفتر كما يلي:

(أ) يتم تسجيل مبلغ الطرف المدين من القيد المحاسبي الخاص بعملية التحصيل في خانة (البنك) إذا تم بواسطة شيكات، وفي خانة الصندوق إذا تم نقداً ، وفي حالة استفادة العميل من الخصم النقدي يسجل مبلغ الخصم في الخانة المخصصة. ويتم إثبات الطرف الدائن من القيد في خانة البيان، مع إثبات مبلغ الطرف الدائن تحت خانة (المبيعات) إذا كان يمثل عملية بيع أو خانة (المدينين) إذا كان عبارة عن تحصيل دين من أحد العملاء، أو تحت خانة (متنوعة) إذا كان يمثل حسابات أخرى خلاف ذلك.

(ب) إذا كانت العملية عبارة عن تحصيل دين من أحد العملاء (المدينين) فيتم الترحيل إلى حساب العميل في دفتر أستاذ مساعد المدينين (في الجانب الدائن).

(ج) في نهاية كل فترة (أسبوع/شهر) يتم تجميع دفتر يومية المقبوضات النقدية (كل خانة في الجانب المدين أو الدائن).. وبعد التأكد من مطابقة مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن ، يتم تسجيلها في دفتر اليومية العامة بقيد محاسبي واحد على النحو التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين:	(نهاية الشهر مثلاً)
Xxx		حـ/ النقدية في الخزينة.	
Xxx		حـ/ النقدية في البنك.	
xxx		حـ/ الخصم المسموح به.	
		إلى مذكورين:	
	xxx	حـ/ المبيعات.	
	xxx	حـ/ إجمالي المدينين.	
	xxx	حـ/ القروض.	
	xxx	حـ/إيرادات خدمات	
	xxx	حـ/أوراق القبض حسابات متنوعة	
	xxx	حـ/مردودات المشتريات	
		(إثبات إجمالي يومية المقبوضات النقدية.)	

(د) يتم ترحيل القيد السابق إلى الحسابات المختصة (الموضحة في القيد) في دفتر الأستاذ العام.

5 -4: دفتر يومية المدفوعات النقدية: Cash payments Journal

يخصص هذا الدفتر لتسجيل المبالغ التي تدفعها المنشأة فعلاً سواء تمت عملية الدفع نقداً من الصندوق أو بواسطة شيكات من البنك.

ويتم تقسيم الدفتر إلى جانبين: الأيسر (دائن) ويشتمل على الحسابات التي تمثل الطرف الدائن في القيد المحاسبي، وهي النقدية في الصندوق أو النقدية في البنك، والخصم المكتسب (إن وجد).

والجانب الأيمن من الدفتر (المدين) ويشتمل على الحسابات التي تمثل الطرف المدين ، والتي تبين نوع المدفوعات، وعادة تتمثل في حسابات: المشتريات، أوالدائنين، المصروفات، وأية حسابات أخرى. مثل: شراء أصل أ و سداد أوراق الدفع، سداد القروض أو مسحوبات شخصية... الخ.

والشكل التالي يوضح نموذج صفحة دفتر يومية المدفوعات النقدية:

الجانب المدين							الجانب الدائن			
التاريخ	رقم المستند	صفحة الأستاذ	متنوعة	المصروفات	الدائنين	المشتريات	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب
							الإجمالي			

وتتلخص خطوات التسجيل في هذا الدفتر كما يلي:

(أ) يتم تسجيل المبلغ في خانة (الصندوق) إذا تم الدفع نقداً، أو في خانة (البنك) إذا كان شيكاً، وإذا تم التسديد لأحد الموردين واستفادت المنشأة من الخصم النقدي يسجل مبلغ الخصم في خانة (الخصم المكتسب)، وفي خانة البيان يتم تسجيل الطرف المدين في القيد المحاسبي، بالإضافة إلى إثبات المبلغ تحت خانة نوع المدفوعات، أي: المشتريات أو الدائنين (الموردين) أو المصروفات.. الخ.

(ب) يتم ترحيل العملية إلى دفتر أستاذ مساعد الدائنين إذا كانت تمثل سداد دين لأحد

الموردين حيث يرحل في حسابه الشخصي (في الجانب المدين).

(ج) في نهاية كل فترة (أسبوع/شهر) يتم تجميع خانات الجانب المدين وخانات الجانب الدائن وبعد التأكد من مطابقة مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن، يتم إجراء القيد المحاسبي التالي في دفتر اليومية العامة:

.	.	البيان	التاريخ
		من مذكورين:	
Xxx		ح/ المشتريات.	
Xxx		ح/ إجمالي الدائنين.	نهاية
Xxx		ح/ المصروفات.	الشهر
		xx إيجار	مثلاً
		xx مرتبات	
Xxx		ح/ المسحوبات.	
Xxx		ح/ القروض.	
Xxx		ح/ أوراق الدفع. حسابات متنوعة	
Xxx		ح/ الأصل الثابت.	
Xxx		ح/ مردودات المبيعات	
		إلى مذكورين:	
	Xxx	ح/ النقدية في الصندوق.	
	Xxx	ح/ النقدية في البنك.	
	Xxx	ح/ الخصم المكتسب.	
		(إثبات إجمالي يومية المدفوعات النقدية لشهر ...)	

(د)- يتم ترحيل كل حساب من الحسابات التي وردت في القيد السابق إلى دفتر الأستاذ العام.

مثال (3):

1- كانت الأرصدة الافتتاحية في 2009/1/1م لإحدى المنشآت التجارية:

- أرصدة مدينة : 2.000.000 ريال نقدية في الصندوق، 4.500.000 ريال نقدية في البنك، 1.500.000 ريال المدينين (700.000 ريال محلات الخير، 800.000 ريال شركة السلام).
- أرصدة دائنة: 7.000.000 ريال رأس المال، 1.000.000 ريال الدائنين (مؤسسة الإخلاص).

وفيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال الشهر:

2- في 1/4 : تم شراء بضاعة بمبلغ 2.500.000 ريال، تم تسديد 500.000 ريال نقداً والباقي بشيك.

3- 1/7 : تم تسديد نصف المستحق لمؤسسة الإخلاص بشيك.

4- 1/12 : تم بيع بضاعة نقداً بمبلغ 1.500.000 ريال.

5- 1/14 : تم سحب مبلغ 2.000.000 ريال من الصندوق وإيداعها في البنك.

6- 1/18 : تم تحصيل المبلغ المستحق على شركة السلام بموجب شيك بعد منحها خصم نقدي مقداره 50.000 ريال.

7- 1/21 : تم شراء بضاعة بمبلغ 800.000 ريال دفعت نقداً.

8- 1/22 : أعادت المنشأة بضاعة بمبلغ 100.000 ريال من مشتريات اليوم السابق، وقبضت القيمة نقداً.

9- 1/25 : تم شراء سيارة بمبلغ 3.000.000 ريال دفعت بشيك.

10- 1/30 : تم تسديد المبالغ التالية نقداً:

- 50.000 ريال إيجار.
- 300.000 ريال مرتبات.

والمطلوب:

(أ) تسجيل العمليات السابقة في دفاتر اليومية المساعدة التالية:

- يومية المقبوضات النقدية. - يومية المدفوعات النقدية.

(ب) الترحيل إلى الحسابات اللازمة في دفتر أستاذ مساعد المدينين ودفتر أستاذ مساعد الدائنين.

(ج) تسجيل العمليات اللازمة في دفتر اليومية العامة.

(د) الترحيل إلى الحسابات التالية في دفتر الأستاذ العام (وترصيدها):

حـ/ النقدية في الصندوق، حـ/ النقدية في البنك.

حل المثال (3):

- **المطلوب (أ): دفاتر اليومية المساعدة:**

دفتر يومية المقبوضات النقدية

الجانب المدين										الجانب الدائن
التاريخ	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	الخصم المسموح به	البنك	الصندوق	البيـــان	المبيعات	المدينين	....	متنوعة
1/12					1.500.000	إلى حـ/ المبيعـات	1.500.000			
1/14				2.000.000		إلى حـ/الصنـدوق				2.000.000
1/18			50.000		750.000	إلى حـ/المدينين (شركة السلام)		800.000		
1/22					100000	إلى حـ/ مردودات المشتريات				100.000
			50.000	2.000.000	2.350.000	الإجمالي	1.500.000	800.000	-	2.100.000

دفتر يومية المدفوعات النقدية

الجانب المدين										الجانب الدائن
التاريخ	رقم القيد	رقم صفحة الأستاذ	متنوعة	المصروفات	الدائنين	المشتريات	البيـــان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب
1/4						2.500.000	من حـ/ المشتريات	500.000	2.000.000	
1/7					500.000		من حـ/الدائنين (مؤسسة الإخلاص)		500.000	
1/21						800.000	من حـ/ المشتريات	800.000		
1/25			3.000.000				من حـ/ السيارات		3.000.000	
1/30				50.000			من حـ/ الإيجار	50.000		
1/30				300.000			من حـ/ المرتبـات	300.000		
			3.000.000	350.000	500.000	3.300.000	الإجمالي	1.650.000	5.500.000	

- **المطلوب (ب): دفاتر الأستاذ المساعدة:**

- **دفتر أستاذ مساعد المدينين :**

مدين			ح/ محلات الخير		دائن
700.000	إلى مذكورين	1/1			
			700.000	رصيد مرحل	
700.000			700.000		

مدين			ح/ شركة السلام		دائن
800.000	إلى مذكورين	1/1	50.000	من ح/ الخصم المسموح به	1/18
			750.000	من ح/ الصندوق	1/18
800.000			800.000		

- **دفتر أستاذ مساعد الدائنين :**

مدين			ح/ مؤسسة الإخلاص		دائن
500.000	إلى ح/ البنك	1/7	1.000.000	من مذكورين	1/1
500.000	رصيد مرحل				
1.000.000			1.000.000		

* **المطلوب (ج): دفتر اليومية العامة:**

.	.	البيـــــــــان	التاريـخ
		من مذكورين:	1/1
2.000.000		حـ/ النقدية في الصندوق	
4.500.000		حـ/ النقدية في البنك	
1.500.000		حـ/ إجمالي المدينين	
		إلى مذكورين:	
	1.000.000	حـ/ إجمالي الدائنين	
	7.000.000	حـ/ رأس المال	
		(إثبات القيد الافتتاحي لسنة 2009م)	
		من مذكورين:	1/30
50.000		حـ/ الخصم المسموح به	
2.000.000		حـ/ النقدية في البنك	
2.350.000		حـ/ النقدية في الصندوق	
		إلى مذكورين:	
	1.500.000	حـ/ المبيعات	
	800.000	حـ/ إجمالي المدينين	
	2.000.000	حـ/ النقدية في الصندوق	
	100.000	حـ/ مردودات المشتريات	
		(إثبات مجموع يومية المقبوضات النقدية خلال الشهر)	
		من مذكورين:	1/30
3.300.000		حـ/ المشتريات	
500.000		حـ/ إجمالي الدائنين	
350.000		حـ/ المصروفات	
3.000.000		حـ/ السيارات	
		إلى مذكورين:	
	1.650.000	حـ/ النقدية في الصندوق	
	5.500.000	حـ/ النقدية في البنك	
		(إثبات مجموع يومية المدفوعات النقدية خلال الشهر)	

- **المطلوب (د): دفتر الأستاذ العام:**

دائن		ح/ النقدية في الصندوق			مدين
1/30	من مذكورين	2.000.000	1/1	إلى مذكورين (رصيد)	2.000.000
1/30	من مذكورين	1.650.000	1/30	إلى مذكورين	2.350.000
	رصيد مرحل	700.00			
		4,350,000.			4,350,000.

دائن		ح/ النقدية في البنك			مدين
1/30	من مذكورين	5.500.000	1/1	إلى مذكورين (رصيد)	4.500.000
			1/30	إلى مذكورين	2.000.000
	رصيد مرحل	1.000.000			
		6.500.000			6.500.000

- **ملاحظات على الحل:**

- تم تسجيل القيد الافتتاحي (أرصدة الحسابات في بداية السنة) في دفتر اليومية العامة، باعتبارها من العمليات غير المتكررة.
- تم اعتبار عملية تحويل نقدية من الصندوق إلى البنك (العملية رقم 5) بمثابة مقبوضات بالنسبة للبنك، ولذلك تم تسجيلها في دفتر يومية المقبوضات النقدية، وظهر حساب الصندوق في الجانب الدائن ضمن الحسابات المتنوعة، وقد يتم تسجيل عملية التحويل في دفتر يومية المدفوعات بدلاً من يومية المقبوضات، باعتبارها بمثابة دفع بالنسبة لحساب الصندوق، المهم أن يقتصر تسجيل عمليات التحويل بين الصندوق والبنك في أحد الدفترين، أما إذا تم تسجيلها تارة كمقبوضات وتارة أخرى كمدفوعات فسيؤدي إلى تكرار عملية التسجيل وكأنهما عمليتان بدلاً من عملية واحدة، وتفضل كثير من المراجع تسجيل هذا النوع من العمليات في دفتر يومية المقبوضات.
- تم إثبات مجموع يومية المقبوضات بموجب قيد إجمالي في دفتر اليومية العامة في نهاية الشهر، بعد التأكد من مطابقة مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن = 4,400,000 ريال.

وكذلك الحال بالنسبة لمجموع يومية المدفوعات، حيث تساوى مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن = 7,150,000 ريال.

- ظهر حساب المصروفات عند إثبات مجموع يومية المدفوعات النقدية في دفتر اليومية

العامة في نهاية الشهر بإجمالي مبلغ 350.000 ريال وتمثل المدفوع خلال الشهر مقابل الإيجار والمرتبات، وذلك في حالة استخدام حساب واحد لجميع المصروفات في دفتر الأستاذ العام، أما إذا كانت المنشأة تخصص حساباً مستقلاً لكل بند من بنود المصروفات فسيظهر حساب مصروف الإيجار مستقلاً عن حساب المرتبات.

- يتم تفصيل خانة الحسابات المتنوعة على مستوى كل حساب عند إجراء القيد الإجمالي ليومية المدفوعات أو المقبوضات، باعتبار عدم وجود حساب في دفتر الأستاذ العام تحت هذا المسمى، وإنما الغرض من التسمية دمج مختلف الحسابات التي لا تتكرر في خانة واحدة في دفتر اليومية لعدم إمكانية تخصيص خانة مستقلة لكل حساب.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن الدفاتر المساعدة المتعلقة بالنقدية قد تختلف من منشأة لأخرى، حيث تأخذ هذه الدفتر عدة أشكال ويتم استخدامها بعدة أساليب، فنجد بعض المنشآت تقوم بدمج الدفترين معاً في دفتر واحد، وبعضها الآخر قد تفصل عمليات الصندوق عن عمليات البنك وتخصص لكل منهما دفتراً مستقلاً. وسيتم التعرف على نموذج آخر لدفاتر النقدية عند استعراض الطريقة الإنجليزية والتي سنتعرف من خلالها أيضاً على دفتر المصروفات النثرية والذي يخصص للمدفوعات البسيطة في المنشآت الكبيرة. بحيث نكتفي في الطريقة الفرنسية بالعرض السابق لدفاتر اليومية الأربعة والتي تستخدم أيضاً عند تطبيق الطريقة الإنجليزية حيث سيشار إلى هذه الدفاتر بصورة سريعة نظراً لعدم وجود اختلاف فيما بين الطريقتين بشأن هذه الدفاتر سواء من حيث الشكل أو طريقة التسجيل فيها.

- **مزايا وعيوب الطريقة الفرنسية:**

يتصف استخدام الطريقة الفرنسية لعدد من المزايا من أهمها:

(أ) تعتمد هذه الطريقة على مجموعة متعددة من الدفاتر لكل نوع من العمليات المالية، مما يسهل الرجوع إلى البيانات واستخراجها وتحليلها في وقت قصير.

(ب) تحقق هذه الطريقة باستخدامها مجموعة متعددة من الدفاتر مبدأ تقسيم العمل بين الموظفين، بحيث يتخصص كل موظف بالتسجيل في دفتر معين، بحيث يراقب كل منها عمل الآخر، مما يساعد في إ حكام نظام الرقابة الداخلية.

(ج) تستخدم هذه الطريقة الحسابات الإجمالية مثل : حساب أجمالي المدنيين وحساب إجمالي الدائنين ، والتي تعتبر حسابات مراقبة لدفاتر الأستاذ المساعدة للمدينين والدائنين ، مما يدعم نظام الرقابة والضبط الداخلي.

ورغم المزايا السابقة إلا أنه يؤخذ على الطريقة الفرنسية بعض العيوب من أهمها: كثرة العمل الكتابي وكثرة عمليات القيد والترحيل وتعدد الدفاتر المستخدمة، وتحتاج إلى عدد كبير من الموظفين، وبالتالي تصبح تكلفة استخدام هذه الطريقة أكبر مقارنة بالطرق الأخرى (ما عدا الطريقة الإنجليزية التي تكاد تتشابه معها تقريباً)، مما يجعل هذه الطريقة غير ملائمة للمنشآت الصغيرة أو متوسطة الحجم.

وتنتشر الطريقة الفرنسية في المنشآت الكبيرة بمختلف أنشطتها المالية أو التجارية أو الخدمية أو الصناعية أو الزراعية.

ونختتم عرض ومناقشة الطريقة الفرنسية بمثال عام يربط بين مختلف الدفاتر المستخدمة ومن ثم يساعد على فهم واستيعاب خطوات تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الفرنسية.

مثال (4):

بدأت منشأة الفجر نشاطها التجاري في 2009/5/1م، وتم تصميم النظام المحاسبي على أساس استخدام الطريقة الفرنسية (في مسك الدفتر)... وفيما يلي العمليات التي تمت خلال الشهر:

1- في 5/1: تم إيداع مبلغ 5.000.000 ريال في حساب جاري باسم المنشأة في البنك، كما قدم صاحب المنشأة بضاعة قيمتها 5.000.000 ريال (كرأس مال للمنشأة).
2- في 5/2: تم شراء أثاث بالآجل من مؤسسة السلام بمبلغ 500.000 ريال.
3- في 5/3: تم بيع بضاعة لمحلات القدس بمبلغ 1.000.000 ريال على الحساب.
4- في 5/4: تم بيع بضاعة بالآجل لشركة الشرق قيمتها 600.000 ريال بخصم تجاري 10٪.
5- في 5/5: تم شراء بضاعة بالآجل من محلات الوزير قيمتها 800.000 ريال.
6- في 5/7: تم شراء بضاعة من مؤسسة الجزيرة بمبلغ 700.000 ريال على الحساب.
7- في 5/9: تم بيع بضاعة بمبلغ 1.500.000 ريال نقداً.
8- في 5/10: تم تحصيل المستحق على محلات القدس بشيك، بعد منح خصم نقدي 5٪.
9- في 5/12: تم شراء بضاعة بمبلغ 2.000.000 ريال دفعت بشيك.
10- في 5/13: تم تسديد المستحق لمؤسسة الجزيرة نقداً، والحصول على خصم نقدي 10٪.
11- في 5/15: تم بيع بضاعة بالآجل إلى محلات التوفيق قيمتها 1.400.000 ريال.
12- في 5/16: تم شراء بضاعة من الشركة العالمية بمبلغ 1.000.000 ريال على الحساب.
13- في 5/17: تم سحب مبلغ 1.000.000 من الحساب الجاري بالبنك وإيداعه في

الصندوق.

14- في 5/18: تم دفع مبلغ 70.000 ريال نقداً مقابل الإعلان عن نشاط المنشأة في إحدى الصحف.

15- في 5/19 : قامت محلات التوفيق بإعادة جزء من البضاعة المباعة (يوم 5/15-لوجود عيوب بها ، قيمتها 400.000 ريال).

16- في 5/20: تم تحصيل مبلغ 200.000 ريال بشيك مقابل بضاعة معادة من مشتريات يوم 5/12.

17- في 5/21: سحب صاحب المنشأة 200.000 ريال نقداً لمواجهة نفقاته الشخصية.

18- في 5/22: تم بيع بضاعة من محلات الأمانة قيمتها 800.000 ريال، وتم تحصيل نصف المبلغ نقداً والباقي على الحساب.

19- في 5/23: تم شراء بضاعة من شركة الخليج بمبلغ 1.200.000 ريال تم دفع نصف القيمة بشيك والباقي على الحساب.

20- في 5/25: سحبت المنشأة كمبيالة على شركة الشرق مقابل الدين المستحق عليها تستحق بعد شهرين.

21- في 5/27: تم تحصيل 50.000 ريال نقداً مقابل إيرادات خدمات.

22- في 5/30: تم دفع مبلغ 300.000 ريال بشيك مقابل مرتبات العاملين.

فإذا علمت أن المنشأة لم تخصص يوميات مساعدة للمردودات .

المطلوب:

1- إثبات العمليات اللازمة في دفاتر اليومية المساعدة التالية: المبيعات- المشتريات- المقبوضات- المدفوعات مع ترحيلها إلى الحسابات الشخصية بدفتر أستاذ مساعد المدينين ، ودفتر أستاذ مساعد الدائنين .

2- إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة ، وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام.

3- تصوير جميع الحسابات الظاهرة في دفتر الأستاذ العام وترصيدها ، وإعداد ميزان المراجعة العام (بالمجاميع والأرصدة) في 2009/5/30م.

حل المثال:

المطلوب رقم (1)

دفتر يومية المبيعات

التاريخ	البيان (اسم العميل)	المبلغ
5/3	من حـ/ محلات القدس	1.000.000
5/4	من حـ/ شركة الشرق	540.000
5/15	من حـ/ محلات التوفيق	1.400.000
5/22	من حـ/ محلات الأمانة	400.000
-	الإجمالي	3.340.000

دفتر يومية المشتريات

التاريخ	البيان (اسم المورد)	المبلغ
5/5	إلى حـ/محلات الوزير	800.00
5/7	إلى حـ/مؤسسة الجزيرة	700.000
5/16	إلى حـ/الشركة العالمية	1.000.000
5/23	إلى حـ/شركة الخليج	600.000
-	الإجمالي	3.100.000

دفتر يومية المقبوضات النقدية

الجانب المدين				الجانب الدائن			
التاريخ	الخصم المسموح به	البنك	الصندوق	البيان	المبيعات	المدينين	متنوعة
5/9			1.500.000	إلى حـ/ المبيعات	1.500.000		
5/10	50.000	950.000		إلى حـ/ المدينين (محلات القدس)		1.000.000	
5/17			1.000.000	إلى حـ/البنك			1.000.000
5/20		200.000		إلى حـ/ مردودات مشتريات			200.000
5/22			400.000	إلى حـ/ المبيعات	400.000		
5/27			50.000	إلى حـ/ إيرادات خدمات			50.000
	50.000	1.150.000	2.950.000	الإجمالي	1.900.000	1.000.000	1.250.000

الجانب المدين	الجانب الدائن

التاريخ	متنوعة	المصروفات	الدائنين	المشتريات	البيـــــان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب
5/12				2.000.000	من حـ/ المشتريات		2.000.000	
5/13			700.000		من حـ/ الدائنين (مؤسسة الجزيرة)	630.000		70.000
5/18		70.000			من حـ/مصاريف إعلان	70.000		
5/21	200.000				من حـ/المسحوبات الشخصية	200.000		
5/23				600.000	من حـ/المشــتريات		600.000	
5/30		300.000			من حـ/ المـرتبات		300.000	
-	200.000	370.000	700.000	2.600.000	الإجمالي	900.000	2.900.000	70.000

دفتر يومية المدفوعات النقدية

- دفتر أستاذ مساعد المدينين:

مدين		حـ/ محلات القدس			دائن
1.000.000	إلى حـ/ المبيعات	5/3	1.000.000	من مذكورين	5/10
1.000.000	مقفل		1.000.000		

مدين		حـ/ شركة الشرق			دائن
540.000	إلى حـ/ المبيعات	5/4	540.000	من حـ/ أوراق القبض	5/25
540.000	مقفل		540.000		

مدين		حـ/ محلات التوفيق			دائن
1.400.000	إلى حـ/ المبيعات	5/15	400.000	من حـ/ مردودات المبيعات	5/19
			1.000.000	رصيد مرحل	
1.400.000			1.400.000		

- دفتر أستاذ مساعد الدائنين:

مدين	حـ/ مؤسسة السلام	دائن

500.000	رصيد مرحل		500.000	من حـ/ الأثاث	5/5
500.000			500.000		

مدين		حـ/ محلات الوزير			دائن
800.000	رصيد مرحل		800.000	من حـ/ المشتريات	5/6
800.000			800.000		

مدين		حـ/ مؤسسة الجزيرة			دائن
630.000	إلى حـ/ النقدية بالصندوق	5/13	700.000	من حـ/ المشتريات	5/7
70.000	إلى حـ/ الخصم المكتسب	5/13			
700.000			700.000		

مدين		حـ/ الشركة العالمية			دائن
1.000.000	رصيد مرحل		1.000.000	من حـ/ المشتريات	5/16
1.000.000			1.000.000		

مدين		حـ/ شركة الخليج			دائن
600.000	رصيد مرحل		600.000	من حـ/ المشتريات	5/23
600.000			600.000		

المطلوب رقم (2):

دفتر اليومية العامة

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
		من مذكورين:	/5/1
5.000.000		حـ/ البنك	
5.000.000		حـ/ البضاعة	
	10.000.000	إلى حـ/ رأس المال	
		(ما بدأت به المنشأة نشاطها)	
500.000		من حـ/ الأثاث	5/2
	500.000	إلى حـ/ إجمالي الدائنين	
		(شراء أثاث من مؤسسة السلام على الحساب)	
400,000		من حـ/ مردودات المبيعات	5/19
	400,000	إلى حـ/ إجمالي المدينين	
		(إثبات رد بضاعة من محلات التوفيق)	
540,000		من حـ/ أوراق القبض	5/25
	540,000	إلى حـ/ إجمالي المدينين	
		(سحب كمبيالة على شركة الشرق تستحق بعد شهرين).	
3,340,000		من حـ/ إجمالي المدينين	5/30
	3,340,000	إلى حـ/ المبيعات	
		(إثبات إجمالي يومية المبيعات الآجلة)	
3,100000		من حـ/ المشتريات	5/30
	3,100000	إلى حـ/ إجمالي الدائنين	
		(إثبات إجمالي يومية المشتريات الآجلة)	
		من مذكورين:	5/30
2,950,000		حـ/ الصندوق	
1,150,000		حـ/ البنك	
50,000		حـ/ الخصم المسموح به	
		إلى مذكورين	
	1,900,000	حـ/ المبيعات	
	1,000,000	حـ/ إجمالي المدينين	
	1,000,000	حـ/ البنك.	
	200,000	حـ/ مردودات المشتريات.	
	50,000	حـ/ إيرادات الخدمات.	
		(إثبات إجمالي يومية المقبوضات النقدية)	
		من مذكورين:	5/30
200,000		حـ/ المسحوبات الشخصية	
70,000		حـ/ مصاريف الإعلان	
300,000		حـ/ المرتبات	
700,000		حـ/ إجمالي الدائنين	
2,600,000		حـ/ المشتريات	
		إلى مذكورين:	
	900,000	حـ/ الصندوق.	
	2,900,000	حـ/ البنك	
	70,000	حـ/ الخصم المكتسب	
		(إثبات إجمالي يومية المدفوعات النقدية)	

المطلوب رقم (3) : تصوير الحسابات في دفتر الأستاذ العام :

مدين			حـ/ البضاعة		دائن
5,000,000	إلى حـ/ رأس المال	5/1	5,000,000	رصيد مرحل	
5,000,000			5,000,000		

مدين			حـ/ رأس المال		دائن
10,000,000	رصيد مرحل		10,000,000	من مذكورين	5/1
10,000.000			10,000.000		

مدين			حـ/ الأثاث		دائن
500,000	إلى حـ/إجمالي الدائنين	5/2	500,000	رصيد مرحل	
500.000			500.000		

مدين			حـ/ مردودات المبيعات		دائن
400,000	إلى حـ/ إجمالي المدينين	5/19	400,000	رصيد مرحل	
400.000			400.000		

مدين			حـ/ مردودات المشتريات		دائن
200,000	رصيد مرحل		200,000	من مذكورين	5/30
200.000			200.000		

مدين			حـ/ أوراق قبض		دائن
540,000	إلى حـ/ إجمالي المدينين	5/25	540,000	رصيد مرحل	
540.000			540.000		

مدين			حـ/ إيرادات خدمات		دائن
50,000	رصيد مرحل		50,000	من مذكورين	5/30
50,000			50,000		

مدين			حـ/ مصاريف الإعلان		دائن

مدين			دائن		
70,000	إلى مذكورين	5/30	70,000	رصيد مرحل	
70,000			70,000		

مدين	حـ/ المسحوبات الشخصية				دائن
200,000	إلى مذكورين	5/30	200,000	رصيد مرحل	
200,000			200,000		

مدين	حـ/ المرتبات				دائن
300,000	إلى مذكورين	5/30	300,000	رصيد مرحل	
300.000			300.000		

مدين	حـ/ الخصم المسموح به				دائن
50,000	إلى مذكورين	5/30	50,000	رصيد مرحل	
50,000			50.000		

مدين	حـ/ الخصم المكتسب				دائن
70.000	رصيد مرحل		70.000	من مذكورين	5/30
70.000			70.000		

مدين	حـ/ البنـك				دائن
5.000.000	إلى حـ/ رأس المال	5/ 1	1.000.000	من مذكورين	5/30
1.150.000	إلى مذكورين	5/30	2.900.000	من مذكورين	5/30
			2.250.000	رصيد مرحل	
6.150.000			6.150.000		

مدين	حـ/الصنـدوق				دائن
2,950.000	إلى مذكورين	5/30	900.000	من مذكورين	5/30

مدين			دائن		
			2.050.000	رصيد مرحل	
2.950.000			2.950.000		

حـ/المبيعات

مدين			دائن		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			3.340.000	من حـ/إجمالي المدينين	5/30
5.240.000	رصيد مرحل		1.900.000	من مذكورين	5/30
5.240.000			5.240.000		

حـ/ المشتريات

مدين			دائن		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
3.100.000	إلى حـ/إجمالي الدائنين	5/30			
2.600.000	إلى مذكورين	5/30	5.700.000	رصيد مرحل	
5.700.000			5.700.000		

حـ/ إجمالي المدينين

مدين			دائن		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
3.340.000	إلى حـ/ المبيعات	5/30	400.000	من حـ/مردودات المبيعات	5/19
			540.000	من حـ/أوراق القبض	5/25
			1.000.000	من مذكورين	5/30
			1.400.000	رصيد . مرحل	
3.340.000			3.340.000		

حـ/إجمالي الدائنين

مدين			دائن		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
700.000	إلى مذكورين	5/30	500.000	من حـ/ الأثاث	5/2
2.900.000	رصيد مرحل		3.100.000	من حـ/ المشتريات	5/30
3.600.000			3.600.000		

ميزان المراجعة العام في 2009/5/30م

بالأرصدة		بالمجاميع		اسم الحساب
مدين	دائن	مدين	دائن	

البنـك	3.900.000	6.150.000	-	2.250.000
الصندوق	900.000	2.950.000	-	2.050.000
المبيعات	5.240.000	-	5.240.000	-
المشتريات	-	5.700.000	-	5.700.000
البضاعة	-	5.000.000	-	5.000.000
رأس المال	10.000.000	-	10.000.000	-
الأثاث	-	500.000	-	500.0000
مردودات المبيعات	-	400.000	-	400.000
مردودات المشتريات	200.000	-	200.000	-
أوراق القبض	-	540.000	-	540.000
إيرادات خدمات	50.000	-	50.000	-
مصاريف الإعلان	-	70.000	-	70.000
المسحوبات الشخصية	-	200.000	-	200.000
المرتبات	-	300.000	-	300.000
الخصم المسموح به	-	50.000	-	50.000
الخصم المكتسب	70.000	-	70.000	-
إجمالي المدينين	1.940.000	3.340.000	-	1.400.000
إجمالي الدائنين	3.600.000	700.000	2.900.000	-
الإجمـالي	25.90.00	25.90.00	18.460.00	18.460.000

ميزان مراجعة دفتر أستاذ مساعد الدائنين

اسـم المورد	دائن	مدين
مؤسسة السلام	500.000	-
محلات الوزير	800.000	-
مؤسسة الجزيرة	-	-
الشركة العالمية	1.000.000	-
شركة الخليج	600.000	-
الإجمالي	2.900.000	-

ميزان مراجعة دفتر أستاذ مساعد المدينين

اسـم العميل	دائن	مدين
محلات القدس	-	-
شركة الشرق	-	-
محلات التوفيق	-	1.000.000
محلات الأمانة	-	400.000
الإجمالي	-	1.400.000

تدريب (2) :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في إحدى المنشآت التجارية خلال شهر 2009/3م، والتي تتبع طريقة اليومية المركزية (الفرنسية) في إثبات معاملاتها :

1. في 3/1: تم بيع بضاعة بمبلغ 1.500.000 ريال، تم تحصيل 500.000 ريال نقداً والباقي بشيك.
2. في 3/4: تم شراء بضاعة بمبلغ 3.000.000 ريال بخصم تجاري 10٪ ،وتم سداد القيمة بشيك.
3. 3/7: تم تحصيل الدين المستحق على أحد العملاء (شركة الشام) بمبلغ 800.000 ريال نقداً بعد السماح بخصم نقدي 40.000 ريال.
4. 3/10: تم شراء أثاث بمبلغ 300.000 ريال بشيك، كما بلغت مسحوبات صاحب المنشأة 100.000 ريال نقداً.
5. 3/13: بلغت المبيعات النقدية 1.200.000 ريال منها 900.000 ريال بشيك والباقي نقداً. كما بلغت المشتريات النقدية 3.200.000 ريال دفعت بشيك.
6. 3/18: تم سداد الدين المستحق لأحد الموردين (شركة الاتحاد) بمبلغ 750.000 ريال نقداً، بعد أن حصلت المنشأة على خصم نقدي 50.000 ريال.
7. 3/20: تم بيع بضاعة إلى شركة النور بمبلغ 1.300.000 ريال، تم تحصيل نصف المبلغ بشيك، والباقي على الحساب.
8. 3/22: تم شراء بضاعة من مؤسسة الشروق بمبلغ 1.800.000 ريال، تم تسديد نصف المبلغ نقداً، والباقي على الحساب.
9. 3/26: تم تحصيل إيرادات استثمارات مبلغ 200.000 ريال، تم إيداعها في حساب المنشأة بالبنك، كما تم سحب مبلغ 1.000.000 ريال من الحساب الجاري في البنك وإيداعه في صندوق المنشأة.
10. 3/30: تم دفع مرتبات العاملين بمبلغ 400.000 ريال نقداً، كما تم دفع مبلغ 150.000 ريال بشيك مقابل عمولة وكلاء الشراء.

المطلوب:

1. إثبات العمليات السابقة في دفاتر اليومية المساعدة اللازمة.
2. إجراء القيود اللازمة بدفتر اليومية العامة.

3. تصوير حـ/ الصندوق، حـ/ البنك، في دفتر الأستاذ العام، علماً بأن رصيد كل منهما في تاريخ 3/1 مبلغ 3.400.000 ريال، 7.500.000 ريال على التوالي.

أسئلة التقويم الذاتي

1- تناول بالشرح خطوات تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الفرنسية، موضحاً بالشكل العلاقة بين الدفاتر المستخدمة؟

2- اشرح طريقة التسجيل في دفتر يومية المشتريات؟

3- كيف يتم تسجيل المبيعات الآجلة في المنشآت التي تخصص لها يومية مستقلة؟

4- تناول بالشرح خطوات التسجيل في دفتري اليومية المساعدة الآتيين:
المقبوضات النقدية - المدفوعات النقدية؟

5- تحدث عن مزايا وعيوب الطريقة الفرنسية؟

6- ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ:

(أ): يتم الاستغناء عن دفتر اليومية العامة وفقاً للطريقة الفرنسية.

(ب): يتم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام من واقع دفاتر اليومية المساعدة مباشرة (وفقاً للطريقة الفرنسية).

(ج): يتم الترحيل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة من واقع دفاتر اليومية المساعدة (وفقاً للطريقة الفرنسية).

(د): يتم وفقاً للطريقة الفرنسية تسجيل إجمالي حركة اليومية المساعدة في دفتر اليومية العامة في نهاية كل فترة.

(ه): لا يوجد حاجة لمطابقة رصيد حساب إجمالي المدينين أو الدائنين من واقع دفتر الأستاذ العام مع أرصدة الحسابات الفردية من واقع دفاتر الأستاذ المساعدة.

(و): استخدام الحسابات الإجمالية يحقق الرقابة على دفاتر الأستاذ المساعدة للمدينين والدائنين.

(ز): تتميز الطريقة الفرنسية بتقسيم العمل وتحقيق رقابة فعالة على أداء العاملين.

(ح): لا تحتاج الطريقة الفرنسية إلى استخدام عدد كبير من الدفتر والسجلات.

(ط): يعاب على الطريقة الفرنسية ارتفاع تكاليفها، لذلك تلائم المنشآت الكبيرة فقط.

(ي): يتم الاكتفاء بتسجيل أحد طرفي القيد المحاسبي فقط في دفاتر اليومية المساعدة

?

6- الطريقة الإنجليزية (طريقة اليوميات الأصلية)

يطلق على هذه الطريقة أيضاً (طريقة اليوميات الأصلية)، وتشبه إلى حد كبير الطريقة الفرنسية، حيث يخصص لكل مجموعة متجانسة من العمليات المالية المتكررة دفتر يومية

مستقل، مثل دفتر يومية المشتريات الآجلة ودفتر يومية المبيعات الآجلة...الخ. مع مراعاة أن هذه الدفاتر ليست مساعدة كالطريقة الفرنسية بل دفاتر يومية أصلية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام دون الحاجة إلى إجراء قيد إجمالي لأنه لا يوجد أصلاً دفتر يومية مركزية (عامة) كالطريقة الفرنسية، وقد يكون هذا سبب تسمية هذه الدفاتر (أصلية) ولذلك ينبغي أن تتوافر فيها الشروط القانونية الواجب توافرها في دفتر اليومية العامة.

ولا يختلف تصميم دفاتر اليومية الأصلية وفقاً لهذه الطريقة عن تصميم دفتر اليومية المساعدة وفقاً للطريقة الفرنسية، باستثناء (دفتر العمليات الأخرى) والذي تسجل فيه العمليات التي لم يخصص لها دفتر يومية مستقلة، أي أنه يحل مكان دفتر اليومية المركزية (العامة) المستخدم في الطريقة الفرنسية(إلا أنه لا يسجل فيه قيود مركزية بإجمالي دفاتر اليومية نهاية كل فترة). ويأخذ دفتر العمليات الأخرى نفس شكل دفتر اليومية المستخدم في الطريقة العادية (الإيطالية) حيث يسجل فيه طرفا القيد المحاسبي على عكس دفاتر اليومية الأصلية التي تكتفي بتسجيل أحد طرفي القيد المحاسبي فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض دفاتر اليومية في هذه الطريقة، تعتبر دفاتر يومية وأستاذ في آن واحد للحسابات المتعلقة بالنقدية: الصندوق، البنك، صندوق المصروفات النثرية فقط.

<u>ويمكن توضيح خطوات تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الإنجليزية على النحو التالي:</u>

(أ): يتم تسجيل العمليات المالية المتشابهة في دفتر اليومية المخصصة لها من واقع المستندات أولاً بأول، وبالنسبة للعمليات غير المتكررة التي ليس لها دفتر خاص بها مثل: القيود الافتتاحية- وقيود التسوية- وقيود تصحيح الأخطاء المحاسبية...الخ. فتسجل في دفتر (يومية العمليات الأخرى).

(ب): يتم ترحيل العمليات المتعلقة بالحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين من دفتر اليومية الأصلية إلى حساباتها بدفتر أستاذ مساعد المدينين أو دفتر أستاذ مساعد الدائنين (أولاً بأول) ،ويتم الترحيل أيضاً من دفتر يومية العمليات الأخرى إلى دفاتر الأستاذ المساعدة أو دفتر الأستاذ العام (حسب الحال).

(ج): في نهاية كل فترة (شهر مثلاً) يتم ترحيل مجاميع دفاتر اليومية الأصلية إلى الحسابات المعنية في دفتر الأستاذ العام، فمثلاً يتم ترحيل مجموع دفتر يومية المشتريات الآجلة إلى كل من: حساب المشتريات (في الجانب المدين) وحساب إجمالي الدائنين (في الجانب الدائن)، ويتم ترحيل مجموع دفتر يومية المبيعات الآجلة إلى كل من: حساب إجمالي المدينين (في الجانب الدائن) وحساب المبيعات (في الجانب الدائن).

ويستثنى من ذلك حسابات النقدية (الصندوق، والبنك، وصندوق المصروفات النثرية) حيث لا يوجد لها حسابات في دفاتر الأستاذ العام، باعتبار دفتر اليومية المخصصة لها تمثل دفاتر أستاذ في نفس الوقت، توضح أرصدة هذه الحسابات في بداية الفترة وكذلك في نهايتها.

(د): يتم إعداد ميزان المراجعة (في نهاية الشهر مثلاً) من واقع أرصدة الحسابات في دفتر الأستاذ العام، إضافة إلى أرصدة حسابات النقدية التي تستخرج من: دفتر النقدية، ودفتر صندوق المصروفات النثرية.

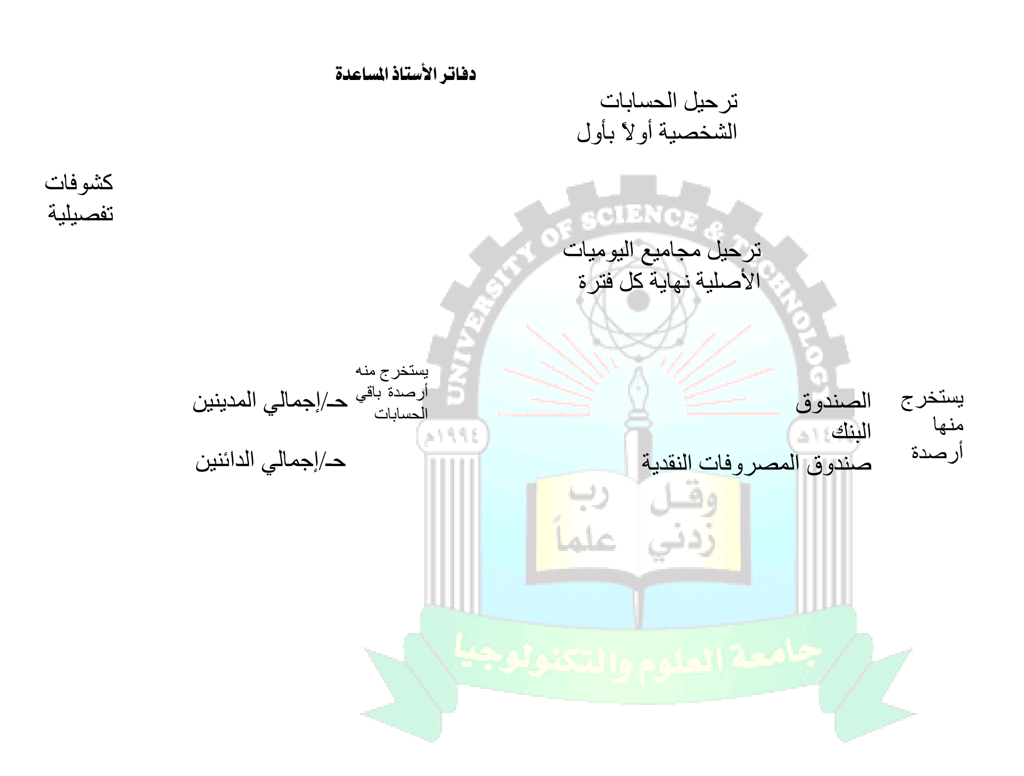
والشكل رقم (7-6) يوضح خطوات تنفيذ الدورة المحاسبية والعلاقة بين الدفاتر المحاسبية وفقاً للطريقة الإنجليزية.



شكل رقم (7-6)

تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الإنجليزية

العمليات المالية



يسجل أولاً بأول
دفاتر الأستاذ المساعدة
ترحيل الحسابات
الشخصية أولاً بأول
كشوفات
تفصيلية
ترحيل مجاميع اليوميات
الأصلية نهاية كل فترة
يستخرج منه
أرصدة باقي
الحسابات
حـ/إجمالي المدينين
حـ/إجمالي الدائنين
يستخرج
منها
أرصدة
الصندوق
البنك
صندوق المصروفات النقدية

وسنتناول بالشرح طريقة القيد والتسجيل في بعض دفاتر اليومية الأصلية وفقاً للطريقة الإنجليزية إذا كانت مختلفة عن الطريقة الفرنسية مثل (دفتر يومية النقدية) أو لم يسبق تناولها في الطرق السابقة مثل (دفتر يومية صندوق المصروفات النثرية) أما باقي دفاتر اليومية مثل: المشتريات الآجلة والمبيعات الآجلة فسنكتفي بما ورد عنها في الطريقة الفرنسية نظراً لتماثل استخداماتهما في الطريقتين.

6 -1: دفتر يومية النقدية: Cash Journal

يستخدم هذا الدفتر لتسجيل العمليات المتعلقة بالنقدية سواء كانت عن طريق الصندوق أو عن طريق البنك، وقد يتخذ الدفتر عدة أشكال (حسب حجم المنشأة وحاجتها للبيانات) وفي كل الأحوال يجب أن تسجل في الدفتر جميع المقبوضات النقدية مع تحديد مصادرها (مبيعات، أو تحصيل ديون من العملاء، أو أوراق قبض محصلة، أو إيرادات...الخ) كما يجب أن تسجل العمليات التي تترتب عليها مدفوعات نقدية، مع تحديد أغراض الدفع (مصروفات- مشتريات- سداد موردين...الخ).

ومن النماذج المتعارف عليها والمستخدمة في الحياة العملية الشكل رقم (7-7) الذي يوضح صفحة دفتر النقدية (وفقاً للطريقة الإنجليزية).

شكل رقم (7-7): دفتر يومية النقدية

المقبوضات									المدفوعات								
التاريخ	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المسموح به	المبيعات	المدينين	أ.ق	متنوعة	التاريخ	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب	المشتريات	الدائنين	المصروفات	متنوعة
	الرصيد																
	الإجمالي																
	رصيد منقول																

ونلاحظ من الشكل السابق رقم (7-7) الآتي:

- أن دفتر يومية النقدية يتضمن جانبين أحدهما يخصص للمقبوضات (الأيمن) والآخر للمدفوعات (الأيسر).
- أن الدفتر يبدأ برصيد أول المدة (أول الشهر مثلاً).
- أنه يتم ترصيد الدفتر في نهاية كل فترة من خلال طرح إجمالي المدفوعات من إجمالي

المقبوضات وذلك فيما يتعلق بالصندوق والبنك فقط.

- أن أرصدة الصندوق والبنك أول المدة أو آخر المدة تظهر في الدفتر في جانب المقبوضات.

وفي ضوء ما سبق لا توجد حاجة لفتح حسابات للصندوق أو البنك في دفتر الأستاذ العام، حيث يظهر رصيدهما في نفس دفتر يومية النقدية (وفقاً لهذه الطريقة) وتستخدم هذه الأرصدة عند إعداد ميزان المراجعة في نهاية الشهر (مثلاً).

ويمكن أن نوضح طريقة القيد والتسجيل في دفتر يومية النقدية على النحو التالي:

(أ): بالنسبة للعمليات التي يترتب عليها تحصيل مبالغ تسجل في جانب المقبوضات، فيتم إثبات المبلغ تحت خانة الصندوق (إذا كان التحصيل نقداً) أو خانة البنك (إذا تم التحصيل بموجب شيكات)، ويسجل في خانة البيان الطرف الدائن في قيد التحصيل والذي قد يكون أما مبيعات نقدية أو تحصيل مبالغ من المدينين أو إيرادات أو قرض أو...الخ. بحيث يتم إثبات المبلغ تحت الحساب الدائن فإذا كانت مبيعات نقدية يسجل في خانة (المبيعات) وإذا كان التحصيل دين من أحد العملاء فيسجل المبلغ في خانة المدينين، أما باقي أنواع المتحصلات الأخرى فيمكن تسجيلها في خانة (متنوعة).

(ب): بالنسبة للعمليات التي يترتب عليها دفع مبالغ تسجل في جانب المدفوعات، وبنفس الطريقة عند تسجيل المقبوضات، مع مراعاة أن يتم تسجيل الطرف المدين في قيد الدفع في خانة البيان...الخ.

(ج): في نهاية اليوم: يتم ترحيل العمليات المتعلقة بالعملاء (والمسجلة في جانب المقبوضات) إلى حساباتهم الشخصية في دفتر أستاذ مساعد المدينين، كما ترحل العمليات المتعلقة بالموردين (والمسجلة في جانب المدفوعات) إلى حساباتهم الشخصية في دفتر أستاذ مساعد الدائنين.

(د): في نهاية كل فترة دورية (شهر مثلاً) يتم تجميع مبالغ كل خانة في الجانبين على حدة وترحل إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام (ما عدا الصندوق والبنك). فمثلاً مجموع خانة (المدينين) في جانب المقبوضات ترحل إلى حساب إجمالي المدينين (في الجانب الدائن)، ومجموع خانة (المشتريات) في جانب المدفوعات ترحل إلى حساب المشتريات (في الجانب المدين)... وهكذا.

(ه): بالنسبة للتحويلات التي تتم بين الصندوق والبنك، فتسجل في جانبي الدفتر فمثلاً عند تحويل مبلغ من البنك إلى الصندوق، فتسجل مقبوضات بالنسبة للصندوق كما تسجل مدفوعات بالنسبة للبنك، وهكذا. وبذلك تختلف معالجة التحويلات وفقاً لهذه الطريقة

عن الطريقة الفرنسية التي تكتفي بتسجيل التحويلات في جانب واحد فقط (إما كمدفوعات أو كمقبوضات).

والمثال التالي يوضح كيفية تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الإنجليزية.

مثال (5):

1. في 2009/5/1م تم تأسيس منشأة الفردوس التجارية برأس مال قدره 8.000.000 ريال نقداً تم إيداعه في الخزينة.
2. 5/2: تم فتح حساب باسم المنشأة في البنك وأودع فيه مبلغ 5.000.000 ريال سحبت من الخزينة.
3. 5/3: تم شراء بضاعة بالآجل من شركة السلام بمبلغ 2.600.000 ريال.
4. 5/5: دفعت المنشأة مبلغ 50.000 ريال نقدًا مقابل الإعلان عن نشاطها في إحدى الصحف.
5. 5/8: تم بيع بضاعة قيمتها 900.000 ريال بخصم تجاري 10٪ وتم تحصيل القيمة بشيك.
6. 5/10: تم تقديم خدمات للغير مقابل 100.000 ريال تم تحصيلها نقداً.
7. 5/13: تم تسديد نصف المستحق لشركة السلام بشيك.
8. 5/15: تم بيع بضاعة إلى محلات السعادة بمبلغ 1.700.000 ريال على الحساب.
9. 5/16: ردت محلات السعادة بضاعة مخالفة للمواصفات قيمتها 200.000 ريال.
10. 5/18: تم شراء بضاعة بمبلغ 800.000 ريال دفعت نقداً.
11. 5/20: بلغت المسحوبات النقدية للمالك 160.000 ريال.
12. 5/23: تم شراء سيارة بالآجل من الشركة العربية قيمتها 5.000.000 ريال.
13. 5/27: تم تحصيل نصف المستحق على محلات السعادة (150.000 نقداً والباقي بشيك).
14. 5/30: دفعت المنشأة مرتبات العاملين 250.000 ريال بشيك.

المطلوب:

-تسجيل العمليات السابقة في دفاتر اليوميات الأصلية(علماً بأن المنشأة لم تخصص يومية للمردودات).

حل المثال:

دفتر يومية المشتريات

التاريخ	البيان (اسم المورد)	المبلغ
5/3	إلى حـ/ الدائنين (شركة السلام)	2,600,000
الإجمالي		2,600,000

دفتر يومية المبيعات

التاريخ	البيان (اسم العميل)	المبلغ
5/15	من حـ/ المدينين (محلات السعادة)	17.00.000
الإجمالي		17.00.000

دفتر يومية النقدية

المقبوضات								المدفوعات								
التاريخ	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المسموح به	المبيعات	المدينين	متنوعة	التاريخ	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب	المشتريات	الدائنين	المصروفات	متنوعة
5/1	إلى حـ/رأس المال	8.000.000					8.000.000	5/2	من حـ/ البنك (تحويلات)	5.000.000						5.000.000
5/2	إلى حـ/ الصندوق (تحويلات)		5.000.000				5.000.000	5/5	من حـ/ مصروف إعلان	50000					50000	
5/8	إلى حـ/ المبيعات		810.000		810.000			5/13	من حـ/ الدائنين (شركة السلام)		1.300.000			1.300.000		
5/10	إلى حـ/إيرادات الخدمات	100.000					100.000	5/18	من حـ/ المشتريات	800.000			800.000			
5/27	إلى حـ/ المدينين (محلات السعادة)	150.000	700000			850000		5/20	من حـ/ المسحوبات الشخصية	160.000						160.000
								5/30	من حـ/ المرتبات		250.000				250.000	
									رصيد .مرحل	2.240.000	4960000					
	الإجمالي	8.250.000	6510000	-	810.000	850000	13.100.000	-	الإجمالي	8.250.000	6510000	-	800.000	1.300.000	300.000	5.160.000
	رصيد منقول	2.240.000	4960000													

دفتر يوميات العمليات الأخرى

مدين	دائن	البيان	التاريخ
200,000		من حـ/مردودات المبيعات	5/16
	200.000	إلى حــ/ إجمالي المدينين	
		قيام محلات السعادة برد البضاعة مخالفة للمواصفات	
5000.0000		من حـ/ السيارات	5/23
	5000.0000	إلى حـ/إجمالي الدائنين شراء سيارة بالآجل من الشركة العربيه	

ملاحظات على الحل:

- تم استخراج أرصدة حسابات الصندوق والبنك من دفتر يومية النقدية (التحليلي) وليس من دفتر الأستاذ العام كما هو متبع في بقية الطرق المحاسبية، باعتبار دفتر النقدية يمثل يومية وأستاذ في نفس الوقت.
- تم تسجيل بعض العمليات التي لم يخصص لها دفتر يومية مستقلة في دفتر يومية العمليات الأخرى مثل: مردودات المبيعات الآجلة في 5/16، وشراء سيارة بالآجل في 5/23. وتم الترحيل مباشرة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة وكذلك إلى حساب إجمالي المدينين وحساب إجمالي الدائنين في دفتر الأستاذ العام.
- تم ترحيل إجماليات دفاتر اليوميات الأصلية في نهاية الشهر إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام مباشر، فمثلاً: دفتر يومية المشتريات تم ترحيل مجموع المشتريات الآجلة خلال الشهر وقدره (2.600.000 ريال) إلى كل من: حـ/ المشتريات (في الجانب المدين)، حـ/ إجمالي الدائنين (في الجانب الدائن). كما تم ترحيل إجمالي يومية المبيعات الآجلة خلال الشهر والبالغ (1.700.000 ريال) إلى كل من: حـ/إجمالي المدينين (في الجانب المدين)، حـ/ المبيعات (في الجانب الدائن).
- تم ترحيل مجموع كل خانة من خانات دفتر يومية النقدية (التحليلي) إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام، فمثلاً: جانب المقبوضات: تم ترحيل مجموع خانة المبيعات وقدرها (810.000 ريال) إلى حـ/ المبيعات (في الجانب الدائن)، وتم ترحيل مجموع خانة المدينين وقدرها (850.000 ريال) إلى حـ/ إجمالي المدينين (في الجانب الدائن). أما خانة (متنوعة) فتم ترحيل ما يخص كل حساب على حدة حيث تم ترحيل مبلغ 8.000.000 ريال إلى حـ/ رأس المال (في الجانب الدائن) كما تم ترحيل مبلغ (100.000 ريال) إلى حـ/إيرادات الخدمات (في الجانب الدائن).

  ونفس الأمر ينطبق على مجاميع خانات جانب المدفوعات، وتأخذ جميعها تاريخ نهاية الشهر (5/30).
- تم تخصيص حساب مستقل لمصروف الإعلان وآخر للمرتبات في دفتر الأستاذ العام. ويمكن الاكتفاء بحساب إجمالي واحد للمصروفات في دفتر الأستاذ العام على أن يتم تحليل المصروفات حسب بنودها في دفتر تحليلي المصروفات، وقد تكتفي المنشأة بالحساب الإجمالي للمصروفات دون الحاجة لتحليلها، وكل هذه الاحتمالات تتوقف حسب طبيعة المنشأة وحجمها وحاجتها للبيانات التفصيلية.

- يتم التأكد من مطابقة رصيد حـ/ إجمالي المدينين في دفتر الأستاذ العام والبالغ (750.000) ريال وهو نفس رصيد حـ/ محلات السعادة باعتباره الحساب الشخصي الوحيد في دفتر أستاذ مساعد المدينين .

كما يتم التأكد من مطابقة رصيد حـ/ إجمالي الدائنين في دفتر الأستاذ العام والبالغ (6.300.000) ريال وهو نفس مجموع أرصدة حـ/ شركة السلام، حـ/ الشركة العالمية (5.000.000 + 1.300.000) والتي تمثل الحسابات الشخصية في دفتر أستاذ مساعد الدائنين.

6 -2: دفتر صندوق المصروفات النثرية:

تقوم المنشآت الكبيرة عادة بتخصيص مبلغ لمواجهة المدفوعات الصغيرة تسمى السلفة المستديمة، ومن أمثلة هذه المصاريف: الضيافة والاستقبال، والتنقلات والمواصلات للموظفين، والتبرعات والمساعدات للفقراء والمساكين، والبريد والاتصالات، والقرطاسية، والنظافة.. الخ. ويعهد مبلغ السلفة لموظف معين، ويطلق على هذه السلفة مصطلح (صندوق المصروفات النثرية) وذلك بهدف تيسير دفع هذه المبالغ خصوصاً مع تكرارها من جهة وضآلتها من جهة أخرى، في الوقت الذي تعتمد فيه المنشأة في أغلب معاملاتها على الشيكات.

ويتم تخصيص دفتر مستقل لصندوق المصروفات النثرية يمثل دفتر يومية وأستاذ في آن واحد، فهو دفتر يومية لأنه يسجل المصروفات النثرية أولاً بأول حسب تاريخ حدوثها من واقع الفواتير والمستندات المؤيدة، وتحليلها حسب بنودها المختلفة، وهو دفتر أستاذ لأنه يسجل فيه إلى جانب المبالغ المنصرفة المبالغ الواردة (عند إنشاء السلفة أو زيادتها أو استعاضة المنصرف منها) كما يوضح رصيد الصندوق أو مبلغ السلفة في نهاية كل فترة (أسبوع أو شهر) من خلال طرح إجمالي المدفوعات من إجمالي المقبوضات، وبالتالي لا يوجد حاجة لتخصيص حساب لصندوق المصروفات النثرية في دفتر الأستاذ العام (مثل حساب الصندوق العام وحساب البنك) حيث تستخرج أرصدة هذه الحسابات من واقع دفتر يومية النقدية، ودفتر يومية صندوق المصروفات النثرية عند إعداد ميزان المراجعة.

في حين يخصص حساب للمصروفات النثرية بدفتر الأستاذ العام يرحل إليه مجموع المصروفات النثرية كل فترة معينة حيث يكتفى بتحليلها حسب بنودها وفقاً لدفتر صندوق المصروفات النثرية.

ويمكن تلخيص طريقة القيد والتسجيل في دفتر صندوق المصروفات النثرية في الخطوات التالية:

(أ): عند إنشاء السلفة المستديمة أو صندوق المصروفات النثرية، يتم دفع المبلغ للموظف المختص نقداً أو بشيك، وتسجيل العملية في دفتر يومية النقدية (التحليلي) في جانب المدفوعات، كما يقوم الموظف (مستلم المبلغ) بتسجيل العملية في دفتر صندوق المصروفات النثرية (في جانب الوارد).

(ب): يقوم الموظف بتسجيل المصروفات النثرية المدفوعة في دفتر صندوق المصروفات النثرية أولاً بأول (من واقع المستندات المؤيدة).

(ج): في نهاية الشهر (مثلاً) يتم تجميع خانات دفتر صندوق المصروفات النثرية، وترحيل مجموع المصروفات النثرية إلى حساب المصروفات النثرية في دفتر الأستاذ العام.

(د): يتم طرح إجمالي المدفوعات خلال الشهر من إجمالي المقبوضات (أو رصيد أول الشهر) لاستخراج رصيد صندوق المصروفات النثرية في نهاية الشهر والذي يظهر في نفس الدفتر وينقل كما هو إلى ميزان المراجعة عند إعداده في نهاية الشهر.

ويتم استعاضة (استرداد) المبالغ المنصرفة بدفع المبلغ للموظف المختص نقداً أو بشيك، وهكذا تتكرر الخطوات السابقة، والمثال(6) يوضح شكل هذا الدفتر وطريقة القيد والتسجيل فيه.

مثال (6):

- في 4/1: قررت إحدى المنشآت تخصيص مبلغ 100,000 ريال كسلفة مستديمة، لمواجهة المصروفات النثرية، وتم تحرير شيك بالمبلغ باسم الموظف/صلاح.
- في 4/30: كانت المصروفات النثرية المدفوعة خلال الشهر (من واقع الوثائق المقدمة من الموظف/صلاح) على النحو التالي:
  1- في 4/2: تم دفع 3,000 ريال مقابل ضيافة.
  2- في 4/5: تم دفع 1,500 ريال قيمة طوابع بريد.
  3- في 4/7: تم دفع 4,500 ريال مقابل مساعدات للفقراء.
  4- في 4/10: تم دفع 3,600 ريال تنقلات.
  5- في 4/14: تم دفع 2,000 ريال مقابل اتصالات هاتفية.
  6- في 4/17: تم دفع 7,500 ريال مقابل أجور تنظيف المخازن.
  7- في 4/20: تم دفع 5,400 ريال مقابل مشتريات قرطاسية.
  8- في 4/23: تم دفع 2,500 ريال مقابل إصلاح إحدى النوافذ.

9- في 4/26: تم دفع 5,000 ريال مقابل صحف ومجلات.

10- في 4/29: تم دفع 10,000 ريال مقابل إكراميات.

فإذا علمت أنه تم استعاضة المبالغ المنصرفة بموجب سند صرف نقدي من صندوق المنشأة العام في 5/5.

المطلوب:

(أ): تسجيل العمليات السابقة في دفتر صندوق المصروفات النثرية.

(ب): تصوير حـ/ المصروفات النثرية في دفتر الأستاذ العام.

(ج): تحديد الأرصدة التي ستظهر في ميزان المراجعة في 4/30 لكل من:

حـ/ صندوق المصروفات النثرية، حـ/ المصروفات النثرية.

الحــل:

- **المطلوب (أ):**

دفتر صندوق المصروفات النثرية

المقبوضات (الوارد)			المدفوعات (المصروفات)								
المبلغ	التاريخ	البيان	إجمالي المصروفات	تنقلات ومواصلات	بريد واتصالات	قرطاسية ومطبوعات	ضيافة واستقبال	تبرعات ومساعدات	نظافة وصيانة	....	متنوعة
100,000	4/1	إنشاء صندوق (رصيد 4/1)	-								
	4/2	مقابل ضيافة	3,000				3,000				
	4/5	قيمة طوابع بريد	1,500		1,500						
	4/7	مساعدات للفقراء	4,500					4,500			
	4/10	مقابل تنقلات	3,600	3,600							
	4/14	اتصالات هاتفية	2,000		2,000						
	4/17	أجور تنظيف المخازن	7,500						7,500		
	4/20	مشتريات قرطاسية	5,400			5,400					
	4/23	إصلاح إحدى النوافذ	2,500						2,500		
	4/26	قيمة صحف ومجلات	5,000			5,000					
	4/29	مقابل إكراميات	10,000								10,000
100,000	-	الإجمـالي	45,000	3,600	3,500	10,400	3,000	4,500	10,000	-	10,000
55,000	4/30	الرصيد									
45,000	5/5	استعاضة المنصرف									
100,000	5/5	الرصيد									

- المطلوب (ب): دفتر الأستاذ العام:

منه			حـ/ المصروفات النثرية		له
45,000	إلى حـ/ صندوق المصروفات النثرية	4/30	45,000	رصيد مرحل	
45,000			45,000		

- **المطلوب (ج):**

سيظهر حساب المصروفات النثرية في ميزان المراجعة في 4/30 بمبلغ 45,000 (رصيد مدين) والمستخرج من واقع دفتر الأستاذ العام.

وسيظهر حساب صندوق المصروفات النثرية في ميزان المراجعة في 4/30 بمبلغ 55,000 ريال (رصيد مدين) والمستخرج من واقع دفتر صندوق المصروفات النثرية.

- **ملاحظات على الحل:**

-تختلف بنود المصروفات النثرية من منشأة لأخرى، وإنما أوردنا البنود السابقة الموضحة في الدفتر على سبيل المثال فقط.

-يمكن فصل خانة التاريخ والبيان المتعلقة بالمدفوعات عن المقبوضات بحيث يخصص لكل منهما خانتين مستقلتين في جانبي الدفتر، كما يمكن دمجهما معاً واستخدامها للمقبوضات والمدفوعات (كما أوضحه المثال).

-بالنسبة للمبالغ التي يتم تزويد صندوق المصروفات النثرية بها نقداً أو بشيكات فإنها تسجل في دفتر يومية النقدية (التحليلي) حيث ستسجل عملية 4/1 بمبلغ 100,000 ريال في جانب المدفوعات تحت خانة (البنك) كما ستسجل عملية 5/5 بمبلغ 45,000 ريال أيضاً في جانب المدفوعات، تحت خانة (الصندوق).

- **مزايا وعيوب الطريقة الإنجليزية:**

لا تختلف مزايا وعيوب الطريقة الإنجليزية عن الطريقة الفرنسية باعتبار استخدام عدد من الدفاتر والموظفين وارتفاع تكلفة الاستخدام يجعلها أكثر ملاءمة للمنشآت الكبيرة على عكس المنشآت الصغيرة.

مع مراعاة أن الطريقة الإنجليزية تتميز عن الفرنسية بعدم استخدام دفتر يومية عامة، ولا تحتاج لتسجيل إجماليات دفاتر اليومية مرة أخرى حيث ترحل مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام، مما يخفف من الأعمال الكتابية، إلا أنه يعاب على الطريقة الإنجليزية صعوبة إعداد ميزان المراجعة مقارنة بالطريقة الفرنسية، ولمزيد من التفصيل يمكن

إيضاح أوجه الفرق بين الطريقتين وكذلك التشابه بينهما من خلال المقارنة الموضحة في الجدول رقم (7-1).

جدول رقم (7-1)

مقارنة بين الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية

أوجه الشبة أو الاختلاف	الطريقة الفرنسية	الطريقة الإنجليزية
1-المجموعة الدفترية.	دفاتر يومية ودفاتر أستاذ	دفاتر يومية ودفاتر الأستاذ.
2-طبيعة دفاتر اليومية.	دفاتر يومية مساعدة	دفاتر يومية أصلية.
3-دفتر اليومية المركزي.	تستخدم دفتر يومية عامة (مركزي)	لا تستخدم دفتر يومية عامة.
4-الترحيل من دفاتر اليومية.	يتم ترحيل العمليات المتعلقة بحسابات العملاء أو الموردين من دفاتر اليومية إلى دفاتر الأستاذ المساعدة فقط. ثم تسجل إجماليات دفاتر اليومية في دفتر اليومية العامة ومنها ترحل إلى دفتر الأستاذ العام.	يتم الترحيل من دفاتر اليومية للعمليات المتعلقة بحسابات العملاء والموردين. كما ترحل من دفاتر اليومية باقي الحسابات مباشرة إلى دفتر الأستاذ العام.
5-التحويلات	تسجل في جانب واحد فقط إما كمقبوضات أو كمدفوعات.	تسجل في جانبي دفتر النقدية (كمقبوضات وكمدفوعات).
6-أرصدة الحسابات	توجد جميعها في دفتر الأستاذ العام.	مبعثرة بين دفتر الأستاذ العام ودفاتر اليومية.
7-ميزان المراجعة	يتم إعداده من واقع دفتر الأستاذ العام.	يتم إعداده من واقع: - دفتر الأستاذ العام. - دفتر يومية النقدية. - دفتر صندوق المصروفات النثرية.

أسئلة التقويم الذاتي

1-تناول بالشرح خطوات تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً للطريقة الإنجليزية (موضحاً ذلك بالشكل)؟

2-دفتر الأستاذ العام في الطريقة الفرنسية أشمل من دفتر الأستاذ العام في الطريقة الإنجليزية. علل؟

3-كيف تتم عملية القيد والتسجيل في دفتر يومية النقدية؟ اشرح ذلك؟

4-تحدث عن دفتر صندوق المصروفات النثرية ، من حيث:

الغرض منه - مبررات استخدامه - طريقة القيد والتسجيل.

5-قارن بين الطريقة الفرنسية والطريقة الإنجليزية موضحاً أوجه التشابه والاختلاف؟

6-ضع علامة (/) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ:

أ- يتم إعداد ميزان المراجعة العام من واقع دفتر الأستاذ العام فقط (عند استخدام الطريقة الإنجليزية).

ب- يتم الترحيل من دفاتر اليومية الأصلية إلى دفتر الأستاذ العام مباشرة(وفقاً للطريقة الإنجليزية).

ج- يتم استخدام دفتر يومية عامة (مركزية) عند اتباع الطريقة الإنجليزية.

د- يتم تسجيل أحد طرفي القيد المحاسبي في دفتر يومية العمليات الأخرى.

ه- تظهر أرصدة حسابات الصندوق والبنك من واقع دفتر يومية النقدية(وفقاً للطريقة الإنجليزية).

و- لا توجد علاقة بين دفتر أستاذ مساعد المدينين ودفتر الأستاذ العام (وفقاً للطريقة الإنجليزية.

ز- يسجل في دفتر (يومية العمليات الأخرى) العمليات التي لم يخصص لها دفتر مستقل.

ح- تتشابه معالجة التحويلات بين الصندوق و البنك في الطريقتين الفرنسية والإنجليزية.

ط- يخصص دفتر للمقبوضات النقدية وآخر للمدفوعات النقدية وفقاً للطريقة الفرنسية ، في حين تسجل جميع العمليات النقدية في دفتر واحد وفقاً للطريقة الإنجليزية.

ى- يعتبر دفتر صندوق المصروفات النثرية بمثابة دفتر يومية وأستاذ في آن واحد.

?

تدريب (3):

1- في 2009/1/1م: كانت الأرصدة الافتتاحية لإحدى المنشآت على النحو التالي: 2,500,000 ريال نقدية بالصندوق،و7,000,000 ريال نقدية بالبنك، 4,000,000 ريال سيارات،و1,500,000 ريال بضاعة،و5,000,000ريال قروض،و 10,000,000 ريال رأس المال.

وخلال الشهر تمت العمليات التالية:

2- في 1/5: تم شراء أثاث بالآجل من معرض السعيد قيمته 400,000 ريال.

3- في 1/7: تم بيع بضاعة إلى محلات صادق بمبلغ 2,000,000 ريال، وذلك لمدة شهر، وفي حالة قيام المحلات بالسداد خلال عشرة أيام تحصل على خصم نقدي 5٪.

4- في 1/9: تم شراء بضاعة بمبلغ 1,000,000 ريال دفعت نقداً.

5- في 1/10: تم تحويل مبلغ 500,000 ريال من البنك وإيداعه في صندوق المنشأة.

6- في 1/14: تم بيع بضاعة بمبلغ 3,000,000 ريال تم تحصيلها بشيك.

7- في 1/17: قامت محلات صادق بسداد المستحق عليها بشيك.

8- في 1/20: تم شراء بضاعة بالآجل من مؤسسة الاتحاد قيمتها 1,200,000 ريال.

9- في 1/21: ردت المنشأة إلى مؤسسة الاتحاد بضاعة مخالفة للمواصفات قيمتها 200,000 ريال.

10- في 1/23: تم تسديد نصف المستحق لمعرض السعيد بشيك.

11- في 1/25: تم إنشاء صندوق للمصروفات النثرية بمبلغ 150,000 ريال دفعت بشيك.

12- في 1/30: تم سداد المصروفات التالية:

70,000 ريال نقداً : مقابل الإيجار.

300,000 ريال شيك: مقابل مرتبات العاملين.

فإذا علمت أن المنشأة لم تخصص دفتر يومية للمردودات الآجلة.

المطلوب: (بافتراض أن المنشأة تتبع الطريقة الإنجليزية):

تسجيل العمليات السابقة في دفاتر اليومية التالية:

المشتريات - المبيعات - النقدية - العمليات الأخرى.

7-النظم المحاسبية الآلية (الإلكترونية):

تناولت الصفحات السابقة النظم المحاسبية على أساس الاستخدام اليدوي التقليدي للدفاتر والسجلات المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المتعارف عليها والشائعة بين المحاسبين، ولقد أدى التطور الكبير في مجال تقنية المعلومات إلى ظهور أنظمة متخصصة في مجالات مختلفة لاسيما الاقتصادية ،ساعدت في تنفيذ الأعمال بسرعة ودقة عاليتين ،كما أسهمت في توفير معلومات دقيقة في وقت قياسي لمساعدة متخذي القرار في عملية التخطيط والرقابة .

وفي مجال المحاسبة حدث تطور في تنفيذ الأعمال المالية والمحاسبية لمواكبة التطورات الهائلة في تقنية المعلومات ،فقد ظهرت أنظمة محاسبية تعتمد على تقنية الحاسب الآلي ،الأمر الذي ترتب عليه تغير كبير في طبيعة عمل المحاسبين ،فمن أنظمة يعتمد تنفيذها على الجهد البدني اليدوي إلى أنظمة تقوم بتنفيذ الأعمال آلياً وبسرعة ودقة عاليتين .

والنظام المحاسبي الذي يتم بواسطة الكمبيوتر يشغل البيانات بنفس الطريقة التي يعمل بها أي نظام محاسبي يدوي ،فالمصدر الأساسي لأي عملية تتم يدوياً أو آلياً هي المستندات ،التي يتم إدخال بياناتها إلى الكمبيوتر ومن ثم معالجتها بواسطة برامج معينة ،لإنجاز المهام الروتينية مثل طبع اليوميات، والترحيل إلى حسابات الأستاذ ،وتحديد أرصدة الحسابات، ثم طباعة التقارير والقوائم المالية .

ومن أهم مميزات استخدامات الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة :

-خاصية السرعة التي يتميز بها الكمبيوتر في تسجيل العمليات فور حدوثها بحسابات الأستاذ ،مما يمكن من تحديث الأرصدة أولاً بأول ،ويهيئ الفرصة لإعداد التقارير المالية اللازمة لمساعدة متخذي القرارات في أي وقت.

-القدرة الهائلة التي يمتاز بها الكمبيوتر في تخزين البيانات بحيث أصبح مخزناً لنظام معلومات متكامل: محاسبية ،وإحصائية ،وتخطيطية ،.......الخ ،مما يساعد على توفير تقارير مختلفة للإدارة، ويساعدها على التخطيط والرقابة.

-خاصية الدقة العالية فيما يوفره الكمبيوتر من معلومات ،لدرجة أن حدوث الأخطاء المحاسبية أمر يكاد يكون معدوماً ،مما يوفر الثقة في هذه التقارير .

وتختلف الأنظمة المحاسبية الآلية حسب احتياج المنشأة من أنظمة برامج جزئية تخدم هدفاً معيناً في المنشأة إلى برامج متكاملة تغطي جميع الأنشطة المالية والمحاسبية للمنشأة ،حيث قامت شركات برمجيات الحاسوب بإنتاج العديد من البرامج المحاسبية يمكن تصنيفها إلى :

(أ)-البرامج الجاهزة :

وهي البرامج المحاسبية التي يمكن استخدامها من قبل معظم المنشآت مع إجراء بعض التعديلات البسيطة .

(ب)- البرامج الخاصة :

وهي البرامج التي يتم تصميمها لتناسب منشأة واحدة ،أو لقطاع معين مثل :البنوك،الفنادق ،....الخ .

(ج) البرامج الشاملة :

وهي البرامج المحاسبية التي يتم تصميمها لتقوم بتنفيذ جميع الأنشطة ذات الطابع المالي التي تقوم بها المنشأة، وتمثل في هذه الحالة نظاماً محاسبياً متكاملاً .

(د) البرامج المحددة :

وهي البرامج المحاسبية التي تخدم غرضاً معيناً مثل :الرواتب ،والأجور أو شؤون الموظفين أو المخازن والمبيعات ،والمحاسبة المالية ....الخ.

وتقوم البرامج الآلية بوظيفة الرقابة control Function من خلال توفير بعض الضوابط اللازمة لحفظ البيانات والمعلومات من الوصول إليها إلا للجهات والأشخاص المصرح لهم ،حفاظا عليها من السرقة أو العبث بها ،كما توفر بعض البرامج إمكانية حفظ نسخة احتياطية من الأعمال المنفذة بصورة تلقائية (حسب التصميم المسبق من شركات البرمجيات –بناء على رغبة المستخدم) وذلك بهدف حفظها في مكان آمن يمكن الرجوع إليها (خصوصاً عند تعرض البرنامج للعطل والصيانة).

8-الخلاصة: Sammary.

جاءت هذه الوحدة كخاتمة للكتاب، و تناولت موضوعاً مهماً، وهو النظام المحاسبي أو الطريقة المحاسبية المستخدمة في تنفيذ الدورة المحاسبية (التسجيل والتبويب والتلخيص...الخ) من خلال عدد من الدفاتر والسجلات المحاسبية.

ويختلف النظام المحاسبي أو الطريقة المحاسبية من منشأة لأخرى تبعاً لاختلاف طبيعة نشاطها وحجم هذا النشاط، إضافة إلى احتياجات إدارة المنشأة من البيانات.

وتوجد عدد من الطرق المحاسبية التي أخذت تسميتها من البلدان التي نشأت فيها، وتختلف هذه الطرق من حيث أسلوب تنفيذ الدورة المحاسبية، وعدد الدفاتر المستخدمة، وتتفق جميع الطرق في تحقيق هدف المحاسبة وهو تحديد نتيجة النشاط (الربح أو الخسارة) وتحديد المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة.

وتناولت هذه الوحدة أشهر الطرق المحاسبية وأكثرها استخداماً في الحياة العملية من حيث: أنواع الدفاتر المستخدمة – ونموذج صفحة كل دفتر - وطريقة القيد والتسجيل في كل دفتر - والعلاقة بين الدفاتر المحاسبية - ومزايا وعيوب كل طريقة، مع استخدام الأشكال والأمثلة العملية لتوضيح كيفية تنفيذ الدورة المحاسبية وفقاً لكل طريقة.

واختتمت الوحدة بإعطاء لمحة عن التطورات التي واكبت عمل المحاسبين والانتقال من العمل اليدوي إلى ممارسة الأنشطة المحاسبية باستخدام الحاسوب (الكمبيوتر)وظهور أنظمة وبرامج محاسبية مختلفة حسب احتياجات المنشأة، والمزايا التي تحققت نتيجة استخدامات الحاسوب في الأنشطة المالية والمحاسبية .

آملين أن نكون قد وفقنا في عرض المادة العلمية لمحتويات هذا الكتاب الذي يمثل مقرر المحاسبة المالية (الجزء الثاني) وتقديمه للقارئ من طلاب ومهنيين، بأسلوب سلس وواضح.

8-المراجع :

1- الربيدي ،محمد علي ،وشريم،عبيد سعد ، "أصول المحاسبة المالية - الجزء الثاني" ،مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2007م.

2- الحيالي ،وليد ناجي ،وعلوان ،بدر محمد "المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي - الجزء الثاني" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م.

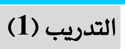
3- العناتي ،رضوان محمد "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها - الجزء الثاني"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، الطبعة الرابعة.

4- حنان ،رضوان حلوه ،وكحالة،جبرائيل جوزيف "المحاسبة المالية الخاصة"، مكتبة دار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م، الطبعة الأولى.

5- عارف،حسين ناجي"مبادئ المحاسبة - الجزء الثاني"، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.

6- مطر ،محمد "المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل"، دار حنين، عمان، الأردن، ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1415هـ/1995م، الطبعة الثانية.

7- ميجس فلتر ،وميجس ،روبيرت"المحاسبة المالية"، ترجمة وتعريب: د.وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، د.سلطان محمد السلطان، د.محمد هاشم البدوي، مراجعة: د.أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1425هـ، 1995.



9-إجابات التدريبات:

التدريب (1)

- **المطلوب (ب):**

دفتر تحليل المصروفات

التاريخ	رقم القيد	البيـــــان	إجمالي المصروفات	تحليل المصروفات حسب أنواعها			
				نقل المشتريات	إعلان	كهرباء	مرتبات
1/10	4	سداد مصاريف نقل المشتريات- نقداً	20,000	20,000			
1/12	5	سداد مصاريف إعلان - نقداً	30,000		30,000		
1/30	10	سداد فاتورة الكهرباء - نقدا	35,000			35,000	
1/30	10	سداد مرتبات العاملين - بشيك	300,000				300,000
الإجمالي			385,000	20,000	30,000	35,000	300,000

- **المطلوب (ج):**

ميزان المراجعة في 2009/1/30م

اسم الحســاب	بالمجاميع		بالأرصدة	
	دائن	مدين	دائن	مدين
الصندوق	95,000	2,600,000	-	2,505,000
البنك	2,270,000	5,200,000	-	2,930000
المدينين	650,000	2,800,000	-	2,150,000
المشتريات	-	2,370,000	-	2,370,000
المبيعات	2,100,000	-	2,100,000	-
الدائنين	1,200,000	400,000	800,000	-
المصروفات	-	385,000	-	385,000
الحسابات المختلفة	8,000,000	660,000	7,340,000	-
الإجمالي	14,415,000	14,415,000	10,340,000	10,340,000

التدريب (2):

دفتر يومية المقبوضات النقـدية

الجانب المدين							الجانب الدائن
التاريخ	الصندوق	البنك	الخصم المسموح به	البيـــان	المبيعات	المدينين	حسابات متنوعة
3/1	500,000	1.000,000		إلى حـ/ المبيعات	1,500,000		
3/7	800,000		40,000	إلى حـ/ المدينين (شركة الشام)		840,000	
3/13	300,000	900,000		إلى حـ/ المبيعات	1,200,000		
3/20		650,000		إلى حـ/ المبيعات	650,000		
3/26		200,000		إلى حـ/ إيرادات استثمارات			200,000
3/26	1,000,000			إلى حـ/ البنك			1,000,000
-	2,600,000	2,750,000	40,000	إجمالي الشهر	3,350,000	840,000	1,200,000

دفتر يومية المدفوعات النقـدية

الجانب المدين								الجانب الدائن
التاريخ	حسابات متنوعة	المصروفات	الدائنين	المشتريات	البيـــان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب
3/4				2,700,000	من حـ/ المشتريات		2,700,000	
3/10	300,000				من حـ/ الأثاث		300,000	
3/10	100,000				من حـ/ المسحوبات الشخصية	100,000		
3/13				3,200,000	من حـ/ المشتريات		3,200.000	
3/18			800,000		من حـ/ الدائنين (شركة الاتحاد).	750,000		50000
3/22				900,000	من حـ/ المشتريات	900,000		
3/30		400,000			من حـ/ المرتبات	400,000		
3/30		150,000			من حـ/ عمولة وكلاء الشراء		150,000	
	400,000	550,000	800,000	6,800,000	إجمالي الشهر	2,150,000	6,350,000	50,000

دفتر يومية المشتريات

التاريخ	البيان (اسم المورد)	المبلغ
3/22	إلى حـ/ مؤسسة الشروق	900,000
	إجمالي الشهر	900,000

دفتر يومية المبيعات

التاريخ	البيان (اسم العميل)	المبلغ
3/20	من حـ/ شركة النور	650,000
	إجمالي الشهر	650,000

المطلوب (2): قيود اليومية العامة:

مدين	دائن	بيـــــــان	التاريخ
		من مذكورين	3/30
2,600,000		حـ/ الصندوق	
2,750,000		حـ/ البنك	
40,000		حـ/ الخصم المسموح به	
		إلى مذكورين:	
	3,350,000	حـ/ المبيعات	
	840,000	حـ/ إجمالي المدينين	
	200,000	حـ/ إيرادات الاستثمارات	
	1,000,000	حـ/ البنك	
		(إثبات إجمالي يومية المقبوضات النقدية).	
		من مذكورين:	3/30
6,800,000		حـ/ المشتريات	
800,000		حـ/ إجمالي الدائنين	
400,000		حـ/ المرتبات	
150,000		حـ/ عمولة وكلاء الشراء	
300,000		حـ/ الأثاث	
100,000		حـ/ المسحوبات الشخصية	
		إلى مذكورين:	
	2,150,000	حـ/ الصندوق	
	6,350,000	حـ/ البنك	
	50,000	حـ/ الخصم المكتسب	
		(إثبات إجمالي يومية المدفوعات النقدية عن الشهر..)	
900,000		من حـ/ المشتريات	3/30
	900,000	إلى حـ/ إجمالي الدائنين	
		(إجمالي يومية المشتريات الآجلة)	
650,000		من حـ/ إجمالي المدينين	3/30
	650,000	إلى حـ/ المبيعات	
		(إجمالي يومية المبيعات الآجلة)	

المطلوب (3) دفتر الأستاذ العام :

مدين			حـ/ الصندوق		دائن
3,400,000	رصيد	3/1	2,150,000	من مذكورين	3/30
2,600,000	إلى مذكورين	3/30	3,850,000	رصيد مرحل	
6.000,000			6,000,000		
3850000	رصيد منقول	4/1			

مدين			حـ/ البنك		دائن
7,500,000	رصيد	3/1	1,000,000	من مذكورين	3/30
2,750,000	إلى مذكورين	3/30	6,350,000	من مذكورين	3/30
			2,900,000	رصيد مرحل	
10,250,000			10,250,000		
2900000	رصيد منقول	4/1			

حل التمرين (3)

دفتر يومية النقدية (التحليلي)

المقبوضات								المدفوعات								
التاريخ	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المسموح به	المبيعات	المدينين	منوعة	التاريخ	البيان	الصندوق	البنك	الخصم المكتسب	المشتريات	الدائنين	المصروفات	منوعة
1/1	رصيد	2,500,000	7,000,000					1/9	من حـ/المشتريات	1000000			1000000			
								1/10	من حـ/الصندوق (تحويلات)		500000					500000
1/10	إلى حـ/البنك (تحويلات)	500,000					500,000	1/23	من حـ/معرض السعيد		200000			200000		
1/14	إلى حـ/المبيعات		3000000		3000000			1/25	من حـ/صندوق المصروفات النثرية		150000					150000
1/17	إلى حـ/محلات صادق		1,900,000	100,000		2,000,000		1/30	من حـ/مصروف لأيجار	70000					70000	
								1/30	من حـ/المرتبات		300000				300000	
									رصيد مدين مرحل	1930000	10750000					
	الإجمالي	3000000	11900000	100000	3000000	2000000	500000		الإجمالي	3000000	11900000	-	1000000	200000	370000	650000
	رصيد منقول	1930000	10750000													

دفتر يوميات العمليات الأخرى :

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	1/1
2,500,000		حـ/الصندوق	
7,000,000		حـ/البنك	
4,000,000		حـ/السيارات	
1,500,000		حـ/ البضاعة	
		إلى مذكورين	
	500000	حـ/ القروض	
	10000000	حـ/رأس المال	
		الأرصدة الإفتتاحية	
400000		من حـ/الأثاث	1/5
	400000	إلى حـ/إجمالي الدائنين	
		شراء أثاث بالآجل من معرض السعيد	
200000		من حـ/إجمالي الدائنين	1/21
	200000	إلى حـ/مردودات المشتريات	
		رد بضاعة لمؤسسة الإتحاد مخالفة للمواصفات	

دفتر يومية المشتريات

التاريخ	البيان (اسم المورد)	المبلغ
1/20	إلى حـ/مؤسسة الإتحاد	1200000
	الإجمالي	1200000

دفتر يومية المبيعات

التاريخ	البيان (اسم العميل)	المبلغ
1/7	من حـ/محلات صادق	2,000,000
	الإجمالي	2,000,000

11-قائمة المصطلحات :

دفاتر اليومية المساعدة:special journals

هي عبارة عن دفاتر يومية فرعية ،تخصص لتسجيل العمليات المتجانسة ،بحيث تساعد على إنجاز العمل بسرعة وكفاءة ،وتوفير بيانات تفصيلية للإدارة .

-دفاتر الأستاذ المساعدة: Subsidiary ledjers

هي عبارة عن دفاتر أستاذ فرعية توضح المعلومات التفصيلية عن الحساب الإجمالي المفتوح في دفتر الأستاذ العام .

-الحسابات الإجمالية (المراقبة) Controlling Accounts

هي عبارة عن حسابات إجمالية تفتح في دفتر الأستاذ العام ،وتوضح إجمالي المعلومات التفصيلية التي تظهر في دفتر الأستاذ المساعد الفرعي .

-يومية المشتريات purchases journal

هي عبارة عن دفتر يومية مساعدة تخصص لتسجيل مشتريات البضاعة بالآجل على الحساب فقط .

-يومية المبيعات :Sales journal

هي عبارة عن دفتر يومية مساعدة تخصص لتسجيل مبيعات البضاعة بالآجل فقط .

-يومية المقبوضات النقدية : Cash Receipts journal

هي عبارة عن دفتر يومية مساعدة تخصص لتسجيل كل العمليات التي يترتب عليها تحصيل مبالغ نقداً أو بشيكات .

-أستاذ مساعد المد ينين (العملاء): Receivable ledjer

هو عبارة عن دفتر أستاذ فرعي يتضمن حساباً لكل عميل ،ويجب أن تتطابق . حسابات هذا الدفتر مع حساب إجمالي العملاء في دفتر الأستاذ العام .

-أستاذ مساعد الدائنين : pajable Ledjer

هو عبارة عن دفتر أستاذ فرعي يتضمن حساباً لكل مورد ،ويجب أن تتطابق . حسابات هذا الدفتر مع حساب إجمالي الموردين في دفتر الأستاذ العام .


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا


جامعة العلوم والتكنولوجيا/ صنعاء
http/www.ust.edu

